الندوة القومية حول
تأصيل المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وتدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي

القاهرة - جمهورية مصر العربية

2004/10/5-3

الخرطوم

ديسمبر (كانون أول) 2004

الندوة القومية حول تأصيل المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وتدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي
القاهرة - جمهورية مصر العربية
2004/10/5-3

AC363.7
aoad

الندوة القومية حول
تأصيل المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وتدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي

القاهرة – جمهورية مصر العربية
3-2004/10/5

الخرطوم

ديسمبر (كانون أول) 2004

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
وحدة المكتبة

AC363.7
aoad

الندوة القومية حول
تأصيل المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وتدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي

القاهرة – جمهورية مصر العربية
2004/10/5-3

الخرطوم

ديسمبر (كانون أول) 2004

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
وحدة المكتبة

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
2 FEB 2006
الرقم: 49871

تقديـــم

إن النظم البيئية الطبيعية تعاني من التدهور والاستنزاف كنتيجة طبيعية للتزايد الواضـــح فـــي الطلب على الموارد الطبيعية الشحيحة والذي من أهم أسبابه الزيادة الملحوظة في أعـــداد الســـكان والتطور التكنولوجي السريع والذي يعني التطور في احتياجات الإنسان التي غالباً ما تكون علـــى حساب النظم البيئية الطبيعية. وإذا ما تمت إضافة الاستخدام غير الرشيد من الإنسان لهذه المـــوارد لأمكن تخيل الأثر السلبي على البيئة الزراعية والموارد الغابية والرعوية والثروة الحيوانية. وقـــد تفاقمت هـــذه المشكلة حتى أصبح خطـــرها يهـــدد ملايين البشر من حيث نقص الغـــذاء وتفشـــي الفقر.

إن المحافظة على البيئة لا تكون مجدية إلا بتوعية وتوجيه المنتفعين بتلك المـــوارد للاهتمـــام بتنظيم النشاطات في إطار خطة إدارية محددة لاستخدام الموارد البيئية والطبيعيـــة بمـــا لا يشـــكل تهديداً لاستدامة عطائها وما تحتويه من تنوع، وتعتبر المشاركة الشعبية من أهم الوسائل لضـــمان التوازن البيئي الشامل في كل مراحل استثمار الموارد الطبيعية والأحياء البرية. كما أن الشـــراكة والوفاق بين المجتمعات السكانية المستفيدة من تلك الموارد تعتبر الحل الأمثـــل لتحقيـــق الحمايـــة الضرورية لهذه الموارد. لذلك فإن إدماج التنظيمات الأهلية غير الحكومية في البرامج الحكوميـــة وخطط عملها هو ضمان نجاح هذه البرامج واستمرارية فاعليتها.

وقد أولت المنظمة اهتماماً متزايداً لتفعيل دور المجتمعات المدنية والتنظيمات الأهلية في إدارة الموارد الزراعية والمحميات الطبيعية من خلال العديد من الأنشطة، كما أولت المنظمـــة اهتمامـــاً بإعطاء المرأة دوراً رئيسياً في العمل التطوعي البيئي. ولقد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية وضمن خطة عملها لعام 2005 بعقد هذه الندوة وذلك لتشجيع المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية، وتدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي. وتأتي هذه الندوة كأحد مكونات مشـــروع إنشاء الشبكة الإقليمية لتعزيز دور التنظيمات الأهلية في حماية البيئة والتي تم الإعلان عنها خلال فعاليات هذه الندوة.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية
وحدة المكتبة

ونأمل أن تسهم هذه الندوة بالنهوض بالإنتاج الزراعي كما ونوعاً، وأن تكون سببا في الحفاظ على الموارد الطبيعية حتى تتمكن البيئة في الدول العربية من استرجاع مقوماتها وقدراتها بتـوفير الغذاء والعيش الكريم للأعداد المتزايدة من السكان. ولتكون هذه الندوة لبنة أخرى في البناء العربي المشترك.

والله ولي التوفيق.

الدكتور سالم اللوزي
المدير العام

المحتـــويات

المحتويات

	رقم الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
النتائج والتوصيات	1

الأوراق المحورية :

* **دور المحميات الطبيعية في حماية البيئة ونظم إدارتها** (د. محمد عادل جودة – مدير إدارة الموارد النباتية – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة)	4
* **النهج التشاركي ودور الجمعيات الأهلية في المحافظة على المحميات الطبيعية** (د. محمد السيد جميل – المستشار الفني للشبكة العربية للبيئة والتنمية – رائد)	13
***أهمية المشاركة الشعبية في صيانة التنوع الحيوي وإدارة المحميات** (د. عماد القاضي – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة)	34
* **المرأة الريفية ودورها في العمل التطوعي البيئي والتنمية المستدامة** (أ.د. ابتسام حمد – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة)	38
* **دور المنتفعين والمرأة في مكافحة التصحر في المناطق الساحلية الشمالية في جمهورية مصر العربية** (أ. د. اسماعيل حمدى الباجوري – مستشار – إدارة موارد الأراضي والمياه – مركز البيئة والتنمية للاقليم العربي وأوروبا (سيداري))	45
* **دور المرأة الريفية في حماية البيئة** (د. كاملة محمد منصور – خبير مقابل شؤون المرأة الريفية – وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في الزراعة)	53
* **الوضع الراهن للمرأة الريفية العربية واقتراحات لتفعيل دورها في العمل البيئي** (م. نعيمة ركباني – المنظمة العربية للتنمية الزراعية)	75
***الشبكة الإقليمية للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة** (م. خليل عبد الحميد أبو عفيفة – إدارة الموارد الطبيعية والبيئة – المنظمة العربية للتنمية الزراعية)	98

الأوراق القطرية :

* **تجربة المملكة الأردنية الهاشمية** 103
(م. نجاح صالح المصالحة – مدير زراعة وادي الأردن – المملكة الأردنية الهاشمية)

* **تجربة مملكة البحرين** 110
(السيدة/ جهاد جعفر محمد – برنامج المواطنة البيئية – جمعية البحرين النسائية)

* **تجربة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** 121
(م. العمري نصر الدين – مهندس تطبيقي في الغابات – مدير منطقة الحافظة على تكاثر الصيد لولاية الجفلة)

* **تجربة جمهورية السودان** 127
(السيدة/ فاطمة محمد أحمد رملي – م. غابات – الهيئة القومية للغابات – السودان)

* **تجربة الجمهورية العربية السورية** 133
(م. زراعية رغداء قبيلي – دمشق – سوريا)

* **تجربة جمهورية الصومال الديمقراطية** 144
(السيدة/ لولة عثمان حسين)

* **تجربة جمهورية العراق** 153
(السيد/ رؤوف حسين الأسدي – مدير الزراعة في محافظة بغداد)

* **تجربة سلطنة عمان** 163
(م. هادية بنت جمعة بن عبد الرحمن البلوشي – أخصائي إرشاد تسويقي)

* **تجربة دولة فلسطين** 169
(م. فاتنة وظائفي – م. ثائر محمود الرابي – وزارة الزراعة)

* **تجربة دولة قطر** 187
(السيدة/ طرفة ثاني الزراع)

* **تجربة جمهورية مصر العربية** 198
(أ.د. سامي حسن محمد الفيلالي – وكيل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والمشرف على الحياة البرية ، م. إيناس محمد عباس صالح – باحث مساعد بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية)

* **تجربة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى** 237
(م. عمر ابوالقاسم ابوخرواطة)

* **تجربة المملكة المغربية** 253
(السيد/ المستور عبد الله – رئيس مصلحة المنتزهات والمحميات – بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر)

* **تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية** 260
(م. مسعودة بنت بحام)

* **تجربة الجمهورية اليمنية** 279
(م. نبيلة عبد الله بن عبد الله)

* **كلمات الافتتاح** 295

* **أسماء المشاركين** 299

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

تعاني النظم البيئية الطبيعية من مظاهر التدهور والاستنزاف نتيجة تضافر عدة أسباب أهمها: الممارسات غير المرشدة للإنسان. وباتت هذه المشكلة تتفاقم حتى أن خطرها أصبح يهدد ملايين البشر من نقص الغذاء والفقر، وقد بدأ اهتمام الدول العربية بهذه المخاطر مؤخراً، وحرصت على الانضمام في الاتفاقيات الدولية وتبني إستراتيجيات وخطط عمل وطنية ومشروعات وتشريعات لحماية مواردها الطبيعية وبيئاتها المختلفة.

وتشير بعض الدراسات التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا المجال إلى أن دور الحكومات والجهات الرسمية، وخاصة برامج التنمية والتطوير، يظل ناقصاً ما لم تحاول هذه الحكومات إدماج التنظيمات الأهلية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في برامجها وخطط عملها لضمان نجاحها واستمرارية فاعليتها.

أن أهمية التنظيمات الأهلية المعنية بشؤون البيئة ومكافحة التصحر في المنطقة العربية تتباين من دولة إلى أخرى، وعموماً فأنها لا تزال في بدايتها أو مهمشة أو لا تتوفر لديها إمكانيات العمل الجاد الفعال، سواءً من حيث الوسائل المادية أو القدرات البشرية والعلمية. ومما لاشك فيه ان للمرأة العربية دوراً فاعلاً في حماية وإدارة الموارد الطبيعية إلا أن هذا الدور لم يوجه في الاتجاه الصحيح لمصلحة تلك الموارد وديمومتها.

وإيماناً من المنظمة بأهمية الموضوع فقد أولته اهتماماً كبيراً بإنجاز العديد من الدراسات والأنشطة، ويأتي هذا النشاط كأحد مكونات مشروع إنشاء الشبكة الإقليمية لتعزيز دور التنظيمات الأهلية في حماية البيئة والتي تم الإعلان عن إنشائها خلال فعاليات هذه الندوة، التي شارك في أعمالها 22 مشاركاً من الدول العربية والمنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية المشاركة. وقد ناقشت الندوة في أربع جلسات علمية عدداً من الأوراق القطرية والمحورية تناولت المواضيع التالية:

* دور المحميات الطبيعية في حماية البيئة ونظم إدارتها.
* النهج التشاركي في مجال حماية البيئة في الدول العربية.
* الشبكات والتنظيمات الأهلية في مجال حماية البيئة.
* دور المرأة الريفية في حماية البيئة.

وبعد المناقشات والتداول فقد توصل المشاركون إلى بعض النتائج التالية:

* وجود ضعف عام في الاهتمام بدور وأهمية التنظيمات الأهلية العاملة في مجال البيئة ويتمثل هذا الضعف في عدم الدعم الكافي لتلك التنظيمات حتى تتمكن من القيام بمهامها المناط بها.
* من الملاحظ قلة وجود تنظيمات أهلية في بعض الدول العربية تعمل في مجال حماية البيئة، وان وجدت فأنها تحتاج إلي تفعيل دورها بما يحقق الأهداف المنشودة.
* ضعف في القوانين والتشريعات التي تنظم عمل التنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة في الوطن العربي، مع ضعف التجانس مع الاتفاقيات والمتغيرات الإقليمية والدولية.
* وجود ضعف بأهمية دور المرأة العربية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة.

وبناءً عليه فقد خرجت الندوة بالتوصيات التالية:

1- دعوة الدول العربية إلى تدعيم دور الجمعيات الأهلية والمجتمعات الريفية العاملة في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي. وذلك من خلال منحها فرص المشاركة في صنع القرار المتعلق بهذه المجالات ودعم دورها الإرشادي الذي تقوم به.

2- دعوة الدول العربية إلى تشجيع إنشاء الجمعيات الأهلية للعمل في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي.

3- دعوة الدول العربية للعمل على وضع القوانين والتشريعات المتعلقة بإنشاء الجمعيات التي تعمل في مجال الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي.

4- ضرورة استفادة الدول العربية من الشبكة الإقليمية للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة التي أنشأتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالإضافة إلى الشبكات القائمة والخبرات المتوفرة لدى المنظمات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية في هذا المجال في تبادل الخبرات والمعلومات في مجال حماية البيئة بين الجمعيات في الوطن العربي والتنسيق فيما بينها.

5- حث الدول العربية على التعريف بالجمعيات الأهلية والشعبية العاملة في مجال حماية البيئة وذلك في المناهج التعليمية والوسائل الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة.

6- توجيه الدعوات من قبل المنظمات العربية ذات العلاقة بالبيئة والتنوع الحيوي إلى الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال للمشاركة في برامجها وأنشطتها التي تضطلع بها.

7- حث الجهات الرسمية المعنية في الدول العربية بإشراك الجمعيات الأهلية والشعبية والسكان المحليين في تنفيذ الأنشطة البيئية وخصوصاً الإشراف على إدارة المحميات الطبيعية.

8- تعزيز دور التنظيمات النسائية البيئية العربية في نطاق الشبكة الإقليمية للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة في العالم العربي.

9- ضرورة إشراك المرأة في وضع السياسات وتخطيط البرامج التنموية للبيئة مع الأخذ بالاعتبار أولويتها واحتياجاتها.

10-العمل على توعية المرأة بالتشريعات والأنظمة الخاصة بحماية البيئة من التلوث الناجم عن الأنشطة ذات الأثر السلبي على البيئة.

11-تأهيل وتدريب المرأة الريفية على المهارات المتطورة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والقدرة على إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي.

12-تعديل القوانين والتشريعات الائتمانية لتسهيل تمتع المرأة بالإمكانيات المادية لإقامة مشاريع تنموية بيئية.

13-حث المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المنظمات العربية الإقليمية والدولية لإعداد دراسات خاصة بدور المرأة في مجال حماية البيئة في الوطن العربي وتوزيعها على الدول العربية.

14-تعزيز دور المنظمات العربية ذات الاهتمام بحماية البيئة في برامج التدريب لإعداد الكوادر وبناء القدرات للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة.

15-تعزيز دور المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع المنظمات العربية النظيرة في نشر الدراسات البيئية الناجحة للمرأة في برامج حماية البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16-الشكر للمنظمة العربية للتنمية الزراعية على جهودها لإنشاء الشبكة الإقليمية للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة في الوطن العربي وحثها على تعزيز التعاون مع الشبكات العربية القائمة في هذا المجال.

الأوراق المحوريـــة

دور المحميات الطبيعية في حماية البيئة ونظم إدارتها

إعداد
الدكتور محمد عادل جودة
مدير إدارة الموارد النباتية
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة
والأراضي القاحلة

مقدمة:

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين نهضة هائلة أسهمت بشكل كبير في تقدم البشرية وتوفير مستويات قياسية من الرفاهية ولم يدرك الإنسان أثناء سعيه الحثيث إلى تحقيق هذا التقدم وما رافقه من إخلال بالتوازن البيئي من خلال استغلاله الواسع وغير الرشيد للموارد الطبيعية والبيئية وتغير استخدامات الأراضي، وتغير أنماط المعيشة والاستهلاك والتلوث.

لقد أدت أنماط التنمية التي لم تأخذ في اعتبارها الأبعاد البيئية إلى تدهور الكثير من النظم الأيكولوجية وإلى انقراض، أو تهديد العديد من أنواع النباتات والحيوانات بالانقراض نتيجة لتدمير وتدهور المناطق التي تشكل موائلاً لتلك الأنواع.

لذلك كان من الضروري القيام بجهد جاد لمنع المزيد من الضرر ووضع قواعد وخطط وإجراءات تكفل حماية ما تبقى من الأنواع النباتية والحيوانية. وانصب الاهتمام في البداية على حماية كل نوع من الأنواع المهددة بالانقراض على حدة. بيد أن هذا التوجه سرعان ما تغير في السنوات الأخيرة ليتم التركيز على قضية المحافظة على الموائل والأنظمة الإيكولوجية. ومن هنا برزت أهمية المحميات الطبيعية كمدخل للمحافظة على التنوع البيولوجي، وبدأت الكثير من دول العالم تلجأ إلى هذا الأسلوب على نطاق واسع، الأمر الذي أسهم في زيادة مساحة المناطق المحمية بصورة واضحة في السنوات الثلاثين الماضية. وهو ما أكده تقرير توقعات البيئة العالمية 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أشار إلى أن مساحة المواقع المحمية ارتفعت إلى 12 مليون كيلو متر مربع في عام 2000 مقابل 3 ملايين كيلو متر مربع في عام 1970 كما يشير التقرير إلى أن المناطق المحمية نجحت في وقف عمليات تجريف وإزالة النباتات كما نجحت بدرجة أقل في تقليل كثافة قطع الأخشاب والصيد والحرائق والرعي الجائر وفقاً لدراسة تحليلية أجريت على 93 موقعاً من المناطق المحمية في أنحاء العالم.

المحميات الطبيعية:

تنشأ المحميات أساساً لحماية الطبيعة بشكل عام والمصادر الوراثية المختلفة بشكل خاص

ويندرج ضمن مفهوم المحمية البيئية كل إقليم تتم فيه حماية الفونا والفلورا والتربة والمياه والبيئة المحيطة من عوامل التدهور والتردي وجعله بعيداً عن التدخل الخارجي الذي يسبب له التراجع فهي تعتبر حواجز فاعلة ضد التصحر والتآكل الساحلي وكذلك مستودعات وموائل لإعادة إنتاج أفراد الأنواع المختلفة وخاصة المهددة بالانقراض في نظام بيئي معين.

لذلك يفضل أن تقام مجموعة من المحميات في مناطق بيوجغرافية مميزة بحيث يمكن الحفاظ على أكبر عدد ممكن من الأنواع التي تنتمي إلى تشكيلات بيئية مختلفة.

وتعرف المحمية وفق ما اتفق عليه الاتحاد الدولي لصيانة الطبيعة ICUN بأنها: مساحة من الأرض أو البحر وجهت خصيصاً لحماية وصيانة التنوع الحيوي والموارد الطبيعية والثقافية وتدار من خلال وسائل تشريعية أو سبل فاعلة أخرى.

ويجب أن يكون إنشاء المحميات مصحوباً بتقييم حقيقي وواقعي لهذه المحميات من النواحي الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين فضلاً عن البحث العلمي والتدريب وتهيئة الكوادر.

أهداف المحميات:

إن الهدف الأساسي لإقامة المحميات الطبيعية يتمثل في أهميته كنظام بيئي متكامل لما تحتويه من حياة وتنوع حيوي وما لها من دور هام في تعزيز التنمية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية وصون الحياة الفطرية وتتمثل أهم أهداف إقامة المحميات الطبيعية في :

* حماية التنوع الحيوي بجميع مكوناته خاصة الأنواع النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض.
* إعادة التوازن البيئي المفقود في منطقة المحمية والبيئة المحيطة.
* تنمية الأنواع النباتية والحيوانية ذات القيمة الاقتصادية سواء في مجال الزراعة أو في مجال تصنيع الدواء أو السياحة البيئية وغيرها.
* إتاحة الفرصة للعلماء والباحثين لإجراء الدراسات الميدانية والبحوث العلمية الهادفة.
* تنشيط حركة السياحة البيئية.
* تقييم (تثمين) الموارد الطبيعية المتجددة.

أنواع المواقع المحمية (المحميات البيئية):

بناء على الأولويات التي تضعها كل دولة، عادة ما تختار شبكة من المناطق المحمية طبقاً لمواردها وثرواتها الطبيعية وبيئاتها وأهدافها المتنوعة. وتضع الدولة القواعد الناظمة للمحافظة على تلك الموارد بصورة تضمن استمرارية الاستفادة منها. ومما لاشك فيه أن البحث العلمي

الهادف، الذي ينتهج وينفذ في المحميات وما حولها، هو وحده الذي يمكن أن يزودنا ببيانات ومعلومات ذات فائدة جمة عند البحث في موضوع إقامة المحميات وإدارتها. كما أن لصناعة السياحة علاقة كبيرة بتطوير وتحديد ملامح تلك المحميات.

ومن المجدي أن نعرض النماذج المختلفة من المحميات ونبين أهدافها المتوخى تحقيقها من خلال إدارة وتنظيم هذه المحميات، وذلك حسب التعريف الدولي المتعارف عليه.

1- المحمية الطبيعية ذات الطابع العلمي:

وفيها يخصص قسماً من الأرض لأغراض البحث العلمي. وغايتها المحافظة على النظام أو النظم البيئية بكل مكوناتها الاجتماعية والنوعية وأخذ قراءات وملاحظات علمية متباينة ولكنها موجهة. وتكون هذه المحميات عادة مغلقة أمام الجمهور العادي أو تجاه السياحة. وتتم إدارتها بالاتفاق مع الجهة أو الجهات التي تتولى رصد الظواهر البيئية المطلوبة.

2- الحدائق الوطنية الطبيعية:

وتضم في العادة مساحات أرضية واسعة أو مناطق مائية تشتمل على نماذج متنوعة من البيئات الطبيعية والمناظر ذات القيمة الجمالية بالإضافة إلى تجمعات نباتية وحيوانية وتكوينات جيولوجية متباينة. وتخدم هذه الحدائق جملة أغراض علمية وتعليمية وترفيهية وسياحية. ومن خلال الحماية والإدارة السليمة يتم التوازن البيئي وتتم صيانة التنوع الطبيعي بحيث لا تطغى مجموعة على الأخرى. ويمكن تدخل الإدارة تدخلاً متباين السوية حسبما يلزم الأمر، لتحقيق التوازن والتنوع، ولاستمرار الحياة الطبيعية بمستواها العادي أو ما يقرب منه. ويسمح فيها بالزيارات التي تتم تحت المراقبة وبالصيد في حدود معينة ومدروسة وبتصاريح خاصة تمنح بثمن وتخضع للرقابة الشديدة. وقد تتحدد مناطق في الحديقة الوطنية وممرات خاصة لكل غرض من أغراضها على حدة، أي منطقة للحماية الكاملة وأخرى للرصد والبحث العلمي وثالثة للاستجمام ورابعة للتدريب.

3- الأثر القومي الطبيعي:

وهو تكوين جيولوجي أو تجمع حيواني أو نباتي ذو أهمية معينة ذات سمة ثقافية أو عملية أو تعليمية وتقوم الدولة بحمايته خشية عليه من التعدي والتردي والتدهور. ومن الأمثلة على ذلك الشلالات والعيون والكهوف والمغارات والتلال والوديان والواحات.

4- محمية العزل الطبيعي:

وهي تدار بغية ضمان حماية أنواع معينة من النباتات أو الحيوانات المهددة بالانقراض أو النادرة لتأمين استمرار بقائها، أو لإتاحة الفرصة لهجرات الطيور بصورة مناسبة، وذلك بتخصيص مساحة كافية من الأرض أو المياه تعيش وتزدهر فيها تلك الأنواع معيشة طبيعية، مع العمل على

حمايتها من التلوث الناجم عن الأنشطة البشرية خارج المحمية وقد يسمح فيها ببعض الاستثمارات ذات السمة الاقتصادية في أضيق الحدود إذا لم يكن في هذا ما يهدد الأغراض الأساسية للمحمية. إن هذا الطراز من المحميات يكون عادة محدود المساحة ولا تستلزم إدارته تكاليف ضخمة.

5- محمية المناظر الطبيعية:

وهي تلك التي تضم طبيعة بانورامية تتجلى فيها أهمية ثقافية أو فنية خاصة مثال ذلك نماذج خاصة من الأراضي أو المواقع المائية وما تضمه من أحياء وتراكيب جيولوجية تستحق الصون والحماية. والغرض الأساسي هنا ترويحي وسياحي ولكنها يمكن أن تخدم في نفس الوقت أغراضاً علمية وتعليمية، فقد تتضمن بيئات متباينة من شأنها أن تفتح مجالاً للدراسات البيئية لاسيما فيما يتعلق بأثر الإنسان على البيئة الطبيعية وأثر الضغوط السياحية والاستجمامية على مقومات الموارد الطبيعية فيها.

6- محمية الموارد متعددة الأغراض:

وتنشأ هذه المحميات بغية صيانة الثروات الطبيعية المتنوعة والمتواجدة مع ثروات أخرى أساسية وجوهرية يستخدمها الإنسان كثروة قومية أساسية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويؤدي الاستخدام المتعدد والأمثل للأرض إلى حماية تلك الموارد الجوهرية والتي يخشى من تدهورها وتراجعها، بل ويساهم في تنميتها واستغلالها بأسلوب مستمر، بدلاً من أن تتبدد نتيجة سيطرة الاستخدامات الأكثر ربحية، وذلك مثل التحكم في موارد المياه والحياة البرية والمراعي الطبيعية والموارد الشجرية والمسطحات المتسعة الصالحة للأغراض الرياضية والاستجمام مع إعطاء الفرصة كاملة لاستمرار إنتاجية تلك الموارد والخدمات التي تقدم للمجتمع من خلالها. ويستوجب هذا الموضوع التعرف على نوعيات الأرض وبيئاتها وتقسيماتها إلى مناطق طبقاً لأسلوب الاستغلال الأمثل لها، مما يتيح إضفاء الحماية الأكثر للموارد الجديرة بها، وبما يتوافق مع الاحتياجات القومية والإقليمية.

7- محمية المحيط الحيوي:

وقد كان اقتراح هذا النوع من المحميات من قبل برنامج الماب (برنامج الإنسان والمحيط الحيوي) التابع لمنظمة اليونسكو عام 1971 والمعني بهذا النموذج من المحميات المحافظة على عناصر التجمعات البيولوجية من نباتات وحيوانات وتكوينات جيولوجية في إطار النظام البيئي الطبيعي، مع الاهتمام كذلك بالمحافظة على التباين البيئي والوراثي المتميز ودون المساس بالاستخدامات التقليدية للأرض. وهي بذلك تجمع بين أغراض المحميات الطبيعية ذات الطابع العلمي المحض ومحمية العزل الطبيعي ومحمية الحياة التقليدية . ولكي تحقق ذلك فإنها عادة ما

تقسم إلى منطقتين أو ثلاثة مناطق هي: منطقة القلب أو المنطقة المركزية، التي تقابل النوع رقم (1)، والمنطقة المجاورة التي تقابل النوعين الآخرين. وتؤمن هذه المحميات فرصاً أكبر للبحوث البيئية لاسيما فيما يتعلق بالمتغيرات البيئية (الرصد البيئي)، التي تطرأ نتيجة لحدوث التغيرات الطبيعية وتلك التي تنجم عن الأنشطة التقليدية للإنسان القاطن فيها أو حولها. ومن شأن هذه المحميات أن تؤمن أيضاً فرصاً مناسبة للتدريب والتعليم.

8- محمية التراث القومي الطبيعي العالمي:

يندرج هذا النموذج من المحميات ضمن الأطر المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي. ويتم اختيار هذه المحميات لاحتوائها على مواقع ذات أهمية عالمية تتجاوز الأهمية القومية أو الإقليمية كتراث له اهتمامات دولية.

9- إدارة المحميات البيئية:

من الأمور المسلم بها أن تختلف الظروف الفيزيائية والبيئية والإنسانية بشكل متباين الشدة من وسط حي إلى وسط آخر، لذا فإنه عادة ما يتم إنشاء وتهيئة وإدارة كل محمية بيئية أو أي طراز من المناطق المحمية حسب نص قانوني خاص تندرج فيه هذه المحمية وكذلك وفق أهداف نوعية محددة مسندة إلى هذه المحمية.

إن الأهداف المسندة إلى المحمية يمكن أن تكون متنوعة، وهي محددة ومبينة بوضوح في خطة الإدارة الخاصة بالمحمية، وهي عادة ما تحدد حسب عدد من المعايير والثوابت:

- السياسة العامة للدولة في مجال حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- النصوص والقوانين المعمول بها محلياً.
- مستوى الوعي واليقظة لدى السكان.
- معرفة سير عمل النظم البيئية وبيولوجية الأنواع الرئيسية المكونة لها.
- الترابط والتوافق البيئي مع المناطق والأقاليم المجاورة أو مع كامل حوض المسقط المائي.
- تنوع وقيمة وكفاءة المصادر الطبيعية الممثلة في المحمية مقارنة مع تلك المتوفرة أو الموجودة في محميات أخرى في نفس البلد أو خارجه.

إن إدارة وتنظيم وإعداد المحميات البيئية هي مهمات تستند بشكل عام إلى مؤسسة أو منظمة ما باستطاعتها تأسيس منشأة عامة ذات صفات وخصائص وصلاحيات إدارية وبمقدورها بيان وتوضيح طريقة ونمط سير عملها الذي يتم تحقيقه وتتبعه من قبل مجلس إدارة ومدير.

يتولى مجلس الإدارة التعريف بالمبادئ الخاصة بإعداد وتنظيم الإدارة ووضع اللوائح التنظيمية والقانونية الخاصة بالمحمية والتي سيتولى المدير متابعة تنفيذها، ويتولى المجلس أيضاً القرارات التي تدخل في صلب صلاحياته استناداً إلى القرار الذي على أساسه تم إنشاء وتصنيف المحمية. وهو يتولى متابعة ومراقبة إدارة المدير للمحمية، ويصوت على الموازنة وعلى التوقعات الخاصة ببنود الاتفاق والبيع ومصادر الدخل، ولديه الصلاحية لإعطاء الرأي والمشورة بخصوص جميع المسائل المتعلقة بالمحمية.

بينما يتولى المدير مسؤولية الإدارة المباشرة الاعتيادية والتي تمثل: يوميات إدارة المحمية، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة، ويدير الدوائر والمصالح والأقسام، كما أنه يمثل المنشأة في كل محاور ونشاطات الحياة المدنية والقضاء ويمارس كل الصلاحيات التي من شأنها المحافظة على سلامة وأمن المنشأة المناطة به.

بالإضافة إلى هاتين الجهتين الإداريتين الرئيسيتين فإنه يتبع كل محمية بيئة لجنة علمية مؤلفة من شخصيات يتم اختيارها وفق كفاءتها العلمية، وهي مكلفة بإعطاء الاستشارات والآراء التقنية وتنفيذ الدراسات التي توكل إليها.

مضمون خطة إدارة المحميات:

مهما كان النموذج أو النماذج المعتمدة من المحميات، فإن خطة الإدارة تتضمن على الأقل البنود والمعلومات تالية الذكر:

1- الأهداف (وقد تم بيانها في الفقرة السابقة).

2- الإدارة:

- برنامج العمل العام.
- لجنة الإدارة، اللجنة العلمية (المجالس العلمية).
- الملاك (موظفون، تقنيون، حراس، أداء..).
- العلاقات مع الإدارات الأخرى، العلاقات العامة.

3- التشريع:

- الوضع العقاري.
- التوافق والتأقلم مع الأهداف الجديدة.
- التوصيف الواضح للنظام الأساسي والحدود.

4- الحراسة والمراقبة:

- توضيح الحدود وتجسيدها عملياً بطريقة ما.
- توضيح هيكلية نظام الحراسة (مباني، طرقات..).
- إعداد وتنظيم الحراسة.

5- الإدارة البيئية:

- إدارة الموائل وذلك من خلال السيطرة على الحرائق، حفر المفيضات أو المستنقعات الصغيرة، بناء خزانات مائية..).
- إدارة الأنواع الحيوانية (الفونا) من خلال إجراءات تطبق بشكل خاص على بعض الأنواع استناداً إلى المعطيات التي تؤمنها البحوث العلمية التي توضح العلاقات القائمة ما بين الحيوانات القانصة وفرائسها، الصيد وكثافته، توزع السكان وازديادهم، الحمولة التي تطيقها المحمية من مختلف أنواع الحيوانات.

6- إدارة السياحة:

- تحديد نوعية الأوساط والأثر الحاسم للزوار على هذه الأوساط.
- طاقة الاستقبال السياحي للمحمية.
- الإجراءات الكفيلة بتخفيف الضغط السياحي من خلال توزيع أعداد السائحين في الزمان والمكان.
- برنامج تفسير وتوضيح وشرح خصوصيات الوسط.
- تحقيق وتأمين دعم معلوماتي مناسب (خرائط، نشرات، شرائح ضوئية، أفلام فيديو ..).

7- التربية والإعداد والتدريب:

- تحسين إثارة الحس الإيجابي تجاه المحافظة على مكونات المحمية.
- تهيئة الكادر العامل في المحمية من خلال دورات وحلقات بحث محلية وكذلك من خلال الإفادات الخارجية للدراسة أو للزيارات الإطلاعية.
- التعليم على المستوى المدرسي.
- إثارة الشعور برغبة المحافظة على المحمية عند السكان المحليين.
- تحقيق وتأمين دعم تربوي وتعليمي (أنظمة الصوت والصورة، نشرات).

8- البحث العلمي:

- تعريف ببرنامج البحث العلمي.
- إنجاز اتفاقيات للدراسات الضرورية في المحمية مع المختبرات المتخصصة والمنظمات العلمية.

9- الوسائل:

- الملاك الوظيفي.
- المباني (للاستقبال، السياحة، الحراسة، والبحث العلمي).
- الطرقات والدروب، المراقب(أبراج المراقبة) ومواقع الإشراف.
- التجهيزات.

الخلاصة، إن الموارد الطبيعية ليست ملكاً تهدره الأجيال الحالية كما تشاء، بل "وقفاً" لمصلحة الجنس البشري تستفيد منه الأجيال الحالية، ولكن تحافظ عليه في نفس الوقت لمصلحة من يليها من أجيال.

لذلك لابد من النظر إلى التنمية الاقتصادية في جميع أرجاء المعمورة كوحدة متكاملة متوازنة وليس كتطورات مستقلة تحكمها حدود جغرافية سياسية غير حقيقية في المنظور الطبيعي للحياة. فالحفاظ على الموارد الطبيعية الحية- نباتات وحيوانات وكائنات عضوية دقيقة - وعناصر البيئة غير الحية التي تعتمد عليها، مسألة حاسمة للتنمية، والتحدي الذي يواجه البلدين اليوم لم يعد ما إذا كانت المحافظة على الطبيعة فكرة جيدة أم لا، وإنما كيف يمكن تنفيذها بما يخدم المصلحة القومية، وفي حدود الوسائل المتاحة لكل بلد. والمعالجة التاريخية التي كانت قائمة على إنشاء منتزهات قومية معزولة إلى حد ما عن المجتمع الأوسع قد تجاوزتها نظرة جديدة إلى الحفاظ على الأنواع والأنظمة البيئية يمكن وصفها بنظرة (التوقع فالوقاية). وتنطوي هذه النظرة على إضافة بعد جديد للإجراء الذي أصبح الآن تقليدياً، ولكنه مع ذلك صالح وضروري، وهو إقامة مناطق محمية.

ويجب تغيير أنماط التنمية لجعلها أكثر انسجاماً مع الحفاظ على التنوع البيولوجي للنباتات ذات القيمة العالية. ويبدو أن تغيير الأنماط الاقتصادية وأنماط استخدام الأرض هو خير معالجة بعيدة المدى لضمان بقاء الأنواع البرية وأنظمتها البيئية.

هذه النظرة الأكثر استراتيجية تعالج معضلة استنزاف الأنواع في مصادرها بسياسات التنمية، وتتوقع النتائج الواضحة للسياسات الأشد تدميراً وتحول دون وقوع الضرر.

References:

1- Batanouny, K.H. (1996) Biological Diversity in the Arab World. Proceedings of the conference on Biological Diversity; Its conservation and sustainability in the Arab world. Bahrain, 12-14 Dec.

2- Guidelines for protected Area Management Categories: Basic Concepts. http//www.unep- wcmc.org/protected_areas/categories/eng C2.html.12 July 2004.

3- Guidelines for protected Area Management Categories: Applying the categories. http//www.unep- wcmc.org/protected_areas/categories/eng C3.htm.15 July 2004.

4- Hairbon et al. 2002. Building on lessons from the field: A conference on protected Area Management in the Philippines. Hairbon Foundation for Conservation for Natural Resources. Philippines.

5- Management Effectiveness Evaluation to Support Protected Area Management: WPC Recommendation 18. World Parks Congress, 8-17 sep. 2003. Durban, South Africa.

6- Protected Area Management Categories.http://www.unep-wcmc.org /protected _ areas//categories index. Html.12 July 2004.

7- المحميات الطبيعية: فوائد بلا حدود.

الإمارات والبيئة – العدد السابع سبتمبر 2003 الهيئة الاتحادية للبيئة بدولة الإمارات العربية المتحدة.

النهج التشاركى ودور الجمعيات الأهلية في المحافظة على المحميات الطبيعية

إعداد
د. محمد السيد جميل
المستشار الفنى للشبكة العربية للبيئة والتنمية
(رائد)

تحاول ورقة العمل "بإذن الله تعالى" الإجابة عن الأربع أسئلة التالية:

السؤال الأول : ماذا نقصد بالنهج التشاركى، والمبادئ الأساسية التي تتوقف عليها عملية المشاركة، وأنواعها، وإيجابياتها؟

السؤال الثاني : ما العلاقة بين المشاركة الشعبية وعملية التنمية المستدامة للبيئة المحلية؟

السؤال الثالث : ما مفهوم المحميات الطبيعية؟

السؤال الرابع : تجربة الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في المحافظة على المحميات الطبيعية

ملحوظة : تم وضع المراجع بترتيب ورودها في المادة العلمية وذلك في نهاية ورقة العمل.

أولاً : مفهوم المشاركة والمبادئ الأساسية التي تتوقف عليها وأنواعها وإيجابياتها.

أ- مفهوم المشاركة:

* لقد أضحى من المسلم به أن أي تنمية حقيقية لابد أن تقوم على مشاركة الناس، في صنعها وفي جنى ثمارها، فدرجة المشاركة ونطاقها، تحدد إلى مدى بعيد توزيع القوة في المجتمع[1]، والقوة هنا تعنى القدرة على إحداث تأثير في الآخر الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله، ومن ثم يمكن القول أن المشاركة والتمكين وجهان لعملة واحدة، فالمشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبلة، بل تستهدف أيضاً تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وإمكانياتها ووجودها الفاعل والمؤثر في الحياة الاجتماعية على أصعدتها المختلفة.

* المشاركة هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلده، والتي تتيح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف لمجتمعه، والتعرف على الفرص المتاحة واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها.

* المشاركة السياسية هي جزء من المشاركة الشعبية، ومن ثم فهي تنطوي على مشاركة الناس في صياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

* ويركز المفهوم المحدد للمشاركة الشعبية على الجهود التي يقوم بها المواطنون في مجال التعاون مع الإدارة والتأثير فيها، والتفاعل معها في وضع الخطط واتخاذ القرارات والسياسات التي تحقق إحتياجاتهم وتطلعاتهم من ناحية، وتحقيق الصالح العام من ناحية أخرى. وهى بهذا المعنى تُعد أسلوباً إجتماعياً للعمل من أجل تحقيق مزايا عديدة للفرد والمجتمع، ومن ثم تصبح بمثابة تطبيق عملى لمفهوم العمل الشعبى القائم على الرغبة والإختيار دون قهر أو إجبار، وسواء أكان تعريف المشاركة واسعاً أو محدداً فإنه ينطوى على عنصر أساسى من الديموقراطية[2] قيماً وممارسة وحقاً ومسئولية، كما تشترط عملية المشاركة بصفة عامة درجة معينة من القوة والتمكن، إذ أن المشارك في الحياة أو الحياة اليومية، هو فاعل لدية القدرة على الفعل والإختيار وتحقيق الأوضاع والأهداف التي يرغبها.

ب- المبادئ الأساسية التي تتوقف عليها عملية المشاركة:

1- ضرورة توافر البعدين الأفقى والرأسى، بحيث تحقق المشاركة تفاعلاً خلاقاً بين مختلف المستويات الإجتماعية والهيئات والتنظيمات.

2- أن تتسم بالشمول وتجاوز إحتكار الصفوة لإتخاذ القرارات ووضع الخطط، وأن تعكس الخطط والقرارات إحتياجات الناس عامة ومصالح الشرائح الفقيرة والمحرومة خاصة.

3- أن تنطوى المشاركة على آليات الضبط والرقابة والاستمرار والتواصل والتفاعل وتبادل الآراء والخبرات.

4- استخدام عملية الحوار حيث تتضمن:

* قضية محورية.

* أطراف ذو طبيعة مختلفة.

* بيئة كلية يتم فيها الحوار وإتخاذ قرارات.

* عملية الحوار والمشاركة.

قضية محورية:

(مشروع قومى- الإرتقاء بمنطقة عشوائية) - مستواها الجغرافي- درجة تعقدها .

أطراف الحوار والمشاركة:

هم (الأفراد والجماعات والمؤسسات) الذين تتأثر مصالحهم سلباً أو إيجاباً وبشكل مباشر وغير مباشر بالقضية المحورية، أو بأي تغير يحدث في وضعها ومسارها المستقبلي (إزالة مساكن لفتح طريق جديد، استصلاح أراضى).

ويضم أطراف الحوار والمشاركة التصنيفات التالية:

* الأطراف المباشرة وغير المباشرة (تنمية منطقة عشوائية في مدينة ما)
* الأطراف الفاعلة والأطراف المتأثرة (إقامة مجتمع صناعى شمال غرب خليج السويس)
* وعى الأطراف بدورها.
* درجة التنظيم الداخلى للأطراف.
* القوة النسبية للأطراف.
* البيئة الكلية للحوار: تحدث حركة الحوار في عدة فضاءات (المستوى الوطني- الإقليمي- التشريعات والقوانين ومجموعة القيم والتقاليد الاجتماعية التي تحكم سلوك الأفراد)

عمليات الحوار والمشاركة:

قضية محورية معينة- قد تنشأ كمبادرة من طرف

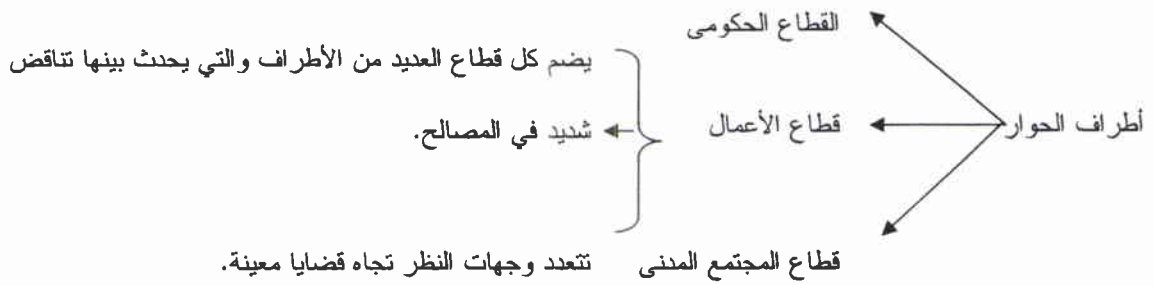

1-4 مستويات الحوار وأنواعه[3]:

1- الحوار السلبى Passive Dialogue:

كل طرف يعرف وجهة نظر الطرف الآخر لكنه لا يطرح مبادرات إيجابية لحوارات.

2- الحوار النشط :Active dialogue:

كل طرف يقنع الأخر بوجهة نظره قد ينتج عن ذلك رؤى جديدة توفيقية.

3- المشاركة Participation:

هناك طرف أساسي قوي، يستكشف طبيعة الأطراف الأخرى في القضية المطروحة، ويتحرك تحت إدعاء كامل بأنه ممثل كل مصلحة المجتمع المستهدف.

4- الشراكة Partnership:

تعنى انخراط كافة الأطراف للتنمية، بناءً على وعي بالقضية ومصالح الأطراف المختلفة، في عملية تفاوضية مستمرة، لصناعة القرار واتخاذه بما يترتب عليه نوع من الاتفاقيات المحددة، لتوزع كافة الأدوار المتفق عليها بين هذه الأطراف، وبما يضمن توظيف كل الموارد المحلية المتاحة، وتأخذ الشراكة شكلها الحقيقي الكامل مع ارتفاع درجات الوعي الإجتماعي وتطور المؤسسات الإجتماعية وتنظيمها الداخلي، وتطور المجتمع وتوافر المعلومات، بما يحقق ديموقراطية العملية التنموية.

2-4 الاشتراطات الأساسية (القاعدية) التي تبنى عليها عملية الحوار والشراكة الاجتماعية:

1- قبول مبدأ التعددية Pluralism

2- قبول مبدأ تناقض المصالح Multiplicity of Interests

3- وعي الأطراف بوضعها تجاه القضية المحورية وأهدافها.

4- قناعة الأطراف بجدوى الحوار والمشاركة كعملية تؤدي إلى بلورة الرؤى.

5- الاتفاق الحر كأساس للحوار والشراكة وليس على أساس القسر والضغط.

6- التزام أطراف الحوار والشراكة بثوابت المجتمع وقيمه وخصوصياته.

7- إرتباط عمليات الحوار والمشاركة بالقضايا العامة والأوليات الاجتماعية.

8- توافر حد أدنى من الثقة المتبادلة بين الأطراف.

ج- أنواع المشاركة:

* يميز البعض بين مشاركة نظامية ومؤسسية، مثل مشاركة المواطنين في أنشطة الجمعيات والمؤسسات والنقابات وغيرها من المنظمات والهيئات، ومشاركة اجتماعية غير نظامية يمكن أن تدخل في إطار أشكال التكافل الإجتماعي والتعاون التلقائي بين الناس دون تنظيم أو برنامج عمل محدد.

* تتخذ المشاركة الشعبية صوراً وأشكالاً متعددة ترتبط بمراحل التنمية في المجتمع وطبيعة نظامه السياسي وبنيته الاجتماعية، كما ترتبط أيضاً بظروف كل برنامج أو

مشروع وفقاً للهدف منه وفلسفته وطبيعة القائمين عليه وموقفهم الإجتماعي والفكري، ومن هذه الأشكال التي تتخذها المشاركة من خلال المجتمع المدني، المشاركة من خلال لجان وحدات الإدارة المحلية، أو من خلال إبداء الرأي والشكاوي عن طريق قنوات الاتصال المختلفة.

هـ- إيجابيات المشاركة في التنمية الشعبية:

1- هناك إيجابيات عديدة للمشاركة في التنمية لعل من أهمها:

2- قيام المواطنين بتنظيم أنفسهم في هيئات أو منظمات أهلية تساند المؤسسات الحكومية من خلال تلبية احتياجات الجماهير وإشباعها.

3- دعم الأسلوب الديمقراطي في ممارسة العمل الإجتماعي.

4- إضفاء الطابع الوطني على مشروعات التنمية.

5- تنمية الاهتمام الجماهيري بالمشروعات التنموية وتعظيم الحماس لها.

6- مد جسور التفاهم بين الحكومة والمواطنين.

7- لكي تتحقق هذه الإيجابيات يتعين أن تتكيف أشكالها التفصيلية مع الظروف والأوضاع القائمة ومتطلبات التطوير المطروحة في كل موقع جغرافي على أرض الوطن.

8- التأكيد على ان المشاركة الشعبية ليست مجرد إسهام مادي ومعنوي في أعباء التنمية، كما أنها ليست مجرد مشاركة في ثمار التنمية وعوائدها، بل هي تنطوي على المعنيين والمفهومين في آن واحد.

و- أنماط وأطراف المشاركة:

هناك ثلاثة أنماط للمشاركة وفقاً لنوعية الأطراف المشاركة فيها:

1- المشاركة بين الأفراد، وهى المشاركة التبادلية بين المواطنين وبعضهم البعض الآخر، والتي يطلق عليها المعونة المتبادلة، وتتم بشكل تلقائي.

2- المشاركة بين القادرين والمحتاجين للعون، وتتضمن تقديم العون بكل صوره للفئات التي تحتاجه، وهى عمليات البر والإحسان الخيري.

3. المشاركة بين المواطنين والحكومة، ويطلق عليها مشاركة تعاقدية وهى أكثر أنواع المشاركة تأثيراً على التنمية وأكثرها مواجهة للمشكلات.

ز- لماذا يُشارك المواطنون؟

* تتعدد أسباب ودوافع المشاركة، وأفعال المشاركة بمجالاتها المختلفة فهي سلوكيات عقلانية هادفة، أي أن أصحابها يستخدمون فيها الوسائل التي تحقق النتائج التي يبغونها والعائد من

سلوك المشاركة، ومعناه الإجتماعي، له تأثير كبير في تحديد مدى المشاركة.

* هناك مجموعة من الدوافع تدفع المواطن للمشاركة سياسياً أو اجتماعيا، منها:

1- العمل من أجل الصالح العام.

2- حب العمل مع الآخرين.

3- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين.

4- الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب.

5- كسب تقدير واحترام المواطنين.

6- تحقيق مصلحة مادية.

ح- لماذا لا يشارك المواطنون؟

* طالما أن المشاركة غاية أو هدف في حد ذاته يتحدد معناه وقيمته من خلال الجماعة المرجعية للفرد، فإن العزوف عن المشاركة يرجع لعدة عوامل منها:

1- المشاركة نفسها لا تمثل أهدافاً ذات معنى وقيمة لدى الجماعة المرجعية للفرد.

2- توفر بدائل للمشاركة أعلى قيمة حسب رأى الجماعة أو المجتمع.

3- انخفاض قيمة المردود من المشاركة بالنسبة لتكلفتها، يؤديان للعزوف عنها.

4- انخفاض ما يحصل عليه الفرد من المشاركة من تقدير إجتماعي، عما يحصل عليه آخرون لم يبذلوا نفس الجهد.

5- تخوف الفرد في بعض المجتمعات المقيدة للحرية، من المشاركة في السياسة أو في الأعمال المجتمعية.

6- عدم ملائمة المناخ السياسي العام، وذلك يرتبط بالتنظيمات والمؤسسات القائمة في المجتمع وطبيعة النظام الحزبي الموجود.

7- طبيعة البناء الإجتماعي وما يحتويه من أنساق تؤثر على عملية المشاركة، مثل نسق كل من التعليم والاقتصاد والقيم.

8- تقصير المجتمع في توفير الحاجات الأساسية للأفراد، فغياب أو القصور في الأمن والعدالة وتكافؤ الفرص والحفاظ على كرامة المواطن من ضمن أهم مثبطات المشاركة الشعبية.

9- سيادة بعض القيم السلبية[4].

ثانياً : العلاقة بين المشاركة والتنمية المستدامة:

1- المعوقات التي تقف عقبة أمام استثارة دفع الناس ومشاركتهم في التنمية المستدامة

* المشاركة الشعبية هي المدخل الصحيح والملائم للتنمية المستدامة.
* على ضوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة، على الصعيدين المحلي والعالمي، فإن المشاركة مرهونة بسياق بنائي تاريخي وثقافي وسيكولوجي يدعمها ويثريها.
* معايشة المجتمع العربي عامة، تكشف عن ضعف الاتجاه نحو الفاعلية والمشاركة الشعبية، فمازالت التنظيمات المحلية متعثرة في استثارة دفع المواطنين نحو المشاركة.
* إن المعوقات التي تقف عقبة أمام استثارة دفع الناس وفاعليتهم وإيجابياتهم في مواجهة مشكلات مجتمعهم، والمبادرة إلى الإسهام في وضع الحلول الملائمة لها يمكن تفسيرها على ضوء مجموعتين من المعوقات:

أولاً: مجموعة المعوقات البنائية التاريخية.

ثانياً: مجموعة المعوقات الثقافية والسيكولوجية.

نعنى بالأولى تلك العناصر المتصلة ببيئة المجتمع بصورة عامة، وبصفة خاصة العوامل السياسية والتنظيمية والإدارية، وهى عوامل تعكس شكلاً من أشكال العلاقة بين الدولة والمحليات من ناحية، وعلاقة المدينة بالقرية بوصفها وحدات محلية متفاعلة من ناحية أخرى.

نعنى بالثانية: مسئولية الناس أنفسهم، إذ يطور الإنسان العربي العادي غالباً ثقافة دفاعية، دينية سيكولوجية دفاعية، في مواجهة ما يعتقد أنه مخاطر وضغوطاً سياسية وقانونية وإدارية وتنظيمية وبصفة خاصة في علاقته بالدولة وأجهزتها الإدارية، هذه المعوقات والرواسب التاريخية للعلاقة غير المتكافئة بين الدولة (بالمفهوم العام) والمواطنين، ما تزال مصدراً أساسياً من مصادر السلبية والعزوف عن المشاركة، كما تتجلى بعض الرواسب أيضاً في البناء المركزي المفرط للتنظيم السياسي والبيروقراطي، رغم وجود نظام للإدارة المحلية (وليس الحكم المحلي) ومنها أيضاً ظاهرة التحيز الحضري، وأشكال التحيز الإجتماعي المختلفة.

* من أبرز العناصر السيكولوجية والثقافية المعوقة للمشاركة:
  - الشك والريبة في الأجهزة المختلفة.
  - التحايل على القوانين والتنظيمات.

- الفردية.
- ضعف المبادرة والمشاركة في العمل الجماعي.
- السلبية.

* هناك حالياً جهود تبذل من جانب كافة الدول العربية لتجاوز معوقات المشاركة وأهمها البيروقراطية الإدارية والقانونية والثقافية، خاصة مع التحول الديموغرافي، والذي يتيح الفرص أمام تطور المجتمع المدني، ويواكبه نمو حركة التنظيمات الأهلية، وتوسيع فرص المشاركة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التنمية على المستوى المحلي.
* ما تزال الحاجة ماسة إلى المزيد من الجهد في مواجهة تحديات التنمية بالمشاركة، أو المشاركة في التنمية خاصة في مجالات الفقر- والأمية- والبطالة وعملية الإصحاح البيئي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون إغفال البعد البيئي.

2- التنمية البشرية بالمشاركة:

* تهدف التنمية البشرية المستدامة إلى تحسين نوعية حياة البشر والارتقاء بجودتها عن طريق توسيع الخيارات أمام الناس من خلال الارتقاء بمستويات وفرص إشباع الاحتياجات الإنسانية في الصحة والتعليم والمعرفة وحُسن استخدام الموارد المتاحة، مما يؤدى إلى تمتع الفرد بنصيب أوفي وأكثر عدالة من الناتج المحلي الإجمالي[5].
* ومن ثم ينبغي العمل على دعم وتطوير ثقافة المشاركة وقيمها، وتنمية الوعي بين أفراد المجتمع بأن النهوض بأوضاعهم وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، مرهون بمشاركتهم الإيجابية الفاعلة، على الصعيد الفردي والجماعي، وأن ذلك هو الطريق الحقيقي لنجاح التنمية وتواصلها واستمرارها.

3- المشاركة الديمقراطية في التنمية:

* كما أن تعظيم المشاركة الإيجابية لأفراد المجتمع في عملية التنمية المستدامة، لا يمثل فقط مقياساً جوهرياً وضرورياً لمدى نجاح البرامج التنموية في تحقيقها لأهدافها، بل يُعد عنصراً أساسياً من عناصر بناء الديمقراطية وترسيخها في الوعي الإجتماعي والممارسة الاجتماعية.
* تعتمد المشاركة الديمقراطية في التنمية في المحل الأول، على إتاحة فرص متكافئة أمام

الجميع دون تفرقة أو تحيز إقليمي أو فئوي أو إجتماعي.

* يتطلب ممارسة النهج الديمقراطي للتنمية بالمشاركة، العمل من أجل تنشيط الأدوار الاجتماعية العامة للأفراد، وحثهم على المشاركة الفعلية لأدوارهم في تنمية المجتمع عامة، والمجتمع المحلي خاصة، وحل مشكلاته البيئية وترسيخ الإحساس بالممارسة الفعلية لهذه المسئولية، في إطار تحقيق تنمية مستدامة، تغطى مختلف أنشطة الحياة وتجذب كافة المواطنين والمنظمات الحكومية والأهلية للانخراط فيها، مسترشدة بالمبادئ الأساسية للتنمية المحلية، التي تتمثل في لامركزية/ التخطيط/ والتمويل/ والتنفيذ/ والمتابعة/ والتقييم/والرقابة/ من منظور قومي شامل، ومن أجل تحسين ورفع مستوى معيشة السكان الحاليين، ومراعاة حقوق الأجيال القادمة.

ثالثاً: مفهوم المحميات الطبيعية ودور المرأة في الحفاظ عليها[7]:

1- مصطلح المحميات الطبيعية[6]:

* مفهوم المحميات الطبيعية، يتضمن مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية، تتميز بوجود كائنات نباتية أو حيوانية أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية، وتستهدف المحميات الطبيعية صون الموارد الطبيعية الحية والحفاظ على صحة العمليات البيئية في النظام البيئي، والمحافظة على التنوع الحيوي للوراثة، في مجموع الكائنات الحية التي تتفاعل في إطار النظام البيئي.

* تتعدد أنواع المحميات الطبيعية، فهناك المحمية ذات الطابع العلمي، الحدائق الوطنية الطبيعية، محميات الأثر القومي الطبيعي، محميات المعزل الطبيعي، ومحميات المناظر الطبيعية، ومحميات الموارد الطبيعية ومحميات الحياة التقليدية ومحميات الموارد المتعددة الأغراض، ومحميات المحيط الحيوي، ومحميات التراث القومي العالمي.

2- دور المرأة في الجمعيات الأهلية للحفاظ على المحميات الطبيعية[7]:

وتستطيع المرأة في الجمعيات الأهلية أن تؤدي دوراً أساسياً في المحافظة على الموارد الطبيعية، عن طريق:

* التوعية من خطورة استخدام مياه الري المكثفة خاصة في المناطق الزراعية الرطبة حيث يؤدي ذلك إلى ظاهرة تملح التربة والإضرار بمستوى المياه في محميات الأراضي الرطبة.

* التوعية بقضية ترشيد استهلاك المياه وحيث أن متوسط نصيب الفرد من المياه يتناقص حتى وصل في كثير من الدول العربية إلى ما دون خط الفقر المائي وهو 1000 متر مكعب للفرد في السنة.

* التوعية وممارسة أدوار الحفاظ على جودة المياه، ومنع تلوثها وعدم إلقاء المخلفات المنزلية ومياه الصرف الصحي في المجاري المائية.

* التوعية بأهمية الحفاظ على حرم آمن حول الآبار من التلوث، مع التأكيد على جفاف المنطقة المحيطة بمآخذ المياه والحرص على عدم تلويثها، حتى نضمن مصادر صحية للمياه.

* التوعية بترشيد استخدام الطاقة للحد من غازي ثاني أكسيد الكربون والميثان اللذين يسهمان في ازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري وبالتالي تغير المناخ.

* التوعية بالتقليل من استخدام المواد الكيماوية الزراعية (قدر الإمكان) مثل المبيدات الحشرية، ومبيدات القوارض والحشائش، مما يؤدي إلى التعرض لهذه الكيماويات الخطرة واستنشاقها، وما ينتج عن ذلك من أمراض خطيرة.

* التوسع في مشاريع المشاتل لزيادة الرقعة الخضراء.

* التوعية بقضية الصيد الجائر للأسماك، وكذلك الرعي الجائر، والقطع الجائر لأشجار الغابات والمراعي، وخطورة ذلك على النظام البيئي، والقيام بمشروعات جماعية للتشجير.

* التوعية بالإكثار من النباتات الطبيعية، واستخلاص المستحضرات الطبية من بعضها، نظراً لفاعليتها في علاج كثير من الأمراض، دون آثار صحية جانبية.

* التوعية وممارسة زراعة الزهور، التي يتم تكاثر النحل عليها، وكذلك الاهتمام بزراعة أشجار التوت، وتربية دودة القز لاستخراج الحرير الطبيعي، كأحد الألياف الطبيعية التي يفضلها العالم الآن.

* التوعية بأهمية الحفاظ على الغلاف الحيوي واستغلاله بحكمة وعقلانية، دون إهدار أو تلوث، وعدم صيد الحيوانات البرية النادرة، وعدم قطع النباتات والزهور البرية، بل الإكثار منها وتربيتها، وبصفة عامة المحافظة على التنوع البيولوجي، الذي ينظم عمل المحيط الحيوي.

* المطالبة بتحسين المناخ التشريعي للأنشطة الرعوية والمطالبة بتعديل غير المناسب منها.

* التوعية بأهمية استخدام وممارسة نتائج الأبحاث العلمية التطبيقية في النهوض بالإنتاج الزراعي والرعوي، والمحافظة على الموارد الطبيعية الزراعية بصفة عامة، مع إنتاج سلالات وغلات ذات إمكانية كبيرة، وإنتاج عال، وذلك باستخدام المورثات الجينية للمحاصيل في حدود الاتفاقيات الدولية.

* التوعية وممارسة إعادة تدوير النفايات الزراعية وعدم حرقها، وإعادة استخدامها من جديد،

لزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني للمزارعين.

* توعية سكان البيئات الصحراوية بخطورة التعرض للأمراض المنقولة من الحيوان للإنسان وأهمية معالجتها، وأساليب العناية بأفراد الأسرة، وكذلك قواعد التغذية السليمة.
* المساعدة في تخفيف حدة الفقر، وزيادة قدرة الأسر الفقيرة وخاصة التي تعولها النساء، على إيجاد مصادر لزيادة دخولها.
* أهمية إتاحة الفرص أمام المزارعين للقيام بالمشروعات الصغيرة (والتي تعتبر مكوناتها، أساسية لصناعات أكبر) داخل المنزل ، وبخاصة النساء غير العاملات في الريف والبادية، بحيث تتحول الأسر إلى أسر منتجة.
* حماية الأنواع النباتية النادرة، وتوعية البدو من الأخطار البيئية الناجمة عن القطع الجائر للأشجار، كذلك الرعي الجائر للحشائش، وآثار ذلك بيئياً على تدمير الغلاف الحيوي.
* التوعية بأهمية استخدام أساليب الري التي تعتمد على الري بالتنقيط أو الرش.
* المساهمة في تنفيذ برامج مكافحة التصحر وربطها بالبرامج البيئية.
* المطالبة بإنشاء المزيد من المحميات الطبيعية، ومحميات المحيط الحيوي، ذلك بهدف حماية التنوع البيولوجي في الوطن العربي.
* المساهمة في تنفيذ الاتفاقيات الدولية كاتفاقية مكافحة التصحر- التنوع البيولوجي – الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ.
* التوعية بقضية ربط التنمية بالبيئة، وترسيخ مفهوم التنمية المستدامة للأجيال الحاضرة والمستقبلية مع المحافظة على سلامة النظم البيئية(8).
* التوعية بالحفاظ على الغابات لتلعب دورها في امتصاص CO_2 وتنقية الجو وحماية التنوع الحيوي والوراثي.
* التوعية بمظاهر وأسباب انجراف التربة والمحافظة على المياه في الأحواض المائية الجبلية.
* التركيز في برامج التوعية على مسئولية الإنسان في حماية الطبيعة، وإنه المسبب الأساسي لمظاهر التدهور والإهدار بها.
* الدعوة إلى إعادة النظر في السياسات والتشريعات المتعلقة بالغابات والمراعي لتتماشى مع نتائج مؤتمر قمة الأرض، ولتستفيد بالشكل الامثل من البرامج المختلفة في مجال البيئة والتنمية المستدامة التي تم الاتفاق عليها في قمة الأرض[9].

* المساهمة في التوعية بأهمية الأراضي الرطبة باعتبارها موائل للطيور المائية والدعوة إلى إنشاء المحميات المائية.

المساهمة في تسجيل ثقافة السكان المحليين للمناطق الجبلية والقبائل والحفاظ على تراثهم الثقافي[10] والعمل على التحديث غير الملائم للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية منه.

* المساهمة في وضع الخرائط بالموارد الغابية والموارد الرعوية وحمايتها من التعديات، وتحديد علاقة المواطنين بهما، وغير ذلك، وهى تتجلى في مطالبة الجمعيات الأهلية، للسلطات التنفيذية بإصدار تشريعات غابية ورعوية تنظم علاقة الدولة والمواطنين بهذه الموارد الطبيعية.

* تبنى الجمعيات الأهلية لبرامج تطوير الغابات والمراعي، سواء من حيث العمل التشريعي نفسه، أو من حيث العمل الميداني.

* مساهمة الجمعيات المهتمة بالتنمية المستدامة للغابات والمراعي، بتكوين كوادر وبناء قدرات لأفرادها واشتراكهم في برامج التدريب الحكومية التي يتم تنظيمها للارتقاء بإدارة الأنظمة الغابية والرعوية.

* المساهمة في نشر أفكار التصنيع الزراعي، والعمل على تنفيذها على أرض الواقع، حيث يؤدي التصنيع الزراعي إلى إضافة القيمة إلى المنتج الخام، ورفع مستوى معيشة الفلاحين.

* العمل على وجود بيانات تسهل عملية اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، للنهوض بالموارد الطبيعية الغابية والرعوية.

* السعي لتطبيق مبدأ الشراكة وتكامل الجهود التي تعمل على النهوض بمصادر الثروة الطبيعية من مختلف الأجهزة التنفيذية والشعبية والقطاع الخاص،

* المساهمة في تمكين المزارعين والرعاة في أقلمة أساليبهم الحالية، وتبني تقنيات جديدة تحقق إنتاجية وصافي عائد أعلى من المستويات الحالية.

* المساهمة في الدعوة لتشكيل لجان محلية للتنمية المستدامة لربط المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[11].

رابعاً: تجربة الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) في الحفاظ على المحميات الطبيعية:

مشروع مشاركة الأهالي في الإدارة والحفاظ على محمية"جبل علبة"[12]:

* مشروع مشاركة الأهالي في الإدارة والحفاظ على محمية جبل علبة هو مشروع متميز، نفذته الشبكة العربية للبيئة والتنمية (رائد) بالتعاون مع برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق

البيئة العالميGEF- SGP.

* تعتبر منطقة جبل علبة الطبيعية بمحافظة البحر الأحمر، محمية طبيعية بموجب قرار السيد/ رئيس الوزراء رقم 450 لسنة 1986 والقرار المعدل له رقم 1186 لسنة 1986 وتقع منطقة جبل علبة الطبيعية في الجزء الجنوبي الشرقي في الصحراء الشرقية، وتقع جبالها على الحدود المشتركة بين مصر والسودان على البحر الأحمر، وتمتد على جانبي خط العرض 22 وإلى الشرق من خط الطول 36.
* وتتكون هذه المنطقة الجبلية من صخور الجرانيت وصخور القاعدة، وتشمل منطقة جبال علبة النماذج البيئية المتميزة من غابات المانجروف، والكثبان الرملية الساحلية التي ينمو عليها كساء نباتي من حشائش مدارية ساحلية، ونطاقات الأراضي الملحية الساحلية، بما في ذلك دلتا الوديان الرئيسية وما يكتنفها من تكوينات رملية ذات كساء نباتي به الأدليب والطرفة والأثل.
* وتتميز الحياة البرية بمنطقة جبل علبة الطبيعية بالتنوع الشديد من النبات حيث يزيد عدد أنواع النباتات والألوان، وخاصة بعد سقوط الأمطار.

الهدف العام من المشروع:

تطوير ودعم المشاركة الشعبية في إدارة محمية جبل علبة

الأهداف الفرعية:

1- تحديد المشاكل الأساسية بالمحمية.

2- رفع وعي الأهالي بمنطقة المشروع بأهمية الحفاظ على التنوع الحيوي للمحمية.

3- إيجاد البدائل للأنشطة التي تؤثر على التنوع الحيوي بالمحمية.

4- تحسين مستويات المعيشة من خلال تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية المدرة للربح والمتلائمة مع سكان المحمية.

5- الخروج بخطة للعمل البيئي بالمنطقة تعتمد أساساً على مشاركة السكان.

6- تدريب مجموعة من الشباب ليكونوا حراساً للمحمية.

الأنشطة الأساسية للمشروع:

1-تحديد أولويات العمل بالمنطقة من وجهة نظر الأهالي من خلال تصميم وتحليل استبيان يتم إجراؤه عن طريق المقابلة الشخصية.

2-عقد اجتماع (ورشة عمل للوقوف على كيفية تنفيذ المشروع يحضره ممثلون من وزارة الدولة لشئون البيئة – القيادات الطبيعية للمنطقة – المسئولون من المحافظة) المكان المقترح هو الغردقة.

3- تنفيذ عدة ورش عمل يحضرها القيادات الطبيعية للمجتمع عن:

- دور المشاركة الشعبية في الرقي بالمحميات الطبيعية.
- تحديد المخاطر التي تتعرض لها المحمية مع طرح حلول لها.
- المشروعات الرائدة للمحمية.

4-تدريب مجموعة من الشباب (بالتعاون مع إدارة المحميات) ليكونوا حراساً للمحمية "30 شاباً".

5- إنتاج مواد تعليمية عن المحمية.

- Slides عن المشاكل الموجودة بالمحمية وصور أخرى عن محميات طبيعية رائدة.
- إصدار كتاب عن محمية جبل علبة الطبيعية.

6- تصميم وتنفيذ برامج التوعية

- برامج توعية للأطفال.
- برامج توعية للرجال.
- برنامج لتوعية النساء.
- برنامج لتوعية أهل بعض الحرف التي قد تؤثر على المحمية.

7- تنظيم رحلات للسكان إلى محميات جنوب سيناء والبحر الأحمر.

8- القيام بعدد من حملات للتوعية يشترك فيها شباب من المنطقة.

مع مراعاة أنه قبل اعتماد كل أنشطة المشروع، أن تكون نابعة أساساً من المجتمع، وتعبر عن احتياج مجتمعي وكذلك أن يتم تنفيذها من خلال المجتمع كشريك أساسي في تنفيذ المشروع.

الأنشطة التي تم تنفيذها:

1- تنظيم 4 زيارات للتعرف على المنطقة

- التعرف على طبيعة المنطقة والتحقق من البيانات التي لدينا عنها.
- التعرف على الاحتياجات الأساسية لسكان المنطقة.

- التعرف على المشكلات القائمة بها.
- تحديد العناصر الفاعلة والقيادات الطبيعية في المجتمع.
- تحديد الجهات الموجودة بالمنطقة التي يمكن أن تتعاون معنا في تنفيذ المشروع.

2- تم تنفيذ ورشة عمل لأعضاء الجمعيات الأهلية، ورجال الإعلام، وخبراء البيئة والتنمية، وإدارة حماية الطبيعة بجهاز شئون البيئة، ومستشار وزير الدولة لشئون البيئة للمشروعات القومية، من أجل تحقيق الأهداف التالية:

- مناقشة سبل تطوير المحمية.
- خلق رأى عام بين الجمعيات الأهلية ورجال الإعلام بضرورة العمل على تطوير المنطقة وحمايتها.
- إيجاد شركاء من أجل القيام بتنفيذ مشروعات مماثلة.
- معرفة وتبادل معلومات أكثر عن المحمية مع أكبر عدد من المتخصصين.

3- عمل زيارات ميدانية للمنطقة للتمهيد إلى تنفيذ الأنشطة الخاصة بحملات النظافة، ورحلة الخبراء والإعلاميين، وعمل التنسيق اللازم مع الهيئات المعنية بالمحمية ومنطقة أبو رماد 24-26 أكتوبر 1999.

4- تنظيم حملة نظافة وتوعية بقرية أبو رماد في الفترة من 21-23 ديسمبر 1999بهدف:

- تحريك المجتمع.
- بناء رأي عام بين سكان المنطقة بضرورة المشاركة في تطوير المنطقة وحمايتها.
- مساهمة السكان في التصدي لواحدة من أهم المشكلات البيئية بالمنطقة.
- معرفة الأفراد المؤثرين بالمجتمع سواء على مستوى الرجال أو النساء أو الشباب.
- لفت أنظار المجتمع المصري لهذه البقعة من أرض مصر التي تفتقر إلى العديد من البرامج التنموية والسياحية.

5- تنظيم ندوة لشباب أبو رماد عن البيئة وعن المحميات الطبيعية في 21 ديسمبر 1999من أجل:

- التعرف على اتجاهات الشباب ومشكلاتهم.
- تعريف الشباب بالمشكلات البيئية القادمة.

- استقطاب عدد من الشباب ليكونوا نواة من حراس البيئة بالمنطقة.
- تعريف الشباب بالجمعيات الأهلية ودورها في دعم أنشطة المجتمع المحلي.
- تحديد دور الشباب في حماية المنطقة من التدهور البيئي.

6- تنظيم ندوة لطلبة المدارس بأبي رماد عن المحميات الطبيعية والبيئة في 22 ديسمبر 1999.

7- تنظيم زيارة ميدانية إلى منطقة جبل علبة، حضرها – 50 فرداً يمثلون خبراء البيئة- الجمعيات الأهلية- الإتحاد النوعي لجمعيات حماية البيئة – وزارة البيئة، الإعلاميين.

8- تنظيم مؤتمر شعبي مع شيوخ القبائل والمعنيين من وزارة البيئة ومكتب شئون القبائل والأهالي والشباب والجمعيات الأهلية والإعلاميين 10 فبراير 2000.

9- وضع مسودة خطة للعمل في منطقة جبل علبة.

10- الاتفاق على إصدار كتاب عن المحمية ليتم تقديمه للمهتمين بالمحمية وكذلك لأهل المحمية.

11-إعداد تصور للبرنامج التعليمي للمدارس وللشباب داخل المنطقة.

12-وضع تصور مبدئي للمشروعات الاسترشادية التي تحتاجها المنطقة والتي سيتم وضعها في خطة العمل.

13-عمل تنسيق مع كل من: مكتب القبائل – إدارة المحميات الطبيعية- حرس الحدود – للتعاون في تدريب 30 شاباً ليكونوا حراساً للمحمية.

* تبين لنا من خلال الثلاث زيارات التي تمت عام 1999 للمحمية أن مجتمع المحمية يحتاج إلى القيام بأنشطة يشترك فيها أفراد المجتمع نفسه ويشعرون بتغيير ما في بيئتهم المحيطة من خلال تلك الأنشطة.

* ولقد تم تنفيذ حملة نظفوا مصر في رمضان في أواخر شهر ديسمبر من عام 1999 في منطقة أبي رماد اشترك في هذه الحملة 50 فرداً من أفراد المجتمع يمثلون فئات عمرية مختلفة، قاموا بتنظيف منطقة وسط القرية (أبي رماد)، ولمدة يومين 22-23 ديسمبر 1999.

* وكما ذكرنا سابقاً فإن المنطقة تحتاج إلى العديد من الزيارات واللقاءات بأهل المنطقة للتعرف على السكان واحتياجاتهم وللتعرف على البيئة المحيطة بهم والمشاكل البيئية

والاجتماعية، ومناقشتها.

* لذلك كانت الدعوة إلى عقد زيارة ميدانية للمنطقة وتم تنفيذها في الفترة من 11 – 13 فبراير 2000 حيث توجه حوالي 50 فرداً للمنطقة يمثلون مختلف الجمعيات الأهلية ورجال الإعلام وخبراء البيئة وأساتذة الجامعات ذهبوا إلى المنطقة وعاشوا فيها وتقابلوا مع سكان المنطقة وتعرفوا بهم واستمعوا إلى مشكلاتهم وشاهدوا المحمية الطبيعية وتعرفوا عليها وتم خلال الاجتماع مع السكان مناقشة المشاكل البيئية المحيطة، ومناقشة أفكار المشروعات التي لها احتياج مجتمعي بالمنطقة.

وبعد الزيارة حددوا العديد من الأنشطة التي ستتم أساساً لخدمة المجتمع الموجود والتي ستحتاج لامتداد المشروع لفترة أكبر لتفيدها.

معوقات تنفيذ المشروع:

1- طول المسافة بين القاهرة ومحمية جبل علبة مع صعوبة الوصول إلى المنطقة خصوصاً أن أقرب نقطة طيران هي الغردقة.

2- صعوبة الحصول على تصاريح لزيارة أو دخول المنطقة مع الاحتياج للحصول على تصاريح دورية لا تزيد على 3 شهور من مخابرات حرس الحدود.

3- عدم وجود أي فنادق بالمنطقة سواء بالمحمية أو بقرية أبو رماد (أقرب مدينة للمحمية)

4- انخفاض نسبة التعليم لدى نسبة كبيرة من أهل المحمية.

5- صعوبة التفاهم مع بعض أهل المنطقة وعدم معرفتنا باللغة التي يتحدثونها.

6- صعوبة الاتصال بالنساء نظراً للعادات والتقاليد.

7- قلة المعلومات المتاحة عن سكان المحمية – عاداتهم – تقاليدهم – أعرافهم.

8- قلة مصادر المعلومات المتاحة عن المحمية.

لهذا ومن أجل كل ما تقدم كان من الصعب إنجاز أى نشاط من أنشطة المشروع إلا بعد مجموعة من الزيارات داخل المنطقة.

9-توقف المشروع لأسباب متعددة، منها تقلص المعونة الفنية لبرنامج المنح الصغيرة.

الأنشطة المستقبلية المقترحة:

1- معسكر لشباب قرية أبي رماد يتم من خلاله توزيع استمارة استبيان على سكان القرية.

2- تنظيم ورش عمل لفئات المنطقة رجال – شباب – سيدات لمناقشة خطة العمل البيئي في المنطقة.

3- تنفيذ رحلات للقبائل إلى المحميات الطبيعية الأخرى:

كان من المفترض أن يتم تنفيذ ورش عمل بالغردقة، ثم من هناك يتم التحرك بالعبارة إلى شرم الشيخ لزيارة محمية "رأس محمد" ثم بالأتوبيس إلى سانت كاترين لزيارة المحمية بها.

4- صياغة خطة العمل البيئية المستقبلية لمنطقة جبل علبة:

* من خلال المناقشات التي ستتم بورش العمل سيتم الخروج بخطة العمل والتي ستكتمل بعد الانتهاء من تنفيذ الرحلات، حيث سيتم مشاركة الأهالي مشاركة حقيقية بكل فئاتهم من رجال ونساء بحيث يُدرج في هذه الخطة دوراً لكل فئة على حدة.

كما سيكون هناك تمثيل لإدارة حماية الطبيعة في أثناء وضع خطة العمل ورفعها إلى المسئولين في جهاز شئون البيئة لإقرارها، وكذلك إرسال هذه الخطة إلى الجهات المانحة في مصر.

5- الخروج بمشروعات استرشادية:

* من واقع الزيارات التي تمت إلى المنطقة كان هناك أفكار لمشروعات سيتم دراسة الأنسب منها والقابل للتنفيذ من خلال الشبكة العربية للبيئة والتنمية بالتعاون مع الهيئة المعنية بالمنطقة بحيث تتميز هذه المشروعات التجريبية بما لها من إحتياج:

- إقامة السدود للإستفادة بمياه السيول والحد من الأضرار التي تنتج عنها.
- المحافظة على الغطاء النباتى الموجود وذلك بزراعة نباتات تثبيت التربة وزيادة زراعة النباتات الطبية والعطرية ذات العائد الإقتصادي.
- تغطية الآبار الموجودة ومنع تلوثها بروث الحيوانات أثناء الرعى.
- حفر آبار جديدة.
- عمل مدقات للوصول إلى المحمية بسهولة وإحكام السيطرة على الدخول والخروج منها لمنع أي تعدي.

* ومن خلال ورش العمل والزيارات الميدانية واللقاء مع البدو سيكون هناك تحديد أكثر لمشروعات أخرى لها احتياج مجتمعي ونابعة أساساً من المجتمع.

6- تنفيذ برامج التوعية لطلاب المدارس والجامعات والخاصة بالبيئة بشكل عام والمحميات الطبيعية.

7- إنتاج مواد تعليمية وإصدار كتاب عن النباتات والحياة الطبيعية بالمحمية.

8- تنظيم ورشة عمل ختامية للسادة الخبراء والمعنيين لوضع خطة العمل المقترحة من قبل المجتمع والجمعية للوصول إلى أفضل خطة تنفيذية للحفاظ على أهمية جبل علبة، ووضعها على أولويات العمل البيئي التنموي والسياحي كمحمية طبيعية عالمية.

مؤشرات نجاح المشروع من واقع الأنشطة التي تمت :

1- مشاركة عدد كبير من سكان المنطقة في حملة النظافة والمؤتمر الشعبي ورغبتهم في تنفيذ أكثر من لقاء معهم.

2- استقطاب عدد من أهالي المنطقة (رجال – سيدات) أبدوا التعاون لتنفيذ أي نشاط لحماية المنطقة.

3- تم فتح قناة اتصال وإزالة الحواجز بين المنظمة وأهل المنطقة.

4- تم كسب تأييد وتحقيق شراكة فعلية بين كل من: جهاز شئون البيئة – حرس الحدود – مكتب شئون القبائل بالمنطقة، والشبكة العربية للبيئة والتنمية.

5- تم خلق رأي عام بين الجمعيات الأهلية والإعلاميين بضرورة التوجه لتنمية وحماية منطقة "جبل علبة".

6- خلق رأي عام بين السكان بضرورة الحفاظ على المحمية.

* وهكذا يتضح أنه باستخدام أسلوب الشراكة مع المؤسسات التنفيذية، وجماهير المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، وممثلي منظمات المجتمع المدني، كمراكز الأبحاث ورجال الجامعات، والإعلاميين يمكن تحقيق العديد من الأنشطة التي تهتم بالمحافظة على الموارد الطبيعية بصفة عامة، والموارد الجبلية بصفة خاصة، وبذلك يتم تكوين الوعي والاتجاهات والقيم التي تدعو إلى ممارسة أنماط الاستهلاك المستدام، والمحافظة على الموارد الطبيعية بدون إهدار أو تلوث، لكي تساهم في ازدهار خطط التنمية الحالية، وأيضاً تظل بإمكانياتها الباقية لخدمة الأجيال القادمة.

* إننا لم نرث البيئة، وإنما قد استعرناها من الأجيال السابقة، ونريد أن ترد الأمانة، سليمة هواؤها، غير مستنزفة أو ملوثة مياهها، جيدة تربتها، غنية مراعيها، تنمية مستدامة لجبالها، وذلك إلى الأجيال اللاحقة ولن يتأتى ذلك إلا بوضع الخطط العلمية الخلاقة

والمبتكرة والإبداعية والتي تنبع من المستوى القاعدي وبصفة خاصة النساء في الجمعيات الأهلية، كما يسهم القطاع الخاص في تمويل مثل هذه الأنشطة البيئية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتعاون وتشرف المستويات الحكومية على تنفيذها، ومتابعتها، وتصحيح مسارها بناءً على التغذية الراجعة، هادفين من كل ذلك إلى الارتقاء بالإنسان، وتحسين مستوى معيشته، ونوعية حياته، ليستغل موارده بحكمة وعقلانية وتدبر وتفكير وروية، ومحافظين في نفس الوقت على المحميات الطبيعية التي هي أساس جوهري للحفاظ على التنوع البيولوجي واستدامة النظم البيئية.

المراجع:

1- معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي : مصر تقرير التنمية البشرية عام 2003، معهد التخطيط القومي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، مايو 2003.

2- معهد التخطيط القومي : المرجع السابق

3- طارق وفيق : في مسألة الحوار والمشاركة المجتمعية في مصر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، مرفق المبادرة المحلية للبيئة الحضرية، برنامج لايف، القاهرة، 2002.

4- إقبال السمالوطي : دراسة عن المشاركة الشعبية والجمعيات الأهلية، المؤتمر السنوي الثالث للإتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة، 18-19 أبريل 2001.

5- محمد السيد جميل محرر علمي : المجتمع المدني في مصر والقمة العالمية للتنمية المستدامة جوهانسبرج 2002، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، القاهرة، 2002.

6- جهاز شئون البيئة : بحث عن التنوع الحيوي، هالة طليمات، في مرجع في التربية البيئية للتعليم النظامي وغير النظامي، جهاز شئون البيئة، دانيدا، القاهرة، 1999.

7- محمد السيد جميل : المرأة والبيئة، اللقاء السنوي الرابع عشر لقيادات

شباب الجامعات حول البيئة والتنمية المستدامة، المكتب العربي للشباب والبيئة، القاهرة، 2003.

8- محمد السيد جميل : التنمية المستدامة من منظور إسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الأول لوزراء البيئة في العالم الإسلامي، مصلحة الأرصاد الجوية، جدة، 10-12 يونيو، 2002.

9- جامعة الدول العربية : تطوير وتنسيق السياسات والنظم التشريعية الخاصة بالمراعي والغابات في الوطن العربي، على ضوء المتغيرات والاتفاقيات الدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر، 2002

10- جامعة الدول العربية : تقرير التقدم في المنطقة العربية "الملخص التنفيذي" والذي تم إعداده بمناسبة القمة العالمية للتنمية المستدامة، إدارة البيئة والتنمية المستدامة، جامعة الدول العربية، ديسمبر، كانون الأول، 2001.

11- محمد السيد جميل
محرر علمي : المجتمع المدني العربي والقمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، القاهرة، 2002.

12- الشبكة العربية للبيئة والتنمية : تقرير عن مشروع مشاركة الأهالي في إدارة والحفاظ على محمية جبل علبة، الشبكة العربية للبيئة والتنمية، القاهرة، 2000.

أهمية المشاركة الشعبية في صيانة التنوع الحيوي وإدارة المحميات

إعداد
د. عماد القاضي*
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة
والأراضي القاحلة

مقدمة:

تعد المحميات بنوكاً وراثية طبيعية، من خلالها نحافظ على التنوع البيولوجي بكل أشكاله: البيئي والنوعي الموروثي. كما نعمل على تحقيق التنمية المستدامة بوضع خطط واستراتيجيات عمل لإدارة الموارد الطبيعية، تأخذ بالحسبان كل المعطيات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك بمشاركة السكان المحليين، بحيث نتحكم في الاستخدام غير الامثل للموارد الطبيعية مثل الاحتطاب، الصيد، ضخ المياه غير المرشد، الرعي الجائر، الحراثة العشوائية..وغيرها.

وقد أصبح العمل التطوعي الشعبي في المجال البيئي، والذي تؤديه بشكل أساسي منظمات شعبية وجمعيات أهلية، من أهم المرتكزات في مجال صيانة التنوع الحيوي وإدارة المحميات:

- فهذه المنظمات على احتكاك مستمر مع السكان المحليين، وحازت على ثقتهم وتقديرهم، وأصبحت تؤدي دور خدمة الوسيط بين السكان المحليين والهيئات الحكومية ذات الاختصاص، والهيئات الدولية المانحة.
- يتحقق بمشاركتها مبدأ هام في الإدارة وهو اللامركزية.
- يتم تعزيز مبدأ الديمقراطية في اتخاذ القرار.
- يشارك وبشكل فاعل جميع فئات المجتمع في عملية حفظ التنوع والتنمية المستدامة.

نعرض في هذه المقالة نماذج من النشاطات التي يمكن للمنظمات الشعبية أن تقوم بها في مجال الحد من تدهور البيئة وتحسن نظم إدارة المحميات بتأمين البدائل التي تشجع التنمية المستدامة وتدعم الجوانب الاقتصادية – الاجتماعية في المناطق المحمية وحولها. وتحافظ على استقرار المجتمعات المحلية وتحسن مستواها المعيشي بتأمين احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير سلباً على احتياجات الأجيال المستقبلية.

---

* خبير متعاون في إدارة الدراسات النباتية – المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في صيانة التنوع الحيوي:

يمكن للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية أن تساهم بشكل فاعل في صيانة التنوع الحيوي واستدامة استخدامه، ويمكن اختصار مساهمات هذه الجمعيات بالمحاور الأساسية التالية:

أولاً: التعليم البيئي والتوعية البيئية:

إن منبع العديد من التعديات التي يتعرض لها التنوع الحيوي يأتي من عدم إدراك الإنسان، وخاصة السكان المحليون، لأهمية استدامة الموارد الطبيعية في استمرارية الحياة في بقعة ما. والأمر الأول الذي ينبغي البدء به عند معالجة مشاكل استنزاف الموارد الطبيعية هو الإعلام والتعليم. وفي هذا المجال يمكن لهذه الجمعيات والمنظمات المساهمة بفعالية بتكوين وعي بيئي ورأي عام مدرك لأهمية صون الموارد البيئية واستدامة استخدامها، والمشاركة والإستفادة من الأنشطة التي ستقوم بها، وذلك على جميع المستويات بدءاً من دور الحضانة وانتهاءً بالجامعات ومروراً بصانعي القرار في الحكومات وأصحاب الصناعات المحلية ورجال الإعلام.

يمكن أن يتحقق الإعلام والتعليم البيئي من خلال بعض النشاطات مثل:

1- إصدار نشرات عن الموضوع توزع مجاناً على نطاق واسع.

2- إقامة ندوات أو اجتماعات يشارك فيها السكان المحليون والسلطة المحلية، وممثلوا عن السلطة المركزية وعن المراكز العلمية، نوقش من خلالها المشاكل العامة وطرق حلها، ومن ثم التقويم المستمر للتحقق من مدى نجاعة الحلول المقترحة. تتيح هذه الندوات التعددية في الاختصاصات والتعاون المستمر بين مؤسسات الدولة التعليمية والبحثية والإرشادية وتلك المسؤولة عن وضع خطط التنمية وتنفيذها من جهة أخرى. كما تتيح مراقبة مستمرة للنتائج وتقويم مستمر للوصول إلى مفهوم الاستدامة.

3- نشر إرشادات يعمل على إذاعتها في وسائل الإعلام المختلفة.

4- دمج التعليم البيئي في مناهج المدارس.

5- تزويد أصحاب القرار ورجال الإعلام بمعطيات علمية عن الأضرار البيئية الملاحظة نتيجة الاستعمال غير الرشيد للموارد البيئية.

6- الاتصال الشخصي مع القائمين على إدارة المحميات وأصحاب القرار.

7- تشجيع إدماج التعليم البيئي والتنمية المستدامة في الأهداف التعليمية والخطط التنموية في الدولة وذلك في القطاعين العام والخاص.

8- السعي نحو تكوين إطار مؤسسي ملائم لإدارة المحميات.

9- الارتقاء بتدريب المختصين بصيانة التنوع الحيوي وإدارة المحميات عبر تبادل المعلومات على المستوى الدولي والمحلي، والسعي لإقامة دورات تدريبية بمساعدة منظمات دولية وهيئات بحثية محلية. إذ لا تزال معظم الأقطار العربية تعاني من نقص في الإمكانيات البشرية اللازمة ولا تمتلك بعد العدد الكافي من الخبرات من أجل إدارة التنوع الحيوي والتنمية المستدامة.

10-تشجيع مشاركة الأهالي والمجتمعات المحلية وبخاصة طلبة المدارس والنساء في برامج الحماية، وبأنشطة البحث والرصد.

11-إصدار معلومات خاصة بالزوار عن المحمية وأهميتها في صون واستدامة استخدام التنوع الحيوي وجوانبها الاجتماعية والثقافية، وبرامجها التعليمية والترويحية ومواردها الخ.

12- ربط المحمية بشبكة المحميات الدولية لتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات على المستوى الدولي.

ثانيا: اقتراح بعض الحلول للحد من تدهور البيئة وتأمين مصادر بديلة مدرة للدخل:

تؤدي الحماية غالباً إلى حرمان السكان المحليين من بعض مصادر عيشهم التي كانوا يعتمدون عليها. ولا بد من تعويض هؤلاء عن ذلك وإلا فإن التعديات ستستمر. بعض الأفكار في هذا المجال نلخصها في النقاط التالية:

1- حث السكان المحليين على الحد من النشاطات الاقتصادية التي تهدد استدامة الموارد البيئية كالصيد والاحتطاب والرعي الجائر والحراثة العشوائية واستنزاف المياه الجوفية..الخ. وتوجيههم إلى طرق أقل ضرراً وملائمة للبيئة وما تحويه من تنوع. مثل تربية النحل، زراعة الأشجار المثمرة والنباتات الطبية في مناطق محددة من المحمية أو حولها ..الخ. والسعي لدى المنظمات الدولية (أو القطرية) المانحة كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق البيئة العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة.. لدعم هذه البرامج وتمويلها.

2- الاهتمام بتنشيط السياحة البيئية والحث على تطوير البنية التحتية اللازمة لها.

3- إحياء التراث الثقافي والممارسات التقليدية الشعبية، عبر إجراء دراسات وبحوث للتحديد والكشف عن المواقع الأثرية والسياحية ومساعدة السكان في وضع خطط لإدارة هذه المواقع.

4- إنشاء نوادي للصيد تنشر فيها كتيبات حول قواعد الصيد وأخلاقياته، وموائل الأنواع المختلفة ومواسم الصيد، وأسماء الأنواع المحمية.

5- تعليم السكان طرق حصاد المياه.

6- الاعتماد على الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والغاز الطبيعي.

7- تشجيع الزراعة حول المحمية لأنواع نباتية جيدة الإنتاجية وملائمة من حيث تحملها للجفاف والملوحة وتؤمن علفاً لفترات محددة من السنة.

ثالثاً: الاهتمام بالنواحي الاجتماعية المهددة للتنوع الحيوي، واستدامة استخدامه:

هناك بعض الممارسات الاجتماعية الخاطئة التي تفاقم من تأثير الإنسان على البيئة منها على سبيل المثال النمو السكاني السريع الذي يؤدي إلى:

- محاولة استثمار أراضي لم تكن تستخدم في الماضي لأغراض زراعية (أراضي غابات ومراعي..) مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض خصوبة التربة، وتدهور إنتاجها تدريجياً، وإلى شح المياه، وتصحر هذه المواقع.
- زراعات حديثة لا تستند إلى اعتبارات بيئية (إفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات، إلغاء الدورات الزراعية، سوء إدارة الأراضي المروية في المناطق الجافة..).

وبالتالي يمكن للجمعيات الأهلية أن تضطلع بدور أساسي في التوعية لهذه المشاكل وتأثيراتها على البيئة واستدامة استخدامها.

رابعاً : الاهتمام بالمرأة الريفية:

يعد دور المرأة أساسياً في البيئة الريفية، فهي التي تقوم بمعظم الأعمال الحقلية، وهي معلمة الأجيال والمسؤولة عن تربية النشئ. واستبعادها من المشاركة في القرار لا يؤدي فقط إلى زيادة تردي وضعها الاجتماعي بل إلى فقر المجتمع بأسره، وفشل تطبيق خطة التنمية.

المرأة الريفية ودورها في العمل التطوعي البيئي والتنمية المستدامة

إعداد
أ. د. ابتسام حمد
المركز العربي لدراسات المناطق الجافة
والأراضي القاحلة

المقدمة:

لقد شددت جميع المؤتمرات والاتفاقيات والبروتوكولات والمبادئ والبرامج والخطط العملية المتعلقة بالبيئة على أن مشاريع التنمية يجب أن تعترف بأهمية النساء في حماية البيئة والتنمية المستدامة، وذلك لأنهن اللواتي ينشرن المعرفة أكثر نظراً لاضطلاعهن بالدور الأكبر في عملية التربية، ولانشغال الرجل بعمله خارج البيت، أضف إلى ذلك الدور الأساسي للمرأة في المناطق الريفية التي تكون فيها المياه والطاقة مصدر الحياة، حيث إنها المديرة والمحافظة على المصادر الطبيعية، فهي التي تزرع وتجمع الأخشاب وتنقل المياه. ومع ذلك فإنها لا تشارك في التخطيط والتنمية إلا نادراً، ودورها في اتخاذ القرار بشأن بيئتها كثيراً ما يكون هامشياً. لذلك توجهت الجهود خلال العقدين الأخيرين في بعض أقطار العالم إلى تأهيل الريف وسكانه ومساعدتهم في استغلال الطاقة الكامنة، كما تنبه بعض منفذي مبادرات التنمية إلى دور المرأة الريفية، وظهرت بعض الأمثلة الاستثنائية التي استعرضها شومان عام 1999 في كتابه " نحو قرية عالمية" والتي سنذكر أهمها بالتفصيل في متن النص الكامل.

ويجمع الباحثون على أهمية التنمية الريفية في تحقيق التوازن بين الريف والحضر من حيث انتشار التعليم وتحسين المستوى الصحي، وخدمات الرعاية الأولية، ومياه الشرب النظيفة، والخدمات والمرافق العامة، والسكن وفرص العمل، ونشر الوعي البيئي...الخ. هذه التنمية التي تنطلق من التنمية الزراعية وتمتد إلى النظام العام الاجتماعي والاقتصادي، مما يحتم ضرورة التواصل بين المرأة الريفية والشرائح الأخرى من المجتمع المدني والريفي وأصحاب القرار، ودعم دورها الاجتماعي وتحررها وزيادة مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاركتها العقلية المباشرة في جميع النشاطات التنموية الصديقة للبيئة، لأن إعطاءها هذا الاهتمام سوف يكون له صدى هائل في نفسيتها التي طالما عانت من الإهمال وعدم الاعتراف بجهودها التي لا يستقيم حال مجتمع بدونها.

وبذلك نرى أن إشراك المرأة العامة والريفية خاصة في العمل التطوعي البيئي سوف يؤدي إلى مزيد من الثقة بالنفس، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقليص التفاوت بين فئات المجتمع وبين

المناطق الريفية والحضرية، والقضاء على التخلف والتبعية والتجزئة.

وسوف نستعرض في هذا البحث التجربة السورية التي تغطي عدداً كبيراً من المشاريع تتلخص في ثلاثة محاور أساسية هي: التعليم والتدريب، المشاريع المولدة للدخل، واحتياجات التنمية الأساسية من خلال الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس FIRDOS) Fund for Integrated Rural Development Of Syria الذي كان خطوة متميزة في تأسيس أول منظمة غير حكومية في سورية لتكون تجربة رائدة في التنمية العامة والريفية، وبخاصة وأنها دعمت نشاطات تنظيم الأسرة الريفية وبرامجها الاجتماعية والتربوية من خلال تأكيدها ودعمها لدور المرأة الريفية لتنفيذ هذه النشاطات.

مبادرات التنمية العالمية المؤسسة على المجتمعات البشرية:

لقد استخدمت العديد من المجتمعات البشرية في السنوات الأخيرة مبادرات التنمية المتنوعة لحماية البيئة وبخاصة تلك التي يمكنها التأثير في الشؤون الدولية، ويعتبر الوعي شرطا أساسياً لجميع مبادرات التنمية، حيث يقول كريستيان كولد من الدانمارك يجب عليكم توعية الناس قبل أن تمرروا المعلومات إليهم"، وهو ما يمكن تسميته بالتعليم التنموي الذي يجب أن يساعدنا على استرجاع هيبتنا وقيمنا في أعيينا أولاً، ومن أن يسلحنا بتحدي ومحاربة وإعادة ما سلب من أمور مادية وقيم معنوية.

يعتبر كل مجتمع جزءا من البيئة العالمية، ولديه من القوة ما يكفي لدفع مواطنيه لحماية البيئة: بإعادة استخدام المخلفات، واستخدام المواد، وحفظ الطاقة وترشيد المياه، وحماية التنوع البيولوجي وخاصة الأنواع المعرضة للخطر، واستخدام مواد أقل لمشاريع أبنية المدينة، والاعتماد على الدراجات الهوائية والنقل الجماعي في المواصلات، ورفع الوعي المحلي البيئي.

وبعودة سريعة إلى ما تنفقه بعض الدول المتطورة في هذا المجال (حماية وتجديد بيئة الأرض)، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق نحو نصف ميزانيتها البلدية على الإدارة البيئية، بينما وصل ما خصصه الدانمارك لهذا الغرض نحو 90% من ميزانيتها (مشروع البلديات الخضراء).

لقد أخذت بعض المدن الأمريكية زمام المبادرة لتقليص مساهمتها في التلوث العالمي فخططت مدينة لوس أنجلوس لزرع خمسة ملايين غرسة لاستيعاب غاز ثاني أوكسيد الكربون، وقامت بمراسلة /14/ مدينة لتشجيعها على القيام ببرامج مشابهة بل إن معظمها بدأ بتنفيذ مشاريع إعادة التشجير. وكافحت أكثر من مائة وخمسين بلدية أوربية من ضمنها خمس وسبعين بلدية هولندية وعشرين بلدية من النمسا، مسألة التلوث العالمي نفسها (شومان 1999). كما تجري سنوياً في

هولندا حملات التعليم بين 22 نيسان (يوم الأرض) و5 حزيران (يوم التنمية العالمي). وتحت شعار "العمل سوياً من أجل عالم أفضل" فإن مئات المدن الهولندية أصدرت إعلانات أو عقدت دورات وندوات حول العديد من المشاكل البيئية.

وتجدر الإشارة إلى نشوء المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية في الثمانينيات من القرن الماضي ومقره في تورنتو بكندا، ومساهمة عدة مئات من الأعضاء من جميع أنحاء العالم (من ضمنهم مدن بارزة في أستراليا والبرازيل وكندا وألمانيا وهولندا والنرويج والفلبين والسنغال وسيراليون وإنكلترا وزمبابوي) ساهم في إيجاد أفضل سياسات وتكنولوجيات حماية البيئة ونشرها وتوزيعها في مدن وبلدان أخرى ضمن عمل تطوعي منظم. كما تبنى في عام 1991 إعلاناً للبيئة والصحة أقر المبادئ التالية:

إن حماية البيئة تتطلب إنهاء الفقر، وأن يقوم ملوثو البيئة بضرورة دفع غرامة للتخريب البيئي الذي يسببونه، وأن العامة لهم الحق بالحصول على المعلومات البيئية، وأنه بسبب الفروق في الثروة، فإن المجتمعات البشرية الشمالية يجب أن تمارس مسؤولية أكبر بالنسبة للنظافة العالمية أكثر من المجتمعات البشرية في الجنوب.

أما مؤتمر كولون الذي عقد في ألمانيا في 19/أيلول/1985 وضم ممثلين من تسعة بلدان أوربية فقد كان شعاره "من الإحسان إلى العدل"، وقد خاطب هذا المؤتمر المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والمجتمعات البشرية والحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والمنظمات النسائية وشدد على كون مشاريع التنمية هامة وتفيد وتعزز وضع النساء، لأنهن اللواتي ينشرن المعرفة، وبخاصة المرأة الريفية. وهكذا فقد تنبه بعض منفذي مبادرات التنمية إلى دورها. وظهرت بعض الأمثلة التي استعرضها شومان عام 1999 في كتابة "نحو قرية عالمية" نذكر منها:

- مساعدة مجتمعين بشريين من ريزور بالنرويج نحو 420 امرأة من قرية سوتوكوبا بجامبيا في الحصول على حصص أو مساحات من الأرض لزراعة الخضار.
- قيام مجموعة ارتباط من نيسودين في النرويج أيضاً بجمع 1.2 مليون كرونر (187 ألف دولار) من خلال برنامج تلفزيوني لمساعدة تعليم النساء اللواتي يعشن في القرى الأفقر في بنغلاديش.
- تركيز بعض مشاريع الربط النمساوية في نيكاراغوا على تطوير وضع النساء المزارعات.
- قيام أبناء بلدة دي بيلت de belt في هولندا بجهد كبير لإشراك مجموعات نسائية من قرية جاكب في دولة بنين ببناء مركز صحي في قريتهم.

- كما خططت مدينة بريمن في هولندا أيضاً لتمكين نساء مدينة بيون في الهند من استخدام بعض مضخات الغاز.

لقد واجهت حركة مبادرات التنمية الخاصة بالمرأة عامة والمرأة الريفية بخاصة مقاومة في العديد من بلدان العالم الثالث، فمثلها مثل غيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى، فهي تفسد عمليات الفهم التقليدي ونماذج التفكير والعلاقات، لأنها تهدد بإعادة ترتيب القواعد الأساسية، وظهور تغييرات جذرية في المجتمعات المختلفة، إلا أنها تغيرات تجري ببطء ساحبة معها العوائق التي تقف أمام مبادرات التنمية المختلفة.

تدعيم دور المرأة الريفية في العمل التطوعي البيئي والتنمية المستدامة:

التجربة السورية:

ينطلق تحليلنا للعمل التطوعي البيئي من خلال المجتمع بالدور التنموي لهذا العمل، وهو يشمل ما أكدّنا أعلاه إنماءً ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وتقنياً وسياسياً.

وتعتبر فردوس "Fund for Integrated Rural Development of Syria" (FIRDOS) أو "الصندوق السوري لتنمية الريف" أول منظمة غير حكومية في سوريا قامت بتدعيم دور المرأة الريفية في العمل التطوعي المتمثلة في:

- وظيفة الإدماج والمشاركة من خلال أنشطتها التنموية التي أثارت حماساً كبيراً بين صفوف المجتمعات الريفية عامة والمرأة خاصة.
- وظيفة التسيير وتحمل المسؤولية من خلال الندوات التثقيفية أو إتاحة المجال للحوار والتواصل بين المرأة الريفية والشرائح الأخرى من المجتمع المدني والريفي وأصحاب القرار.
- الوظيفة التعبيرية بإتاحة الفرصة للأفراد عامة والمرأة الريفية خاصة للتعبير عن أنفسهم والدفاع عن قضاياهم، مما جعل هذا الصندوق نوعاً من التدريب الجماعي على مواجهة الحياة وصعوباتها.

لقد غطت فردوس عدداً كبيراً من المشاريع تتلخص في ثلاثة محاور رئيسية هي التعليم والتدريب، المشاريع المولدة للدخل، واحتياجات التنمية الأساسية بهدف مساعدة المجتمعات الريفية السورية واستغلال طاقتهم الكامنة ويوضح الجدول التالي هذه البرامج.

المشاريع المولدة للدخل	احتياجات التنمية الأساسية	التعليم والتدريب
الزراعة	البنية التحتية	المنح الدراسية الجامعية
المشاريع الصغيرة	الصحة	المعلومات
-	-	مكتبة فردوس المتنقلة

كما ترفد هذه البرامج برامج اجتماعية وتربوية أخرى (وفقاً لإصدارات فردوس لعام 2002-2003) يتم العمل معها من خلال التعاون مع هيئات أخرى، كما في برنامج المدرسة المجتمعية والمنزل الصديق التابعين لمنظمة الصحة العالمية، الذي كان نواة لمد جسور الشراكة مع الهيئات الإقليمية والدولية والاستفادة من خبراتها.

إن تحليلاً بسيطاً لهذه البرامج يظهر الهدف الكبير الذي ساهمت به فردوس لإكساب المرأة الريفية والمجتمع الريفي عامة قدرة أكبر على الإنتاج وزيادة الدخل عن طريق التدريب والتعليم وتعظيم المهارات المكتسبة والتنظيم ومنح قروض المشروعات المولدة للدخل وكذلك المساعدة في تسويق المنتجات وسنوجز بعض هذه الإنجازات.

- المشاريع المولدة للدخل:

لقد حددت فردوس هذه المشاريع ضمن ميزانيتين اثنتين هما: المشاريع الزراعية والمشاريع التجارية الصغيرة، فقدمت قروضاً معفاة من الفوائد ودعمت في مجال الزراعة مشروع نظام ري لأرض زراعية في قرية خريرية (ريف حلب) التي تضم 2000 نسمة، وشراء جرار في قرية عزيزي (ريف اللاذقية) التي تضم 900 نسمة، مشروع تربية النحل في قرية كفر جالس (ريف أدلب) التي تضم 1800 نسمة. (راجع منشورات فردوس 2003).

وفي مجال المشاريع التجارية الصغيرة دعمت مشروع ستوديو تصوير في قرية ميسة (ريف اللاذقية) التي تضم 500 نسمة ومشاريع تأجير كراسي ودورات كومبيوتر ومتجر محلي في قرية الأحمدية (ريف دمشق) التي تضم 1800 نسمة، كما دعمت مشروعاً لتحسين شبكة المواصلات في قرية حورات عمورين (ريف حماة) التي تضم 3000 نسمة، ومشروع ميني ماركت في قرية بيرعجم (في القنيطرة) التي تضم 2200 نسمة.

وقد قدم القرويون والنساء خاصة بالإسهام الأكبر في جميع هذه المشاريع من خلال عملهم التطوعي الذي قدرت تكلفته بملايين الليرات في معظم الحالات.

احتياجات التنمية الأساسية:

وضمن هذه الاحتياجات حددت فردوس أيضاً برنامجين اثنين هما: البنية التحتية والصحة. ومن بين أهم مشاريع البنية التحتية المنفذة نذكر دار حضانة في قرية الخنساء (ريف حمص) التي تضم 2000 نسمة وتعبيد طريق زراعي في قرية الباسوطة (ريف حلب) التي تضم 3700 نسمة، ومركز رياضي في قرية قرفس (ريف القنيطرة) وتطوير شبكة الطرق في قرية حورات عمورين (ريف حماة) الذي ساهمت فيه فردوس والبلدية والحكومة المركزية والقرية بنسائها ورجالها من خلال عملهم التطوعي الذي قدرت كلفته وحدها بحوالي 4.6 مليون ليرة سورية.

أما في مجال الصحة فقد تم إنشاء نظام صرف صحي وحفر فنية في قرى الرضمية الشرقية ودوما والمشقوق وخربة عواد وأم الرمان في محافظة السويداء وخدمت 4000 نسمة وأقيم المركز الصحي في سنارة وأنقلة في ريف حلب لـ 4000 نسمة أيضاً كما أنشئت عيادة سنية في تل صفا في ريف حمص لتخديم 3000 نسمة ومراكز صحية في كل من كفر جالس (1800 نسمة وبحوري 1600 نسمة في ريف إدلب وعين التينة (1350 نسمة) في محافظة القنيطرة وفي صفر (900 نسمة) في محافظة حمص..الخ. وهكذا فقد أنشئت فردوس عدداً كبيراً من المراكز الصحية خلال عامي 2002-2003 في عشر محافظات ومازالت مستمرة. وتجدر الإشارة أن أهم الإنجازات في هذا المجال العيادة السنية المتنقلة التي ساهمت في رفع مستوى الحالة الصحية وخفض تكاليف العلاج ورفع مستوى الوعي الصحي الذي يقع على عاتق المرأة الريفية خاصة كما ذكرنا سابقاً.

التعليم والتدريب:

يقوم برنامج التعليم والتدريب على ثلاثة محاور أساسية هي:

المنح الدراسية، التي قدمتها فردوس لطالبات حصلن على الشهادة الثانوية تمهيداً لإتمام دراستهن الجامعية (قرية بر الشرقي في ريف حماة).. ودورات المعلوماتية: دورة كومبيوتر في عين التينة (1350نسمة) في محافظة القنيطرة) ومركز للتدريب على الكومبيوتر لقريتي سنارة وأنقلة (4000 نسمة) في ريف حلب، إضافة لمركز معلومات متنقل مجهز بثماني عشرة شاشة حاسوب ومدرس متفرغ وبإمكانه زيارة 18 قرية وتخديم 200 شخصاً أسبوعياً... كما تجدر الإشارة إلى إنشاء مكتبة فردوس المتنقلة التي تعتبر الأولى من نوعها في سوريا والتي تم إطلاقها في الأول من تموز لعام 2003 ويرافق المكتبة في معظم جولاتها فرقة مسرحية تقدم عروضاً متميزة للأطفال وتحفزهم على القراءة والمطالعة. وفي هذا المجال أيضاً تجدر الإشارة إلى العمل التطوعي الذي تقوم به المرأة الريفية لإرساء قواعد هذه المشاريع وتحقيق التنمية الاجتماعية وحماية البيئة الطبيعة في القرية بشكل عام.

التوصيات:

نستنتج مما سبق أن التنمية الريفية وتحقيق التوازن بين الريف والحضر يقع على عاتق المجتمع القروي والمرأة الريفية خاصة ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تذكر منها:

1- تطوير الزراعة بشقيها النباتي والحيواني، وتطوير نظام تسويق المنتجات الزراعية، وتوفير الإمكانيات الفنية والإدارية والمالية لتسريع وتنفيذ مشاريع الري واستصلاح الأراضي.

2- تطوير نظام المصرف الزراعي التعاوني بما يسهل منح القروض وخاصة الصغيرة، وهى التجربة الرائدة لفردوس التي حققت فيها مبدأ الكفالة الاجتماعية.

3- دعم نشاطات تنظيم الأسرة الريفية والبرامج الاجتماعية والتربوية التي تعاونت فيها فردوس مع بعض الهيئات الإقليمية والدولية كبرنامجي منظمة الصحة العالمية المتعلقين بالمدرسة المجتمعية والمنزل صديق الطفولة. إضافة لدعم الدور الاجتماعي للمرأة الريفية وتحررها، وزيادة مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشاركتها الفعلية المباشرة في جميع النشاطات التنموية الصديقة للبيئة.

4- إقامة ندوات تثقيفية وإتاحة المجال للحوار والتواصل بين المرأة الريفية والشرائح الأخرى من المجتمع المدني والريفي وأصحاب القرار.

دور المنتفعين والمرأة في مكافحة التصحر في المناطق الساحلية الشمالية في جمهورية مصر العربية

إعداد
أ. د. إسماعيل حمدي الباجوري
مستشار – إدارة موارد الأراضي والمياه
مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا
(سيداري)

أولاً: خلفية عامة:

* منذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر حيز التنفيذ في عام 1996، اهتمت دول المنطقة العربية ببذل الجهود الكبيرة على المستويات الوطنية وتحت الإقليمية والإقليمية لمكافحة التصحر واستغلال الدراسات والبحوث السابقة والجارية في تنفيذ مشاريع شملت تطوير المناطق الرعوية وأساليب حصاد المياه ومكافحة مشاكل الغدق والتملح وضعف إنتاجية الأراضي ومقاومة آثار الجفاف والانجراف الهوائي والمائي. ويلاحظ أن الغالبية العظمى من هذه الأنشطة عنيت بالجوانب التقنية والفنية ولم تعط الاهتمام الكافي للدور التساهمي للمنتفعين بصفة عامة وبدور المرأة والشباب بصفة خاصة في المشاركة في تحقيق أهداف ومقاومة التصحر وزيادة فاعلية وجدوى الأساليب التقنية والفنية وتطبيقاتها الميدانية.

* تهدف الورقة الحالية إلى إلقاء الضوء على دور المنتفعين ودور المرأة في مقاومة عوامل التصحر في إقليم المناطق الساحلية الشمالية لجمهورية مصر العربية وهو إقليم وإن كان يشغل جزءاً محدوداً من أراضي جمهورية مصر العربية إلا أنه يتميز بتنوع الأنشطة التنموية من جهة وتعدد عوامل التصحر من جهة أخرى كما يتميز بتنوع الفئات السكانية في المناطق الرعوية الرئيسية في مصر وكذلك سكان مناطق الزراعات المطرية والمروية والعاملين بالمناطق السياحية والحضرية ومن ثم تنوع الأنشطة السكانية ودورها في مكافحة عمليات التصحر.

* تتميز في جمهورية مصر العربية أربعة أقاليم بيئية زراعية تتباين فيها الخصائص الأساسية التي تشمل الصفات الطبوغرافية والعوامل المناخية وطبيعة الموارد الطبيعية من أراضي ومياه ونبات وحيوان. **كما تختلف استخدامات هذه الموارد الطبيعية وأساليب إدارتها والأنشطة الإنتاجية بها وأثر ذلك على السمات الاقتصادية والاجتماعية لسكان كل من هذه**

الأقاليم الأربعة. ويتفرد إقليم المناطق الساحلية الشمالية في مصر بخصائص متفـردة تختلـف كثيراً عن مثيلاتها في المناطق البيئية الزراعية الأخرى.

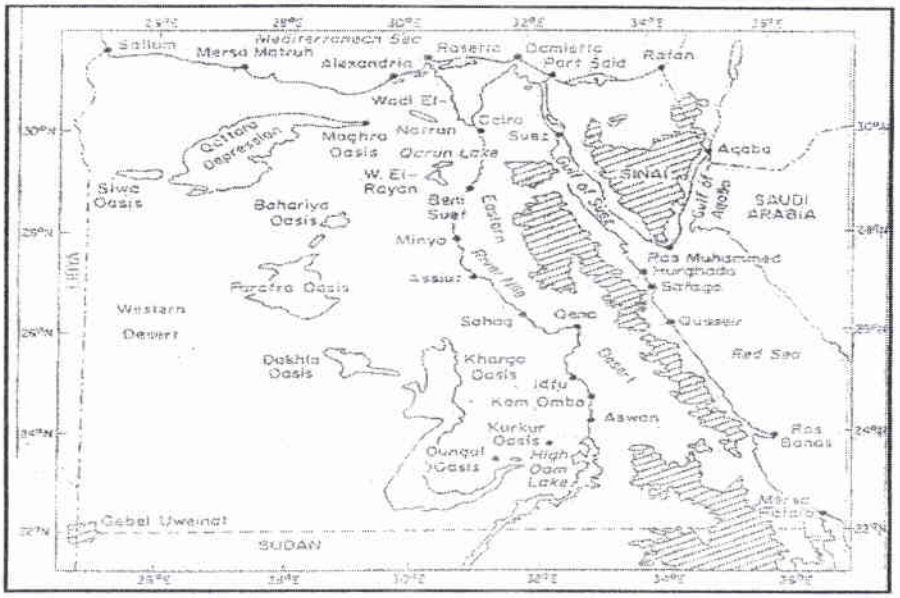

شكل (1) : ملامح الطبوغرافية الرئيسية لمصر
(المناطق الجبلية مظللة بالخطوط العريضة)

ثانياً: المعالم الأساسية لإقليم المناطق الساحلية:

الصفات الفيزيائية والمناخية:

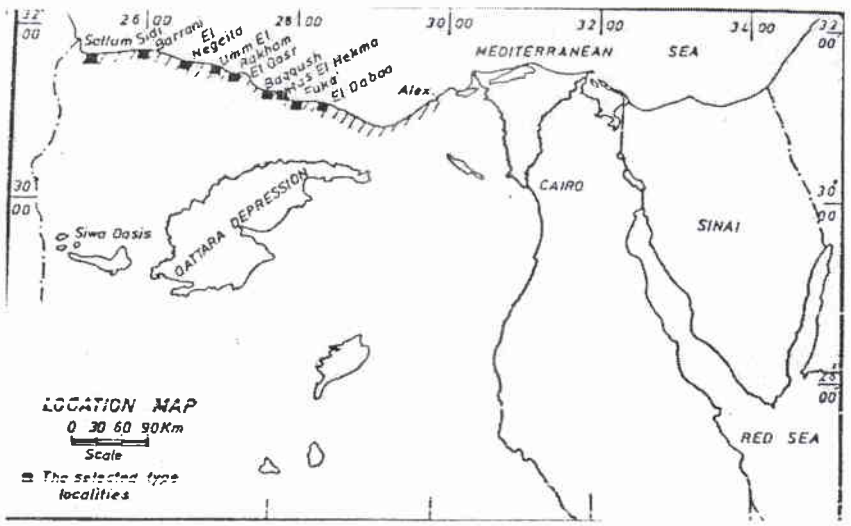

شكل (2)

شكل (3): يوضح بعض مواقع الوديان الجافة الهامة في الساحل الشمالي الغربي

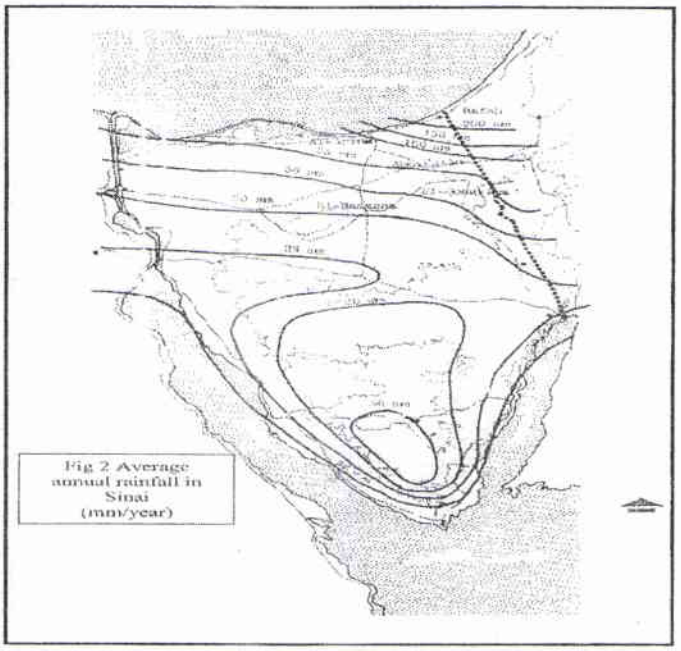

ثالثاً: عوامل التصحر في إقليم المناطق الساحلية الشمالية:

1- تدهور المراعي الطبيعية.

2- تزايد التوجه لزراعة بعض المناطق الرعوية.

3- انجراف التربة الهوائي والمائي.

4- تحديات دخول مياه الري في الإقليم.

5- المعوقات الاقتصادية.

6- انتشار القرى الساحلية.

رابعاً: الدور الإسهامي للمنتفعين في مكافحة عوامل التصحر:

* خلال العقود الزمنية الثلاثة الماضية وفي العقد الحالي، أجريت العديد من الأنشطة والمشاريع في الإقليم الساحلي الشمالي بشقيه في شمال سيناء والساحل الشمالي الغربي بهدف دعم واختبار تقنيات التنمية ومقاومة عوامل التصحر المختلفة في الإقليم. وذلك بدعم الكثير من الهيئات الدولية والإقليمية شملت JAICA, UNDP, WFP, ICARDA, WB, GTZ, FAO وآخرين (El-Bagouri, 2004). وقد تأكد من خلال

هذه المشاريع والأنشطة الدور الهام للمنتفعين من البدو وسكان المناطق الريفية لهذا الإقليم في الإسهام في تحقيق أهداف هذه الأنشطة ونجاح إدارة هذه المشاريع وكفاءة واستدامة التطبيقات الحقلية للتقنيات المطبقة. وفيما يلي استعراض موجز للدور الفاعل للمنتفعين في مكافحة التصحر ودفع عوامل التنمية متمثلة في بعض الأنشطة الرئيسية بالإقليم.

1-4 مشروع القصر:

* أقيم مشروع رائد بمنطقة القصر غرب مطروح في الساحل الشمالي الغربي (شكل 4) وهي منطقة تتميز بوجود أهم المعالم الطبوغرافية والمناخية ونوعية موارد التربة وموارد المياه والثروة النباتية والحيوانية والتركيبة السكانية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية السائدة في الساحل الشمالي الغربي. كما أن عوامل التصحر الفاعلة في هذه المنطقة هي ما تم الإشارة إليه في الجزء السابق من هذا المقال فيما عدا عدم توفر أو دخول مياه النيل للري في هذه المنطقة. وتتشكل التركيبة السكانية أساساً من البدو (يمثلون 40% من سكان الساحل الشمالي الغربي) مع معدل عالي من الزيادة السكانية وتدني دخل الأسرة وعدم توفر فرص العمل خاصة بالنسبة للشباب مما يدفعهم إلى الهجرة إلى المراكز الحضرية.

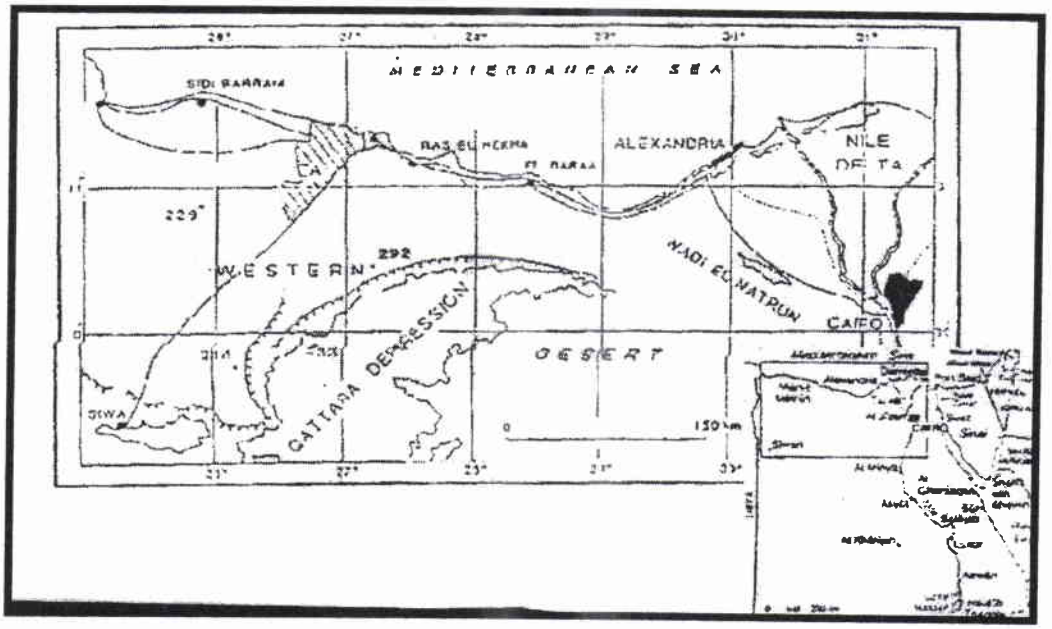

شكل (4) : موقع مشروع القصر في غرب مطروح بالساحل الشمالي الغربي

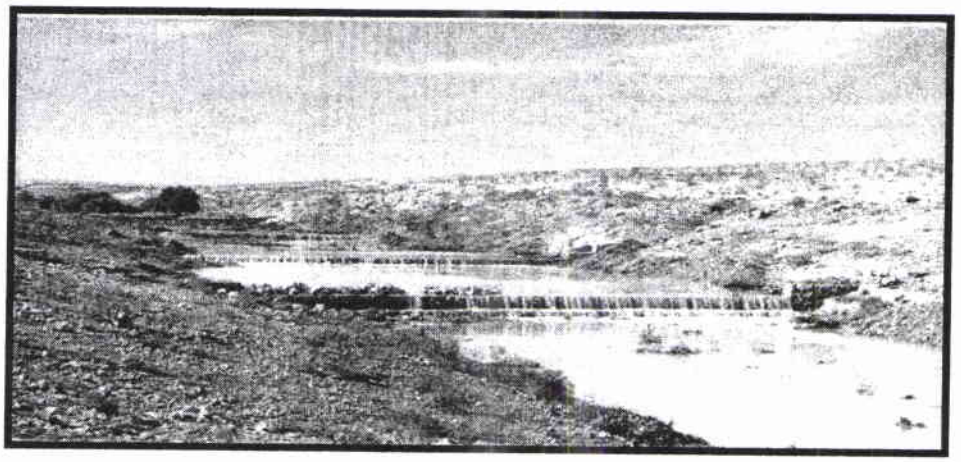

شكل (5) : حصاد مياه الأمطار في مشروع القصر غرب مطروح – الساحل الشمالي الغربي

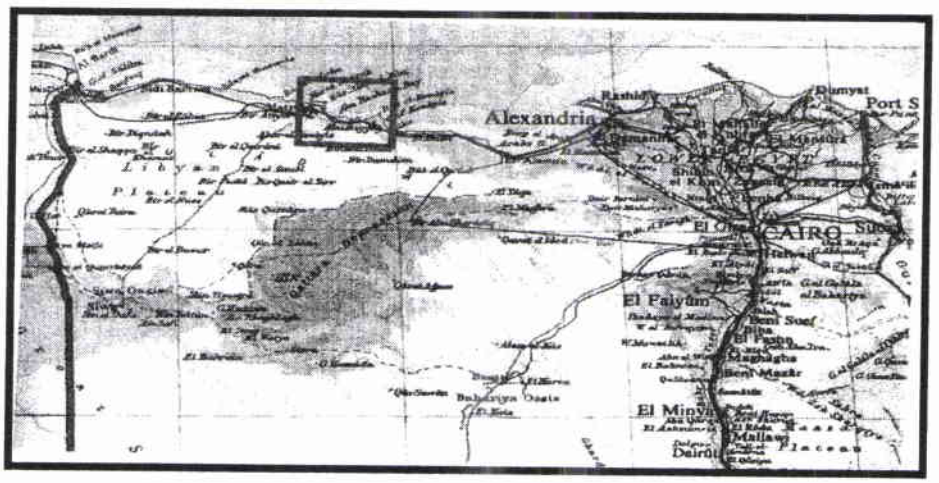

شكل (6) موقع مشروع فوكة – مطروح، شرق مطروح بالساحل الشمالي الغربي

2-4 مشروع فوكة/مطروح (شكل 6) بالمنطقة الساحلية في الساحل الشمالي الغربي:

* بدعم من UNEP (Mediterranean Action Plan) ووزارة البيئة في الفترة من 1992-1999. ومنطقة المشروع تمتد من مدينة مطروح في إتجاة الشرق بنحو 100 كيلومتر في المنطقة الساحلية. وتنتشر في هذه المنطقة القرى السياحية التي يتم شغلها لعدة أسابيع فقط خلال موسم الصيف مما أضعف من أثرها في زيادة فرص العمل في الوقت الذي تم فيه استقطاع مساحات كبيرة من أنشطة المنتفعين الأساسيين من البدو مع إدخال آثار سلبية على بيئة المنطقة وبنيتها الأساسية.

4-2-1 وتركزت أهم أهداف المشروع فيما يلي:

* تطوير وتكامل التخطيط للمناطق الساحلية الشمالية ليشمل كافة الهيئات والمؤسسات الوطنية والمحلية والمنتفعين.
* تطبيق الأنشطة والتقنيات لتنمية الأراضي الصالحة بالمنطقة لخدمة البدو والمجتمعات المحلية واستخدام المعلومات المتوطنة عبر القرون الزمنية والاستفادة من خبرات السكان المحليين.
* حماية الموارد الطبيعية بمنطقة المشروع والمحافظة على التقاليد الموروثة.
* تنويع النشاط السياحي بالمنطقة بما يعود بالنفع وفرص العمل على السكان المحليين.

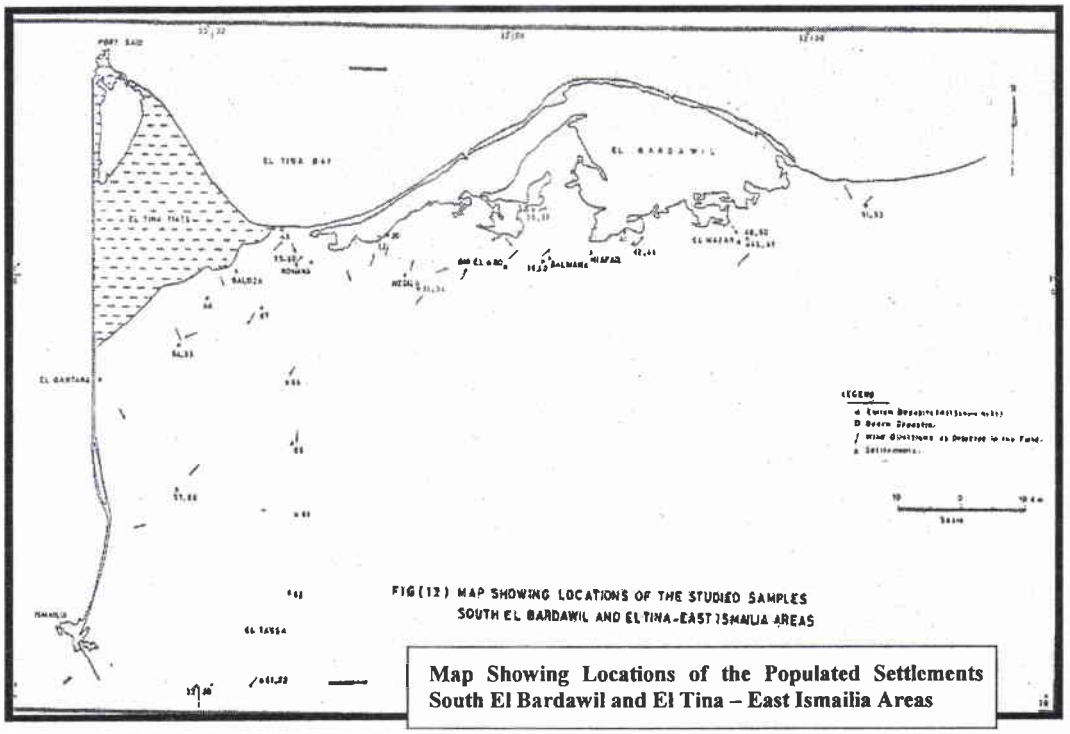

شكل (7): يوضح مواقع المحليات السكنية في مسار ترعة السلام في منطقة سهل الطينة وبحيرة البردويل في شمال سيناء

تابع: رابعاً: الدور الإسهامي للمنتفعين في مكافحة عوامل التصحر:

4-3 تنمية موارد الأراضي الصحراوية في المناطق المروية من ترعة السلام:

* تحسين وتطوير الأراضي المستصلحة ورفع إنتاجيتها والمحافظة عليها من عوامل التدهور. (الغدق والتملح وظاهرة انتشار الصودية بالتربة المستصلحة).
* مكافحة تلوث التربة والمياه.
* الحد من الملوثات من المصادر الأخرى.
* تعظيم العائد من وحدة المياه.
* وتحقيق هذه الأهداف من خلال تكوين إتحادات مستخدمي المياه وتحسين كفاءة الري داخل المزرعة ونشر الممارسات الزراعية الملائمة ومتابعة مستويات الماء على الأرضي.

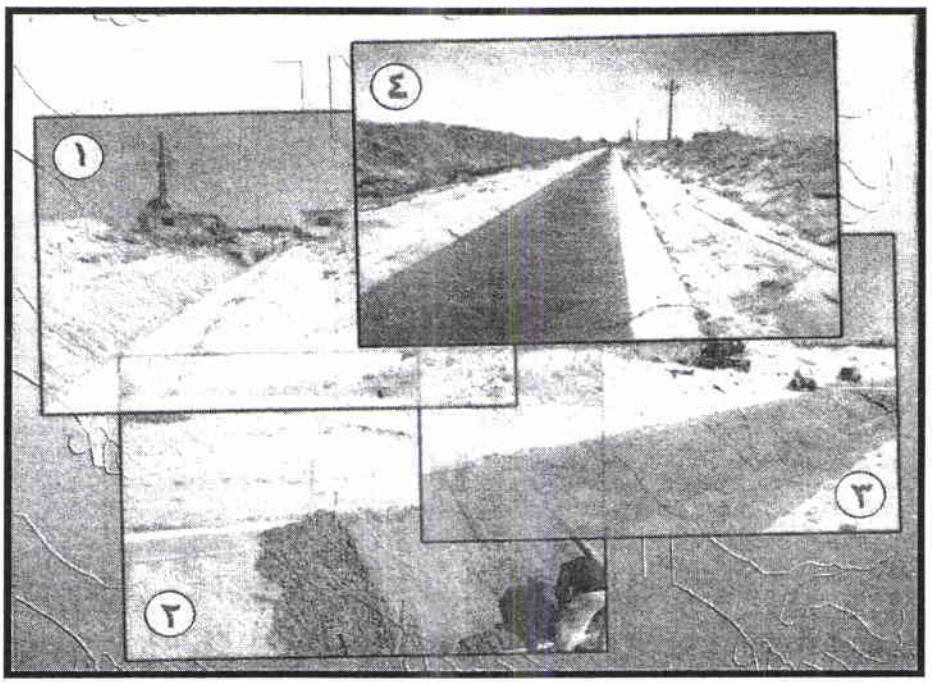

شكل (8 أ): جهود المنتفعين في تبطين قنوات الري لمكافحة تسرب المياه منها : مشروع البستان

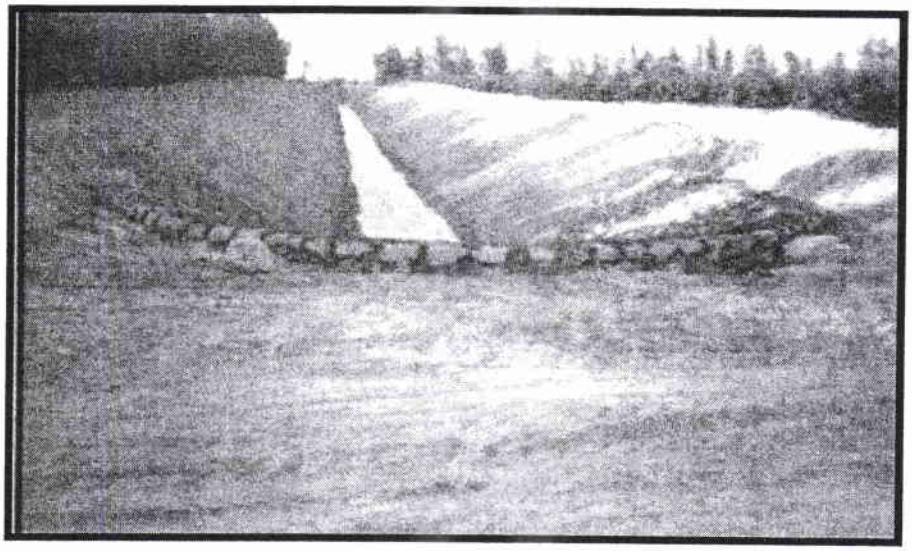

شكل (8ب-): جهود المنتفعين في صيانة المصارف في منطقة البستان بنزع الحشائش والصيانة المستمرة لها

خامساً: دور المرأة في مكافحة عمليات التصحر:

* دور المرآة في النهوض بالإنتاج الزراعي بمنطقة بدر العيد شمال سيناء بالمشاركة في العديد من العمليات الزراعية من أهمها تنقية الحشائش وجمع وتعبئة المحصول وتسويق المنتجات الزراعية والمنتجات المنزلية.
* دور المرأة في التنمية البيئية في المجتمعات الصحراوية الحديثة عن طريق المساهمة في عمليات الإنتاج الحيواني والداجن وخفض الفاقد في المحاصيل بعد الحصاد وتجفيف الثمار وحفظها والمشاركة في جمعيات المرأة لترشيد استخدام المياه.
* قطع الأشجار والشجيرات وجمع الحطب لاستخدامها كوقود من أهم عوامل تدهور الغطاء النباتي والتصحر في المنطقة العربية. دور المرأة في استخدام الطاقة النظيفة وإعادة تدوير المخلفات الزراعية والعضوية لتحسين خواص التربة الجافة ورفع إنتاجيتها.

5-4 للمرأة دور هام في القيام بالصناعات المنزلية اليدوية والحرفية.

5-5 للمرأة دور رائد في تبني قواعد وإرشادات تنظيم الأسرة للحد من الزيادة السكانية المضطردة بمعدلات عالية في المناطق الريفية واليدوية عنها في المناطق الحضرية.

دور المرأة الريفية في حماية البيئة

إعداد
د. كاملة محمد منصور
خبير مقابل شؤون المرأة الريفية
وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في الزراعة

ان التفاعل بين الإنسان والبيئة قديم قدم ظهور الجنس البشري على كوكب الأرض، ومنذ أن استوطن الإنسان الأرض فالبيئة تلبي مطالبه وتشبع الكثير من رغباته واحتياجاته.

ولا يعد الاهتمام بقضايا البيئة ترفاً ولكنه اهتمام متصل ببقاء الإنسان والحفاظ على صحته كي يستمر منتجاً ومرشداً لاستخدام الموارد والثروات البيئية وتوجيه هذا الاستخدام نحو الاتجاه الصحيح مما يضمن العطاء المستمر لهذه الموارد والثروات عبر الأجيال، فليست البيئة حكراً على جيل دون آخر.

وقد اتجهت الدول في الآونة الأخيرة إلى الاهتمام بالبيئة والحفاظ عليها، وقد تجلى هذا واضحاً بعقد العديد من المؤتمرات الدولية ومن أشهرها مؤتمر الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل.

وحتى تحقق التنمية المستدامة أهدافها لابد من مراعاة البعد البيئي ومراعاة الترابط والتداخل بين قضايا البيئة والتنمية وتأثير كل منهما وانعكاساته على الآخر.

ويعتبر تدهور البيئة من التربة والغابات والموارد المائية والهواء... الخ، من أهم العقبات والمخاطر التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة في معظم البلدان النامية وخاصة في إقليم الشرق الأدنى.

وفي العقود الماضية، شكلت سرعة نمو السكان في العالم ضغوطاً على الموارد الأرضية المحدودة لمواجهة احتياجات السكان المتزايدة من الأغذية والمنتجات الزراعية والسلع الاجتماعية الاقتصادية. وفي العديد من بلدان الشرق الأدنى، تعرضت البيئة لتهديدات متزايدة خلال العقود القليلة الماضية. وكان لاستنزاف الغابات والتعدين والممارسات الزراعية غير السليمة والسياحة والتوسع العمراني تأثيرات سلبية على البيئة.

لذا فهناك اتفاق واسع النطاق على أن الاستخدام الامثل للبيئة وإدارتها على نحو مستدام لا يمكن تحقيقها سوى بتطبيق نظام يؤدي إلى تحسين إدارة الأراضي والمياه والغطاء النباتي واستغلالها بطريقة مثلى حتى يمكن توفير الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر.

ومن المعروف أن قلة المياه هي إحدى محددات التوسع في الزراعة وتلبية احتياجات كل من الإنسان والحيوان لتوفير حياة كريمة يدعمها الأمن الغذائي ووفرة المياه العذبة فإذا ما علمنا أن ما يزيد على 40 بلداً، والتي يسكنها أكثر من 2 بليون نسمة تعتبر متضررة من نقص موارد المياه من بينهم 1.1 بليون نسمة لا تتوفر لديهم مياه كافية للشرب و 2.4 مليار نسمة يفتقرون إلى الخدمات الصحية الكافية. وإذا ما تحققت التنبؤات الراهنة، فإنه بحلول عام 2050 سوف يعيش واحد من كل أربعة أشخاص في بلدان تتضرر من نقص المياه العذبة على نحو مزمن أو متكرر.

ولا يخف على أحد الآن أن إنتاج الغذاء الكافي الصحي لسكان هذا الكوكب أصبح يعاني من المشاكل الكثيرة والعديدة والتي يجب أن تتضافر جميع الجهود للعمل على إزالتها ووضع الحلول المناسبة للتغلب عليها.

فالغذاء حق من حقوق الإنسان بموجب الأعراف السماوية والميثاق العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والمؤتمرات الدولية الخاصة بالغذاء والتغذية وآخرها مؤتمر روما عام 1996، والتي أقرت بان الغذاء الصحي والسليم حق من حقوق الإنسان، لا يجوز استخدامه كوسيلة ضغط على الشعوب فالغذاء المتكامل والسليم يساهم في بناء صحة المواطن وتكامله في النمو البدني والعقلي.

وقد أثبتت الدراسات أن العالم يزداد كل سنة حوالي 90 مليون نسمة وهذا يعني أن على الفلاح والفلاحة العمل على زيادة إنتاج الغذاء بحوالي 50% لتكفي لتغذية 2 بليون نسمة حتى سنة 2020، زد على ذلك ارتفاع نسبة استهلاك اللحوم التي تحتاج إلى زيادة الطلب على غذاء الحيوان من حبوب وخلافه وهذا يعني الإصرار على أن زيادة الإنتاجية الزراعية خصوصاً في الدول النامية لأن الفقر معناه الجوع.

وفي إحدى المراجع ذكر أن حوالي 840 مليون نسمة (وهذا العدد في حد ذاته يساوي عدد سكان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان مجتمعة) لا يجدون ما يكفي لغذائهم، كما يموت من الفقر الغذائي حوالي أربعين ألف نسمة كل يوم منهم تسعة عشر ألف طفل.

وحتى نعمل على زيادة الإنتاجية بكل معانيها لابد من النظر إلى بيئة العمل التي يتواجد فيها الفرد حتى يتمكن من العمل في بيئة صالحة تساعده على تعظيم دوره الإنتاجي.

وبيئة العمل تشمل:

- البيئة الاجتماعية.
- البيئة الثقافية.
- البيئة الاقتصادية.
- البيئة الصحية.

- قاعدة الموارد.
- بيئة الموارد.
- بيئة الخدمات.
- البيئة السياسية.

مفهوم البيئة:

البيئة (Environment) بمفهومها العام هي جميع عناصر الحياة التي تحيط بالإنسان وتعتبر مكوناتها وعناصرها الطبيعية خيرات ونعم سخرها المولى عز وجل للإنسان ليعيش منها وعليها، وأمره بتطويرها والحفاظ عليها بما يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع والفائدة.

وإذا كانت معظم التعريفات المتاحة لمفهوم البيئة تتفق جميعها في الإطار العام، إلا أنها تختلف في الجزيئات وفقاً لنوع الدراسة وواضعي التعريف.

فهناك من ينظر للبيئة على أنها رصيد أو مخزن للموارد الطبيعية بينما ينظر إليها البعض نظرة جمالية والبعض الآخر بمفهوم ايكولوجي بمعنى أنها جميع المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية. وهناك من ينظر إليها بمنظور اقتصادي، فالطلب المتزايد والمتنافس على موارد البيئة والذي أصبح يفوق المعروض منها يؤدي إلى عجز الموارد عن تحقيق معدلات التنمية المستهدفة. كما أن النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والزيادة السكانية جميعها تفرض ضغوطا متزايدة على الموارد البيئية وعلى قاعدة مواردها. وعلى هذا الأساس فإن اقتصاديات البيئة تبحث في كيفية الاستخدام الامثل لموارد البيئة لمواجهة الطلب المتزايد عليها بما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع.

التعريف الشامل للبيئة:

يقصد بالبيئة ذلك الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منها على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته وأنشطته الإنتاجية والاستهلاكية المختلفة. ويتكون هذا الإطار من عناصر مختلفة تتفاعل فيما بينها مما يؤدي إلى حدوث تغيرات واسعة لها سلبياتها وإيجابياتها على البنيان الاقتصادي ككل.

عناصر البيئة:

تتكون عناصر البيئة من:

1- **عناصر الإنتاج:** تتكون من النباتات الخضراء بكل أنوعها من الطحالب الخضراء إلى الأشجار الضخمة. وهي تملك القدرة على إنتاج غذائها بنفسها وتعطي هذه الخاصية لهذه

النباتات نوعاً من الاستغلال من غيرها من الكائنات وان كانت لا تستغني عن اعتمادها على العناصر الطبيعية غير الحية.

2- **عناصر الاستهلاك:** تتكون من الحيوانات بأنواعها المختلفة ولا تستطيع هذه الحيوانات ان تعد غذائها بنفسها ولكنها تعتمد على غيرها في إعداده فيتغذى بعضها بالنباتات ويتغذى البعض الآخر بغيره من الحيوانات (آكلات اللحوم) ويمثل الإنسان أهم عناصر الاستهلاك التي تعيش على سطح الأرض وعموماً فان عناصر الاستهلاك تقوم باستهلاك ما تنتجه عناصر الإنتاج.

3- **عناصر التحلل:** وتشمل كل ما يتسبب في تحلل أو تلف مكونات البيئة الطبيعية المحيطة بها، ومن أمثلة هذه العناصر البكتريا والفطريات وبعض الحشرات التي تشترك في تحليل النباتات والحيوانات الميتة وتساعد على إعادتها للتربة لتستفيد منها عناصر الإنتاج وتستخدمها مرة أخرى في تكوين الغذاء.

4- **العناصر الطبيعية غير الحية:** وتشتمل على الماء والهواء بما فيها من غازات وضوء الشمس وبعض المواد المعدنية الموجودة في التربة وبعض الأجزاء المتحللة من النباتات والحيوانات وهي تدخل بصورة أو بأخرى في عمليات التوازن البيئي المختلفة وتشكل عاملاً هاماً بالنسبة لمختلف عناصر الإنتاج.

ولكي لا تعوق المشاكل البيئية التنمية البشرية لابد من الأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية عند التخطيط لبرامج التنمية. وإذا كان للإنسان أن يبقى على سطح الأرض فعليه أن يتبين الآثار البينية والاجتماعية لكل ما يفعله وأن يحسب موازنة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، ثم ينبغي أن يضيف إلى ذلك كله بعداً بيئياً يربط الحاضر بالمستقبل ويعني بصالح الحاضر كما يعني بصالح المستقبل ولا يتسبب في تهديد حياة الأجيال القادمة.

ويسبب تدخل الإنسان في الأنظمة البيئية بشكل غير رشيد مشكلات متعددة أهمها:

1- الزيادة المضطردة في أعداد السكان:

شهدت العقود الخمسة الأخيرة إلى جانب التحولات السياسية والاقتصادية، تغيراً اجتماعياً وبيئياً بعيد المدى فقد كان النمو السكاني السريع مصحوباً بتغيرات كثيرة في معيشة الشعوب، وتتركز الزيادة السكانية في البلاد النامية حيث تشكل 90% من الزيادة السكانية في العالم، وقد أوضحت البحوث والدراسات حدوث تدهور إيكولوجي واسع النطاق ناجم عن الأنشطة البشرية الغير رشيدة مثل فقدان التربة لخصوبتها أو تعريتها والإفراط في الرعي والتصحر والتغير المناخي.

2- اختلال التوازن البيئي:

تعتبر البيئة هي المصدر الرئيسي للثروات الطبيعية كما تشكل الإطار الذي يعيش فيه الإنسان من ماء وهواء وأرض.

وهنالك مجموعة من العوامل التي تساعد في الحفاظ على التوازن البيئي، وقد ينشأ اختلال لهذا التوازن البيئي نتيجة لتغير بعض الظروف الحيوية الناجمة عن علاقات الكائنات الحية التي تعيش في البيئة وتؤثر على بعضها البعض، كما قد ينشأ هذا الاختلال نتيجة لتدخل الإنسان المباشر في تغيير الظروف البيئية المحيطة به مثل (ردم البرك والمستنقعات. قطع أشجار الغابات) وجميعها عوامل تساعد على اختلال التوازن البيئي.

3- استنزاف الموارد البيئية:

أن استنزاف الإنسان لموارد البيئية يحدث تدهوراً في عناصر البيئة، فالموارد البيئية ثروات متاحة للإنسان يأخذ منها ما يشبع احتياجاته ولكنه دأب على الاستدرار المتواصل للغابات والتربة والنفط والغاز الطبيعي والفحم إلى غير ذلك، ومن الأمثلة الواضحة لاستنزاف الإنسان للموارد (قطع الغابات للحصول على الأخشاب والسليولوز لصناعة الورق والملابس – البناء على الأراضي الزراعية وبعدم إتباع دورات زراعية واستخدام الزراعة المكثفة التي تعتمد على الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية) وتؤدي هذه الممارسات إلى تدهور قاعدة الموارد الزراعية.

وقد حان الوقت للتصدي للمشكلات البيئة المتزايدة والتي تؤثر على الصحة العامة وتعيق خطط وبرامج التنمية.

ومع ضخامة وشمولية آثار الثورة العلمية والتكنلوجية ظهرت مشكلة التلوث وأصبح التلوث أمراً محسوساً وحظي بالدراسة والاهتمام حيث أن آثاره امتدت إلى كل مجالات الحياة البشرية (مادية، صحية، نفسية، اجتماعية) مما جعل الإنسان يعيش في دوامة من القلق والاضطراب.

ويعرف التلوث بأنه:

تغيير في وحدة أو أكثر من الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو الحيوية أو بعض المكونات التي تحيط بالإنسان من ماء وتربة وهواء ونبات وغيرها بواسطة المواد التي تطلق في الجو نتيجة لنشاط الإنسان، وغالباً ما يؤدي إلى آثار ضارة على صحة الإنسان والحيوان والنبات.

ويتعرض أفراد المجتمع الزراعي وخاصة النساء فيه لكل أشكال الملوثات الناجمة عن غسيل الأواني والملابس والتخلص من النفايات في مياه النيل والقنوات ومن الأدخنة الناتجة عن حرق الأخشاب والحطب وروث البهائم.

تصنيف التلوث البيئي:

هناك عدة تصنيفات للتلوث حيث يمكن تقسيمها وفقاً لنشأتها أو مسبباتها أو حسب قابليتها للتحلل، وسنعرض فيما يلي التصنيف وفقاً للمسبب.

التلوث البيولوجي:

تعتبر الملوثات البيولوجية هي الأحياء التي إذا وجدت في مكان أو زمان أو بكميات غير مناسبة يتسبب عنها أمراض للإنسان أو النبات أو الحيوان فمنها ما قد يؤدي إلى أهلاك قدرات الإنسان في العطاء مثل مرض نقص المناعة (الإيدز HIV) حيث تشير التقديرات إلى أن هناك نحو 36 مليون شخص الآن مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في مختلف أنحاء العالم، يعيش أكثر من 25 مليون شخص من هؤلاء (نحو 70 في المائة) في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يجعل هذا الإقليم أشد الأقاليم تضرراً بهذا المرض في العالم. ونظراً لأنه يصيب بصورة رئيسية الأشخاص بين عمر 15 و 49 سنة، وهم أكثر أفراد المجتمع إنتاجية اقتصادياً، فإن هذا المرض له أهميته العظمى بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولما كان غالبية السكان في البلدان الأشد تضرراً بهذا المرض، هم سكان المناطق الريفية، كان تأثير هذا الوباء شديداً على القطاع الزراعي بوجه خاص.

كما وجد أن القرى التي تقع بجوار الطرق التي تمر بها شاحنات النقل هم أكثر عرضه للإصابة بهذا المرض أيضاً حركة هجرة سكان الحضر المصابين بالإيدز إلى أوطانهم في الريف يزيد من خطورة هذا المرض وتهديده إلى المناطق الريفية مقارنة بالمدن.

ويقسم التلوث البيولوجي إلى ثلاثة أنواع هي:

* سوء ونقص الغذاء للإنسان.
* الآفات التي تصيب النباتات.
* أمراض الحيوان.

التلوث الفيزيائي:

بالنسبة للملوثات الفيزيائية فهي الضوضاء والتلوث الحراري والإشعاعات بأنواعها خاصة ما ينتج عن المفاعلات والانفجارات النووية.

التلوث الكيميائي:

أن زيادة استخدام المبيدات يؤدي إلى كثير من الأضرار التي تؤثر على البيئة فالاستخدام الكثيف للمبيدات والكيماويات يساهم بشكل عام في تلوث البيئة وهي ضارة بصحة الإنسان وبكافة

أشكال الحياة المفيدة الأخرى.

فعلى سبيل المثال وجدت آثار متبقية من المبيدات في مياه نهر النيل وبحيرة المنزلة مما أدى إلى ظهور تغيرات كبيرة على الأسماك نتيجة للملوثات التي توجد في المياه.

وقد وجد مركب Heptacglor, Oxy Chlorane في عينات اللبن الآدمي بكميات آمنة بينما وجد الـ Deldrin في اللبن بكميات تزيد عن الحد المسموح به لتغذية الرضع، وكذلك وجدت آثار مبيدات بكميات كبيرة في لبن الجاموس وفي الأسماك.

تتسرب المواد الكيميائية للمياه الجوفية وتستقر فيها، فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية بعد وقف استخدام D.D.T بعشرين عاماً وجدت آثار هذا المركب في المياه الأرضية التي تستخدم في الشرب.

أين المرأة الريفية من البيئة والحفاظ عليها؟

للمرأة في جميع بقاع العالم عامة دور هام في الحفاظ على البيئة، وللمرأة المصرية الريفية دور هام وفاعل في العمل على تحقيق التوازن بين إنتاج الغذاء والحفاظ على البيئة، وقد ثبت أن هناك علاقة بين معدل النمو الاقتصادي وبين حجم العمل النسائي. فكلما زادت عمالة النساء كلما زاد النمو الاقتصادي للدولة، فالمرأة تعمل في الإنتاج الزراعي بجميع فروعه إلى جانب دورها الإنجابي والعناية بالأطفال والأسرة وإعداد الطعام وتوفير الغذاء... الخ.

وللنساء في الريف دورٌ هامٌ في إدارة البيئة حيث يتعاملن مع البيئة بشكل أكبر من الرجال، لذلك يجب تعظيم دورهن كمديرات للموارد وفي رسم السياسات والمشروعات.

وحتى نتعرف على دور المرأة الريفية في الحفاظ على البيئة يجب أولا أن نتفق سوياً على تعريف من هي المرأة الريفية.

المرأة الريفية:

هن النساء ساكنات الريف، والريف هو عبارة عن التجمعات البشرية التي تعمل الغالبية العظمة من سكانها في حرفة الزراعة أو تلك الحرف القائمة على الإنتاج الزراعي المحصولي، كذلك المرتبطة بالإنتاج الحيواني كالرعي وتربية الماشية والأغنام والإنتاج الداجني والإنتاج السمكي والتصنيع الزراعي.

وتنقسم النساء الريفيات إلى شرائح اجتماعية متباينة منهن الموظفات المقيمات في الريف والعاملات مقابل أجر شهري ثابت في جهاز الإدارة أو في غيرها من الأجهزة واللاتي يؤدين الخدمات الأساسية التي توفرها الدولة لسكان الريف كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية وغيرها

ومنهن مالكات الحيازات الزراعية سواء إدارتها بأنفسهن أو سلمنها للذكور لإدارتها طالما كن مقيمات في القرية منهن العاملات لدى أنفسهن سواء كن مستأجرات لأرض أو مربيات لماشية أو لدواجن أو نشيطات في إنتاج أو تجارة للسلع المرتبطة بالاقتصاد الزراعي أو منهن الممتهنات لحرف أخرى كحياكة الملابس أو بيع أقمشتها أو القابلات. ومنهن العاملات لدى الغير بأجر ثابت أو متقطع في أي من الأنشطة الزراعية المذكورة سلفاً ومنهن ربات البيوت اللاتي لا يملكن دخلاً ويعتمدن في حياتهن على الغير الذي هو عادة الزوج أو الأب وأحياناً الأخ وعادة ما يكون هذا الآخر مقيم في القرية ويمارس النشاط الزراعي فيها.

وسوف نقدم نبذه سريعة عن مدى التفاعل بين الأدوار المعيشية للمرأة والتأثير المتبادل بينها وبين البيئة.

إنتاج المحاصيل الزراعية:

تشترك المرأة مع الرجل في إنتاج المحاصيل الغذائية (جدول رقم 1)، ولكل دوره في هذا المجال وتقوم المرأة بأدوار حيوية في جميع مراحل الإنتاج وهي التي تنظم العمل وتتحكم في استخدام المحاصيل وتخزينها وبيعها هذا بخلاف إنتاج محاصيل نقدية لحسابها الخاص والذي يخضع لسيطرتها الكاملة.

وحتى تحصل المرأة على إنتاج جيد فلا بد لها من استخدام بذور لأصناف عالية الجودة والغلة، كما يجب أن تواليها بالتسميد الصحيح والري المقنن والوقاية من الأمراض والحشرات بالمبيدات الآمنة التي لا تضر بصحة الإنسان وتحافظ على البيئة.

وإذا لم تراع هذه النقاط فإن النتيجة الحتمية هي الحصول على محصول غير جيد لا يفي بمتطلبات الزيادة السكانية المتوقعة.

كما أن الإخلال أو استخدام الكيماويات بطريقة غير مقننة حتماً يضر بالبيئة، فعلى سبيل المثال إذا زاد استخدام التسميد النتراتي ينتج عنه تسرب النترات إلى المياه الجوفية مما يؤدي إلى وفاة الأطفال وإجهاض النساء أثناء فترة الإنجاب واحتمال الإصابة بمرض السرطان كما أن الأسمدة الكيماوية تلوث التربة بالعناصر الثقيلة.

Table (1)
Percentage of Women Participation in
Different Crop Production

Crop / Task	Females %										
	Potato	Tomato	Broad beans	Jentils	Peanut	Soya beans	Maize	wheat	rice	berseem	$\bar{X}$
Seed preparation	39.5	-	-	-	-	-	-	-	-	-	39.5
Laqd preparation	13.3	7.6	17.3	9.7	8.7	3.8	-	-	-	-	10.3
Planting	19.6	-	20.6	-	19.1	16.4	63.0	44	83	37	37.8
Fertilizing	28.2	16.5	14.9	-	14.0	16.7	72.0	62	81	60	40.6
Irrigation	11.0	9.5	16.3	4.0	6.9	10.2	23.0	32	55	30	19.8
Weeding	4.1	6.9	24.3	4.4	10.8	29.3	70.0	59	82	-	32.3
Pest control	14.8	7.8	11.1	16.0	15.3	6.7	39.0	30	26	26	20.3
Harvesting	25.8	36.5	23.3	42.3	52.7	20.8	72.0	51	82	75	48.1
Transplanting	-	19.5	-	-	-	-		-	-		19.5
Transporting	-	-	28.3	45.6	-	-	59.0	49	73	60	52.6
Threshing	-	-	21.5	33.0	-	20.6	-	-	-	-	25.0
Drying	-	-	-	34.6	-	-	-	-	-	-	34.6
Seed treatment	-	-	-	-	50.3	17.0		-	-	-	33.7
Replanting	-	-	-	-	17.0		65.0	-	-	-	41.0
Filling	-	-	-	-		14.2	-	-	-	-	14.2
Planning	-	-	-	-		45.8	54.0	-	-	-	49.9
Storage	-	-	-	-			99.0	85	92	38	78.5
Sacking	-	-	-	-			68.0	53	82	66	67.3
Marketing	-	-	-	-			60.0	59	77	47	61.8
Ploughing	-	-	-	-			49.3	46	57	47	49.8
Leveling	-	-	-	-			47.0	43	58	46	48.5
Furrowing	-	-	-	-			48.0				48.0

Source: Mansour, Kamla 1994, Women in Agriculture in Egypt MOALR, PCUWA

ان زيادة استخدام المبيدات يؤدي إلى الكثير من الأضرار التي تؤثر على البيئة، فالاستخدام الكثيف للمبيدات وغيرها من الكيماويات الزراعية بشكل عام يساهم في تلوث البيئة وهي ضارة بصحة الإنسان وبأشكال الحياة المفيدة الأخرى.

ومن الظواهر الشائعة في إهدار البيئة هي ظاهرة التصحر الذي ينتج عن ممارسات زراعية غير سليمة، مثل قطع الغابات والرعي الجائر والزراعة الكثيفة والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، واستخدام الأشجار كخشب وقود يساهم في تصحر الغطاء النباتي، مما يؤثر تأثيراً سيئاً على النظام البيئي وفي عدم الاتزان بين الأشكال المختلفة للكائنات الحية.

وقد تروي المحاصيل الزراعية بمياه ملوثة نتيجة لبعض العادات الخاطئة التي تقوم بها عادة المرأة الريفية مثل غسيل الأواني والملابس والتخلص من النفايات والقمامة في مياه النيل والقنوات مما تضر بالبيئة، وبصحة الإنسان كما تجذب القوارض والطيور والحشرات التي تساهم في انتشار الأمراض، ويعتبر حرق المخلفات الزراعية (حطب القطن، قش الأرز... الخ) وروث البهائم كمصدر للطاقة أحد أهم الملوثات التي تضر بصحة النساء والأطفال في البيئة الريفية.

مما تقدم نرى أنه من الضروري العمل على نشر الوعي بين سكان الريف عن الأضرار الناجمة عن أتباع الممارسات الخاطئة والضارة بالبيئة وتشجيع الزراعة العضوية والزراعة الحيوية وهي الزراعة التي لا تستخدم الكيماويات في إنتاجها.

ووفقاً لإرشادات الدستور الغذائي "الزراعة العضوية هي نظام إدارة إنتاج متكامل يشجع ويعزز الصحة البيئية بما في ذلك الدورات الحيوية ونشاط التربة الحيوي".

وإذا ما نظرنا إلى سكان المناطق المحمية واستقرار المرأة بعائلتها في تلك المناطق فإننا يجب أن نأخذ في الاعتبار بدائل لسبل المعيشة المستدامة في تلك المناطق بأسلوب عادل وصديق للبيئة. حيث أن مشاركة المزارعة والمزارع في الأنشطة المولدة للدخل مثل: (السياحة الزراعية، البيئية) وهو ناتج عن التوازن بين قطاع الزراعة والغابات والسياحة حيث أن لهم دور مشترك في الإدارة التعاونية للموارد ويجب العمل على تحقيق الهدف النهائي الذي نصبو إليه وهو الاعتماد المتبادل بين الزراعة المستدامة والحفاظ على التنوع الحيوي عن طريق تشجيع البدائل التي تنافس الاحتياجات الغذائية وسبل المعيشة مع حماية التراث الإنساني.

الإنتاج الحيواني:

تقوم المرأة بأعمال هامة وحيوية في الإنتاج الحيواني وتختلف هذه الأعمال باختلاف نوع الحيوان نفسه ويرتبط الإنتاج الحيواني ارتباطاً وثيقاً باستثماراتها الشخصية وأنشطتها التسويقية وأبرز أنظمة الإنتاج الحيواني هو التصنيع وبالذات تصنيع منتجات الألبان مثل اللبن المخمر والزبد السمن والجبن الأبيض... الخ.

وقد تشارك المرأة أيضاً في تمشيط الصوف وغزله والمصنوعات الجلدية، كما أنها هي المسئولة عن تسويق هذه المنتجات. كما تقوم المرأة برعاية الحيوانات وتوفير الماء والعلف لها وتنظيف الحظائر وحلب الحيوان وتقوم بجمع الروث واستخدامه كمصدر للطاقة أو تصنيعه كسماد، ولا يخفي أن العناية بالحظيرة من واجبات المرأة الريفية الرئيسية وتتم تلك العملية يومياً وهذا يمثل مجهود عضلي ومشقة للمرأة مما يتسبب عنه مرضها كما أنها تتعرض هي وأسرتها لمخاطر لا حصر لها بسبب عدم نظافة اليدين والملبس والجسم والتي يصعب التخلص منها.

وتصنيع الروث كمصدر للطاقة عند حرقه تخرج منه الجسيمات الكربونية الناتجة عن الاحتراق الغير كامل للمواد العضوية الموجودة في "الجلة والحطب" عند ملامستها للعين وتحدث بها التهابات شبه مستديمة كما أنها تؤثر على التنفس نتيجة خروج الغازات السامة مثل أول وثاني أكسيد الكربون.

الإنتاج الداجني:

تمتلك المرأة الطيور الداجنة وهي التي تقوم بشرائها والحصول عليها وتربيتها وتغذيتها وأخذ البيض منها وهذه الطيور تعتبر الأمن الغذائي للأسرة فضلاً عن أنها تدعم مكانة المرأة الاجتماعية إذا توفر لها دخل شخصي ووسيلة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها من مجالات اجتماعية إلى جانب توفير دخل لها تستطيع ان تعتمد عليه في حياتها وحياة أسرتها.

وقد قامت وحدة السياسة والتنسيق عام 2004 بعمل دراسة عن دور المرأة الريفية والإنتاج الداجني ووجد أنها تمد السوق المحلي بحوالي 33% من الإنتاج الداجني، 90% من إنتاج البط والاوزو الرومي والحمام والأرانب.

الإنتاج السمكي:

يقسم العمل في الإنتاج السمكي في بعض المحافظات الساحلية بين الرجل والمرأة إذ تعمل النساء في الأنشطة المتصلة بصيد الأسماك بصورة موسمية بالإضافة إلى ما يقمن به من أنشطة اقتصادية أخرى كالزراعة والتجارة ويقوم الرجال بأنشطة الصيد البحري كما يقومون بالصيد الداخلي أما النساء فيقمن بدور هام جداً إن لم يكن مقصوراً عليهن في مجال تدخين الأسماك وتجفيفها وتسويقها وفي صناعة شباك الصيد وصيانتها وفي العادة يسيطر الرجال على عملية تجارة الأسماك.

التصنيع الزراعي:

ان إنتاج المحاصيل الحقلية أو البستانية يتعرض غالباً إلى فقد جزء غير قليل منه أثناء الحصاد والتداول، ولتحقيق الأمن الغذائي يتطلب الأمر العمل على الحد من هذا الفقد، وكذلك الفقد أثناء

التصنيع والتخزين والتسويق.

وحيث أن المرأة هي التي تقوم بالجزء الأكبر من عمليات ما بعد الحصاد فهي إذاً عنصر مهم وفاعل في تحقيق الأمن الغذائي واستخدام الموارد الطبيعية لتحقيقه والمحافظة عليه. وهناك اعتراف متزايد بالدور الاقتصادي للمرأة في الزراعة وخاصة دورها الرئيسي كمنتجة للأغذية وبائعة لها في الأسواق المختلفة وهذا من أهم الدلائل التي تضع المرأة في المقام الأول في حماية الإنتاج والوصول به إلى الحد الامثل.

والمرأة تولي اهتماماً كبيراً لما لها من دور هام في جوانب الحفاظ على البيئة إذ يقع عليها عبء تصنيع المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان، حيث تقوم بعمل الجبن والزبد والقشدة واللبن المخمر كما ذكر سابقاً... الخ، كذلك تقوم المرأة بتجفيف بعض الخضروات والفاكهة كما تقوم ببعض الصناعات الزراعية مثل عمل الخوص والحصير والسجاد من صوف الأغنام. وتقوم أيضاً بطحن الحبوب والعجين وعمل الخبز. وتشارك المرأة في العديد من الصناعات الزراعية كعاملة في مصانع تعبئة وفرز وتدريج وتخزين الخضروات والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية ونباتات الزينة من زهور وخلافه وتجميد وتجفيف نباتات الخضر وصناعة المعلبات مثل العصائر والمركزات والمربات وصلصة الطماطم... الخ.

لقد استعرضنا فيما سبق مساهمة المرأة في التنمية كأم وربة أسرة وعاملة وكمشاركة مشاركة إيجابية وأساسية في التنمية وهي تعتبر قاسماً مشتركاً في جميع المجالات الزراعية والتي تقوم أساساً عليها بفكرها وجهدها والتزامها وحسن استغلالها لطاقاتها الخلاقة يجب ألا نغفل من دورها العظيم في تكوين وتربية وبناء عقل ونفس وروح الإنسان فهي التي تكون شخصية أطفال المستقبل أو بمعنى آخر يقع على عاتقها تنمية الموارد البشرية.

ويمكن تلخيص مصادر التلوث التي يعاني منها الريف والمرأة الريفية بالذات:

1- **تقوم المرأة الريفية بإلقاء النفايات الحيوانية والنباتية في مجاري الأنهار والترع ومصادر الري** مما يؤدي إلى انتشار التلوث المائي سواء للري أو للاستخدام الآدمي (شرب – استحمام) فإذا علمنا أن إجمالي موارد مصر المائية حوالي (68 مليار متر مكعب) يستخدم منها في الزراعة حوالي 85% وحوالي 9,5% في الصناعة و 5,5% في الشرب والأغراض المنزلية.

وبينت الدراسات أن 24,03% من سكان الريف لا تصلهم مياه شرب نقية آمنة مقابل 2,08% من سكان الحضر.

والجدول التالي يوضح نسبة المياه الصالحة للشرب ونظام الصرف الصحي

	لا تصلهم مياه صالحة للشرب	لا يوجد لديهم نظام صرف صحي
رجال حضر	2,02	18,92
نساء حضر	2,44	15,21
إجمالي حضر	**2,8**	**18,51**
رجال الريف	23,88	80,82
نساء الريف	25,46	82,23
إجمالي الريف	**24,03**	**80,97**
الإجمالي الكلي	**14,92**	**55,05**

المصدر: نشرة الدخل والإنفاق للأسرة 2000/1999 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وتعاني النساء في الريف من عدم وصول مياه آمنة أكثر من الرجال (25,46% مقابل 23,88) وتوضح إحدى الدراسات والتي أجريت في محافظة البحيرة حول السلوك البيئي للمرأة أن:

- 35% من المبحوثات متوافر لديهن مياه شرب بالمنازل.
- 53% من المبحوثات يعتمدن على حنفية عامة أو طلمبة.
- 7% من المبحوثات يحصلن على مياه الشرب من قرى مجاورة.
- 5% من المبحوثات يستخدمن مياه الترع والمصارف كمصدر لمياه الشرب.
- وفي كثير من المحافظات والقرى نجد أن المصدر الأساسي لمياه الشرب هو المياه الجوفية والتي تتعرض باستمرار لمخاطر التلوث الناتجة عن الممارسات غير السليمة.

2- الإسراف في استخدام الكيماويات:

الإسراف في استخدام الكيماويات ينجم عنه تسرب جزء إلى المياه الجوفية والجزء الآخر إلى مياه الري والمصارف والترع مما له آثار ضارة على البيئة وأهمها صحة الإنسان ويجب على المرأة الإقلاع عن أو ترشيد استخدام الكيماويات حتى لا تضار البيئة التي تعيش فيها هي وأسرتها.

3- الصرف الصحي:

ان من أخطر المشكلات التي تؤدي إلى تلوث البيئة هو عدم وجود نظام صرف صحي جيد، حيث يتم التخلص من المخلفات إما في الأراضي الزراعية أو في الترع

أو المصارف أو عن طريق بيارات أرضية أو ترانشات مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه.

وقد أثبتت الدراسات أن 80,97% من سكان الريف لا يوجد لديهم نظام صرف صحي مقابل 18,51% من سكان الحضر حيث يعاني 82,2% من الريفيات من عدم وجود صرف صحي مقابل 80,7% للرجال، أما المقارنة بين الريفيات ونساء الحضر فكانت 82,3 % ريفيات مقابل 15,21% حضر ولذا يجب على الدولة إقامة نظام صرف صحي لا يضر بصحة سكان الريف بصفة عامة وبالمرأة الريفية بصفة خاصة.

4- ردم القمامة في باطن الأرض:

عند القيام بردم القمامة في باطن الأرض تتسرب محتوياتها إلى المياه الجوفية التي بالقطع تؤدي إلى تلوث مصدر هام من مصادر مياه الشرب والري في الريف ولذا يجب ترشيد وتوعية المرأة بالأضرار الناتجة عن هذه الطريقة وتدريبها وتوعيتها بالطرق المثلى للتخلص من هذه القمامة.

5- التلوث بالحشائش المائية:

تنمو الحشائش الضارة مثل ورد النيل في المجاري المائية مما يعيق الملاحة واستهلاك جزء كبير من مياه النيل كما يوفر مناخ مناسب لنمو القواقع وانتشار الأمراض المختلفة ولذا وجب على الدولة توجيه الاستفادة من هذه الحشائش بالتخلص منها من مجاري المياه والاستفادة منها بتحويلها إلى أسمدة عضوية.

6- تدوير المخلفات الزراعية:

دأبت المرأة الريفية على حرق حطب القطن وقش الأرز... الخ، مما يضر بالهواء النقي الذي تعيش فيه الأسرة الريفية وعليه يجب توعية المرأة الريفية بكيفية الاستفادة من المخلفات بتدويرها وتحويلها إلى أسمدة عضوية وعلف للحيوان.

وبهذه التوعية تحفظ البيئة من التلوث وتفيد المرأة بالعمل على زيادة دخلها وتحسين مستوى معيشتها.

كما يمكن إرشاد الفلاحة إلى طريقة فصل المخلفات المنزلية داخل المنزل إلى (ورق معادن-بلاستيك-بقايا الأطعمة-زجاج) بحيث يسهل إعادة تصنيعها والاستفادة منها مما يحد من تلوث البيئة الناتج عن التخلص من كميات القمامة المنزلية ويحد من تلوث مصادر المياه الجوفية ويحافظ على البيئة.

7- تلوث الهواء:

يعتبر الهواء ملوثاً إذ حدث تغير كبير في تركيبة لسبب من الأسباب أو اختلط به بعض الشوائب أو الغازات بقدر يضر بحياة الكائنات التي تستنشق هذا الهواء وتعيش عليه. وتعتبر المرأة مساهمة فاعل في تلويث الهواء في البيئة الريفية.

فلا زالت المرأة في كثير من القرى تعتمد على المخلفات الحيوانية والنباتية كمصدر للطاقة والوقود في كثير من الاستخدامات اليومية مثل الخبيز- الطهي التدفئة شتاء.

وتعتبر هذه الممارسات من أهم الأعباء التي تقوم بها المرأة الريفية مما يعرضها إلى كميات كبيرة من الدخان والمواد الكربونية التي تؤدي إلى متاعب صحية شديدة منها التهابات الجهاز التنفسي والحساسية والتهابات العين والجلد وغيرها.

وتقوم المرأة الريفية باعتبارها مشاركة في العمل المزرعي بحرق المخلفات الزراعية مثل قش الأرز وحطب القطن... الخ كما ذكر سابقاً وهو ما سبب تلوثاً شديداً بالغلاف الجوي وعمل على رفع درجة حرارة الهواء.

كما أن إلقاء المخلفات والقمامة أمام المنازل في الريف يؤدي إلى انتشار الحشرات والطفيليات والميكروبات التي قد ينتقل بعضها عن طريق الهواء.

والسكن بالقرب من المصانع الملوثة في المناطق الريفية حيث تتقارب المنازل وتقل فرص التهوية الجيدة يعرض كافة أفراد الأسرة للأمراض، وعليها يجب أن تتم التوعية للمرأة المسئولة عن الأسرة بالبعد عن مثل هذه المناطق غير السليمة بيئياً.

8- إهدار الموارد الطبيعية:

تلعب المرأة الريفية دوراً هاماً في إدارة الموارد الطبيعية الريفية والتي تحصل منها على الغذاء الوفير الجيد الصحي ولذا وجب عليها ترشيد استخدام مياه الري لأن الري الزائد دون صرف جيد يؤدي إلى رفع منسوب المياه في باطن الأرض وبالتالي تراكم الأملاح (أراضي ملحية) أو القلويات (الأراضي القلوية) أو كليهما معاً وهذا يؤثر على خصوبة التربة على صفاتها وإنتاجيتها بالسلب وتعد هذه المشكلة من أهم وأخطر المشاكل التي تسبب تدهور التربة وتلوث مصادر المياه والأغذية.

ويعتبر التجريف هو إحدى الصور التقليدية والمتعارف عليها لتدهور التربة وقد تلجأ المرأة الريفية إلى تجريف الأرض لاستخدامها في تصنيع الطوب أو تبويرها بتحويلها لأراضي بناء للسكن عليها وفي هذه الحالة تقل المساحة المنزرعة وبالتالي يقل كمية الغذاء المنتج وتقل نسبة الهواء النقي النظيف المطلوب لصحة الإنسان والحيوان معاً.

مما تقدم نرى أن المرأة الريفية هي العمود الفقري للتنمية الزراعية لما لها من دور فاعل في الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني والسمكي والتصنيع الزراعي، كما إنها الركيزة الأساسية التي تحقق التوازن بين التنمية الزراعية والحفاظ على الموارد البيئية بأشكالها المختلفة من أرض وماء وهواء.

وللحفاظ على الدور الفاعل والمؤثر للمرأة على التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ على البيئة أفردت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي اهتماماً كبيراً لها فأنشأت من أجلها وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في الزراعة والتي من أهم واجباتها تجميع وتحليل المشاكل التي تحد من قيامها بأدوارها والعمل على تذليلها وإرشادها من خلال أقسام الوزارة المختلفة بكل جديد في الزراعة والتكنولوجيا الملائمة لبيئتها حتى يمكن تعظيم قدراتها وإنتاجيتها وتخفيف العبء الملقى عليها.

ويمكن تلخيص عدة رسائل إرشادية لتوعية المرأة الريفية لتحقيق الاستدامة البيئية:

1- توعية المرأة بقضايا البيئة لما لها من دور فاعل يمكن أن تقوم به لحماية البيئة من الملوثات.

2- ترشيد المرأة عن كيفية استخدام الموارد وذلك ضمن أدوارها المتعددة كربة أسرة ومربية أجيال وفرد نشيط في المجتمع الريفي وقد قال غاندي (إذا علمت رجلاً فقد علمت فرداً، وإذا علمت إمرأة فقد علمت كل أفراد الأسرة).

3- تدريب المرأة الريفية على إنتاج غذاء صحي نظيف (تصنيع جبن- الزبدة .. الخ) خصوصاً الغذاء سريع التلف والأكثر عرضة للتلوث والتلف وتوعيتها بما قد يمكن أن يحدث من أضرار على الصحة العامة وتلوث البيئة من عدم إتباعها هذه الطرق الصحية.

4- تشجيع المرأة الريفية على القيام بالصناعات الصغيرة صديقة البيئة.

5- تشجيع المرأة الريفية على المشاركة في برامج محو الأمية وزيادة الوعي البيئى.

6- حث المرأة الريفية على غرس العادات السليمة للحفاظ على الموارد البيئية في نفوس أطفالها مثل المحافظة على مياه الشرب والطاقة، تقليل حجم القمامة مع تعبئتها بطريقة سليمة، للتحول من مستهلك سلبي إلى عضو عامل يحافظ على الموارد البيئية.

7- الحفاظ على الموارد الطبيعية حيث تقوم المرأة في بعض المجتمعات بالرعي والزراعة مع الحفاظ على أوجه التنوع البيولوجي.

8- يجب على المرأة الريفية الامتناع عن حرق أنواع الوقود الضارة مثل روث الماشية ومخلفات المحاصيل الزراعية والأعشاب الأمر الذي يعرض صحتها للخطر علاوة على ضرر البيئة بوجه عام.

9- عدم إلقاء المخلفات والقمامة أمام المنازل مما يؤدي إلى انتشار الطفيليات والميكروبات التي تنقل عن طريق الهواء وتنشر الأمراض.

10-الإقلال من استخدام المبيدات والأسمدة الملوثة للتربة.

11-عدم حرق القمامة على تربة زراعية حيث يؤدي ذلك إلى خفض خصوبة الأراضي الزراعية وتحويلها إلى مادة معدنية صماء تشبه الطوب الأحمر.

12-غرس حب التشجير والزراعة في أولادها وأهمية المحافظة على المناطق الخضراء والزراعة.

13-عدم تلوث المصارف الزراعية سواء بالإفراط في استخدام المبيدات أثناء الزراعة أو بإلقاء الطيور والحيوانات النافقة فيها.

14-عدم غسل الملابس والأواني بالترع والمصارف.

15-منع الأطفال من الاستحمام أو قضاء الحاجة بالترع والمصارف.

الرسائل المرسلة إلى الحكومات والجمعيات الأهلية والمؤسسات البحثية:

1- العمل على توفير أجهزة فحص الأغذية المحمولة Food Portable Kits للمفتشين الغذائيين حتى يمكن الاكتشاف السريع والميداني للأغذية ذات الخطورة على صحة الإنسان وتلوث البيئة.

2- العمل على تنمية وبناء القدرات البشرية بتكثيف الدورات التدريبية.

3- تحقيق تنسيق وتعاون بين مختلف الهيئات المسؤولة عن الحفاظ على البيئة وتحديد دور كل جهة.

4- التركيز على صيانة الموارد الطبيعية وإدارة المسطحات الخضراء لما لها من دور هام في زيادة الرقعة الخضراء للحد من تلوث الهواء وتدهور البيئة.

5- يجب إدماج البعد البيئي في أنشطة الجمعيات الأهلية مع التركيز على الترشيد في استهلاك الموارد.

6- التعاون مع الجمعيات النسائية في تسهيل جمع القمامة ومنع حرقها أو تركها لتتحلل ثم تشتعل ذاتيا بفعل الحرارة الناتجة عن التحلل.

7- تشجيع الجمعيات الأهلية على نشر الوعي بين الريفيات عن كيفية إعادة تدوير المخلفات.

8- تشجيع الجمعيات الأهلية للأهالي على التوسع في زراعة الأشجار المفيدة (جميز-تـوت-نبق... الخ) مع مراعاة استخدام الري المرشد بالطرق الحديثة الملائمة للنبات.

9- قيام الجمعيات الأهلية بتوعية المرأة الريفية عن مـدى خطـورة اسـتخدام الكيماويـات وعبواتها الفارغة في تخزين احتياجاتها من الحبوب والمنتجات الزراعية.

10- حث الحكومة على وضع خطط لتوصيل مياه صالحة للشـرب إلـى القـرى والنجـوع والكفور التي لا تصلها المياه النظيفة الصالحة للشرب.

11- حث الحكومات على عمل شبكات صرف صحي للمناطق الريفيـة الزراعيـة حتـى لا تتراكم المياه في باطن التربة والتي تؤدي إلى الإقلال من خصوبتها مع انتشار الأمراض والأوبئة والحشرات الضارة بصحة الإنسان والحيوان.

12-الاهتمام بالزراعة العضوية أي التسميد بالأسمدة العضـوية المصـنعة مـن المخلفـات الزراعية (سماد الكومبوست) وذلك لاسترجاع العناصر السمادية التي أخذت من التربـة خلال نمو النبات للمحافظة على خصوبتها وحيويتها وإعادة التوازن البيئي للتربة الأمـر الذي يتحقق معه حماية البيئة من التلوث نتيجة ترشيد استهلاك الأسمدة المعدنية والمبيدات وغيرها.

وقد نال موضوع البيئة أهمية خاصة عالمية وليس أدل على ذلك غير الكلمـة التـي ألقاهـا الدكتور/جاك ضيوف مدير عام منظمة الأغذية والزراعة FAO بمناسبة اليوم العالمي للبيئة عـام 2000 والتي أسرد فيها:

إن مواجهة التحدي وضمان الأمن الغذائي لسبعمائة وتسعين مليون جائع في البلدان الناميـة، يمكن فقط من خلال تحقيق التنمية الريفية المستدامة وتطوير الطرق والوسائل الإنمائية المسـتديمة في استخدام الموارد الطبيعية.

والتحدي الذي تفرضه الألفية الجديدة هو أن مصادر نمو الإنتاج الزراعـي اللازمـة لتلبيـة متطلبات شعوب العالم المتزايدة ينبغي أن يخضع لتغيرات جوهرية، حيث أن النمط السـابق فـي استغلال مساحات واسعة من الأراضي قد استنفذ الآن حدوده، إذ أن نحو 80 في المائة مـن نمـو الإنتاج الزراعي يتعين الآن تحقيقه عن طريق التنمية المستديمة والمكثفة وينبغي أيضا أن تكـون هناك آلية عملية لتطبيق التكنولوجيات من قبل المزارعين، على أن يتبعها بحث زراعـي مسـتديم بحيث يجعل هذا التحول جذابا اقتصاديا وملائما من الناحية البيئية.

كما يتعين أن يتحقق نمو في حجم الإنتاج الزراعي على أساس يتميز بندرة المياه العذبة بصورة متزايدة فقطاع الزراعة يعد القطاع الأكبر استهلاكاً للمياه التي يستغل منها نحو 70% في المائه. وفي رأي منظمة الأغذية والزراعة أن المستقبل الذي تنجز فيه الأنشطة الزراعية وغيرها سيكون منسجماً مع البيئة. بما فيها من جداول وبحيرات وطبقات صخرية من المياه النظيفة التي تتكامل مع البيئات الطبيعية السليمة.

وتعد إدارة الموارد المائية بصورة ناجحة أمراً حيوياً للتنمية. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تصل نسبة الأراضي المروية إلى 8 في المائة فقط، الأمر الذي يشكل عائقاً ضخماً بوجه التنمية والنمو. وقد تم تشخيص ذلك منذ عدة عقود من الزمن، غير أن البنى التحتية الباهظة الكلفة للسدود الكبيرة والمشروعات الرئيسية لم تجد لها حلاً ولم تلق الجواب. وما تزال هناك ضرورة لتنفيذ مشاريع عملية للصرف والري محدودة النطاق وملائمة من الناحية البيئية بحيث تمكن المجتمعات الريفية من إنشائها وإدامتها. وهذا هو ما تفعله منظمة الأغذية والزراعة من خلال التركيز على برنامجها الخاص للأمن الغذائي، الذي يجري تنفيذه حالياً في 60 بلداً في مختلف أرجاء العالم.

وفي الألفية الجديدة سيكون حل الصراعات لمشكلة استغلال الأراضي أمراً ضرورياً في تنمية الزراعة المستديمة فضلاً عن كونه حلاً دائماً لمشكلة الجوع كما ينبغي أن تتخذ الإجراءات التي تحول دون تدهور الأراضي الزراعية أو تدني خصوبة التربة، فإذا لم تكن هناك استثمارات في مجال إعادة تأهيل الأراضي والمحافظة عليها في يومنا الحاضر فان كلفة إنجاز مثل هذه المهمة ستكون في الغد باهظة أكثر بكثير.

وفي أطراف متفرقة من العالم ثمة مؤشرات تبشر بحصول تقدم فلأول مرة في الألفية الجديدة يجري غرس أعداد أكبر من الأشجار مما يقطع منها. وهناك مؤشرات طيبة أخرى على صعيد تطور المؤسسات في مجال الموارد الوراثية النباتية والحيوانية. فقد شرعت عدة بلدان ببرامج الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات وذلك بتخفيض كميات المبيدات الكيماوية التي كانت تستخدمها.

ويزداد عدد البلدان التي تلتزم بتنفيذ مدونة المنظمة الخاصة بالصيد الرشيد فالثروة السمكية بما فيها تربية الأحياء المائية، تؤمن مصدراً حيوياً للغذاء وفرص العمل، والترفية والتجارة والرخاء الاقتصادي لمختلف الشعوب في العالم أجمع سواءً كان ذلك للأجيال في الوقت الحاضر أو للمستقبل. ويجب أن يتم ذلك بطبيعة الحال وفق نظام مسؤول فالمدونة تحدد المباديء والمعايير الدولية للتصرف المسؤول بما يضمن الصيانة والإدارة والتنمية الفعالة لموارد الأحياء المائية بما فيها احترام البيئة والتنوع البيولوجي.

ويعالج برنامج المنظمة الخاص بالغابات واحدة من أهم القضايا المثيرة للجدل في عصرنا الحديث وأعقدها، أي كيفية استخدام الأشجار والغابات والموارد ذات العلاقة في تحسين الأحوال

الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية للناس، بالإضافة إلى ضمان المحافظة على الموارد ذاتها بما يلبي احتياجات الأجيال المقبلة.

وبصورة إجمالية يزداد الوعي ويتنامى فيما بين البلدان النامية والمتقدمة والبلدان التي تمر بمرحلة التحول الاقتصادي، بشأن الحاجة إلى تكامل الاهتمامات البيئية في السياسات المتعلقة بالزراعة والثروة السمكية والغابات. وهذا بطبيعة الحال هي الاتجاه الذي ستستمر منظمة الأغذية والزراعة في التشجيع على المضي فيه.

مما سبق يتبين لنا من كلمة السيد جاك ضيوف رئيس منظمة الأغذية والزراعة FAO ومن جميع الأبحاث والدراسات التي تناولت موضوع البيئة والحفاظ عليها أن البيئة ليست مسئولية فرد واحداً أو جهة معنية واحدة، إنما يجب أن تتضافر الجهود جميعها حكومة وشعباً بجميع أفراده رجالاً ونساءاً، وكذا المنظمات الأهلية والمؤسسات العلمية... الخ حتى يتحقق الهدف المرجو وهو الحياة في بيئة آمنة مستدامة.

المراجع العربية

- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء 1996.
- إدماج المرأة في التنمية الزراعية والريفية
  منظمة الأغذية والزراعة FAO يناير 1991.
- وضع المرأة الريفية في مصر في ضوء إعلان جنيف،
  المجلس القومي للطفولة والأمومة، فبراير 1993.
- مؤتمر مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمعات المستحدثة بالأراضي الجديدة
  مشروع الأنشطة الإنتاجية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أسوان 4-7 فبراير 1994.
- المرأة والطفل والبيئة،
  سامية جلال سعد، سبتمبر 2000.
  موقع منظمة الأغذية والزراعة على شبكة الإنترنيت الدولية .http.www.fao.org

* البيئة الزراعية العضوية والأمن الغذائي – سلسلة البيئة والموارد الطبيعية رقم (4) – مايو 2004.
* المؤتمر الإقليمي السابع والعشرون للشرق الأدنى – إسهام الغابات والأشجار في حماية البيئة وفي إدارة المياه والأمن الغذائي في الشرق الأدنى، دولة قطر 13-17 مارس 2004.
* المؤتمر الإقليمي الثاني والعشرون لأفريقيا – القاهرة – مصر، 4-8 فبراير 2002.
* بيان صحفي رقم 32 – خاص بمناسبة يوم البيئة العالمي – رسالة الدكتور جاك ضيوف – المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في يوم البيئة العالمي– مارس 1998.
* المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة (المرأة المصرية والأهداف الإنمائية للألفية)، مارس 2004.

REFERENCES

1- Abdel Sattar, A., 1995.
Dept. plant pathology, Suez Canal Univ. Personal communication.

2- Annable Rodda, 1991
Women and the environment Pub. By Zed books Ltd., London.

3- Dogheim, S.; E. Nasr, M. Almaz and M. El Tohamy, 1990.
Pesticides residues in milk and fish samples collected form three Egyptian Governments J. Assoc. Anal, Chem. 73 (1).

4- Dogheim, S; M.El Shafeey and A. Afifi, 1991
Levels of pesticide residues in Egyptian human milk sample and infant dietary intake J. Assoc. Chem. 74 (1).

5- Dogbeim, S; M. El Mottaseem; F. Macklad; N. Shakor and S. Hassan, 1992 Pesticide residues in the Rosetta branch of the River Nile during the winter closure period Central Agric. Pesticides Lab, A.R.C. MOALR, Egypt.

6- El Ella, F; 1995.
Pesticide and environmental contaminants in water and food.
German-Egyptian conference sponsored by the technical Univ. of Berlin and the Suez Canal Univ., Ismailia, Egypt.

7- Mansour, K. M; 1994
Woman in Agriculture in Egypt, Publication from MOALR, Egypt.

8- Mansour, K. M; 1995
Rural Woman and Sustainable Development
A working paper presented to the Expert. Consultation and rural women and sustainable development 4-8 December 1995 F.A.O., RNE, Cairo. Egypt.

9- Monsour, K.M.E. Abdel hamid and Z. El-Tobshy; 1999
The impacts of Certain Implement Projects on Rural Women in Aswan Governorate (under publication).

10- Tawfik N.: 1995
Pesticide and environmental contamenants in water and food German-Egyptian conference sponsored by the technical Univ. of Berlin and the Suez Canal Univ. Ismailia Egypt.

11-Women and environment and sustainable development
Fifth African Regional Conference on Women, Dakkar, Senegal. Nov. 1994.

الوضع الراهن للمرأة الريفية العربية واقتراحات لتفعيل دورها في العمل البيئي

إعداد
م. نعيمة ركباني
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1- مقدمة:

تمثل المرأة الريفية نصف المجتمعات الريفية العربية والركيزة الأساسية للتنمية الزراعية حيث تشكل ما يقارب 50% من القوى العاملة الزراعية عامة في الوطن العربي، وتصل نسبة النساء في الزراعة من مجموع القوى العاملة النسائية إلى 82% في السودان و 84% في موريتانيا و 86% في الصومال، كما بينت العديد من الدراسات ارتفاع معدل ساعات العمل للنساء في الزراعة ففي أفريقيا يزيد عمل النساء عن عمل الرجال 13 ساعة في الأسبوع وفي بلدان أوروبا الشرقية نحو 7 ساعات وفي أمريكا اللاتينية 6 ساعات، ويتراوح هذا الفرق بين نحو 6 ساعات في أوروبا الغربية وينخفض إلى ساعتين في الأسبوع في اليابان. كما يتراوح عدد ساعات العمل للمرأة في العالم العربي بين 35 و 40 ساعة أسبوعيا، وأدت سيطرة النساء على المجال الزراعي إلى ما يسمي بتأنيث الزراعة. ومن الأساسيات الرئيسية لذلك هجرة الرجال من الأرياف إلى المدن أو خارج البلد بحثاً عن العمل المأجور وكذلك بسبب الوفيات في صفوف الذكور الناتجة عن الأمراض والحروب وخاصة في أفريقيا حيث هبط عدد الذكور في الريف بنسبة 21,8% بين 1970 و 1990 بينما لم يهبط عدد النساء في الفترة نفسها إلا بنسبة 5.4% وسجلت بذلك أكبر نسبة للنساء المسئولات عن أسرهن في أفريقيا حيث وصلت 30%، وتبقى مسؤولية المرأة محدودة في الأسر الريفية العربية حيث سجلت نسبة 10% في الأردن، 11% في تونس، 11% في الجزائر، 12% في مصر 14% في سوريا و 23% في السودان.

وتقوم المرأة الريفية بدور هام في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والمحافظة على البيئة حيث أنها تساهم مساهمة فاعلة في الحياة الحرجية وتضطلع جنباً إلى جنب مع الرجل بدور حاسم في التكامل الزراعي الحرجي كما تشارك على نحو كامل في إدارة مستجمعات المياه، وتتعاون في مجال تحسين نوعية الأشجار وانتشارها وحماية الغابات وصونها.

ومنذ أوائل الثمانينات تم تكريس اهتمام كبير للعلاقة بين المرأة والبيئة وبذلت جهود واسعة لتحديد آثار الأزمة البيئية الدولية على المرأة حيث اهتمّ أول مؤتمر عالمي للنهوض بأحوال المرأة والمنعقد بنيروبي عام 1985 بالترابط بين موضوع المرأة والتنمية وموضوع البيئة وضرورة

إدراجها في تخطيط السياسات ذات الصلة. كما ركز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على العلاقة بين المرأة والبيئة. وبينت دراسات منظمة الأغذية والزراعة أنه بالرغم من أن المرأة تشكل في معظم البلدان النامية عماد القطاعات الزراعية والنظم الغذائية والبيئية بالإضافة إلى مهامها الأسرية اليومية، فإنها ما زالت آخر من يستفيد من النمو الاقتصادي والعمليات الإنمائية الجارية بل تتأثر بها سلباً في بعض الحالات حيث لا يزال صانعو القرار ومخططو السياسات التنموية وموفرو الخدمات الزراعية يعتبرون أن المزارعين هم " الذكور" ولذلك ما زالت المرأة تعاني من صعوبة في الحصول على كل مما يؤدي إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية مثل الائتمان والمدخلات الزراعية والتكنولوجيا والإرشاد والتدريب. وانعكست كل هذه النقائص سلبياً على الوعي البيئي لدى المرأة.

2- الوضع الراهن للمرأة الريفية العربية:

2-1 محطات هامة في حياة المرأة:

كان عقد الثمانينات متميزاً بنشاطات عديدة ولقاءات دولية وإقليمية وعربية لفائدة المرأة وكان عام 1975 قد أعلن عاماً دولياً للمرأة كما كان تصديق الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام 1979 على ضرورة إزالة كل أشكال التفرقة ضد المرأة من المحطات الهامة في حياة المرأة، وكانت الدول العربية من ضمن الدول التي صادقت على الاتفاقية وشاركت في المؤتمرات الدولية للمرأة وبادرت بالاهتمام بها بإنشاء كيانات حكومية مسئولة عن شؤون المرأة بصفة عامة وتخدم المرأة الريفية بصفة خاصة، ومتابعة لتوصيات المؤتمرات، بدأ تخصيص المرأة دون غيرها ببرامج تنموية ومشروعات تساعد على الرفع من كفاءتها وتنمية قدراتها الإنتاجية حتى تكون فاعلة في عمليات التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً.

وكان المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقد في مقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بروما عام 1979 قد أحدث تحولاً نوعياً في الاعتراف بدور المرأة في الإنتاج الزراعي حيث أكد على زيادة تدعيم دور المرأة الاقتصادي ودعا إلى تقديم بيان متكامل عن مساهمات المرأة في قطاع الزراعة، كما أكد على ضرورة مراعاة الإنصاف في تمكين المرأة الريفية من الانتفاع بالموارد الإنتاجية، ومتابعة لهذا المؤتمر الهام تم عقد عدة ورشات عمل كما تم وضع خطة عمل لإدماج النساء في التنمية تم اعتمادها عام 1989 من قبل الجمعية العمومية للمنظمة. وتهدف هذه الخطة إلى إحداث تغيير يمكن النساء من الاستفادة من الإمكانيات بالتساوي مع الرجال ويجعل المجتمع يجني أكثر استفادة من الطاقة التي تمثلها النساء.

كما أكد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي انعقد بالقاهرة عام 1991 على أن تمكين المرأة يمثل أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويركز إعلان جنيف عام 1992 على أن نساء العالم يمثلن قوة أساسية في العمليات الإنمائية والتي تمثل مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي فهن يحققن ما نسبته 35% - 45% من الناتج المحلي الإجمالي وينتجن أكثر من 80% من الغذاء.

وجاء مؤتمر بيجين عام 1995 ليركز على القضايا الرئيسية التي تعوق النهوض بالمرأة والقضاء على كل أنواع التمييز ضدها في التعليم والصحة والعمل والمشاركة الاقتصادية وحماية البيئة ونادى بالمساواة التامة بين المرأة والرجل.

كما وضع مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقد بروما عام 1996، خطة عمل لمعالجة العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق الأمن الغذائي العالمي ودعت إلى المساواة بين الجنسين.

ومن ضمن الاعترافات بأهمية المرأة الريفية انبثق عن مؤتمر بيجين إنشاء اليوم العالمي للمرأة الريفية وكان ذلك باقتراح من بعض المنظمات النسائية العالمية والإقليمية. وتشرف على تنظيم هذا اليوم سنوياً منظمة القمة العالمية للنساء.

وقد تقرر الاحتفال باليوم العالمي للمرأة الريفية يوم 15 أكتوبر من كل عام ليسبق الاحتفال بيوم الغذاء العالمي يوم 16 أكتوبر وذلك نظراً لعلاقة المرأة الريفية الوثيقة بتغذية الشعوب فهي تنتج ما يقارب 50% من الغذاء على مستوى العالم ويصل إنتاجها إلى 85% في أفريقيا و 65% في آسيا وبين 35 و 45% في أمريكا اللاتينية والبلاد الغربية.

ويعتبر الاحتفال بهذا اليوم وسيلة عملية للحصول على الدعم المناسب للأدوار الهامة والمتعددة التي تقوم بها المرأة الريفية وخاصة المزارعة منها والمستثمرة الصغيرة حيث أصبح حضورها متزايداً في مختلف الأنشطة الريفية من زراعة وتربية حيوانات وصناعات تقليدية وصناعات غذائية وتسويق منتجات ، بالإضافة إلى دورها كمسئولة عن الأسرة ومربية أجيال ستورثهم مفاهيم التنمية المستدامة التي تمثل فيها المرأة عنصراً حيوياً وهاماً في كثير من الدول النامية.

ويهدف الاحتفال بهذا اليوم إلى دعوة النساء الريفيات ومنظماتهن للتركيز في نقاط هامة تساهم في تنمية المرأة الريفية منها:

- الرفع من معنويات النساء الريفيات.
- توعية الحكومات والعموم بالأدوار الهامة التي تقوم بها المرأة الريفية والتي غالباً ما تكون مهملة ولا تلاقي الاهتمام المناسب مع التأكيد على دعم هذه الأدوار.
- الشعور بالتضامن والتعاون من خلال الاحتفال في نفس اليوم بنفس الحدث وكل بطريقته حسب تقاليد ومطالب المنظمات والمجتمعات المحتفلة.

ويلقى الاحتفال بهذا اليوم مساندة المنظمات العالمية، وقد اعترفت به 80 دولة في العالم تحت شعار سنوي مستوحى من المواضيع التي تساهم في تنمية المرأة الريفية.

2-2 المرأة الريفية والعمل البيئي في العالم العربي:

اعتبارا لأهمية دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية المستدامة ومتابعة لتوصيات المؤتمرات الدولية، بادرت العديد من المنظمات الإقليمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية والأهلية بإعادة النظر في سياسات التنمية الريفية بما يسمح بإتاحة قدر أكبر من مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف ونستعرض فيما يلي جهود بعض الدول العربية في محور المرأة والبيئة.

المملكة الأردنية الهاشمية:

لقد أبدت الحكومة الأردنية والمنظمات غير الحكومية وخصوصاً النسائية منها اهتماما جيداً بقضايا حماية البيئة خاصة مع وجود الكثير من المؤسسات الدولية المهتمة بتقديم الدعم للمشاريع البيئية فتجاوز عدد المنظمات التي تعمل على قضايا مرتبطة بالبيئة أكثر من عشرين جمعية نفذت أنشطة مختلفة وحظيت بالدعم الحكومي والشعبي وبدعم الجهات المانحة التي أعطت أنشطتها وبرامجها أولوية بسبب ارتباطها بالعامة من الناس وقدرتها على تنفيذ هذه المشاريع بكفاءة عالية.

وقد شاركت الجمعيات والمؤسسات النسائية بالكثير من المشاريع البيئية على مستوى المجتمعات المحلية والتجمعات النسائية في المناطق الريفية والحضرية، وربما يكون برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمي هو أحد الأمثلة المهمة التي تحث على إشراك المرأة في العمل البيئي حيث قدم الدعم لحوالي 25 جمعية نسائية لتطبيق مشاريع وبرامج بيئية على مستوى المجتمعات المحلية تشكل 37% من المجموع الكلي لمشاريع هذا البرنامج المنبثق عن مؤتمر ريو عام 1992.

مملكة البحرين:

قامت مملكة البحرين بوضع سياسات تساعد على حماية البيئة ودعم دور المرأة في هذا المجال وقد نص دستور البلاد على أن الدولة تتخذ التدابير اللازمة لصيانة البيئة والحياة الفطرية كما تكفلت الدولة بوضع الضوابط والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة.

وتشارك المرأة البحرينية مشاركة فاعلة في الملف البيئي حيث تتولى المرأة رئاسة جمعية أصدقاء البيئة والتي وضعت عدة برامج للتوعية لزيادة توعية المجتمع رجالاً ونساء بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية في ظل الزحف العمراني المتسارع كما تركز الجمعية على تثقيف المرأة بيئياً بما فيها البيئة المنزلية.

وتساهم الجمعيات النسائية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للبيئة بشكل فاعل في حماية البيئة حيث تم البدء في مشروع إعادة تدوير المخلفات الزراعية بالتعاون مع وزارة البلديات والزراعة والقطاع الخاص. كما نال برنامج المواطنة البيئية جائزة فورد للبيئة بدول غرب آسيا وشمال أفريقيا عام 2002.

وتقوم الهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والحياة الفطرية والبيئة بتشكيل لجنة أهلية من بعض مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالمواضيع البيئية لتنسيق العمل التطوعي في هذا المجال. وتشارك المرأة في هذه الجمعيات على مستوى القرار والتنفيذ.

الجمهورية التونسية:

تضافرت جهود الحكومة والمجتمع المدني في الجمهورية التونسية لزيادة إدماج المرأة في التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة وذلك في نطاق الإستراتيجية التي وضعت للغرض. ويمثل الاحتفال السنوي باليوم الوطني للبيئة موعد للاتصال والإعلام حول ما تمّ إنجازه في مجال البيئة والثقافة الإيكولوجية. كما يمثل الاحتفال بعيد الشجرة موعد ثاني في الأجندة الإيكولوجية ويتيح الفرصة للمرأة للمشاركة في حملات التشجير في كل مناطق البلاد وخاصة المهددة منها بالتصحر.

وقد تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء العديد من الجمعيات النسائية المختصة والتي تقوم بدور هام في التوعية البيئية بالإضافة إلى الجمعية المهنية المرتبطة بالبيئة. وتتلقى هذه الجمعيات والمنظمات الدعم الكامل من الحكومات ومن المنظمات الدولية المختصة حيث تمّ تمويل العديد من المشاريع البيئية المنفذة من قبل الجمعيات النسائية لفائدة المرأة في مختلف مناطق البلاد.

كما اهتمت برامج التنمية المستدامة والخاصة بالمحافظة على المياه والتربة وتنمية الغابات وتكثيف الزراعات السقوية بإدماج المرأة في الإدارة والاستغلال بصفتها عنصر فاعل ومستفيد من سياسات المحافظة على الموارد الطبيعية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

التزاما بالمبادئ والقرارات الدولية المنادية بالمساواة بين المرأة والرجل في كل المجالات التنموية بما فيها البيئة والتي تلقي كل أشكال التمييز ضد المرأة تبذل الجزائر جهوداً في إشراك المرأة في التنمية الوطنية بهدف تحقيق مجتمع متوازن قوامه الكفاءة والجدارة والاستحقاق، حيث تحققت إنجازات لفائدة المرأة في التعليم والصحة والمرافق الإنسانية واحترام حقوقها وتعزيز الآليات المؤسسية لترقيتها. كما تم تعزيز المنظومة القانونية والشراكة الدولية بشأن إدماج مبادئ التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة في سياسة البلاد.

وقد استفادت المرأة من مختلف البرامج التي تم تأسيسها عبر أجهزة دعم تشغيل الشباب وبرنامج الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أنطلق عام 2000. كما مكنت الإستراتيجية التي وضعتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتنمية الريفية من ترقية الدور الاقتصادي للمرأة.

كما تم تعزيز استفادة النساء من برامج ومشاريع تنمية قطاع الفلاحة والبيئة من خلال إدماجهن في البرامج الخاصة في استصلاح الأراضي عن طريق التنازل وبرنامج تنمية السهول وبرنامج تحويل الأنظمة الفلاحية. كما سجلت العديد من النشاطات لفائدة المرأة الريفية كمبادرة من مصالح الغابات من خلال قرض البنك الدولي حيث ساهم المشروع في تحديد مداخيل لفائدة 1386 إمرأة ريفية في مرحلة أولى وتستفيد منه 200 امرأة في مرحلة ثانية. كما قامت كل من الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة والوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية في مارس 2004 بإمضاء اتفاقية تعاون تهدف إلى ترقية عمل المرأة الريفية وإدماجها اقتصاديا.

جمهورية جيبوتي:

منذ الثمانينات بدء الاهتمام بالبيئة بجمهورية جيبوتي بعد إعداد التقرير الوطني حول البيئة بمناسبة قمة ريوديجانيرو.

ومتابعة لتوصيات القمة تم وضع خطة عمل وطنية للبيئة. كما تم وضع إستراتيجية وبرنامج عمل للمحافظة على التنوع الحيوي وبرنامج وطني لمكافحة التصحر.

وبالرغم من دور المرأة الهام في إدارة الموارد البيئية وأنها الأكثر تأثيراً بالتغيرات البيئية، ما زال اعتبارها في السياسات والإستراتيجيات البيئية متواضعاً ويستحق التطوير. ويساهم الفقر المنتشر لدى النساء في إستنزاف الموارد الطبيعية لتلبية حاجيات الأسرة. ويتطلب إدماج المرأة في السياسات والبرامج البيئية جهوداً وإرادة من أصحاب القرار.

جمهورية السودان:

استنادا على مبادئ وموجهات الإستراتيجية القومية الشاملة لقطاع المرأة والبرنامج الرئاسي والإستراتيجية القومية للسكان والخطة الوطنية للنهوض بالمرأة والاتفاقيات والمواثيق الدولية، بذل السودان جهوداً معتبرة لإدماج المرأة في البرامج والمشاريع البيئية حيث كانت للمرأة مشاركة فاعلة في مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي لمكافحة التصحر وقدر عدد النساء داخل قرى المشروع بما يقارب 50% من العدد الكلي للأعضاء بالمنطقة. كما تقوم المرأة بإنتاج الشتول في المنزل ونقلها إلى الحقول، وبكل الأشغال الغابية والزراعية بصفة عامة عبر مشاركة الجمعيات.

كما تلعب المرأة السودانية دوراً هاماً في حماية المحميات الطبيعية في عدة مناطق من السودان كما شاركت في عدة مشاريع بيئية.

الجمهورية العربية السورية:

يتولى مجلس حماية البيئة، الذي يضم في عضويته عدداً من الوزارات والمنظمات الشعبية وغرف الصناعة والتجارة والنقابات المهنية، وضع السياسة الوطنية وتنسيق جميع النشاطات البيئية. وتهدف الخطة الإستراتيجية الوطنية إلى ترسيخ البعد البيئي في جميع السياسات حيث تم تأسيس مديريات للبيئة في 12 محافظة لتطبيق السياسات البيئية. كما تم إحداث 9 مديريات مركزية في الهيئة العامة لشؤون الزراعة، وإقرار قانون البيئة رقم (50) لعام 2002.

كما تبنت الخطة الخماسية التاسعة في أهدافها العامة موضوع حماية البيئة والاستخدام المستدام للموارد وإيجاد التوازن بين عناصر البيئة والسكان وتشجيع الطاقات النظيفة والمتجددة. كما أكدت الخطة على زيادة مشاركة المرأة نظراً لدورها المحوري سلباً وإيجاباً في مجال البيئة. كما تم إشراك المرأة إشراكاً فاعلاً في صنع القرارات البيئية على جميع المستويات حيث تم وضع آليات عمل لتحقيق مشاركة المرأة في إعداد ومتابعة عدد من المشاريع التنموية الهادفة إلى مكافحة التصحر وإنشاء الحزام الأخضر وتطبيق الأنظمة التي تحمي الغابات وتمنع فلاحتها وتم تمثيل المرأة في اللجنة الفنية والتوجيهية للبرنامج الوطني لمكافحة التصحر. وفي مديرية الأراضي بوزارة البيئة كما تم بمشاركة الإتحاد النسائي تنظيم أيام التوعية حول الشجرة وأهميتها في الحفاظ على البيئة ومكافحة التصحر. وكذلك حملات التشجير التي أسفرت عن تحريج مناطق واسعة من الأراضي. وإستهدف مشروع تنمية المجتمعات المحلية المرأة الريفية وساهم في رفع الوعي البيئي لديها والحفاظ على الموارد البيئية وأهمية التنوع الحيوي واستمراره للأجيال القادمة.

وفي مجال تعزيز وإنشاء آليات لتقييم أثر السياسات الإنمائية والبيئية على المرأة وتحديداً فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية للمرأة ولاسيما في قطاعات الزراعة والمشاريع الصغيرة والتجارة والصناعة لضمان مواصلة العمل على تنمية الموارد البشرية، فقد تم إنشاء مركز التوعية البيئية في محمية التليلة قرب مدينة تدمر بهدف احتواء تدهور البادية السورية، والذي يأتي ضمن مشروع تأهيل المراعي وإقامة محمية طبيعية للحياة البرية في البادية السورية. وهو ينفذ بالتعاون بين وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبتمويل من الحكومة الإيطالية. ويركز المشروع على أربعة محاور وهي التدريب والتأهيل، تحسين المراعي وإدارتها، تطوير الإرشاد والدراسات الاجتماعية، إعادة الحياة البرية والتنوع الحيوي. وقام المشروع بتنفيذ دراسة لتقييم وضع النساء البدويات وتحديد احتياجاتهن كما تم تنفيذ العديد من الدورات التدريبية في عدة مجالات لفائدة البدويات في مناطق المشروع.

جمهورية العراق:

لقد حظيت المرأة العراقية باهتمام ورعاية بما يضمن تعزيز دورها التنموي في عملية البناء الاجتماعي والاقتصادي إلا أن الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق آلت إلى تراجع دورها التنموي بشكل كبير. وبالرغم من دور المرأة الريفية الهام في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة بصفتها عنصراً مباشراً للأنشطة البيئية ومساهمة في توريث مبادئ التنمية المستدامة لأبنائها ما زالت الجهود التي تبذل لتطوير هذا الدور متواضعة بل معدومة في بعض الأحيان وتتطلب الكثير من الدعم.

سلطنة عُمان:

لقد اهتمت السلطنة منذ فجر النهضة المباركة بالمرأة العمانية بصفة عامة وهي تمثل نصف المجتمع (49,1%) والمرأة الريفية بصفة خاصة وهي تمثل 34,1% من إجمالي سكان الريف. لقد حظيت المرأة الريفية بالاهتمام من قبل العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتطوير دورها الاجتماعي كربة بيت ومربية للأجيال وذلك بالعناية بصحتها وصحة أسرتها وتحسين ظروف العيش بوسطها الريفي، كما سعت المؤسسات التربوية إلى نشر التعليم في الأرياف وتمتعت المرأة الريفية بدروس محو الأمية.

وإيماناً بدور المرأة الريفية بادرت هذه المؤسسات بالرفع من قدراتها المهنية في العديد من المجالات وكانت وزارة الزراعة والثروة السمكية من بين هذه المؤسسات التي أولت المرأة الريفية اهتماما بالغاً نظراً لدورها الفاعل في المجال الزراعي حيث تمثل المرأة الريفية نسبة 24,5% من مجموع القوى العاملة الزراعية بالسلطنة ونسبة 7,5% من مجموع الحائزين الزراعيين ، كما بينت دراسة "آفاق دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية في سلطنة عُمان" أن نسبة 46% من نساء الريف هن مسئولات عن مزارعهن ولهن دور هام في تسييرها.

ويبرز اهتمام وزارة الزراعة والثروة السمكية بالمرأة الريفية من خلال إنشاء "قسم المرأة الريفية عام 1996" بدائرة الإرشاد الزراعي والذي تم تطويره إلى دائرة المرأة الريفية في نهاية عام 1999 تتبع مباشرة مكتب سعادة وكيل الوزارة.

كما تقوم جمعيات المرأة العمانية ومراكز التأهيل النسوي بدور هام في تأهيل المرأة الريفية لتكون عنصراً فاعلاً في التنمية الزراعية المستدامة والحفاظ على البيئة وتتعاضد هذه الجهود مع وزارة البلديات والبيئة التي تقوم بحملات توعوية في كل مناطق السلطنة.

كما تقوم وزارة التربية بنشر الوعي البيئي في المدارس وتقوم جمعية البيئة العمانية التي ترأسها امرأة بدور هام في تدعيم المرأة في النشاط التطوعي البيئي.

دولة فلسطين:

تركز عمل المرأة على الزراعات التقليدية والحدائق المنزلية التي تمكنت من خلالها من الحفاظ على المصادر الجينية النباتية التي تحضرها من الجبال المحيطة بالقرية والتي تنقرض في بعض الأحيان لدى المزارع الأخرى.وتقوم وزارة الزراعة بدعم النساء الفلسطينيات بتوزيع شتول وبذور النباتات الطبية وعقد العديد من الدورات التدريبية لفائدة مهندسين ومهندسات في نطاق مشروع التنوع الحيوي الفلسطيني.

دولة قطر:

بدأت دولة قطر بالاهتمام بالبيئة على المستوى الرسمي والشعبي منذ عام 1996 بصورة منظمة ومكثفة، وجاء تأسيس المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية كخطوة تعد ملمح من ملاح التطوير في هذه المرحلة التنموية التي يشهدها المجتمع. وبالإضافة إلى جهود المجلس الأعلى للبيئة ظهر مركز أصدقاء البيئة وهو أحد المنظمات غير الحكومية، وكذلك برز دور مكتب حرم سمو الأمير الذي يتبنى مشروع بيئي سنوي تحت عنوان (لكل ربيع زهرة)، وكذلك مشروع قطر خضراء الذي يتبناه المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. ويوجد في جامعة قطر وحدة للدراسات البيئية ترأسه إمرأة.

ويلاحظ أن دور المرأة في القضايا البيئية بدأ يبرز على الساحة وخصوصاً تحت مظلة المشاريع التي تتبناها حرم الأمير، ومع ذلك فإن المرأة لا زالت غائبة إلى حد كبير عن أنشطة المجلس الأعلى للبيئة، ومن الضروري العمل على إدماج المرأة في أنشطة هذه المؤسسة الهامة بسبب الدور الكبير الذي تلعبه بالنسبة لقضايا البيئة، وتشجيع جهود المرأة التطوعية في هذا المجال من خلال تشجيع المنظمات الأهلية بقضايا البيئة.

ومن أهم التحديات في هذا المجال عدم توفر البيانات والمعلومات الكافية عن قضايا المرأة والبيئة إضافة إلى عدم كفاية المناهج التربوية التي تتناول قضايا البيئة ولاسيما البيئة المنزلية، والغياب الواضح لبرامج التدريب والتأهيل البيئي للمرأة.

دولة الكويت:

تم إنشاء مشروع "المختارات البيئية" بهدف إبراز دور المرأة في المجتمع فيما يتعلق بتحسين الوضع البيئي وتعزيز دور المواطنة في حماية البيئة وترشيد الاستهلاك وتعزيز دور المؤسسات الأهلية في دعم مشاريع الوعي البيئي والصحي وتنشيط دور المساجد والمدارس والجمعيات التعاونية بالإضافة إلى تفعيل دور المختار مع سكان المنطقة لخدمة المجتمع بجانب تقوية دور المرأة كربة بيت في تحسين الوضع البيئي في المجتمع.

الجمهورية اللبنانية:

تسعى جمعيات أهلية بالتعاون مع وزارة البيئة إلى تحسين المشاكل البيئية العديدة. وكان للمرأة وجود ملحوظ في هذا المجال حيث قامت النساء بزرع ملايين الأشجار في المناطق وفرز النفايات المنزلية. كما ترأس المرأة جمعيات بيئة ولكنها ما زالت مغيبة عن أماكن صنع القرار ووضع السياسات الخاصة بالناحية البيئية في القطاع الرسمي.

وكان للتراجع العام الحاصل في القطاع الزراعي اللبناني، الأثر السلبي على المرأة الريفية إذ انخفض المردود في ظل الضيقة الاقتصادية، وأصبحت المرأة تعاني من عدم حصولها على الموارد خاصة الأرض والقروض. كما أن ندرة الاهتمام بتمكينها وتدريبها مهنياً واجتماعيا يشكل عائقاً أمام تقدمها وتطوير وعيها وهذا ما يبقيها خارج دائرة القرار في شتى الميادين.

جمهورية مصر العربية:

اتساقا مع التزاماتها بمقررات "ريو" كانت مصر من أوائل الدول التي أصدرت قانوناً خاصاً لحماية البيئة في عام 1994. وتم إنشاء ثمان عشرة محمية طبيعية للحفاظ على التنوع البيولوجي.

يثبت إنشاء مصر لوزارة الدولة للبيئة التزامها بحماية البيئة والحفاظ عليها. وكان أول من تولي الوزارة إمرأة. وكانت أول مهام الوزارة ضمان تنفيذ أجندة 21 الوطنية وخطة العمل التي أعدتها الهيئة المصرية لشؤون البيئة بناءً على نصائح الخبراء ومن خلال تعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة والصديقة للبيئة. وقد تم إنشاء "وحدة المرأة " بالوزارة لتحسين دور المرأة كرائدة بيئية وعنصر في التغيير.

وتقوم الحكومة بالعديد من حملات التوعية لهدف ترويج دور المرأة كمدير للموارد الطبيعية وتحسين ظروف الحياة في المناطق العشوائية بالمدن وفي الريف المصري. وكذلك شاركت الحكومة في عدد من المبادرات المحلية في عمليات شراكة مع كل الأطراف المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل مكافحة ملوثات البيئة وكل ما يهددها بشكل فاعل. كذلك تم تعريف المرأة بعدد من الأدوات التكنولوجية التي تحافظ على البيئة، ويشمل ذلك تدريبها على استخدام الوقود العضوي في الطهي وغيره من تطبيقات الطاقة المتجددة للحفاظ على موارد الطاقة التقليدية.

وقد تم إطلاق حملات قومية للتوعية البيئية تستهدف الرجال والنساء وتستخدم وسائل الاتصال الفاعلة كمحطات التلفزيون وكذلك من خلال الإذاعة والصحافة التي تخصص صفحات خاصة لهذا الغرض.

كما ترأس إمرأة المشروع الناجح والخاص بحماية هواء القاهرة CAIP، وقد أثبت المشروع أنه نموذج لالتزام المرأة بحماية البيئة.

المملكة المغربية:

بحكم دور المرآة الريفية المغربية الفاعل في التنمية المستدامة أكدت السياسات المغربية على ضرورة توعية المرأة بأهمية استدامة التنمية وذلك بحسن التصرف في الموارد الطبيعية كما تم التركيز على تمتعها بموارد رزق في المناطق المحمية تمثلت في مشاريع صغرى إنتاجية في مختلف الاختصاصات الزراعية والصناعات التقليدية وذلك للتخفيف من حدة استهلاكها العشوائي للموارد الطبيعية لغاية تلبية الحاجيات اليومية للأسرة مباشرة أو عن طريق التجارة.

الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

تعتبر النساء أكثر من يعاني من الأزمة الاقتصادية، وهن في الوسط الريفي مدعوات إلى الاضطلاع بالمزيد من الأعباء كزراعة الخضروات، ومعالجة الحيوانات، وغيرها، نتيجة هجرة الرجال إلى المدينة بحثاً عن عمل، ونتيجة للظروف القاسية التي يفرضها التصحر وزحف الرمال وندرة الموارد.

من جهة أخرى تتولي النساء الصدارة في تسيير الطاقة المنزلية وبإستطاعة العديد من الرابطات والتعاونيات النسوية أن تلعب في هذا الشأن دوراً أساسياً لتحسيس السكان حول متطلبات المحافظة على المحيط، ونشر الأفران المحسنة، وترقية المحروقات البديلة.

وفي سبيل ترشيد الطاقة، تمت إقامة مشروع لتوزيع الأفران المحسنة، على ضوء دراسة تتعلق بالحد من كميات المحروقات التي يستخدمها المستهلكون والصناع. وتم في هذا المجال إقرار نماذج من الأفران عرفت بالأفران المحسنة. تلت ذلك مرحلة تم فيها توزيع هذه الأفران على نطاق واسع في أحياء نواكشوط.

وقد كان للأفران المحسنة انعكاس إيجابي على ربح الوقت عند النساء إضافة إلى الاقتصاد في كمية الحطب المستعملة والوقت المخصص للطهي وهو ما يمكن استثماره من قبل المرأة في أنشطة مدرة للدخل.

كما مكنت الأفران المتطورة من نقص تلوث الهواء عبر الحدّ من كميات مونوكسيد الكربون المنبعثة من الأفران التقليدية، كما قامت وزارة التنمية الريفية والبيئة بتنفيذ دراسة حول دور المرأة في الوسط الريفي ببلدان الساحل عام 1995 تم إثرها وضع مكون النساء والتنمية في مشروع الخدمات الزراعية بإدارة البحث والتكوين واستفادت المرأة بذلك من التدريب في مجالات الصناعات الغذائية وتجفيف الخضروات وعصر الزيت من الفول السوداني...) وصناعة الصابون

وتربية الحيوانات وزراعة الأشجار المثمرة والخضروات.

كما حظيت عدد من النساء بتدريب في مختلف المجالات الزراعية في نطاق دورات تدريبية نظمت لوكلاء التعميم الزراعي.

الجمهورية اليمنية:

يساهم المناخ الجاف في اليمن وضعف الموارد الطبيعية في ارتفاع نسبة الفقراء والمحرومين ومن بينهم النساء وهذا ما يؤدي إلى التفريط في استعمار الموارد الطبيعية، حيث تمثل المرأة 75,5% من جالبي مياه الشرب و 92% من جامعي الحطب للطبخ.

وتم في نطاق الجهود المبذولة لحماية البيئة، إنشاء إدارة للمرأة الريفية تابعة لوزارة الزراعة، كما تم الاهتمام بمسألة "الجندر" في الأنشطة البيئية وتطوير دور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة بالحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية.

2-3 المرأة الريفية عنصر فاعل في الحفاظ على البيئة:

تقوم المرأة الريفية بدور هام في الحفاظ على البيئة وذلك بإدخالها المباشر بها ومن خلال توريث الوعي البيئي لأبنائها لغرس السلوك السليم فيهم تأميناً لاستمرارية التنمية. وتتميز المرأة بحبها للبيئة الجميلة وتعمل على الحفاظ عليها بقدر التوعية والتدريب والجهود التي تبذل لتطوير المعلومة لديها ومن الممارسات الايجابية لدى المرأة للمحافظة على البيئة نذكر ما يلي:

- ترشيد استهلاك الماء:

تقضي المرأة الريفية ساعات وتمشي مسافات طويلة لجلب مياه الشرب للأسرة. وفي نطاق تنمية المناطق الريفية في الأرياف العربية تم إنشاء مصادر مياه صالحة للشراب في نطاق جمعيات مصالح مشتركة وكلفت في اغلب الأحيان المرأة لإدارة هذه الجمعيات وأثبتت بعض الدراسات أنها نجحت نجاحاً تاماً في مهمتها. ويعتبر ذلك من الدلائل على حسن تصرف المرأة في الموارد المائية.

أما بالنسبة لمياه الري تقوم المرأة باستعمال كل التقنيات المتاحة لديها القديمة والحديثة لترشيد استهلاك الماء. كما تقوم باستعمال مياه الأمطار المخزنة في المواجل للاستعمال اليومي أو للري.

- ترشيد استهلاك الطاقة:

تقوم المرأة الريفية العربية باستعمال كميات كبيرة من الحطب للطهي والتدفئة والتسخين وتجلب هذه الكميات من مسافات طويلة. وتمكن الأفران المطورة والأفران بالطاقة الشمسية للحد من استهلاك الحطب محافظة عن الغابة المهدورة ومساهمة في نقاوة البيئة بالحد من مادة

مونوكسيد الكربون المتأتي من حرق الحطب. كما أن هذه الأفران تجنب المرأة عناء جلب الحطب وتمكنها من ربح الوقت.

كما تستعمل المرأة الأفران الشمسية لتجفيف كميات كبيرة من اللحوم والأسماك والخضار وتخفف بذلك من الخسائر البيئة الناتجة عن بقايا اللحوم والأسماك في المناطق الساحلية الريفية.

- إستعمال التقنيات البيئية في الزراعة والإنتاج الحيواني:

تعتبر المرأة عنصراً فاعلاً لصيانة خصوبة التربة لتحقيق زراعة مستدامة وذلك بقيامها ببعض الممارسات الزراعية كإراحة الأرض والدورة المحصولية (التداول الزراعي) كما تقوم بزراعة العديد من الأصناف الزراعية في الحديقة المنزلية وتجمع البذور وتحافظ بذلك على الجينات الوراثية التي يمكن أن تندثر في مزارع أخرى. كما تقوم بالزراعات العضوية دون مبيدات وأدوية وباستعمال السماد العضوي من المخلفات الحيوانية أو النباتية بعد القيام بعملية التخمير. وقد تم في نطاق مشروع تطوير النظم المزرعية لصغار المزارعين بالأردن والمنفذ من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة الأردنية، تدريب النساء على إنتاج السماد العضوي المخمر. وقد ساهمت هذه العملية في تحسين الظروف المعيشية للمرأة من خلال بيع كميات السماد الزائدة عن حاجتها. كما ساهمت المرأة من خلال هذه العملية في تحسين الوضع البيئي للمنطقة بالتخلص من مخلفات المحاصيل والحيوانات بشكل سليم.

وتستعمل المرأة تقنيات جديدة لاستغلال المخلفات الزراعية الملوثة للبيئة في التغذية الحيوانية حيث تقوم بصناعة بلوكات (مكعبات) علفية مجففة كما تستفيد المرأة من المخلفات العضوية للحيوانات (روث) لإنتاج الغاز الحيوي بالمزرعة. وقد قامت بعض الدول العربية بتنفيذ بعض التجارب في هذا المجال في نطاق مشاريع تنموية كما تقوم بخزن المخلفات الزراعية للخضر المصنعة في شكل "سلاج" للمحافظة على البيئة.

ومن المخلفات البيئية الهامة التي مارستها المرأة منذ القدم إنتاج واستغلال النباتات الطبية والعطرية حيث لا تستغني امرأة عربية عن الحشائش الغابية لعلاج أفراد أسرتها أو إعطاء النكهة (بهارات) للطعام أو لصناعة العطور ومواد التجميل التقليدية بالإضافة إلى أن هذا المجال يمثل مورد رزق هام للمرأة بتسويق كميات من هذه النباتات. وقد اشتهر العرب بأنهم من أوائل الشعوب التي عرفت قيمة النباتات الطبية في العلاج واشتهر العديد من العلماء في هذا المجال كالرازي وابن سينا والبيروني.

وورثت المرأة الريفية عن أجدادها الدراية بكل النباتات الطبية التي توجد في وسطها البيئي واستعمالاتها فهي تعتبر موسوعة يرجع لها الباحثون لإفادتهم بالمعلومات.

وتمثل هذه النباتات مصدراً طبيعياً متجدداً إذا ما أحكمت المرأة إدارته بالاستخدام الرشيد للكميات المتوفرة. ويقدر حرصها على صيانة النباتات وأمانتها على المعارف المتصلة بالأصناف النباتية واستخداماتها الغذائية وتطبيقاتها الطبية.

وبرهنت المرأة أنها ليست فقط المستفيدة الرئيسية من الغابات بل أنها كذلك العاملة بنشاط لحمايتها،

حيث تمثل الغابات مورد رزق هام للمرأة. وبينت الدراسات أن ما يقارب 50% من مورد رزق النساء الفقيرات في الهند يأتي من الغابات والمراعي الجماعية مقابل فقط 13% لدى الرجال.

وأصبحت النساء تشكل في كافة أرجاء العالم النامي وفي الدول العربية نسبة كبيرة من الأيدي العاملة في مجال الغابات وذلك في أنشطة إنتاج المشاتل أو المزارع الكبيرة الغابية أو قطع الجذوع أو قطع الخشب أو التشجير الغابي للمحافظة على التربة ومقاومة التصحر.

وتمثل الغابة مصدراً مباشراً تتوفر فيه أنواع من الفاكهة على مدى السنة وغير مباشر باستعمالاتها لإنتاج عسل النحل والفطر.

كما تعني الغابة الكثير للمرأة في توفير الطاقة باستعمال حطب الأشجار لتسخين الماء والإضاءة والتدفئة وتدخين الأسماك واللحوم وتجفيف المنتجات الزراعية والحيوانية واستخراج الأدوية من النباتات العطرية والطبية.

كما تمثل الأشجار المواد الأولية للاستعمالات المنزلية كبناء الحيطان والأرضية وسقف البيوت والأدوات المنزلية والصناعات التقليدية كنسيج الأحصرة والأواني السعفية والخشبية.

كما أن علم المرأة الواسع بالموارد الحرجية يساعدها في انتقاء أغذية حرجية محددة تمثل مصدرا للدخل والتغذية للأسرة خاصة في فترات الجفاف أو الفيضانات.

ومن ناحية أخرى تقوم المرأة بزراعة الفطر بطرق حديثة باستغلال بقايا المحاصيل الزراعية كأرضية للزراعة وتحصل على منتج مغذي للأسرة وسهل التسويق وقد بذلت جهود في تدريب المرأة في هذا المجال عن طريق وزارات الزراعة ومراكز بحوث في بعض الدول العربية.

ولا يفوت المرأة الريفية بعض الممارسات السليمة في بعض المواد الغذائية الحساسة مثل تجفيف الجبنة البيضاء للاستعمال المباشر أو لاستخدامها في طبخ الأطعمة وكذلك يعتبر صنع السمن والمستعمل في كل الدول العربية من الطرق التي تؤمن استعمال الحليب على مدى طويل كما تمثل عملية غليان الزبدة تعقيماً كلياً للمنتج.

نشاط تربية نحل العسل:

يعتبر نشاط تربية النحل من الأنشطة البيئية حيث يقوم النحل بتلقيح الأزهار في الأشجار المثمرة وبساتين الفاكهة والخضروات مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين مردود المزارع.

ويعتبر هذا النشاط في الوطن العربي من الأنشطة الإنتاجية الجديدة لدى المرأة الريفية، بدأت باقتحامه في السنوات الأخيرة خاصة بعد تلقيها التدريب اللازم لمعرفة عالم النحل وكيفية التعامل معه بالطرق الحديثة للتربية. وقد أثبتت المرأة الريفية جدارتها في هذا المجال في أغلب الدول العربية وما زالت بعض الدول لا تهتم بذلك حيث مازال هذا النشاط تقليدي وحكراً على الرجال.

الصناعات التقليدية البيئية:

تعتبر الصناعات التقليدية الريفية لدى المرأة صناعات بيئية بحكم أنها تستعمل كل الموارد الطبيعية والمنتجات الثانوية للزراعة والحيوانات كالصوف والجلد والخيزران وسعف النخيل والحلفاء والحجارة والصدف وتساهم بذلك في نظافة البيئة والتوازن الإيكولوجي بالإضافة إلى تحسين الظروف المعيشية للمرأة خاصة بعد تدريبها على تقنيات جديدة لتصنيع هذه المواد وتأمين التسويق لها.

ويعترف المخططون للتنمية بقيمة المعارف التي تملكها المرأة من أجل حماية البيئة على نحو مستدام.

المرأة الريفية عنصر سلبي للبيئة:

يمثل الفقر لدى النساء الريفيات سبباً رئيسياً لتدهور البيئة في العالم النامي فالمزارعات هنّ أكثر الناس فقراً في المجتمعات الريفية (70% من الفقراء والجياع يقطنون الأرياف وغالبيتهم من النساء)، يقمن بزراعة الأراضي الحدية دون علمهن بالخطورة البيئية لهذا النوع من الممارسة وهنّ يتجهن في غالب الأحيان نحو محاصيل لا تتطلب يد عاملة كثيرة. كما يقمن بممارسات يمكنها إلحاق الضرر بالبيئة وتقضي إلى انجراف التربة وتلوث المياه وانخفاض الإنتاج.

ونظراً لمحدودية ملكية الأرض لدى المرأة الريفية وقلة الموارد المتاحة والإمكانيات، لا تشعر المرأة بحافز يدفعها لاتخاذ قرارات سليمة من المنظور البيئي مما أدى إلى نقص في الإنتاجية وتزايد تدهور البيئة وصعوبة الوصول إلى الأمن الغذائي. كما أن هجرة الرجال إلى المدن يقلل من الأيدي العاملة في الريف ويزيد من مسئولية المرأة في المزرعة فتصبح بذلك تقوم بالأنشطة حسب طاقتها ووقتها وكفاءتها دون اعتبار الجانب البيئي فتدخل بذلك تعديلات على الأنماط المحصولية والنظم المزرعية القائمة.

كما تقوم المرأة ببعض الممارسات الزراعية الخاطئة بدون قصد نظراً لأنها لم تنل ما يكفيها من الإرشاد الزراعي إضافة إلى عدم تناسب البرامج الإرشادية القائمة مع خصوصياتها واحتياجاتها (5% من الإرشاد فقط موجه للمرأة على مستوى العالم).

ونذكر من هذه الممارسات في المجال الزراعي سوء استخدام المبيدات الكيماوية، عدم معرفتها لأنواع التقاوي المقاومة للأمراض وكيفية استعمالها والفترات الزمنية الضرورية لرش المبيدات وجمع الثمار والمواعيد الملائمة للزراعة وجمع المحصول. كما تقوم المرأة في المناطق الغابية والرعوية بممارسات مؤثرة سلبياً على البيئة نظراً للظروف المعيشية الصعبة ولجهلها القواعد والتشريعات البيئية فهي تقوم بجمع الحطب تلبية لحاجياتها المنزلية من طهي وتدفئة وبناء وصنع أواني خشبية، ومنتجات حرجية أخرى دون اعتبار النظم الإيكولوجية التي تساهم في استمرارية التنوع البيولوجي.

وترعي المرأة الحيوانات كلما اقتضت حاجتها إلى ذلك، دون احترام الكثافة الرعوية ولا حالة الغطاء النباتي وذلك لجهلها للقواعد الأساسية للرعي. أما بالنسبة للإسراف في استعمال المياه في الريف، فيعزي ذلك غالباً للنساء ولكن العكس هو الأصح فالمرأة التي تقضي ساعات وتمشي مسافات لجلب المياه للاستعمال المنزلي تحاول استعمالها بحكمة لتخفيف العبء عليها.

وتجمع المرأة أحيانا النباتات الطبية بصفة مفرطة لتلبية حاجياتها دون إعتبار النظم الإيكولوجية مما يؤدي إلى انقراض بعض النباتات ذات الأهمية. كما تظهر السلوكيات السلبية لدى المرأة في الحفاظ على البيئة في التعامل غير الواعي مع الأغذية في مرحلة إعدادها أو تصنيعها مثل الاستعمال المفرط للمواد الكيماوية لتلوين الطعام أو لحفظه أو لإكسابه الطعم والنهكة الاصطناعية وقلة المعرفة في حفظ وتخزين المواد الغذائية مما قد يسبب أضراراً صحية وبيئية وخسارة مادية وقد أشارت التقديرات إلي أن 25% من الإنتاج الغذائي في بعض الدول النامية لا يصل إلى المستهلك بسبب التلف أثناء الخزن (تلتهمها الحشرات والفئران وغيرها من الآفات) وهذا يرجع إلى قلة معرفة المرأة بالشروط السليمة للتخزين والتي تتغير حسب نوع المنتج. ويمكن أن تتجرّ عليها بعض الإضرار بعدم معالجة بعض النباتات السامة قبل استهلاكها.

كما نلاحظ أن المرأة تقوم في بعض الحالات بحرق بقايا المحاصيل أو جزء من الغابة لتوفير المكونات اللازمة لنمو النبات دون أن تعلم أنه في حالة أن يأتي جفاف بعد عملية الحرق تصبح الأرض غير صالحة لتنبيت الأعشاب.

3- العقبات الأساسية في طريق المرأة الريفية العربية في العمل البيئي:

لا شك أن مساهمة المرأة في العمل البيئي وتأمين التنمية المستدامة كان يمكن أن يكون أكبر

بكثير لو أنها تمتعت بالمساواة مع الرجل في حصولها على الموارد والخدمات الضرورية فهي ظلت لفترة طويلة في أغلب الدول العربية على هامش الحياة الريفية وغير معترف بجهودها وذلك بسبب العادات والتقاليد كما أن الافتقار إلى بيانات مفصلة عن التفاوت بين الجنسين يبخس إسهام المرأة ويدفع إلى تجاهل احتياجاتها النوعية الخاصة في التخطيط الإنمائي.

ومن أهم المعوقات التي تحدّ من مشاركة المرأة بفاعلية أكثر في العمل البيئي ما يلي:

* عدم مساواة المرأة مع الرجل من حيث إمكانيات الحصول على الموارد الإنتاجية وكذلك الافتقار إلى القوة الاقتصادية أو السياسية أو القانونية وعدم حصولها على الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

* ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في الريف العربي مع ضعف مستوى المناهج المعتمدة في دروس محو الأمية وعدم ملاءمتها لخصوصيات المرأة الريفية.

* قسوة الظروف الحياتية وقلة الإمكانيات والخدمات في الأوساط الريفية العربية تجبر المرأة على القيام بممارسات تؤدي إلى النقص في الإنتاج وإلحاق الضرر بالبيئة.

* قلة خدمات التدريب والإرشاد الموجهة للمرأة الريفية في المجال الزراعي والبيئي ومحدودية الكادر المختص بذلك مع قلة تناسب البرامج الإرشادية القائمة في الوطن العربي مع خصوصيات المرأة الريفية وأدوارها الإنتاجية. (5% فقط من الإرشاد الزراعي موجه للمرأة الريفية على مستوى العالم).

* قلة الوعي البيئي لدى المرأة ومحدودية الجهود المبذولة لتطويره.

* قلة معرفة المرأة الريفية بالتشريعات والأنظمة الخاصة بحماية البيئة.

* قلة ملائمة التكنولوجيا المتطورة في مجال المحافظة على البيئة لاحتياجات المرأة الريفية.

* محدودية الثقافة البيئية لدى المرأة الريفية العربية وانقطاعها عن العالم الخارجي بسبب العادات والتقاليد السائدة.

* قلة الاعتراف بدور المرأة الإنتاجي بسبب تعاطيها أعمال زراعية ومنزلية غير مدفوعة الأجر.

* قلة اعتبار الإحصائيات الرسمية لجهود المرأة التنموية والإنتاجية ومساهمتها في الحفاظ على البيئة بسبب ضعف القاعدة المعلوماتية الخاصة بالمرأة.

* محدودية حقوق المرأة في امتلاك الأراضي والحصول على إمكانيات الإنتاج مما يؤثر سلبياً على دورها الإنتاجي ومساهمتها في التنمية المستدامة.

* قلة وجود أطر مؤسسة كافية وفاعلة على مستوى الأرياف لتنظيم مشاركة المرأة في الحياة المجتمعية في غالب الأقطار العربية.
* قلة إشراك المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات البيئية.
* قلة إشراك المرأة في التخطيط للمشاريع والبرامج البيئية يولد قلة تلبية هذه البرامج لاحتياجاتها.
* قلة اعتبار سياسات الاستثمار والائتمان الزراعي لبعض الأنشطة الزراعية التقليدية البيئية التي تتخصص فيها المرأة الريفية مما يزيد الفجوة بين مساهمة المرأة ومساهمة الرجل في جهود التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.
* إعتبار المرأة في بعض المجتمعات العربية من المجموعات المحرومة وتصنف ضمن الحالات الاجتماعية وتبقى بذلك كل التدخلات لصالحها على المستوى الاجتماعي وتهمل أدوارها الاقتصادية والسياسية.

فبالرغم من كل الجهود التي تبذلها المرأة لكسب رهان الحداثة والتقدم في المجالات الزراعية والبيئية وفي تنمية المجتمعات الريفية ما زالت هذه الجهود تتطلب الترشيد والتوجه والدعم.

4- اقتراحات لتفعيل دور المرأة في العمل البيئي:

اعتبارا للدور الهام الذي تقوم به المرأة في العمل البيئي في العالم العربي، يمكنها أن تكون فاعلة أكثر في التنمية المستدامة إذا ما لقيت الاهتمام اللازم وفيما يلي بعض الاقتراحات:

* تعزيز دور التنظيمات النسائية العربية البيئية في نطاق الشبكة الإقليمية للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة في الوطن العربي التي تستعد المنظمة للبدء في تفعيلها.
* العمل على توعية المرأة بشؤون حماية البيئة الداخلية والخارجية عن طريق إرشادها إلى أفضل الطرق للتقليل من تلوث الهواء وحسن استخدام الموارد الطبيعية والفضلات الملوثة للبيئة.
* العمل على توعية المرأة بالتشريعات والأنظمة الخاصة بحماية البيئة من التلوث الناجم عن الأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية واستخدامات الطاقة ووسائل الري وجميع الموارد الطبيعية المتاحة.
* ضرورة إشراك المرأة في وضع السياسات وتخطيط البرامج التنموية البيئية مع الأخذ بالاعتبار أولوياتها واحتياجاتها.
* العمل على توفير البيانات والمعلومات والمؤشرات الإحصائية البيئية.

* العمل على توفير الخدمات اللازمة للمرأة لتخفيف الأعباء عليها ومساعدتها على تحقيق التنمية في ظروف بيئية سليمة كتحسين المسالك، توفير الماء الصالح للشراب، تحسين السكن....
* خلق موارد رزق للمرأة في الأرياف (مشاريع صغيرة) تساعدها على الاستغناء عن الاستعمال الجائر للموارد الطبيعية تلبية لحاجيات أسرتها.
* تشجيع المرأة على إقامة مشروعات بيئية كتربية النحل ودودة القز، وزراعة الفطر، واستزراع النباتات الطبية والعطرية وتعاطي الزراعة العضوية ونباتات الزينة.
* تكثيف الإرشاد البيئي والزراعي والاجتماعي والقانوني الموجه للمرأة الريفية.
* تأهيل وتدريب المرأة الريفية على المهارات المتقدمة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والقدرة على إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي.
* تشجيع المرأة على استخدام الطاقة المتجددة غير الملوثة للبيئة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الريح....
* توجيه المرأة للاهتمام بالسماد العضوي وتعليمها الطرق السليمة لإنشائه واستعماله.
* توجيه المرأة للطرق السليمة للتصنيع الغذائي والتخزين،
* تشجيع المرأة لتعاطي الصناعات التقليدية الريفية البيئة التي تعتمد على المواد الأولية الطبيعية.
* توجيه المرأة للانخراط في الجمعيات التعاونية الزراعية والبيئية المحلية للتعريف بدورها الإنتاجي وتسهيل تزويدها بوسائل الإنتاج وترويج منتجها.
* تشجيع المرأة على تعاطي أساليب الري الناجعة التي تمكن من ترشيد استهلاك الماء النادر في الأرياف (البحيرات الجبلية، مواجل تجميع مياه الأمطار، الري بالتنقيط و بالرش...).
* إيجاد حلول في المناطق الغابية تساعد المرأة على ترشيد استهلاك الخشب كتوفير أجهزة الطبخ بالغاز في الأرياف واستعمال الأفران المتطورة التي تقلل من استهلاك الحطب إلى 60%.
* العمل على توعية المرأة لترشيد استغلال المراعي بما يضمن الحفاظ على الغطاء النباتي وذلك باستزراع الشجيرات العلفية واحترام الكثافة الرعوية عند الرعي.
* ملائمة القوانين والتشريعات الائتمانية لتسهيل تمتع المرأة بالإمكانيات المادية لإقامة أنشطتها التنموية البيئية.

* العمل على رفع المستوى التعليمي والصحي والاجتماعي للمرأة الريفية بما يخدم التنمية البيئية.

* وضع دروس محو أمية لفائدة المرأة تلبي احتياجاتها التنموية في الوسط الريفي وتأخذ بالاعتبار التوعية البيئية.

* دعم مفاهيم الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بما يحقق التوازن بين التنمية السكانية والموارد الطبيعية.

* العمل على إبراز دور المرأة الهام في نطاق بحوث ودراسات حول العلاقة القائمة بين البيئة والتنمية والسكان بإشراك المؤسسات المعنية على المستوى الوطني والعربي والدولي.

5-جهود المنظمة العربية لتدعيم النشاط البيئي للمرأة:

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بدور فعال في إدماج المرأة الريفية العربية في أغلب الأنشطة البيئية التي تنفذها وذلك تدعيماً للجهود العربية في مجال التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.حيث قامت المنظمة بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية القطرية والإقليمية التي أدرجت ضمن مكوناتها المجال البيئي وكانت المرأة دائما من ضمن المستفيدين من المشاريع بصفتها مساهم فاعل في التنمية وساهر أساسي على سلامة البيئة.

كما قامت المنظمة ببعض الدراسات والندوات والدورات التدريبية في مجال المرأة والبيئة في مختلف الدول العربية .ونذكر من بين المشاريع المنفذة ما يلي:

- مشروع تدعيم المرأة الريفية بسلطنة عمان:

مكّن المشروع من تطوير قدرات وأداء الكادر الإرشادي العامل مع المرأة الريفية كما ساهم في زيادة مشاركة المرأة الريفية العمانية في العمل الإنتاجي الزراعي لتطوير واقعها الاقتصادي والاجتماعي والقيام بدورها التنموي على الوجه المطلوب في نطاق المحافظة على البيئة.

- مشروع تطوير النظم المزرعية لصغار المنتجين ودعم المرأة الريفية في المملكة الأردنية الهاشمية:

حقق المشروع نتائج إيجابية على مستوى البيئة تمثلت في تدريب النساء على تدوير مخلفات المحاصيل الزراعية لصناعة السماد العضوي. وساهم المشروع في إقامة معرض دائم لتسويق منتجات المرأة الريفية ومكّن من تطوير تربية وإنتاج المجترّات الصغيرة لديها.

- مشروع إقامة وحدات تصنيع الألبان بالمملكة الأردنية الهاشمية:

يتمثل المشروع في دعم صغار مربي الماشية، بما فيهم النساء، في المناطق الريفية وتحسين

مستوياتهم الاقتصادية وإكسابهم التقنيات المتطورة والصحية في مجال تصنيع الألبان.

المشروع النموذجي لدعم المرأة الريفية وتنمية الفلاحة العائلية بالجمهورية التونسية:

يهدف المشروع إلى تطوير القدرات الإنتاجية للمرأة الريفية التونسية وتسهيل إدماجها في برامج التنمية الريفية المتكاملة و المستدامة.

وتسعى المنظمة لإيجاد تمويلات لتنفيذ مشاريع أخرى:

- المشروع الإقليمي حول تفعيل دور المرأة العربية في التنمية الريفية: (14 دولة عربية)
- المشروع الإقليمي لدعم نشاط المرأة الريفية في مجال تربية نحل العسل: (4 دول عربية).
- المشروع الإقليمي لتنمية قدرات المرأة الريفية العربية في مجال إنتاج واستخدام النباتات الطبية والعطرية (5 دول عربية).

كما قامت المنظمة بتنفيذ العديد من الدراسات والبحوث أفضت إلى توصيات هامة واقتراح مشروعات قطرية أو قومية في مختلف مجالات عمل المرأة وكانت هذه الدراسات في نطاق خطط العمل السنوية للمنظمة وهي كما يلي:

* الدراسة القومية حول تنشيط دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية (1996).
* الدراسة القومية عن مساهمة التنظيمات النسوية في تنمية المرأة الريفية (1997).
* الدراسة القومية الشاملة حول زيادة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة والمشاريع الإنتاجية والتنموية في الوطن العربي(1999).
* دراسة حول واقع المرأة الريفية ومساهمتها في العمل الزراعي (2003):
* دراسة حول مساهمة المرأة في أنشطة إنتاج الشعير والمجترّات الصغيرة (2003).

ولهدف تطوير قدرات المرأة الريفية وتحسين دخلها وزيادة مشاركتها في العمل الإنتاجي لتطوير واقعها الاقتصادي والاجتماعي قامت المنظمة بتنفيذ 27 نشاطاً من دورات تدريبية وندوات ولقاءات وتبادل الخبرات على المستوى القومي والإقليمي القطري.

ولتنسيق كل الجهود المبذولة في مجال التنمية الريفية قامت المنظمة بتخصيص قسم لتنمية المرأة والمجتمع الريفي، يتبع إدارة المشروعات في هيكلها التنظيمي. ويهتم القسم بوضع السياسات والإستراتيجيات والخطط المساعدة على تطوير القدرات البشرية في المجتمع الريفي وايلاء المرأة الأهمية اللازمة اعتبارا لدورها الفاعل في تحقيق تنمية زراعية وريفية مستدامة. ويعمل بالتنسيق مع كل الإدارات الأخرى بالمنظمة.

6- الخاتمة:

يستلزم الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية مشاركة سكان الريف رجالا ونساء.وبالرغم من اختلاف احتياجات النساء والرجال قامت برامج تنموية كثيرة بإغفال الاحتياجات المحددة للنساء في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة. ويعزى هذا بالدرجة الأولى إلى أن صانعي السياسات وواضعي الخطط التنموية يفتقرون إلى البيانات والمعلومات والمنهجيات الوافية.

ويتعين تحذير الرجال والنساء من الأخطار التي يسببها تدهور البيئة على الأمن الغذائي، كما يتعين إطلاع النساء بوجه خاص على التقنيات البيئية لترشيد استعمال الطاقة والماء والحد من تلوث الهواء.

ويمثل عدم الوعي بقضايا التمايز بين الجنسين معوقا في طريق الاستفادة من الغابات والنظم البيئية الحراجية وإدارتها بشكل مستدام. ومن شأن التخطيط الذي يراعي المساواة بين الجنسين في مجال التدريب وتطوير التكنولوجيا لا يكتفي بتحسين الإنتاج في الوقت الحاضر فحسب، بل من شانه أيضا أن يضمن حماية البيئة في المستقبل.

المراجع:

1- الدراسة القومية حول تعزيز دور المجتمعات الريفية في حماية وصيانة المراعي والغابات في الوطن العربي: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2000.

2- ردود الدول العربية على الاستبيان بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- إسكوا 2004.

3- الموقع الالكتروني لمنظمة "الفاو" بالانترنت: المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي الزراعة البيئة والغابات

4-World Bank: Rural Development from vision to action, environmentally and Socially Sustainable Development Studies and Monographs series 12. 1997.

5-Food and Agriculture Organization of the United Nations: A faire future for rural women 1996.

6-Food and Agriculture Organization of the United Nations and Swedish International Development authority: Restoring the balance, women and forest resources. 1995.

7-Food and Agriculture Organization of the United Nations : Les Femmes, l'Agriculture et le Developpement rural, rapport National sectoriel pour la Tunisie, 1995.

8-International Food Policy Research Institute: Women : The Key to Food Security. Food Policy Report 1995.

9-Office de l'Elevage et des Paturages , GTZ : Situation de la femme rurale au nord de la Tunisie 1992.

10-UNDP: Arab Women at work, 1991.

11-Economic Social Commission for Western Asia (ESWA) : Sustainable Development Planning States. 2001.

12-WWW. Rural womens.day.org : Facts on rural women 2003.

13-WWW.Fao.org/DOCREP/V2715f/v2715f.htm: polilique et stratégie de developpement en faveur des femmes rurales : 2003.

الشبكة الإقليمية للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة

إعداد
م. خليل عبد الحميد أبو عفيفة
إدارة الموارد الطبيعية والبيئة
المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1- مقدمة:

تعاني النظم البيئية الطبيعية في المنطقة العربية من مظاهر التدهور والاستنزاف نتيجة تضافر عدة أسباب أهمها الممارسات غير المرشدة للإنسان. وباتت هذه المشكلة تتفاقم في أن خطرها أصبح يهدد ملايين البشر من نقص الغذاء والفقر، وقد بدأ اهتمام الدول العربية بهذه المخاطر مؤخراً، وحرصت هذه الدول على الانخراط في الاتفاقيات الدولية وتبني استراتيجيات وخطط عمل وطنية ومشروعات وتشريعات لحماية مواردها الطبيعية وبيئاتها المختلفة.

وحيث بدأت الأصوات العالمية والدولية تتعالى بضرورة إشراك شرائح المجتمع المدني في وضع الخطط وصياغة القوانين والتشريعات وتنفيذ البرامج الوطنية وانتشار الوعي والتيقن بأنه لا يمكن إنجاح أي مشروع تنموي بدون إشراك شرائح المجتمع المدني والسكان المحليين في هذا النشاط.

تعتبر المشاركة الشعبية التي تقوم بها التنظيمات والمجتمعات الأهلية من العوامل الأساسية في نجاح مشروعات التنمية والمحافظة على البيئة، بل تعد دعامة أساسية من دعامات التنمية المجتمعية، ويرى المختصون أن المنظمات غير الحكومية هي الوسيلة الفاعلة لتجميع واحتواء المشاركة الشعبية وتدعيم عملية التنمية، وأنها هي البديل عن قصور امكانات الدولة عن أداء تحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة

2- دور وأهمية التنظيمات الأهلية في الوطن العربي:

مما لاشك فيه أن التنظيمات الأهلية في الوطن العربي تقوم بدور فاعل وهام في تحقيق برامج التنمية المستدامة وإن إشراك هذه التنظيمات في تنفيذ برامج للتنمية الزراعية المستدامة وحماية البيئة يجعل من هذه البرامج أكثر فعالية وأقل تكلفة لاعتمادها على تكامل جهد الدول والجهد الشعبي للمجتمعات المحلية، مما يؤدي إلى تعويض النقص في الخدمات والتمويل ويمكن من الاستفادة التقليدية والخبرة المحلية في حماية وإدارة الموارد وتطبيق القوانين والأعراف المحلية وتوعية المجتمعات المحلية بما ترمي إليه خطط وبرامج التنمية لتفادي أوجه القصور والارتقاء

بمستوى المبادرات الإنمائية وربط المجتمعات الأهلية الريفية بأجهزة الدولة.

عموماً تحاول التنظيمات والجمعيات الأهلية الريفية في الوطن العربي أن تلعب دوراً في حماية النظم البيئية والمحافظة عليها من التدهور والاستنزاف كما تعمل على مكافحة التصحر والحفاظ على التنوع الحيوي.

أولت المنظمة العربية للتنمية الزراعية اهتماماً في موضوع ضرورة إشراك التنظيمات الأهلية في تنفيذ وتقييم المشروعات وكذلك في صياغة ووضع القوانين والتشريعات اللازمة لحماية وتنمية الموارد الطبيعية والبيئة ومكافحة التصحر والمحافظة على التنوع الحيوي، وذلك من خلال إيصال هذه الأهمية إلى الجهات المختصة في الدول العربية، وعقد الندوات والمؤتمرات والدراسات الخاصة بهذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر، دراسة أعدتها المنظمة عام 2001 حول تعزيز دور التنظيمات الأهلية في المحافظة على التنوع الحيوي في الوطن العربي، بينت هذه الدراسة أن أهمية التنظيمات الأهلية المعنية بشؤون البيئة والتصحر في المنطقة العربية تتباين من دولة إلى أخرى، ويتراجع إعدادها من جمعية واحدة في بعض الدول العربية إلى مئات الجمعيات في دول أخرى. كما يتراوح المنخرطون الأعضاء في هذه الجمعيات من بضع عشرات في جمعيات تنشيط على الصعيد المحلي إلى آلاف من الجمعيات تعمل على الصعيد القطري.

فقد أتضح من نتائج هذه الدراسة أن المجتمعات الأهلية والمنظمات غير الحكومية المحلية لا تزال إما منعدمة أو مهمشة أو لا تتوفر لديهما مقومات العمل الجاد والفاعل، سواءً من حيث الوسائل المادية أو القدرات البشرية والعلمية أو الإطار القانوني والمناخ العام الذي تعمل فيه.

3- معوقات عمل التنظيمات الأهلية في الوطن العربي:

وتواجه المنظمات والجمعيات الأهلية في الدول العربية معوقات ومشاكل كثيرة في سبيل أداء دورها في تعبئة المواطنين وتوعيتهم في مجال العمل البيئي والتنمية المستدامة ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع الاحيائي. وهذه المعوقات مختلفة ومتعددة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

* **معوقات سلوكية:** تتمثل في ضروب الاستثمارات الزراعية والصناعية الجائرة على البيئة. مما يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها من جراء سلوك الأفراد أو الشركات المستثمرة. كما تشمل أيضاً تصرف النازحين غير السليم تجاه بيئات المجتمعات الحضرية الذين نزحوا إليها بسبب الحروب أو المجاعات أو عوامل الجفاف والتصحر.
* **معوقات فنية:** تتمثل في ضعف التخطيط البيئي وقلة الأطر (الكوادر) الفنية ونقص برامج التوعية والإرشاد وضعف الرقابة على الموارد الطبيعية خاصة المراعي والغابات.

* **معوقات اقتصادية:** تتمثل في قلة الاعتمادات المخصصة من قبل الدول العربية لحماية الموارد الطبيعية، وصعوبة توفير اعتمادات خارجية لتمويل مشاريع تنمية وتطوير الموارد والاهتمام الزائد بالتوسع العمراني والزراعي على حساب النظم البيئية وتوازنها.
* **معوقات اجتماعية:** تتمثل في تفشي الجهل والفقر والأمية ببعض أنحاء العالم العربي وصعوبة توعية البدو والرعاة وتغيير ما أنطبع في أذهانهم من عادات وتقاليد ذات مردود سلبي تجاه البيئة. وضمور دور المرأة في المجتمع وعدم إعدادها الإعداد الكافي لتوعية الأجيال على المنهج السليم تجاه التعامل مع عناصر البيئة.
* **معوقات مؤسسية:** تتمثل في اعتقاد معظم النظم السياسية بالدول العربية حتى الآن بان الأجهزة الحكومية بمفردها قادرة على حل جميع المشاكل ذات الصلة بحماية البيئة دون مشاركة شعبية فاعلة. هذا بالإضافة إلى عدم وجود آليات واضحة للتنسيق بين المنظمات الأهلية والأجهزة الحكومية والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. فضلاً عن ذلك فان دور المؤسسات الدينية في مجال التوعية يتسم بالضعف نحو المحافظة على البيئة.
* **معوقات قانونية:** تتمثل في عدم مقدرة المؤسسات الشعبية على وضع القوانين والتشريعات واللوائح اللازمة لضبط السلوك البيئي، إضافة إلى الإجراءات الطويلة في معالجة قضايا التعدي على الموارد الطبيعية وخاصة المراعي والغابات.

4- الشبكة الإقليمية للتنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة في الوطن العربي:

4-1 مبررات إنشاء الشبكة:

- حتمية بذل المزيد من الجهود على كل المستويات المحلية منها والإقليمية والدولية والعمل على وضع خطط وبرامج كفيلة بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي العربي مع المحافظة على البيئة من التصحر أو فقدان التنوع الحيوي.
- عدم قدرة الأجهزة الحكومية على بلورة وتنفيذ وتتبع برامج ناجحة في مجال التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة من التدهور والتصحر دون مساهمة ومشاركة السكان المحليين.
- ضعف دور التنظيمات الأهلية من جمعيات وغيرها في العمل التنموي والبيئي على الصعيد العربي وضرورة تعزيزه.
- التأكيد في العديد من المناسبات ولا سيما خلال مؤتمرات الأطراف في كل الاتفاقيات الدولية البيئية (لمكافحة التصحر والتنوع الحيوي وتغير المناخ الخ..) ومؤتمر القمة الأخير حول التنمية المستدامة بجوهانسبورغ (2002) والإعلانات والمبادرات العربية ذات الصلة، على

ضرورة تعزيز دور المنظمات والجمعيات الأهلية في مجال التنمية المستدامة والوقاية من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر.

4-2 أغراض الشبكة وأهدافها:

تعتبر الشبكة خدمية معلوماتية مجانية أنشأتها المنظمة للأغراض العلمية وتبادل المعرفة بين الدول العربية في مجال حماية البيئة، وتهدف الشبكة للآتي:

أ- تحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة بتوفير مشاركة شعبية فاعلة للمنظمات والجمعيات الأهلية في الوطن العربي.

ب-ربط التنظيمات الأهلية العربية العاملة في مجال حماية البيئة في إطار مؤسسي عن طريق شبكة من العلاقات المعلوماتية والبرامج المشتركة.

ج-نشر الوعي البيئي وسط المجتمعات العربية خاصة التي تتفاعل مع الموارد الطبيعية من مراعي وغابات وزراعة وغيرها وتدعيم وسائل الإرشاد والتوعية الجماهيرية فيها.

د-بناء العلاقات وتبادل الخبرات بين مختلف التنظيمات الأهلية، وكذلك مع المؤسسات والهيئات العربية والإقليمية والدولية العاملة في مجال حماية البيئة.

هـ-مساعدة الباحثين والدارسين ومتخذي القرار في الحصول على معلومات كافية عن التنظيمات الأهلية في مجال حماية البيئة في المنطقة العربية.

4-3 مراحل إنشاء الشبكة:

استمر إنشاء الشبكة عامين متتاليين حيث أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية نموذجاً (استبياناً) يوزع على جميع الدول العربية بواسطة خبراء مختصين في كل دولة تم تكليفهم للقيام بهذه المهمة وفقاً لإطار عام ومهام مرجعية أعدته المنظمة في هذا السياق، وتبعتها إنشاء قاعدة بيانات خاصة تستوعب كل المعلومات المتحصل عليها من جميع الدول العربية. وتبع ذلك اشتراك هذه المعلومات وتفريغ الاستبيانات في قاعدة البيانات وربط هذه القاعدة في موقع المنظمة على شبكة المعلومات الأولية الانترنت وهو (www.aoad.org) وفي مرحلة لاحقة سيتم توزيع أرقام دخول على جميع التنظيمات الأهلية الأعضاء لكي تتمكن من تعديله وتحديث بياناتها والاتصال مع المنظمة والجمعيات الأخرى ضمن موقع الشبكة.

4-4 الاستفادة من الشبكة:

تم إنشاء موقع للشبكة ضمن موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدولية، يحتوي على معلومات كافية عن التنظيمات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة في المنطقة العربية، وتعتبر

الشبكة وسيلة معلوماتية خدمية مجانية بما يتيح الإطلاع عليها والاستفادة منها.

4-5 الانضمام إلى الشبكة:

أ- يحق لأي جمعية أو مؤسسة عربية تعمل في مجال حماية البيئة أن تتقدم بطلب للانضمام لعضوية الشبكة وفقاً للشروط التالية:

* أن تكون الجمعية أو المؤسسة غير هادفة للربح.
* أن تكون الجمعية أو المؤسسة مسجلة ومعترف بها في دولة مقرها.
* أن يكون للجمعية أو المؤسسة نظام أساسي وهيكل تنظيمي.
* أن يقدم طلب العضوية باسم مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بعد ملىء الاستمارة المخصصة لذلك مرفق معها الأوراق الثبوتية الرسمية للجمعية أو المؤسسة.

ب- يحق للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في أي وقت حذف أي جمعية أو مؤسسة من عضوية الشبكة وإزالة المعلومات الخاصة بها من موقع الشبكة إذا تبين أنها تعمل بما لا يتوافق مع أهدافها الموضوعة.

الأوراق القطريـــة

تجربة المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد
م. نجاح صالح المصالحة
مدير زراعة وادي الأردن
المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة:

تجمع الأردن في رقعة صغيرة من الأرض مناخات متعددة ومظاهر طبيعية ليست جميلة فحسب بل أيضا نادرة الوجود. فمن وادي الأردن الذي تحيط به غابات البلقاء وعجلون وجرش من جهة وجبال فلسطين من جهة أخرى وتمتد أودية اليرموك والزرقاء والموجب والحسا في غاية الجمال، ووادي عربة الذي يصل البحر الأحمر بالبحر الميت اخفض منطقة على وجه الأرض، ووادي رم بجباله الشاهقة الوردية اللون وجبال الشراه التي تضم البتراء والمحميات كمحمية ضانا والموجب والأزرق.

التنوع الحيوي:

لقد أوضحت الدراسات البيئية في أوروبا والولايات المتحدة أن 10% من أنواعها النباتية الراقية معرضة للزوال والاختفاء وهذه النسبة أعلى من ذلك بكثير في حالة البيئات الحساسة الغنية بالأنواع النباتية كالغابات المطرية والصحاري والجزر والمناطق التي تنتمي إلى إقليم البحر المتوسط.

وأن الأردن بما وهبه الله من تنوع بيئي يمتلك عدداً كبيراً من الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض وأيضا تداخل أقاليم جغرافية نباتية مع بعضها.

المياه في الأردن:

بالرغم أن المياه تغطي ثلاثة أرباع الكرة الأرضية إلا أن الصالح منها للشرب موجود بكميات محددة حيث تشكل المياه العذبة 6% ومنها ويشير العلماء إلى أن هذه الكمية تزيد عن حاجة أهل الأرض بكثير ولكن التبذير والإسراف والتوزيع غير العادي والتلوث والتصحر كلها أسباب أدت إلى نقص في مصادر المياه الصالحة للشرب وتشير الدراسات إلى أن البلدان النامية تستهلك المياه العذبة المتوفرة لديها للإنتاج الزراعي حيث تقدر حصة الزراعة في العالم من المياه حوالي 60%.

ونظراً للواقع المائي في الأردن الذي يصنف من العشرة دول الأولى الأكثر فقراً للمياه وارتفاع نسبة الزيادة السكانية التي وصلت إلى 3ر6% ولأن مسؤولية المياه مسؤولية وطنية فقد

اعتمدت وزارة المياه والري برنامجاً وطنياً للتوعية يستهدف الحد من هدر المياه واستغلالها بالطرق المثلى من خلال:

- ضخ المياه من خلال خطوط الري المضغوطة حيث تصل المياه إلى كل وحدة زراعية بكفاءة تصل إلى 90% في وادي الأردن اكبر منطقة مروية في الأردن.
- بناء السدود: هناك سبعة سدود كبيرة بالإضافة إلى ثلاثة عشر سدا ترابياً بسعة 29 مليون متر مكعب وهذه ترفد المياه السطحية من أودية وأحواض سطحية ونسبتها 40% من مجموع موارد المياه السطحية.
- رفع كفاءة الري وحسن استخدامه داخل المزرعة من خلال تقدير الاحتياجات المائية للمحاصيل وتحسين شبكات الري والحصاد المائي وجدولة مياه الري (أبحاث المركز الوطني والإرشاد الزراعي).
- استغلال المياه المعالجة حيث تعتبر من أهم مصادر المياه التي ترفد المياه السطحية وتتميز:

1- بتزايدها المستمر.

2- أن معالجتها تحد من عمليات التلوث البيئي وخاصة المياه الجوفية والسطحية.

3- توفير المياه المستخدمة في الزراعة لغايات الشرب.

- المحافظة على المياه الجوفية وترشيد الضخ منها فهناك أحواض متجددة وأحواض غير متجددة أي لا تصلها تغذية مطرية مثل حوض الديسي والجفر ويشكل 95% من المياه الجوفية.

المحميات الطبيعية الموجودة في الأردن:

محمية ضانا:

بالقرب من الطفيلة على بعد 210كم جنوب العاصمة عمان تقع محمية ضانا للأحياء البرية بجبالها الشاهقة ووديانها السحيقة بنباتها وحيواناتها.

تأسست المحمية عام 1989 وتصل مساحتها إلى 308كم2 من نباتاتها أشجار البلوط والعرعر والسرو التي يصل عمرها إلى 1000عام ومن حيواناتها وطيورها البرية الوشق، الذئب الرمادي، العصفور الوردي السيناني العقاب الأسود، كما تم تسجيل وجود الثعلب الأفغاني في هذه المحمية و 70% من الكنار السوري تعيش بها وتضم (52) نوعاً من النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض عالمياً وبها أكثر من (100) موقع اثري تم تسجيله وبها 29% من مجمل الأنواع النباتية المسجلة في الفلورا الأردنية.

مشروع ضانا انبثق من قمة الأرض التي عقدت في ريودي جانيرو في البرازيل عام 1992 الذي كان اكبر تجمع بيئي عالمي. حيث انبثقت عنه اتفاقية التنوع الحيوي (اتفاقية عالمية تلزم الدول الموافقة على هذه الاتفاقية على حماية مختلف الأحياء والبيئات التي تمثل النظام البيئي في البلد نفسه) لمساعدة هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها نحو حماية الطبيعة.

قام برنامج الأمم المتحدة للتطوير والبنك الدولي بتأسيس مؤسسة للتمويل سميت (المرفق البيئي العالمي) وتم تمويل مشروع ضانا من خلال هذا المرفق.

محمية الأزرق:

إلى الشرق من عمان على بعد 110كم وعلى تخوم المنطقة الصحراوية الشرقية تقع محمية الأزرق التي تتكون من مجموعة من الواحات التي تفيض في المواسم المطرية تحتوي على أنواع مختلفة من الطيور المهاجرة في الشتاء بإعداد هائلة لترتاح من عناء السفر بين أوروبا وأفريقيا وقد تمكث للتكاثر هنا بين نباتات القصب التي تنمو بكثرة.

محمية الشومري:

أول محمية للحياة البرية بالأردن فقد أنشأت لتوفر الحياة الآمنة للأنواع المهددة بالانقراض مثل المها العربية والغزال والنعام فتتكاثر وتنشأ صغارها بعيداً عن تهديد المتطفلين.

محمية الموجب:

تأسست عام 1997م من خلال الجمعية الملكية لحماية الطبيعة لتعطي مثالا فريدا لحماية بيئة الجبال الجافة ولحماية الوعل في موطنه الأصلي (I beX) بمساحة 215كم^2 وبمنطقة يتراوح ارتفاعها 1200م فوق سطح البحر إلى 400م تحت سطح البحر من أهم معالم المحمية وادي الموجب الذي يمتد 70كم من الشرق إلى الغرب ليصب في البحر الميت، ووادي الموجب هو من المواقع التي لم تطالها يد التلوث حتى الآن.

دور المزارع في حماية البيئة:

- استخدام الأساليب الآمنة بيئياً في مكافحة الآفات (المكافحة المتكاملة).
- استخدام أساليب الري التي ترشد من استخدام المياه والأسمدة داخل المزرعة من خلال مفهوم تقنية التسميد بالري واستخدام أنظمة الري بالتنقيط لترشيد استهلاك المياه وتقدير الاحتياجات المائية.
- حماية التربة من الانجراف من خلال استخدام أساليب الفلاحة المناسبة محاريث مناسبة، صنع السلاسل الحجرية وزراعة المصدات الشجرية في الأراضي المنحدرة.

- الحفاظ على نظافة المزرعة من العبوات الكيماوية والبلاستيك بعد انتهاء الموسم الزراعي.
- استخدام الأسمدة العضوية التي تم تخميرها مسبقاً وكذلك الأسمدة الخضراء والتوجه إلى الزراعة العضوية كتوجه عالمي والعودة إلى الطبيعة.

دور المرأة في حماية البيئة:

إدراك وعي المرأه للمحافظة على البيئة وذلك لوعيها بأثر التلوث البيئي على صحة الإنسان والأسرة فواجب المحافظة على النظافة في البيئة المحيطة بها وبأسرتها لما لها من آثار ايجابية على الوضع الصحي والنفسي للأسرة. فالعناية بالطعام وماء الشرب والملابس مهم جداً.

المحافظة على المصادر الطبيعية في البيئة وخاصة المياه فتمنع هدرها والإسراف في استخدامها وان توضح لأبنائها وأسرتها أهمية هذه المصادر لحياتهم.

الاهتمام بالزراعة وخاصة الحديقة المنزلية ودور الحديقة وأهميتها للأسرة من الناحية الاقتصادية والصحية والنفسية. فالحديقة تعمل على ترابط الأسرة وشعورهم بوجود موضع اهتمام للجميع كما أنها تستغل وقت أفراد الأسرة والأطفال والأم والأب استغلال امثل كما توفر مصدر غذائي قريب وصحي بأسعار منخفضة.

أما بالنسبة للمواد الغذائية فعلى المرأة الانتباه إلى الغذاء الصحي والمفيد والتصنيع المنزلي وحفظ الأطعمة وتخزينها بأساليب صحية ومفيدة.

المرأة تساهم بشكل أو بآخر بالمحافظة على البيئة من خلال حمايتها للأنواع المختلفة المهددة بالانقراض وذلك بأن توضح لأبنائها أهمية النبات والحيوان للتوازن البيئي وتوجههم إلى عدم صيد الحيوانات النادرة والمساعدة في المحافظة على المصادر البيئية والطبيعية وأن انتشار التلوث يؤدي إلى مشكلات عديدة تؤثر على حياة الإنسان والحيوان والنبات.

دور المرأة الأردنية:

- نلاحظ وجود دور ملموس للمرأة من خلال الممارسات الصحيحة في الزراعة ونجد مزارعات يمارسن الزراعة بأسلوب المكافحة المتكاملة.
- انتماء مجموعات من السيدات إلى الجمعيات التي تساهم بالمحافظة على البيئة مثل (جمعية أصدقاء البيئة وجمعية البيئة الأردنية).
- دور المرأة في المؤسسات والهيئات التطوعية وخدمة البيئة الأردنية.
- انخراط المرأة الأردنية في العديد من المشاريع ذات الأثر البيئي واهتمامها بها وتصنيع المواد الطبيعية مثل أوراق الموز، الحلفاء، القصيب وسعف النخيل وغيرها.

- الاهتمام بالحديقة المنزلية والأعشاب الطبيعية والتصنيع المنزلي والمنتوجات الحيوانية الطبيعية وتربية النحل.

تجربة الأردن في هذا المجال:

أولاً: إنشاء الجمعيات التي تعنى وتهتم بالبيئة مثل:

1- الجمعية الملكية لحماية الطبيعة وهي مؤسسة تطوعية خاصة تأسست عام 1966 برعاية المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، هدفها حماية الطبيعة في الأردن وتتلخص إنجازاتها:

1- إنشاء المحميات وإدارتها للحفاظ على جمال الطبيعة والمناطق البرية في الأردن وقد عملت على تأسيس ست محميات طبيعية تغطى مساحة 1000كم^2.

2- أعادت أنواع من الحيوانات المنقرضة والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض وإكثارها.

3- العناية بالأحياء البرية وحمايتها للغايات العلمية والسياحية وسلامة النظام الحياتي.

4- تطبيق قانون إحكام الزراعة المتعلقة بحماية الطيور والحيوانات البرية.

5- تنظيم الصيد ومراقبته من خلال جهاز الحماية والمراقبة بالجمعية.

6- نشر الوعي البيئي في كافة شرائح المجتمع وحث المواطنين على أهمية حماية البيئة.

7- إدخال مفاهيم التربية البيئية وحماية الطبيعة في مناهج وزارة التربية والتعليم وإنشاء 750 ناديا لحماية الطبيعة في المدارس.

8- التفاعل ما بين المجتمعات المحلية وحماية المصادر الطبيعة.

2- جمعية البيئة الأردنية:

تأسست عام 1988 وهي جمعية غير حكومية لا تسعى إلا للربح بلغ عدد أعضائها 580 عضوا من الأفراد أما بالنسبة للإناث فهم 31% وكذلك 84 مؤسسة وطنية حتى نهاية عام 2001.

- لها 24 فرعا في المملكة تتوزع على كافة المحافظات وتهدف الجمعية إلى حماية البيئة والتوعية من خلال هذه الفروع.

- تتبنى الجمعية تنفيذ مجموعة المشاريع البيئية بالتعاون مع مؤسسات داعمة أخرى أو مؤسسات حكومية.

1- البرنامج الوطني للتوعية والإعلام البيئي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية وتم من خلال عقد دورات وندوات تدريب وتوعية في توضيح الوعي البيئي لدى الأفراد.

2- مشروع التوعية المائية بالتعاون مع وزارة المياه والري وكان يهدف البرنامج إلى تقوية القدرة في المؤسسة للجمعية وفروعها بالإضافة إلى تصميم برامج التوعية المائية وترشيد استهلاكها.

3- مشروع الدعم بتمويل من الوكالة الكندية للإنماء الدولي تم من خلاله إصدار مجموعة من المطبوعات البيئية ومعلومات (موسوعة) بيئية.

4- مشروع برنامج الملك حسين للإدارة البيئية بدعم من الوكالة الكندية (سيدا) نفذ بالتعاون مع جامعة العلوم والتكنولوجيا والجمعية العلمية الملكية ومعهد الإدارة العامة وهدف إلى بناء قدرات المؤسسات العاملة في مجال البيئة (تدريب في مجال الإدارة البيئية).

5- مشاريع ميدانية بيئية.

6- مشروع إنتاج العسل البيئي.

7- مشروع المكافحة المتكاملة للتعاون مع الوكالة الألمانية ووزارة الزراعة والمركز الوطني للعلوم ونقل التكنولوجيا حيث يهدف إلى حماية التنوع الحيوي والتربة وتأمين غذاء امن بيئي عن طريق الاستخدام الامثل للمبيدات بالنوع والكمية والتوقيت واستخدام النحل الطنان في تلقيح الأزهار.

8- مشروع مركز البيئة الوطني:

أما المشاريع في مرحلة التنفيذ:

مشروع إعادة التدوير – مشروع إدارة النفايات الصلبة – مشروع الغاز الحيوي – مشروع إدارة النقابات الطبية – مشروع التنوع الحيوي – مشروع الكفاءة المائية والتوعية (ويبيا) – مشروع التنمية المستدامة.

ثانيا : المؤسسات الحكومية:

أ- وزارة الزراعة:

- الإرشاد الزراعي ودوره في توعية المزارع والشباب الريفي إلى أهمية المحافظة على البيئة.

- المشاريع التي تتبناها الوزارة وتنفذها مثل مشروع البدائل غاز المثيل البروميد، التخلص التدريجي من غاز المثيل البروميد، مشروع الاستخدام الآمن للمبيدات ومشروع المكافحة المتكاملة للآفات ومشروع الإدارة المتكاملة للمحاصيل وغيرها.

ب- المركز الوطني:

من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع والأبحاث مثل:

- أبحاث التنوع الحيوي.
- أبحاث الثروة الحيوانية والمراعي.
- أبحاث الزراعات المروية والمطرية.

ج- وزارة المياه والري:

من خلال تنفيذ الإجراءات الخاصة بإدارة المياه الجوفية والسطحية كما أسلفنا.

خاتمة:

أن تأهيل المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة يتم من خلال:

- المشاركة ما بين فئات المجتمع والمؤسسات.
- الدعم وإيجاد البيئة المناسبة.
- العمل المتواصل.

تجربة مملكة البحرين

إعداد
السيدة/ جهاد جعفر محمد
برنامج المواطنة البيئية
جمعية البحرين النسائية

مقدمة:

"أيتها المرأة الأم، الأخت والابنة: إن مشاركتك هي الطريقة الوحيدة التي تبقيك ذات شأن".

لا يخفى على أحد أن التمتع بالعناصر الطبيعية للبيئة حق طبيعي للجميع وعلى الدولة والأفراد واجب حماية البيئة البرية والجوية والمائية ومواردها، بما في ذلك المحافظة على الفئات الحية النادرة.

وورقة العمل هذه... حول دور المرأة البحرينية في العمل التطوعي والمشاركة الشعبية في المحافظة على البيئة. وسيكون التركيز على القضايا الأساسية التي سيثيرها البحث والحوار والمناقشة في هذا المؤتمر:

* تدهور ثرواتنا البيئية = تدهور صحتنا.
* أثر المشاركة الشعبية والعمل التطوعي.
* مصادر تمويل العمل التطوعي.
* المرأة والبيئة.
* مستقبل المرأة البحرينية.
* دور الجمعيات النسائية البحرينية في المحافظة على البيئة.

سأحاول فيما يلي تقديم عدد من الأفكار والملاحظات المتعلقة بهذه القضايا والتي سأضعها أمام المشاركين في هذا المؤتمر العتيد الذي يعقد برعاية المنظمة العربية للتنمية الزراعية بجمهورية مصر العربية، والذي نأمل أن يحقق أهدافه بإذنه تعالى.

تدهور ثرواتنا البيئية = تدهور صحتنا:

يتعرض كوكب الأرض لتحولات خطيرة من الناحية الجيولوجية والمناخ والبيئة، وكل هذا نتج عن تصرفات الإنسان السلبية وعدم احترامه للتوازن البيولوجي وتلويثه للبيئة من خلال أنشطته المختلفة.

إن البيئة والإنسان اسمان مرتبطان معا لا يمكن أن ينفصلا عن بعض منذ ان خلق الله سبحانه

وتعالى هذا الكون، حيث جعل البيئة الإطار الذي يحتوي هذا الإنسان وجعله يتأقلم معها بتميزه بوظائف بيولوجية تختلف عن سائر الكائنات الحية.

وبسبب الاستخدام الخاطئ لموارد الطبيعة والتقدم السريع في العلاقة بين الإنسان وبيئته والناتجة عن (أساليب تنموية خاطئة) بجميع أشكالها البشرية والاقتصادية والاجتماعية و....الخ.

أحدث ذلك إخلالا رهيبا في مكونات البيئة فأوجد العديد من المشكلات الضارة بالبيئة والإنسان مثل مشكلة الطاقة ومشكلة النمو السكاني ومشكلة التلوث البيئي وهي المشكلة الأكثر تزايدا في الفترة الأخيرة مع التزايد في النمو السكاني والطفرة في التقدم التكنولوجي كما أوجد مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية.

لذا وجب علينا القيام بحماية هذه البيئة من المشكلات المذكورة أعلاه وتتم عملية حماية البيئة بوسائل وطرق كثيرة لا بد العمل بها على أساس أن يتم استثمار الموارد البيئية الطبيعية دون استنزاف أو إسراف وأن لا نحمل النظام البيئي بمخلفات لا تستوعبها الدورات الطبيعية ولا بد أن يكون هناك ما يسمى بـ (التوازن الطبيعي) وهو معادلة القدرة الإنتاجية للبيئة والنمو السكاني، وتعني معادلة القدرة الإنتاجية للبيئة ما يحتاجه الكائن البشري من أساسيات الحياة من الثروات الطبيعية المتوفرة من حوله.

وعليه فإنه فيجب علينا أن نحمي البيئة بشتى الطرق المتاحة والتفكير بمستقبلها لأن ارتباط البيئة بالإنسان وثيق، فالمستقبل البيئي يعني المستقبل البشري والمحافظة على البيئة تجعلنا قادرين على تلبية متطلبات حياتنا وحياة أجيال المستقبل.

أثر المشاركة الشعبية والعمل التطوعي:

إن منهج رسالتنا الإسلامية يجعل رعاية البيئة من أخلاقيات وسلوك الفرد السليمة حيث حثّ على النظافة والرحمة والسلام فنهىعن إلقاء الأذى في الطريق. . واعتبرإماطة الأذى عن الطريق صدقة ومحبو البيئة يعملون من هذا المنطلق القوي الذي يعكس هذا المنهج الراقي لحضارتنا.

لهذا لا بد من أن نولي المحافظة على البيئة المزيد من الاهتمام، وأن نعمل يدا واحدة، أفرادا وجماعات، لحمايتها من كل ما يضر بها.

إن نظرة سريعة على فلسفة المشاركة الشعبية، توضح أن هذه الحركة بما تضمه من مؤسسات خيرية وجمعيات أهلية وتشكيلات طلابية وعمالية ونقابية، كانت تهدف في صلب عملها إلى رفع وعي المواطنين وحمايتهم وتقديم الخدمات لهم، أي أنها ــ بلغة أخرى ــ كانت تعمل في فضاء حر هدفه الأول (الإنسان) وهو ما يضمن جديتها ومصداقيتها والحاجة الماسة إليها.

ولقد كثفت الجمعيات واللجان التطوعية وشركات القطاع الخاص والحكومي في الآونة الأخيرة من حملات التوعية الموجهة للمحافظة على البيئة البحرية والبرية وذلك بهدف حثّ الأفراد من مواطنين ومقيمين للمحافظة على بيئتهم خاصة وأن مختلف فئات المجتمع أصبحوا اليوم يتمتعون بدرجات عالية من الوعي وأصبح لديهم الحماس للمشاركة مما يعد من أنجح الوسائل في حماية البيئة، ومواجهة مختلف الأخطار التي تستهدف تلويثها.

ومن المعروف أن تكاليف المشاركة الشعبية والعمل التطوعي ليست باهظة مما يوفر للجميع القدرة على المشاركة بها خاصة أن تلك الحملات موجهة لكافة الفئات، أن الأرباح المستفادة من برامج التوعية المستمرة والتي تعتبر من أقصر الطرق لمواجهة الأخطار المحدقة بالبيئة وتعد استثمارا جيدا نضعه في بيئتنا.

إلا أنه من المهم ألا تقتصر مشاركة الأفراد في تلك الحملات على أيام معدودة ومناسبات محددة بل يجب أن تتحول إلى ممارسة يومية يضعون فيها طاقاتهم الخلاقة إلى جانب الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية لحماية البيئة في بلدانهم.

خلاصة القول.. بدون المشاركة الشعبية لا يمكن تحقيق النجاح في حماية البيئة. وأن تعزيز تلك المشاركة هو من أفضل الطرق لها.

مصادر تمويل العمل التطوعي:

تشكل قطاعات المجتمع المختلفة، وهي القطاع الحكومي والعام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني والقطاع الأهلي والأفراد بصفتهم الطبيعية، مصادر خصبة للتمويل وتنمية موارد مؤسسات العمل التطوعي. وتضطلع أغلب تلك القطاعات بأدوار متفاوتة في دعم العمل التطوعي وتمويل برامجه وأنشطته ومشاريعه الخدمية والتنموية. وسنعرض فيما يلي مساهمات كل قطاع من تلك القطاعات في تمويل العمل الخيري:

1- القطاع الحكومي:

بدأت الحكومات العربية ولاسيما في السنوات الأخيرة تراعي في أنظمتها دعم وتشجيع المؤسسات غير الحكومية، سواءً كانت تقوم بعمل اجتماعي أو علمي أو ثقافي أو فني أو رياضي أو بيئي... الخ، إلا أن الدعم الذي تقدمه للعمل الخيري لا يشكّل إلا نسبة ضئيلة من مصادر التمويل الأخرى.

2- القطاع الخاص:

يجب التمييز هنا بين الشركات العائلية المملوكة لشخص وعائلته، والشركات المساهمة مثل شركات التأمين والبنوك والشركات المساهمة العامة، فالملاحظ في الوطن العربي إن الشركات

العائلية أو الفردية لها نصيب الأسد في المساهمات الخيرية التطوعية وتعتبر أهم الروافد المالية، أما الشركات المساهمة فيعتبر دورها ضعيف جداً في الدعم المقدم.

والمطلوب عربياً هو تكثيف الجهود على تلك المؤسسات والشركات المساهمة لإقناعها وإقناع مجلس إدارتها والمساهمين فيها بضرورة القيام بدورهم المجتمعي بشكل أكبر ويتماشى مع دورهم الاقتصادي والمالي، فبذلك نكون قد ضمنّا موارد مالية كبيرة تدعم العمل التطوعي بشكل كبير ولأمد طويل.

3- المصادر الدولية:

تعتبر المصادر الدولية من مصادر تمويل العمل الخيري في الوطن العربي، ولا شك أن هذا المصدر يقع تحت تأثير المتغيرات الدولية والسياسية كما يقع تحت نفوذ الدول العظمى والدول الصناعية الكبرى والتي تعتبر من المساهمين الرئيسين في تمويل الصناديق الدولية، لذا يجب علينا الاهتمام بهذا الأمر، ولكن لا يجب علينا كقائمين على العمل الخيري التطوعي التعويل عليه كثيراً، فالمصدر المتاح اليوم قد لا يتاح غداً لتغير المواقف السياسية ولا يخفى على القائمين على العمل الخيري صعوبات التقديم وطول الإجراءات وتعقيدها للحصول على المنح من الصناديق الدولية المانحة، وبرأينا كدول عربية أننا لدينا من الموارد المالية والجهات المانحة ما يكفينا عن اللجوء للمصادر الدولية، وما يجب علينا هو إعادة ترتيب أوراقنا وحسن تقديم أنفسنا للغير.

المرأة والبيئة:

إن المرأة تلعب دوراً مزدوجا في البيئة حيث أنها تؤثر فيها سلباً وإيجاباً، سلباً نظراً لجهلها وقلة وعيها بنتائج الممارسات الخاطئة في استخدام الموارد المتاحة، أما الدور الإيجابي للمرأة في البيئة فتبرزه عن طريق نهجها نهجاً سليماً في استخدام تلك الموارد بحيث تحافظ على ديمومتها و استمراريتها ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك علاقة وثيقة بين المرأة والبيئة حيث أن ظروفا معينة تشكل ضغطاً على الموارد المتاحة التي تستخدم استخداماً عشوائياً يؤدي إلى استنزافها.

ويمكن تدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي عن طريق:

1- العمل على وضع آليات عمل لتحقيق مشاركة المرأة في إعداد ورصد ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية الهادفة إلى مكافحة التصحر، وإنشاء الحزام الأخضر، وتعزيز تطبيق الأنظمة التي تحمي الغابات وغيرها.

2- رصد وإعداد ومتابعة تنفيذ التشريعات والأنظمة الخاصة بحماية البيئة، والحد من التلوث البيئي الناجم عن مختلف النشاطات الزراعية والصناعية والسياحية، ومن الاستخدامات المختلفة للطاقة ووسائل الري وجميع الموارد الطبيعة.

3- المساهمة مع الجهات المعنية في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج لتكوين الوعي البيئي ونشر المفاهيم البيئية الخاصة بالحفاظ على الموارد الطبيعية والمرافق الحيوية الأساسية.

4- تعزيز إجراء البحوث والدراسات حول العلاقة القائمة بين السكان والبيئة والتنمية، وبما يتعلق بكل من الإنتاج والاستهلاك والارتباط مع البيئة والموارد الوطنية والطبيعية، مع إبراز الدور الهام للمرأة في هذه المجالات، وذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية وطنياً وعربياً ودولياً.

5- تعزيز المشاركة الكاملة للمنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجهات العلمية والبحثية لمتابعة توفير مستلزمات الصحة البيئية والسلامة المهنية.

6- تأهيل وتدريب المرأة على المهارات المتقدمة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة والقدرة على إدارة الموارد، والحفاظ على التنوع البيئي.

7- تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة غير الملوثة للبيئة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح... مع العمل على تدريب المرأة على استخدامها.

8- دعم مفاهيم تنظيم الأسرة وتحقيق التوازن بين التنمية السكانية والموارد الطبيعية.

مستقبل المرأة البحرينية:

لقد بذلت المرأة البحرينية جهودا شاقة من أجل الخروج من العزلة التي فرضت عليها فعملت على الارتقاء بأوضاعها التعليمية والثقافية والصحية والوظيفية، وشاركت في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي شهدتها البلاد في القرن الماضي وتزامن ذلك مع دعم مباشر وغير مباشر من قبل القيادة السياسية في البلاد وهو الدعم المتمثل في مساندة هذا الارتقاء والتطور وبالسماح للمرأة بالعمل في المجالات المختلفة.

ومنذ انطلاقة الحركة التعليمية والثقافية في البلاد اهتمت المرأة البحرينية بالأنشطة الاجتماعية المختلفة التي تعنى بشؤون وقضايا المرأة والأسرة في المجتمع، الأمر الذي هيأ الأرضية الملائمة للدور البارز الذي تمارسه اليوم في مختلف أوجه الحياة.

ولا نستطيع في هذا السياق إغفال الحركة النسائية الأهلية في البلاد التي شملت مدن البحرين وقراها والتي ركزت في مسيرتها على الاهتمام بزيادة وعي المرأة البحرينية بقضاياها في محاولة جادة من جانب هذه المؤسسات لتفعيل دورها و تعزيز مكانتها.

ولقد حققت المرأة خلال سنوات عديدة إنجازات قيمة، ونتائج بارزة، في عدد من مجالات التنمية التي كانت حتى وقت قريب وقفاً على الرجال فقط، واستطاعت المرأة بفضل الرعاية

والتشجيع أن تتبوأ مناصب تنفيذية وتشريعية رفيعة، فأضحت سفيرة ووزيرة ومندوبة دائمة لدى المنظمات الدولية وعضواً في البرلمان ووكيلة للوزارة ومهندسة وطبيبة وقاضية وملاحاً جوياً، وغيرها من المهن التي كانت محظورة على المرأة.

إن تعزيز الديمقراطية في بلد ما لا يتم إلا عن طريق إشراك المرأة والرجل على قدم المساواة في صنع القرار، حيث أن إشراك المرأة في عملية صنع القرار على قدم المساواة مع الرجل لا يعد مطلباً من المطالب فحسب بل أصبح شرطاً أساسياً لمراعاة مصالح المرأة في مختلف الجوانب، وبتهميشها وعدم إشراكها في صنع القرار يتعذر تحقيق الأهداف المتمثلة في المساواة والتنمية.

إذ أن متطلبات عصرنا الحديث جعلت من تنمية المرأة هدفاً اجتماعياً وإنسانياً واجباً.

إن المرأة البحرينية تنظر إلى الحاضر والمستقبل بكثير من التفاؤل وهي ترى إمكانية مشاركتها في حركة التنمية الشاملة في البلاد والتي تتزايد بشكل غير مسبوق، مما سيؤدي بلا شك إلى إثراء الجهود التي ترمي إلى كل ازدهار ورفعة.

دور الجمعيات النسائية البحرينية في المحافظة على البيئة:

مع الحركة الإصلاحية في البلاد، انتشرت وتعددت الجمعيات النسائية والتي بلغ عددها اليوم ثلاث عشرة جمعية نسائية، وأصبحت المرأة مطالبة بالمزيد من العمل الجماعي في هذه الجمعيات للمحافظة على البيئة و المحميات الطبيعية، لتحقق نتائج ملموسة ومتقنة مقارنة بالعمل الفردي.

ومن تلك المهام التي تقوم بها هذه الجمعيات:

* الفعاليات الثقافية من محاضرات وندوات وورش عمل.
* إصدار مجلة باسم الجمعيات وبعض النشرات للتوعية.
* دورات تثقيفية وتأهيلية للعمل التطوعي إلى جانب عرض أفلام تسجيلية ثقافية.
* تنظيم زيارات منتظمة لمواقع بيئية مختلفة وأسواق خيرية و معارض بيئية.
* صياغة استراتيجيات لتطوير العمل التطوعي البيئي.
* استقطاب هيئات المجتمع المدني لعلاج مشاكل البيئة.
* والجدير بالذكر أن المجلس الأعلى للمرأة في البحرين يتشكل من لجان دائمة لممارسة اختصاصاته ومن تلك اللجان:

لجنة الصحة والسكان والبيئة:

وتقوم هذه اللجنة بدراسة السياسة العامة في مجالات صحة المرأة والسياسات السكانية والبيئية وتقويم البرامج المنفذة من قبل الجهات الحكومية والغير حكومية، وتقديم الاقتراحات المتعلقة بتحسين الوعي الاجتماعي للمرأة في هذه الجوانب الحيوية.

كما تضطلع هذه اللجنة بمتابعة الأجهزة المعنية بتنفيذ برامج صحة المرأة واقتراح برامج التوعية الموجهة للمرأة في الشئون السكانية والبيئية.

البحرين النسائية... أنموذجا:

رؤية الجمعية: تمكين كوادر قائدة في مسيرة التنمية الإنسانية.

رسالة الجمعية:

- تأهيل كوادر نسائية للقيام بدور فاعل في التنمية الإنسانية.
- توعية ودعم وإرشاد أفراد المجتمع ضد العنف والاعتداء والإهمال الاجتماعي والبيئي.
- التكاتف مع الهيئات والمؤسسات ذات العلاقة.

ومن البرامج الأساسية للجمعية **برنامج المواطنة البيئية**

ولقد تم تبنى مفهوم المواطنة البيئية في المنتدى التحضيري لقمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة بالمنامة، للمنظمات غير الحكومية في 8 سبتمبر 2001، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

خطة العمل لبرنامج المواطنة البيئية:

- التواصل دوليا وطرح القضايا المشتركة والتي لها تأثير على كوكب الأرض عامة.
- الاهتمام بالتوعية البيئية العامة بطرق عملية مبتكرة وبصورة جديدة.
- إعداد مناهج تخصصية لأهم المواضيع البيئية التي تهدف لخلق علاقة بين الفئات العمرية المختلفة والطبيعة.
- إدراج المواد البيئية في المناهج التعليمية وتفعيل القوانين الدولية التي تعنى بأمور البيئة.

الخطة التنفيذية للبرنامج:

- **الأنشطة التعليمية:**

* النادي البيئي (للمرحلة الابتدائية).

- **أهدافه:**

* الفهم الصحيح للمبادئ البيئية الأساسية عبر مادة علمية وأنشطة عملية.
* تحويل هذه المفاهيم إلى سلوك للحياة، لمعرفة الممارسات البيئية السليمة.
* استكشاف البيئة و أداء دور إيجابي لحمايتها.

* ربط هذا المفهوم بحب الوطن، بحيث يكون من خلاله مواطنا صالحا حريصا على ثروات بلاده ومساهما في إنمائها.

- منهجه:

منهج تعليمي متكامل تم إعداده بواسطة فريق العمل القائم على برنامج المواطنة البيئية وهو عبارة عن وحدات دراسية، تتطرق كل وحدة إلى قضية من القضايا البيئية العالمية والمحلية معاً.

وحدة بيئتي لرياض الأطفال:

- أهداف الوحدة:

* التربية البيئية والتنشئة على حب الطبيعة.
* حث الأطفال على حب الحياة في محيط نقي وبيئة سليمة.
* إدراك حقائق الأمور باكتشاف مكون الطبيعة ومعرفة خصائصها.
* اكتساب مواقف وأنماط سلوكية بيئية.
* إدراك أسباب التلوث ومخاطره على الإنسان والحيوان والنبات.

- الاحتفالات بالمناسبات البيئية العالمية:

* الاحتفال بيوم كوكب الأرض وإصدار بيان بهذه المناسبة.
* الاحتفال بيوم البيئة العالمي.
* الاحتفال في مركز سلمان الثقافي بالتعاون مع (UNEP) والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية.

- الاحتفال بيوم الأوزون العالمي:

• محاضرات للتوعية.
• برنامج إذاعي.
• تكريم الشركات الصديقة للبيئة.

- المشاركات الإعلامية:

* برنامج إذاعي أسبوعي (عالم الأسرة).
* ومن المواضيع التي تم تناولها.

* المحافظة على البيئة تبدأ من المنزل.
* إعادة الاستخدام.
* ترشيد استهلاك الطاقة.
* الاقتصاد في الماء.
* تقليل كمية المخلفات.
* الناس والصيف.

التواصل الدولي:

* حلقة حوارية حول المواطنة البيئية.

(جامعة الدول العربية خلال الفترة 15 – 16 أكتوبر 2003).

* مؤتمر قمة الأرض – جوهانسبرغ.
* الاجتماع الإقليمي العربي لميثاق الأرض – عمان.
* الإعداد لمؤتمر قمة الأرض – تونس.
* الإعداد لمؤتمر قمة الأرض – الأردن.

الفعاليات الخاصة بالتوعية:

* الحملة الوطنية لميثاق الأرض.
* توعية الأطفال بطبقة الأوزون.
* توعية النساء في القرى.
* توعية أعضاء الجمعية.
* توعية القائمين على تدريس وحدة بيئية.

ملصقات بيئية للتوعية بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

أصدرت الجمعية مجموعة من الملصقات لتوعية طلبة المدارس والموظفين في المواقع المختلفة لبيان أهمية البيئة، وتتعرض للتفاعل الإيجابي مع البيئة وأثر السلوك الصحيح.

المشاركات العامة:

المشاركة في أغلب الأنشطة المقامة في: المؤسسات الأهلية، المراكز الاجتماعية، مراكز

الأنشطة الصيفية، الماراثون البيئي، اليوم الترفيهي في شركة ألمنيوم البحرين(ألبا).

المعوقات:

الأيدي العاملة:

* قلة عدد الأيدي العاملة المتخصصة.
* قلة الأيدي العاملة المتفرغة للعمل التطوعي.

الموارد المالية:

* شح الموارد المالية.
* قلة الخبرة في كيفية العمل على جمع التبرعات.
* الاعتماد الكلي على المبلغ المالي الذي خصص لبرنامج المواطنة من جائزة شركة فورد العالمية.

الجوائز:

* جائزة شركة فورد العالمية 2002م:

تأهل برنامج "المواطنة البيئية" للحصول على منح المحافظة على البيئة والتراث الذي ترعاه شركة سيارات فورد لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA).

جائزة WANGO لحقوق الإنسان 2002م عن برنامج كن حرا.
جائزة العمل المتميز من وزارة العمل 2003م للجمعية.
جائزة شركة كوكا كولا 2003م عن برنامج اليد البيضاء.

كلمة أخيرة:

الماسكوت البيئي:

انطلاقا من التوصيات التي خرجت بها حلقة العمل المنظمة من قبل الجامعة العربية بالتعاون مع (رائد) في العام الماضي، فإن جمعية البحرين النسائية قد بدأت بتفعيل مشروع الثقافة البيئية من منظور جديد ويصب في اثنين من المحاور الموصى بها في حلقة العمل المشار إليها وهما:

تحديد أسس الترابط بين حماية البيئة والمسائل الاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في تعديل السلوك لدى مختلف الشرائح الاجتماعية.

توضيح المؤشرات البيئية التي يتم الاعتماد عليها في قياس مدى تحقيق المواطنة البيئية.

إن برنامج المواطنة البيئية قد بدأ في مشروع الماسكوت البيئي الذي يسهم في إحداث ترابط للبعد البيئي مع التراث المحلي وذلك عبر استخدام شخصية بيئية قريبة من واقع المجتمع البحريني وهو "الضب المحلي" لتفعيل برامجه المتنوعة وذلك سعياً في ترسيخ هذه الشخصية المحلية في الأذهان وأيضاً كشعار تذكيري لأهمية المحافظة على البيئة بكل مكوناتها.

وستكون هذه الشخصية واجهة عمل تقع على عاتقها مهام كبيرة... بدأ من إجراء تقييم بيئي كمؤشر لقياس مواطن الضعف في الثقافة البيئية في المجتمع البحريني، مروراً بالبرامج الخلاقة في تنشئة أجيال ذوي الوعي والحس البيئي عبر الأندية البيئية أو مناهج البيئة لرياض الأطفال وغيرها من البرامج المتطورة التي تسعى دوماً في الارتقاء بالوعي البيئي لكافة فئات المجتمع ليصل إلى مستوى المساهمة في المحافظة على موطن البشر جميعاً وفي صنع القرار المعزز لهذه الأيديولوجية.

كما تتطلع الجمعية أن يكون لهذا المشروع البيئي ترابط اقتصادي في المستقبل بسعيها في تشجيع الجهات المعنية ومؤسسات الدعم المختلفة في الاستثمار في السياحة البيئية عبر بناء محميات للحياة البرية لحمايتها وتنميتها بعد أن تكون قد نجحت في تعزيز مفهوم حقوق كافة الحيوانات في العيش بسلام في بيئتها بغض النظر عن أشكالها المستحسنة لدينا أو المكروهة، ودور هذه الكائنات في إيجاد نظام مستقر في إطار التوازن الكوني الشامل الذي قدره الخالق سبحانه وتعالى لقوانين البيئة المحكمة وموازينها الدقيقة "إنا كل شيء خلقناه بقدر".

تجربة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

إعداد
م. العمري نصر الدين(*)
مهندس تطبيقي في الغابات
مدير منطقة المحافظة على تكاثر الصيد لولاية الجلفة

1- نظرة عن التنوع الحيوي:

الجزائر بلد عربي وإفريقي يعرف بشساعة مساحته التي تفوق مليوني كيلومتر مربع (2.376.391 كلم^2) وعدد سكان يتجاوز 32.000.000 نسمة، كما يمتاز بتنوع الأوساط الطبيعية، ففي الشمال حيث العوامل المناخية المناسبة نجد الأصناف الحيوانية والنباتية التي تمتاز بها بلدان حوض المتوسط و في الجنوب توجد أصناف أخرى متأثرة بالمناخ الصحراوي.

هذه الأوساط الطبيعية المتنوعة تضم عدة أصناف مزروعة وغير مزروعة والكثير منها من أصل جزائري.

هذا التنوع يتمثل في وجود 3139 صنفاً من النباتات منها 1670 تمتاز بالندرة و 314 نوعاً نادرة ما و 590 نادرة و 565 نادرة جدا.

كما تم إحصاء حوالي 600 نوعاً من الأصناف المستوطنة منها 197 من أصل جزائري و 310 صنفاً مشتركاً بين دول المغرب الثلاث و146 صنفاً صحراوياً.

من جهة أخرى هناك 130 نوعاً ومنها نوع فرعي غذائي، 540 نوعاً علفياً وأكثر من 626 نوعاً طبياً. كما نجد 70 نوعاً من الأشجار بعضها محلية مثل سرو الطاسيلي، تنوب نوميديا في جبال البابور والصنوبر الأسود بجبال جرجرة والبعض الآخر دخيل مثل الكاليتوس.

للإفادة أن هناك 227 صنفاً من هذه النباتات محمياً بموجب القوانين الجزائرية.

أما بالنسبة للحيوانات غير الأليفة نجد 107 صنفاً من الثديات منها 47 محمية قانونية (قرد المغرب، الفنك، الضبع المخطط، الأوس، القط الوحشي، الفقمة وأنواع الغزلان والأيائل المختلفة.

كما تضم الجزائر من جهة أخرى ما لا يقل عن 336 نوعاً من الطيور من بينها 107 محمية قانونية منها 39 من الجوارح (العقاب، السرنوف، الصقر، أبوالخطاف المـاكي، نسـر السـهوب ...الخ)، إضافة إلى أصناف أخرى مشهورة مثل الحبارى واللقلق الأبيض والأسود وأنـواع الـبط المختلفة.

بالنسبة للزواحف، يوجد ببلادنا 40 نوعا منها 8 محميات قانونية (ورل الصـحراء ونـوعي الحردون وأكثرهما شهرة في الصحراء هو الضب).

وفيما يتعلق بالحشرات فقد تم حصر حوالي 2000 نوعاً ويقدر المختصون في هذا المجال بأن الجزائر لديها حوالي 20.000 نوعا منها.

كما تشكل الحيوانات والنباتات المائية قسطا كبيرا من التنوع البيولوجي بالجزائر، إذ أحصـي 164 نوعا من الأسماك العظمية البحرية و 30 من أسماك المياه العذبة نخص بالذكر المارو، كلب البحر، الصار وسلطان إبراهيم الصخري.

2- حماية الموارد الطبيعية و التنوع الحيوي:

إن حماية هذا التنوع البيولوجي وبالخصوص الأصناف المهددة بالانقراض حظيـت باهتمـام خاص من طرف السلطات المعنية حيث تم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحفاظ على هذه الثـروة بدءا بالنصوص التشريعية حيث تم في بداية الثمانينيات سن ثلاثة قـوانين يتعلـق الأول بالصـيد والثاني بحماية البيئة والأخير متعلق بالنظام العام للغابات، انبثقت عنها نصوص تطبيقية.

وبما أن النصوص لا تكفي لوحدها، فقد تم التفكير في إنشاء محميات طبيعية تمثـل مختلـف الأنظمة الإيكولوجية الموجودة بالبلاد بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي وإيقاف ظاهرة تـدهور الموارد الطبيعية، حيث تم في هذا الإطار إنشاء 18 منطقة محمية على مسـاحة مقـدرة بـــ 56 مليون هكتار (أي ما يعادل 24 % من المساحة الإجمالية للقطر). من ضمنها 10 حظائر وطنية، 4 محميات طبيعية و4 محميات لتطوير الصيد.

في مجال التعاون الدولي وافقت الجزائر على عدة اتفاقيات تخص حمايـة الثـروة الطبيعيـة أهمها:

- بروتوكول التعاون بين بلدان شمال إفريقيا الموقع بالقاهرة في مجال مكافحة التصحر.
- اتفاقية رامسار المتعلقة بحماية المناطق الرطبة.
- الاتفاقية الإفريقية حول المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية الموقعة بالجزائر.
- اتفاقية واشنطن المتعلقة بالتجارة الدولية للأصناف النباتية والحيوانية المهددة بالانقراض.

كما تم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الصديقة التي تنتمي إلى حوض المتوسط.

وتطبيقا لتوصيات الاتفاقيات المذكورة تم تجسيد عدة برامج وطنية تدخل في مجال الحفاظ على التنوع الحيوي بإشراك المنظمات الأهلية والمجتمعات الريفية أهمها:

1- مشروع التشغيل الريفي:

هذا المشروع الممول جزئيا بقرض من البنك العالمي يدخل ضمن المشاريع الكبرى التي أعدتها الحكومة الجزائرية بهدف خلق أكبر عدد ممكن من مناصب العمل ومحاربة البطالة في الأرياف وبالتالي محاربة الفقر والرفع من مستوى معيشة هؤلاء السكان وهو ما ستكون له انعكاسات إيجابية على مستوى المجتمعات الريفية ويمكن من تقليل الضغط على الموارد الطبيعية ويعمل على حماية التنوع الحيوي ويحافظ على البيئة.

تمتد مساحة المشروع على 1.350.000 هكتار موزعة على 105 بلدية ويتكون من سبعة محيطات تدخل يتمركز أغلبها بالأطلس التلي غرب ووسط البلاد وتتمحور الأعمال في التالي:

1- **حماية التربة:** كالتشجير، تثبيت حواف الأودية... الخ.

2- **تجنيد الموارد المائية:** إنشاء حواجز مائية وسدود صغيرة وكذلك حفر آبار وتهيئة الينابيع الطبيعية بهدف زيادة المساحة المسقية.

3- إدخال تقنيات زراعية حديثة متلائمة مع طبيعة المنطقة و ذات مردودية عالية (غراسة الأشجار المثمرة، مصدات الرياح، تهيئة وفتح مسالك بهدف فك العزلة).

4- تعزيز الوضع المؤسساتي.

5- تعزيز دور المرأة: إنشاء ورشات حرف تقليدية، دروس محو الأمية، تربية النحل والدواجن ... الخ.

إن النتائج المنتظرة من هذا المشروع متعددة ولا سيما التأثيرات الإيجابية المنتظرة على حماية التنوع الحيوي والمحافظة على البيئة ويشمل:

- توسيع المساحة الحراجية بـ 15.000 هكتار.
- خفض نسبة توحل السدود.
- خلق 27000 منصب عمل جديد.
- تجنيد أكبر للموارد المائية.
- حماية أحسن للأراضي من الانجراف.

- زيادة المنتوج الفلاحي بنسبة كبيرة.
- ترقية المرأة الريفية.

2- مشروع تنمية الحبوب و تربية الحيوانات (تيارت):

هذا المشروع ممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ويهدف بالأخص إلى:

- تنمية النشاطات الاقتصادية والتي تعتبر مصدراً للدخل لا سيما في ميدان الحرف والحدائق العائلية وتربية الحيوانات.
- تحسين ظروف حياة النساء الريفيات إذ تم إنجاز 8 مراكز تكوين حرفي و4 تعاونيات نسائية ضمت 228 عاملة وتكوين 1111 شابة ريفية كمرشدات ريفيات،كما استفادت 131 امرأة ريفية من قروض وتم إنشاء حدائق عائلية صغيرة وتوزيع 31.000 شجيرة مثمرة على 1500 إمرأة وتم كذلك إنشاء 56 بئرا لتموين 1579 بيتاً ريفياً بمياه الشرب.

3- مشروع تهيئة سد حوض واد ملاق (تبسة):

ممول من طرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ويهدف إلى تحسين ظروف حياة 1400 امرأة ريفية عن طريق تحسين دخل المحاصيل الغذائية للعائلة وتم في هذا الصدد:

- إحداث منشآت للتدريب الحرفي.
- تكوين 360 مرشدة ريفية.
- استفادة 270 إمرأة ريفية من الشتلات والبذور لإنشاء وصيانة البساتين العائلية حيث تم إنشاء 481 بستاناً عائلياً.

4- تجربة المحميات الطبيعية:

أ- الحظيرة الوطنية لبلزمة (باتنة):

بدأت هذه التجربة مطلع التسعينيات، إذ تم تجسيد برنامج تنمية شجرة التفاح بهذه المنطقة كونها تتلاءم والخصوصيات المناخية للمنطقة وكذلك تربية النحل حيث تمخض عن هذه التجربة رفع مستوى معيشة السكان المجاورين وبالتالي تقليل ضغطهم على الموارد الطبيعية للمحمية.

ب- تجربة الحظيرة الوطنية لجرجرة (البويرة):

وهي حظيرة عانت في السابق من ضغط القطع العشوائي لمواردها الحيوية، لكن وبعد إشراك جمعية العقلاء وتحسيسهم وكذلك تحسين مستوى هؤلاء السكان بتوفير فرص عمل فاقت الـ 600 فرصة خلال سنة 1997 لوحدها وتوزيع 6476 شتلة مثمرة إضافة إلى تنمية تربية النحل مما تولد عنه قناعة لدى هؤلاء السكان بضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية للحظيرة

والوقوف في وجه انتهاك حرمة التنوع الحيوي مهما كان مصدره.

ج- تجربة منطقة المحافظة على تكاثر الصيد (الجلفة):

في إطار المحافظة على التنوع الحيوي بالمنطقة المذكورة، وبهدف خلق نشاطات بديلة للممارسات السائدة المتمثلة في الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية لا سيما الرعي الجائر، الحرث العشوائي والصيد غير الشرعي فقد تم التكفل بشريحة كبيرة من العاطلين عن العمل بتوفير فرص عمل موسمية، كما تم في نفس الإطار إدخال نشاطات تربية النحل وغراسة الأشجار المثمرة والعلفية.

وتم من جهة أخرى إنشاء حديقة حيوانات وترفيه مصغرة لعرض مختلف الأصناف الحيوانية لا سيما القنصية منها من أجل إحساس المواطن وتوعيته بأهمية هذه الثروة ووجوب المحافظة عليها.

3- الإستراتيجية الوطنية ومخطط عمل وطني للحفاظ على التنوع الحيوي:

تطبيقا لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي صادقت عليها الجزائر في 6 جوان 1995، عمدت الجهات المعنية في البلاد إلى وضع استراتيجية وطنية ومخطط عمل في هذا المجال.

في إطار هذا المشروع استطاعت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة بمشاركة كافة القطاعات المعنية وبمساعدة خبراء وجامعيين وطنيين أن تعد استراتيجية وطنية للحفاظ على التنوع البيولوجي في الجزائر وحصره.

كما توجد مشاريع أخرى متعلقة بالحفاظ على هذا التنوع في طور التنفيذ نذكر منها الحصر الوطني للحيوانات والنباتات وإنشاء وحدات متخصصة في الحفاظ على الحيوانات والنباتات والحصر الوطني للمناطق الرطبة مع إعادة أعمارها.

4- أهمية دور المنظمات الأهلية في حماية التنوع الحيوي :

منذ انعقاد المؤتمر الدولي في استوكهولم عام 1972 إلى مؤتمر ريو في سنة 1992، ما فتيء الاعتراف المؤسسي بمكان ودور المنظمات غير الحكومية في صنع القرار بتزايد مستمر، فقد طالبت بضرورة إنشاء عددا من الهيئات، على المستوى الوطني، مهمتها التشاور بين ممثلي مختلف الدول والأطراف المؤسسية الاقتصادية الفاعلة والمنظمات الأهلية من أجل تحديد مشترك للإستراتيجية الجديدة باعتبار أن لهذه الأخيرة دور فاعل كونها قريبة من الجهات المحلية الفاعلة أو المشاركة في مختلف برامج التنمية.

هذه الإستراتيجية تعتبر بمثابة منهجية جديدة لضمان التنمية المستدامة تهدف إلى الاستغلال العقلاني وتسيير الموارد الطبيعية مبنية على اختبار التقنيات الملائمة والأطر المؤسسية المناسبة لغرض التلبية الدائمة لحاجيات المجتمعات من جهة وضمان التوازن بين التنمية الاقتصادية الشاملة والمحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من جهة أخرى.

تجربة جمهورية السودان

إعداد
م. فاطمة محمد احمد رملي
م. غابات
الهيئة القومية للغابات – السودان

مقدمة:

تدهورت البيئة بصورة عامة في الحقب الأخيرة مما نتج عنها تدهور في المحميات والموارد الطبيعية الأخرى، أيضا ضعف المشاركات المحلية والشعبية قد يودى إلى عدم تفهم الأطراف التي تقود قوانين وتشريعات الحماية والصيانة لتلك الموارد، لذلك لابد من التكامل الحكومي والشعبي والمحلى مما يسهل عملية التنفيذ والحماية للموارد البيئة.

تحوى هذه الورقة تجربة المراة في مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي وبعض المشاريع الأخرى، وبعض المشاركات الشعبية والعالمية فى تنفيذ بعض البرامج التنموية. أيضا هنالك بعض التوصيات الخاصة بالمحميات والمشاركات الشعبية.

* **دراسة حالة:** تجربة منتجي الصمغ العربي بولاية شمال كردفان –السودان
* **اسم المشروع:** مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي لمكافحة التصحر
* **مراحل المشروع:** المرحلة الأولى 1980–1984م،الثانية 85–1989م،الثالثة 90–1995م
* **تاريخ إنشاء الجمعيات:** 1992م
* العدد **الكلي للجمعيات** بولاية شمال كردفان 168 جمعية
* **العدد الكلي للأعضاء:** 33750 عضوا
* **عدد الرجال:** 18500
* **عدد النساء:** 15250

تقع ولاية شمال كردفان في أواسط السودان تقريبا حيث تعتبر من اكبر الولايات إنتاجا للصمغ العربي في السودان حيث أطلق عالميا علي الصمغ المنتج منها الصمغ الكردفاني لجودته ودرجة نقائه العالية وتنتج كردفان أكثر من 50% من إنتاج السودان للصمغ العربي حيث ينتج السودان 68%من إنتاج العالم.

عبر الأزمنة تدهور حزام الصمغ العربي لعدة أسباب منها الجفاف الذي ضرب شمال القارة الأفريقية في السبعينات والثمانينات،شح الأمطار،التصحر،الجراد والقطع غير المرشد لأشجار الهشاب إضافة إلى الرعي الجائر وتدني أسعار الصمغ وخلافه من الأسباب التي أدت إلى تدهور

الحزام وانحساره جنوبا مما ضاعف من زحف الرمال حيث غطت الكثبان الرملية الواحات والحقول الخضراء في غرب السودان كما هو الحال في واحة البشيري بشمال الولاية.

تمثلت الجهود العالمية لحل مشكلة التصحر في قيام مشروع إعادة تعمير حزام الصمغ العربي بتضافر الجهود بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية –الفاو– وحكومة هولندا ومنظمة انسو Unso مع الجهة المنفذة الهيئة القومية للغابات بالسودان التي تابعت برنامج إعادة تعمير الحزام وأنشطة المشروع المختلفة بعد نهاية عمر المشروع في 1995م.

*** نشأة الجمعيات:**

* بدأ برنامج الجمعيات في عام 1992م لتحقيق الأهداف الآتية:
* ترسيخ مبدأ الاعتماد علي الذات وسط المجتمعات الريفية.
* حماية المزارعين من استغلال السماسرة والمنتفعين والوسطاء.
* تدريب المزارعين علي أحدث تقنيات زراعة ورعاية وحماية شجرة الهشاب وكيفية طق وجمع ونظافة الصمغ (الحصاد النموذجي للصمغ) بغرض رفع وزيادة العائد من المنتوج وزيادة دخل الأسر، إضافة إلى تدريب لجان الجمعيات علي كيفية إدارة الجمعيات ومسك الدفاتر وفتح الفايلات.
* تفعيل دور المرأة في عمليات حماية أشجار الهشاب الطبيعية واستزراع الأراضي الغفار بواسطة إنشاء المشاتل الشعبية ومشاتل المنازل التي تدار بواسطة النساء داخل القرية.
* إدخال البرامج التنموية المختلفة بالتنسيق مع الجهات العاملة في ذات المجال بالريف(صحة، تعليم، برامج مياه وخلافه).
* تفعيل دور الإدارة الأهلية في حماية الحزام وتشديد الرقابة وتفعيل القوانين للحد من القطع والسرقات والرعي الجائر داخل الحزام.
* إشراك المواطنين في إعادة استزراع أشجار الهشاب وحماية الحزام الطبيعي الموجود أصلا عن طريق إنتاج الشتول والبذر المباشر إضافة إلى حماية الأشجار الأخرى المنقرضة والتي آلت للانقراض.

الدور الفعلي للنساء داخل الحزام:

* عدد النساء داخل قري حزام الصمغ العربي ما يقارب 50%من العدد الكلي للأعضاء بالمنطقة.

* تعتبر المرأة الركيزة الأساسية داخل الأسرة في الريف السوداني حيث يهاجر الزوج تاركا رعاية المزارع وحمايته لها إضافة إلى الأعباء الأخرى ورعاية الأبناء والحيوانات إن وجدت.
* تقوم المرأة بإنتاج الشتول داخل المنزل وأحيانا في مشتل القرية الذي يدار بواسطة لجنة مكونة من النساء.
* بعد ثلاثة اشهر يتم توزيع الشتول للأعضاء من النساء بالقرية ليتم ترحيلها إلى الحقل.
* تقوم المراة بحمل الشتول إلى الحقل بواسطة دابة أحياناً ولكن يتم الترحيل غالبا حملا علي الأكتاف في أحواض بمساعدة الأبناء بعد عودتهم من المدارس.
* تقوم بغرس الشتول داخل الحقل إضافة إلى البذر المباشر لبذرة أشجار الهشاب مع محصولي السمسم والكركدي في حالة المزارع الكبيرة.
* بعد الانتهاء من برنامج الزراعة في موسم الخريف (يوليو- أغسطس) تبدأ المرأة في عمليات نظافة الحشائش يدويا صباحا ومساء لأكثر من أسبوعين.
* بعد حصاد المحاصيل الزراعية(سمسم، كركدي، فول،ذرة،بطيخ،لوبيا) تبدأ في مراقبة الشجيرات والبادرات النامية ورفع المساحات الفارغة وعمل أحواض للأشجار إضافة إلى عمل زرائب للحماية من الإبل والأغنام.
* عند بلوغ الأشجار عمر النضج (أربع سنوات) تقوم بتأجير عمالة للطق tapping لإنتاج الصمغ العربي (يبدأ الطق في أكتوبر) وبعد أربعين يوما تبدأ في حصاد الصمغ من المزرعة وتسمي اللقطة الأولى وتكرر كل أسبوعين (تتراوح عدد اللقطات من 5-7 جمعيات أو لقطات في الموسم) ثم تقوم بحمل الصمغ في كل مرة إلى المنزل لتكملة عمليات النظافة والفرز ومن ثم التجفيف وتسليمه إلى رئاسة الجمعية التي تتولي برنامج التسويق.
* هذه التجربة خاصة بولاية شمال كردفان ونسبة للنجاح الذي حققته تم تقيمها عام 2002م من قبل وزراء الزراعة بولايات السودان المنتجة للصمغ العربي والمختصين والخبراء في مجال الغابات والبيئة حيث أوصى الحضور علي ضرورة تعميمها علي كل الحزام بالسودان لما لها من دور بارز في حماية الغابات الطبيعية والمستزرعة عبر المشاركة المجتمعية الفاعلة التي تعتبر المراة عنصرا أساسيا فيها. لذلك تبنت الدولة فكرة التعميم وتم تعيين عدد 115 خريجاً جامعياً من حملة البكالوريوس في الغابات والموارد الطبيعية وتم توزيعهم علي ولايات السودان المنتجة للصمغ العربي لتنظيم المجتمعات في جمعيات لحماية أشجار الهشاب ومكافحة التصحر وزيادة دخل الأسر من عائدات الصمغ العربي وتم تنفيذ البرنامج

في سبتمبر عام 2003م وحتى الآن تم تكوين ما يربو عن 500 جمعية بلجانها المختلفة جاهزة للتدريب وبدء العمل.

بعض المشاركات الشعبية في حماية المحميات الطبيعية في مناطق مختلفة بالسودان:

1- منطقة دارفور:

* تلعب المراة دورا هاما في اقتصاديات الأسرة في هذه المنطقة، لما لها من أعباء. منطقة دارفور من المناطق التي حظيت بطبيعة زراعية وغابية وثروة حيوانية.

* **مشروع تطوير منطقة جبل مرة:**

* من المشاريع التي لها دور كبير في التأثير على تلك المنطقة والأهالي، شاركت فيه النساء والرجال في فتح الطرق وفتح خطوط النار داخل الغابات الطبيعية والشعبية.

* أدخلت المرأة كبند أساسي في العمليات الفلاحية لإدارة الغابة والقيام بكل الأعمال في داخل المشتل من تحضير الأكياس وزراعة الشتول. كما شارك الرجال في عمليات الشلخ والقطع وكل العمليات التي تتم بها إدارة الغابة. اكتسبت المراة الخبرة العملية والعلمية في الزراعة وتربية الحيوان للأغراض الخاصة بالأسرة.

2- غابة العين:

هي إحدى الغابات الطبيعية التي تقع في شمال كردفان والتي تحمى اكبر مصدر للمياه في تلك المنطقة، يوجد في هذه الغابة أنواع متعددة من الأشجار والطيور وبعض الحيوانات الأليفة التي تربى بواسطة أهالي المنطقة. وباعتبارها محمية طبيعية، قامت منظمة الساحل البريطانية بعمل مشروعات لتنمية المنطقة والمحافظة عليها. شارك في هذا المشروع مختلف أهالي القرى التي حول المنطقة من النساء والرجال. كما ساهمت المرأة في إنتاج الشتول وتوزيعها، وإدخال برنامج المواقد المحسنة كأحد بدائل الطاقة.

* شاركت النساء في برنامج مساكات المياه (حاصدات المياه water harvesting techniques).

3- منطقة القاعة:

مشروع إعادة تعمير بيئة القاعة بشمال كردفان (2001): تم تنفيذه بواسطة الجمعية السودانية للتشجير الشعبي بالتعاون مع منظمة خدمات التنمية الألمانية. في سنوات الجفاف تم تدمير كامل لبيئة تلك المنطقة، منها إزالة الأشجار للأغراض المعيشية. وتمتاز تلك المنطقة بإنتاج الملح الذي تعتمد عليه الحيوانات كغذاء. تعتبر تجارة الملح مصدر أساسي للدخل في هذه القرية. تم تنفيذ

المشروع باستخدام بدائل للطاقة. تم التدريب على استخدام بدائل الطاقة وإنتاج الشتول وزراعة المرابيع الشجرية في داخل زراعات المحاصيل.

شاركت المرأه في التدريب على بدائل الطاقة وكيفية عمل برامج لتوعية المواطنين.

شارك الشعبيين من النساء والرجال والأطفال في الزراعات وترحيل الشتول إلى الحقل وحمايتها.

4- محمية الدندر القومية:

* محمية الدندر القومية بمساحتها التي تزيد على العشرة آلاف كيلومتر مربع تحظى ببيئات غنية بالتنوع الاحيائى، وقد تعرضت المحمية في العقود الأخيرة للعديد من المهددات الخارجية والداخلية مما أدى لتدهور بعض النظم الإيكولوجية واختفاء عدد من حيواناتها وتناقص إعداد البعض الأخر(الفيل/الزراف/فرس النهر/التمساح/الآريل/وكلب السمع).
* في عام 2000م وافق برنامج الأمم المتحدة الانمائى والمرفق العالمي للبيئة على تمويل مشروع للحفاظ على التنوع الاحيائى في المحمية عبر إشراك المجتمعات المحلية في إدارتها والاستفادة من مواردها الطبيعية، وقد بدا تنفيذ المشروع في يونيو عام 2000م تحت إشراف المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية والإدارة العامة لحماية البيئة والحياة البرية.
* في عام 1982م تم وضع قانون لحماية المحمية والذي ينص على منع السكان من الزراعة والرعي ومنع إدخال الحيوانات الأليفة في حالة ارتكاب الأخطاء يعرض للمحاكمة، وأخيرا مشروع 2000م كان من اجل إشراك الشعبيين في تحسين الأوضاع البيئية والاستفادة الملموسة لسكان المنطقة فالقانون وحده لايكفى لكي يحد السكان من الاستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية فلابد من إنزال سلطات القانون للاستفادة من المجتمعات المتاخمة للمحمية.. فالضغوط تعرض الحياة البرية للانقراض. ولتقديم التوعية لسكان المنطقة المتاخمة كما تم تكوين لجان تطوير القرى..من هنا جاءت مشاركة المواطن من اجل المصلحة العامة والخاصة.

التوصيات:

1- إجازة قوانين المحميات تحمى المحميات من الرعي الجائر بإشراك الشعبيين في وضع القوانين.

2- إشراك الشعبيين في إدارة الموارد الطبيعية لضمان الاستدامة.

3-لابد مـــن إدخال الكادر النسوى في جميع المراحل في وضع القوانين لتنفيذ المشروعات.

4- التدريب الكافي للعنصر النسوي والشعبي في حماية وصيانة الموارد الطبيعية.

5- تطوير القرى والمحليات المتاخمة للمحميات بتخطيط وتنفيذ لمشروعات تطوير القرى حول المحميات بالجهود الشعبية.

6- تشجيع قانون بإنشاء الغابات الشعبية لتحفيز أهل الريف للمشاركة في هموم البيئة والمشاركة في صيانة الطبيعة.

7- تقنين حيازات جنائن الهشاب الطبيعية والمستزرعة داخل حزام الصمغ العربـــي لتســـهيل عمليات السلفيات والتمويل خاصة التي تملكها النساء داخل الجمعيات.

8- لا بد من تكاتف الجهود الإقليمية والدولية وتفعيل القوانين الخاصة بحماية المحميات الطبيعية وإيجاد الدعم اللازم للمستزرع منها وتشجيع الجمعيات الطوعية ودعمها للولوج في مجالات حماية البيئة والتنمية المستدامة.

والله الموفق،،

تجربة الجمهورية العربية السورية

إعداد
م. زراعية رغداء قبيلي
دمشق - سوريا

1 - المحميات الطبيعية في سوريا:

إن سوريا انطلاقاً من إدراكها العميق والمتميز لأهمية التنوع الحيوي وحماية الموارد الطبيعية من غابات ومراعي وتربة ومياه قامت منذ أواسط الستينيات بإنشاء المحميات التي أصبحت الآن تشكل شبكة تغطي أغلب مناطق القطر وذلك بهدف:

1- الحفاظ على الأنظمة البيئية الطبيعية الجافة والرطبة.

2- المحافظة على التشكيلات الجغرافية الطبيعية والمتميزة.

3- إعادة الحياة البرية وحماية الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض.

4- الحفاظ على الأنواع من التبسيط الوراثي أو التعرية الوراثية.

5- إعادة إحياء الأنظمة البيئية الحراجية المتدهورة.

6- الحفاظ على الأنواع الحراجية النادرة والمهددة بالانقراض.

7- تنمية الفوائد الاجتماعية والاقتصادية للموارد الطبيعية.

8- حماية الموارد الطبيعية الأخرى والإشراف على تنميتها بشكل مستدام.

ونذكر من خلال الجدول المحميات المقررة في الجمهورية العربية السورية.

1-1 دور المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية:

إن مفهوم الحماية الذي يطبّق على البيئات الطبيعية لا يمكن أن ينفصل عن البيئات المستغلة من قبل الإنسان على حد سواء مثل الأراضي المزروعة والمناطق الرعوية والحراجية والزراعية الحراجية والمناطق السكنية لأن هذه البيئات كلها متجاورة ومتداخلة مع بعضها البعض وبالتالي إدارة المحميات الطبيعية أصبحت تتضمن إضافة لصون الموارد الطبيعية عملية الإدارة الراشدة لهذه الموارد من أجل الاستفادة منها بشكل مستدام لصالح السكان القاطنين في داخلها أو في جوارها حيث لايمكن عزل المناطق المحمية عن حياة هؤلاء السكان وحرمانهم من الاستفادة من مواردها بشكل تام بالإضافة إلى أن هذه المحميات لايمكن أن تنجح إلا بمشاركة السكان المحليين وتأصيل مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ والتقييم للمحميات بهدف الاستفادة من معارفهم من جهة وأخذ احتياجاتهم بالحسبان عند وضع الخطط الإدارية من جهة أخرى.

	اسم المحمية	المساحة/هكتار	المحافظة
1	الشوح والأرز	1350	اللاذقية
2	الفرنلق	1500	اللاذقية
3	أم الطيور	1000	اللاذقية
4	رأس البسيط	3000	اللاذقية
5	أبو قبيس	11000	حماه
6	الشعرة الشرقية	1000	طرطوس
7	جبل البلعاس	34365	حماه
8	جبل عبد العزيز	49000	الحسكة
9	سبخة الجبول	10000	حلب
10	التليلة	22000	تدمر
11	الثورة	590	الرقة
12	جبل أبو رجمين	60000	حمص
13	رأس ابن هانئ	1000	اللاذقية
14	ضمنة السويداء	653	السويداء
15	غابة الباسل	2000	إدلب

ومن هنا انطلق العمل من قبل الجهات المسؤولة في الدولة من أجل تنمية قدرات الفئات الشعبية وتوسيع دائرة المشاركة في إدارة المحميات الطبيعية وصون مواردها من التلوث والاستنزاف الجائر آخذين بعين الاعتبار أن هناك دائماً صراع بين حاجة الفرد إلى إكثار مصادر دخله الاقتصادي والتمتع برفاهية تقنيات العصر الذي يعيشه وبين واجبه في الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية حيث أن السعي وراء المكاسب المادية ورفع مستوى الدخل والتمتع بوسائل الرفاهية الحديثة يطبق على حساب سلامة البيئة وتلويث مواردها الطبيعية واستنزافها بشكل جائر كما أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ على استدامة مواردها الطبيعية يحتاج من الفرد إيجاد صيغ جديدة في التعامل مع نشاطاته .

لذلك كان لابد من التوجه لكافة فئات المجتمع من أجل توعيتهم وتدريبهم على الاستمرار في نشاطاتهم التي تحسّن من دخلهم وتحقق رفاهيتهم دون التسبب في هذا التلوث الكبير للبيئة والاستنزاف الجائر لمواردها.

وهذه الفئات هي:

*** الفلاحون (من خلال الجمعيات الفلاحيّة):**

حيث يقع على عاتقهم المشاركة في صون البيئة وحماية المحميات الطبيعية بشكل أكبر لأنهم على اتصال أكبر مع الموارد الطبيعية وهم أكثر تأثراً وتأثيراً بها ، وعلى هذا تم العمل على:

- توسيع وتطوير عمل الإرشاد الزراعي بهدف تطوير نظم زراعاتهم وتحسين منتجاتهم حتى ينعكس ذلك بشكل إيجابي على دخلهم الاقتصادي مع تحقيق التنمية المستدامة للموارد الطبيعية.
- تقديم المساعدات المالية والفنية التي تساهم في ترشيد استخدام المياه من خلال اتباع أنظمة ري حديثة.
- تطوير أساليب المكافحة الحيوية من أجل التقليل من استخدام المبيدات الكيميائية السامة التي تلوث البيئة وتقتل الكثير من الأحياء.
- العمل على تأمين مصادر الطاقة البديلة عن استخدام أحطاب الوقود (التي تقطع من أشجار الغابات والنباتات الموجودة في المحميات) في التدفئة والطهي بالشكل المناسب.

*** فئات الشباب (من خلال منظمات الشبيبة):**

وهذه الفئات هي الأكثر تأثراً بالمفاهيم الجديدة التي توجه إليهم لذلك جرى العمل على إدخال مشاركة الشباب في أعمال التشجير وتنظيف الغابات من النفايات والمساهمة في أعمال التربية والتنمية حول المحميات الطبيعية حسب الإمكانية بشكل طوعي أو إلقاء أجور تشجيعية تحفز الشباب على العناية بالغابات والحفاظ على البيئات الطبيعية.

*** فئات العمال (من خلال منظماتهم):**

حيث يتم إرشادها على نطاق واسع لأهمية الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية والتقليل من الممارسات التي تلوث البيئة وتستنزف مواردها، بالإضافة لكسب مشاركتها في أعمال التشجير وتوسيع المساحات الخضراء بشكل عام وحول المحميات الطبيعية من أجل الحفاظ على موارد الطبيعة من تربة وهواء وماء و تنوع حيوي بالإضافة إلى تأمين الأجواء الترويحية والمناظر الطبيعية السياحية الجميلة.

*** المرأة:**

والتي تساهم في المشاركة بإدارة المحميات الطبيعية بشكل كبير جداً فهي نصف المجتمع

وعلى عاتقها تقع أعباء ومسؤوليات كثيرة جداً إن كان في المدينة أو الريف وأهمها تربية الأجيال الصاعدة وزرع المعرفة والقيم والعادات والمفاهيم الجديدة فيهم وفيما يلي نورد دور المرأة في هذه المشاركة وأساليب دعمها.

1-2 دور المرأة بالمشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية:

تأكيداً على ضرورة المشاركة الشعبية وتأصيلها في إدارة المحميات الطبيعية فقد تم التوجه من قبل الجهات المسؤولة في الجمهورية العربية السورية إلى السكان المحليين في داخل أو جوار هذه المحميات بهدف دراسة واقعهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والارتقاء به إلى المستوى الذي يسمح بتجسيد هذه المشاركة بشكله الامثل ومن خلال هذه الدراسة وجد أن التوجه إلى أسر هؤلاء السكان وتحقيق الهدف المنشود يرتكز بالدرجة الأولى على المرأة لأن المرأة في مجتمعات الريف والبادية تشكل البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأسرتها(بالإضافة أنها تشكل نسبة 49 % من عدد سكان الريف أي تقريباً نصف المجتمع) فهي صاحبة الدور الأول في خدمة المنزل وتربية الأطفال ومن خلالها يتم زرع المفاهيم الأولى والأساسية في بناء المعرفة والوعي عند الإنسان بالإضافة لأنها تقوم بدور لابأس به من الأعمال الزراعية، حيث يعتبر الكثير من الرجال أن دور المرأة في الحياة يمتد إلى هذه الأعمال كحلب الأبقار وتربية الحيوانات وتنظيف الحظائر وتخزين المحاصيل وطحن الحبوب ويصل الأمر إلى حراثة وتحضير التربة وعمليات الري والمكافحة وجمع المؤن الشتوية والموسمية ومنها الأحطاب وبعض النباتات الطبية و العطرية وكثير من المواد الأولية المستخدمة في الصناعات المحلية والتي يتم جمعها بمجملها من الغابات المجاورة وبالتالي المرأة هي على اتصال أكبر بالمحميات الطبيعية ومن خلالها يتم الاستثمار الأكبر لمواردها.

1-3 تأصيل مشاركة المرأة في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على بيئتها:

إن تدعيم دور المرأة من أجل كسب مشاركتها بشكل فاعل في إدارة المحميات وحمايتها تتطلب من قبل الجهات المسؤولة العمل على رفع وعي المرأة التي تعيش حياتها وتمارس نشاطاتها داخل المحميات الطبيعية وبجوارها فكرياً وصحياً وبيئياً بالإضافة إلى تحسين واقعها الاقتصادي بهدف تطوير واقع أسر هؤلاء النساء وإيجاد الدخل الاقتصادي البديل عن الحاجة للجوء إلى التعديات على المحميات واستثمار أراضيها زراعياً ورعوياً وتخفيف الاستغلال الجائر لمواردها من أخشاب وأحطاب وقيد وغيرها من منتجات المحميات وعلى هذا تم تنفيذ مجموعة من المشاريع والدورات والندوات الإرشادية من قبل وزارة الزراعة مع مساهمة المنظمات النسائية والفلاحية من أجل تحقيق هذا الهدف نستعرض منها:

*** المشاريع المولدة للدخل:**

من خلالها تم إجراء دورات تأسيس مشاريع مثل:

- دورات تربية الأبقار- دورات تربية الأغنام والماعز - دورات تربية الدواجن
- دورات تربية النحل. ومن ثم أعطيت النساء اللواتي أجرين هذه الدورات قروض لاستثمارها في تنفيذ هذه المشاريع وذلك بدعم من برنامج الغذاء العالمي (W.F.P) بهدف دعم واقع أسرهن الاقتصادي.

*** مشاريع الغابة الشعبية:**

أساس هذه المشاريع اعتمد على تشجيع السكان المحليين في الريف وقرب المحميات على استثمار أراضيهم واستصلاحها بمساعدة وزارة الزراعة وزراعتها بأشجار حراجية ومثمرة ووضع هذه الغابة تحت حماية واستثمار السكان المحليين المشاركين في هذا المشروع وذلك من خلال تدريب النساء على إنشاء هذه الغابة و كيفية استثمارها على اعتبار أن النساء يقع عليهن مسؤولية العمل الزراعي أكثر من الرجال في مجتمعات الريف.

*** مشروع الإدارة المتكاملة لحرائق الغابات:**

اعتمد هذا المشروع على العمل التشاركي من قبل الدولة وسكان الغابة المحليين بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (F.A.O) من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجي وهو حماية التنوع الحيوي في الغابات المعرضة للتدهور.

وهنا تشارك المرأة من خلال منظماتها النسائية في إحياء هذا العمل وحماية الغابات من الحرائق بمساعدة دورات التوعية التي تقام للنساء القاطنات في منطقة الغابات وحول المحميات الطبيعية والتي ساهمت في رفع إدراك المرأة حول:

- أهمية الغابة و الأشجار الحراجية وعوائدها البيئية والاقتصادية.
- أهمية الأعشاب والنباتات الطبية والعطرية التي تنبت في الغابات ودورها الاقتصادي.
- استثمار منتجات الغابات الطبيعية الرئيسية والثانوية بما يخدم حاجات المنزل الأساسية.
- حق استثمار جزء من المنتجات الحراجية وفق قانون الحراج رقم /7/ لعام 1994 الذي منح حقوق الانتفاع من حراج الدولة للأشخاص المقيمين داخله لتلبية حاجاتهم الشخصية ضمن حدود وأصول معنية بالقانون.

رافق ذلك - تنفيذ دورات محو أمية - دورات توعية صحية وغذائية - دورات اقتصاديات

المنزل، لأن دعم العمل بالمعرفة من شأنه أن يحسن من جودة العمل ويحفز المرأة ويرفع كفاءتها ويشجعها على أخذ دورها في المجتمع بشكل أفضل.

2- البيئة (مفهومها – ووضعها الراهن):

البيئة: هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تترابط فيما بينها وتشكل موطناً للإنسان والكائنات الأخرى التي تستمد منها زادها وتؤدي فيه نشاطها تأثراً وتأثيراً.

ومع أن الإنسان منذ بداية الحياة على سطح الكرة الأرضية يتفاعل مع بيئته باستمرار بهدف السيطرة عليها وتحسين نوعية حياته وبالرغم من تمكنه من تحقيق إنجازات هامة سمحت له بالبقاء والعمل والتكاثر إلا أنه بدأ في إحداث تعديلات خطيرة في بيئة الأرض وصلت إلى مرحلة الخلل في التوازن البيئي وبلغ ما بلغه خلال المرحلة الصناعية الحديثة وغزو الفضاء.

وتعقدت المشكلات البيئية اليوم بسبب الثورة التقنية والنمو السريع لسكان العالم بشكل غير متوازن مع الموارد المتاحة في المجتمع العالمي.

وبعد أن أدرك الإنسان الخطر الذي يهدد وجوده من جراء هذه المشاكل البيئية أصبح من الضروري التوجه من أجل ضبط سلوكه اتجاه بيئته والحد من تلوثها واستخدام الموارد الطبيعية المتاحة استخداماً رشيداً.

وانطلاقاً من هذا الإدراك عملت الجهات المسؤولة في الجمهورية العربية السورية من أجل الحد من الأخطار التي تهدد البيئة المحلية وتوجهت إلى المواطنين بهدف توعيتهم وتوسيع نطاق مشاركتهم الشعبية في الحفاظ على البيئة وكان التركيز بشكل أكبر على المرأة بغية تحقيق الهدف بشكله الأمثل.

2-1 دور المرأة في الحفاظ على البيئة:

إن التوجه في العمل التطوعي البيئي للمرأة والاهتمام بتوعيتها بيئياً لا يعني إطلاقاً أن النصف الآخر (الرجل) هو أكثر اهتماماً بالبيئة ومحافظة عليها وأنه لا يحتاج إلى توعية جذرية بل اعترافاً بأن المرأة هي الأصل والأساس في بناء الأجيال الواعية الحريصة على الوسط المحيط الذي تعيش فيه وإقراراً بأن الأخذ بيدها ومد يَد العون إليها ودعمها وتوعيتها هو الحل الامثل للوصول إلى بيئة نظيفة متوازنة مستديمة في وطننا العربي .

ويجب أن تدرك المرأة أنها الأكثر تعرضاً للأذى والضرر في حال حدوث أي خلل في التوازن البيئي فهي الأكثر تماسكاً مع الأرض والحيوان ومع الشمس وحرارة الطهي والتنور في المجتمع الزراعي والأكثر تعرضاً لخطر المواد الكيماوية والأدوات الكهربائية المستخدمة في

منزلها في المدن ، وهي بنفس الوقت أشد إيذاءً وخطراً في إحداث الخلل في التوازن البيئي إن لم تكن على قدر المسؤولية والوعي لبيئتها المحيطة وكيفية حمايتها .

إن دور المرأة لا ينحصر في إرضاع الطفل وتنظيفه والاعتناء به بل يجب عليها أن تنمّي بصيرته ومداركه حول الوسط المحيط به وماذا سيحل به و بأقرانه مستقبلاً إن استمر التلوث واستهلاك المواد الطبيعية على نفس الوتيرة الحالية.

2-2 تدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي:

إن حرص سياسة القطر العربي السوري اتجاه الوعي البيئي وإدراكه لدور المرأة في تدعيم العمل التطوعي البيئي وجه العمل من خلال وزارة الزراعة ووزارة البيئة والمنظمات النسائية نحو تعزيز دور المرأة في حماية البيئة وذلك بتوسيع مداركها في مختلف المجالات.

فكرياً وثقافياً وصحياً و بيئياً من أجل النهوض بواقع المرأة وتصبح هي قادرة على الدفاع عن حقوقها وتتعزز ثقتها بنفسها وقدرتها على المشاركة في عملية التنمية الشاملة.

انطلاقاً من أن العمل بدون معرفة يمكن أن يؤذي أكثر مما يفيد والمعرفة بدون عمل داء في مجتمعنا يجب أن نداويه وغايتنا بالنهاية هي معرفة صحيحة وعمل مخلص.

وخطة العمل هذه تضمنت ورشات عمل ودورات وندوات ولقاءات توجهت للمرأة بشكل عام والمرأة الريفية بشكل خاص لأنها الأقل إطلاعا والأكثر اتصالاً مع موارد البيئة، وكانت مهمتها التعريف بأهم القضايا البيئية والمعلومات الضرورية والتدريب على كثير من المهارات التي تخدم البيئة وتساهم في الحفاظ عليها نورد منها:

- شرح مفهوم البيئة ودور المرأة في حماية البيئة ودعوة للارتباط بالشبكة العالمية للحياة.
- تعليم المرأة كيف تنشئ حديقة بيئية منزلية تضم نباتات وحيوانات مفيدة بهدف الاستفادة من منتجاتها وتربي أطفالها على الاهتمام بالتنوع الحيوي وفوائده.
- ورشات تدريب في مجال صحة البيئة وسلامة الغذاء في المنزل حيث أن التوعية والتثقيف الصحي من أهم الركائز التي يعتمد عليها الإنسان في تغيير سلوكياته إلى الأفضل واكتساب مهارات جديدة في التعامل مع الأشياء المحيطة بحيث تنعكس تلك السلوكيات والمهارات إيجابياً على صحته والصحة العامة ومن هنا كان التركيز على دور المرأة في حماية صحتها الشخصية وصحة أطفالها وأسرتها وذلك بتدريبها وزيادة اهتمامها بمواضيع الصحة البيئية ولاسيما البيئة المنزلية وأثر ذلك على صحة الأفراد والمجتمع ككل.

- العمل في مجال صحة البيئة والتدريب على التخلص الآمن من الفضلات المنزلية.
- ترشيد استخدام المياه ودور الأسرة والمجتمع في ذلك.
- الاستخدام السليم للمرافق الصحية والتخلص الآمن من الفضلات السائلة.
- الحفاظ على الثروة المائية من التلوث.
- استخدام المياه المناسبة غير الملوثة في عمليات سقاية المزروعات.
- التدخين ومضاره وأثره في تلوث البيئة.
- الفوائد الطبية للنباتات البيئية وطرق استعمالها.
- المشاركة في مشروع حماية الحيوان /سبانا/ وإدماج المرأة الريفية في مشاريع حماية التنوع الحيوي.
- المشاركة في ورشات عمل مكافحة التصحر وتوسيع مساحة الحزام الأخضر بالقيام بأعمال التشجير التي تحد من اتساع المناطق الجرداء والمتصحرة.
- دورات محو الأمية بهدف دمج عمل المرأة بالمعرفة.
- الأثر السلبي للتزايد السكاني المفرط ودوره المؤذي للبيئة ومواردها وضرورة وضع ضوابط له.

3- المعوقات التي تواجه تفعيل دور المرأة الريفية في التنمية:

ومن الضروري التنويه عنه أنه من خلال العمل مع المرأة في مجتمعها الريفي وجد أنها تعاني من مجموعة من المعوقات التي تؤخّر من دورها في عملية التنمية وهي:

* **المعوقات الاجتماعية الثقافية: وتشمل:**

1- القيم في المجتمع الريفي التي تقلل من ثقة المرأة بنفسها وإمكانياتها.

2- العادات والتقاليد التي تبعد المرأة عن التطور والإطلاع على الثقافات الحديثة.

3- انتشار الأميّة بين النساء.

4- تحجيم دور المرأة في مجال اتخاذ القرار.

5- إهمال حق المرأة في الميراث.

* **المعوقات الاقتصادية:**

1- المرأة الريفية وظاهرة الفقر.

2- محدودية ملكية المرأة للأراضي الزراعية بسبب تسلّط الرجل.

3- عدم الحصول على قروض زراعية.

(بسبب قلّة الجرأة والخبرة في التعامل مع الأمور المالية).

4- نقص الخبرة الفنية بإدارة المشاريع.

5- عمل النساء لساعات طويلة.

6- عمل النساء بدون أجر.

7- تداخل وتعدد الأدوار لدى المرأة.

8- عدم التكافؤ بين الرجل والمرأة بالحصول على المنافع.

9- عدم استفادة المرأة من المكننة الزراعية.

(لأن عمل المرأة يقتصر على الجهد العضلي الذي يأخذ من وقتها الكثير على حساب الأعمال الأساسية الأخرى ويزيد من إرهاقها وتعبها مما يسيء إلى صحتها وذلك لقلّة درايتها في استخدام المكننة الزراعية).

10-عدم استفادة المرأة من الإرشاد الزراعي.

(بسبب قلّة اختلاطها بمصادر الإرشاد والتفاعل معه).

* **المعوقات المؤسساتية:**

1- عدم تجنيس قضايا التنمية.

(أي عدم تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في قضايا التنمية التي توجه للرجل أو للأسرة بشكل عام دون الانتباه لضرورة التوجه للمرأة بالمثل).

2- ضعف القاعدة المعلوماتية الخاصة بالنساء الريفيات.

3- غياب البحث العلمي الميداني عن قضايا المرأة الريفية.

4- عدم وجود تخصص بإرشاد المرأة الريفية.

* **المعوقات التشريعية:**

1- قصور بعض القوانين المساندة لعمل المرأة في الزراعة.

2- عدم تمكن المرأة من حقوقها القانونية.

(بسبب جهلها وبعدها عن الحياة الاجتماعية المتطورة).

وهذه المعوقات من شأنها أن تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تأخير قدرة المرأة في العمل التطوعي البيئي لذلك كان لابد من التوجه إلى هذه المعوقات والعمل على حلها تباعاً حتى تتحرر المرأة من قيودها وتصبح قادرة على تحفيز قدراتها حتى تشارك في التنمية بشكل أفضل .

4- المقترحات:

بما أن الهدف النهائي المراد الوصول إليه هو دعم المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وتفعيل دور المرأة في هذه المشاركة بالإضافة إلى توعيتها والنهوض بواقعها وقدراتها حتى تستطيع أن تساهم في الممارسات البيئية السليمة وتعليم أفراد أسرتها أهم المبادئ البيئية وهي :

1- الوصول إلى بيئة نظيفة وموارد طبيعية مستديمة.

2- تطوير إدارة المحميات الطبيعية والحفاظ على تنميتها المستدامة.

3- الحرص والترشيد في استهلاك كل أنواع الطاقة والموارد الطبيعية.

4- الرفق والرحمة بعناصر البيئة وخاصة الهشة والضعيفة منها.

5- الإيجابية بإتباع الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى حماية البيئة والتنوع الحيوي.

لذا يجب على صانعي القرار ومخططي السياسة في الوطن العربي بكاملة إعطاء الأولويات للنقاط التالية:

1- دعم المشاريع التي تربط المصالح الاقتصادية للسكان القاطنين داخل وجوار المحميات الطبيعية بضرورة الحفاظ على المحميات وحمايتها وتطويرها وذلك بخلق فرص عمل ومشاريع هادفة إلى تحسين واقع هؤلاء السكان اقتصادياً بالاعتماد على المحميات الطبيعية كالمشاريع السياحية (فنادق – مقاصف شعبية – مضافات ومطاعم ومتاجر فلكلورية تعبّر عن التراث الشعبي الموجود في المنطقة) والتي تستقطب السائحين والزوار القادمين للإطلاع على هذه المحميات.

وهنا تجدر الإشارة إلى الحاجة لتطوير واقع إدارة المحميات في بلادنا وإعطائها الدعم اللازم. من أجل الارتقاء بها إلى الشكل الذي يشجع زيارة السائحين إليها باستمرار.

2-اهتمام أجهزة الإعلام بالتوجه نحو المرأة من خلال برامج خاصة لتوعيتها بيئياً من كافة النواحي.

3- الحرص على مشاركة المرأة في رسم الخطط والسياسات البيئية ووضع القوانين البيئية على كافة المستويات الرسمية والشعبية والمساهمة في تفعيل الرقابة وتطبيقها.

4- إعداد الدراسات والبحوث الخاصة بالعلاقة المتبادلة بين المرأة والبيئة.

5- بما أن المرأة الريفية في مجتمعاتنا تعاني من مجموعة من المعوقات التي تعوق دورها في التنمية فيجب توسيع الدراسات المتعلقة بهذه المعوقات والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها حتى نساعد المرأة الريفية على الانطلاق في عملية التنمية بصورة أفضل.

6-إعطاء الأولوية والدعم للمشاريع التي تديرها المرأة وتدر عليها دخلاً إضافياً وخاصة في المناطق الريفية حتى لا تكون المرأة عاملاً مشجعاً في هجرة أسرتها إلى المدينة. هذا وإن مشاركة المرأة ووعيها يمكّن مشاريع التنمية من تخفيف الفوارق بين مستويات الإنتاج الحالي والمستويات المطلوبة مستقبلاً التي ستزداد بشكل كبير بسبب التزايد السكاني المفرط.

7- التوجه نحو كل المنظمات النسائية لمخاطبة وتوعية المرأة وذلك من خلال توفير المعلومات والتدريب والتأهيل للمرأة الريفية والحضرية حتى تستطيع المشاركة محلياً وإقليمياً ودولياً في رسم خطط حماية البيئة والتنوع الحيوي. حيث أن دور المرأة في حماية التنوع الحيوي يساهم في تقوية العلاقة القائمة بين البيئة والتنمية ولابد من الإدراك أن الخطط التنموية تهدف إلى تخفيف شبح الفقر ورفع مستوى المعيشة وحفظ المصادر الطبيعية لن تحقق إلا الجزء البسيط من أهدافها إن لم تشمل المرأة.

وأخيراً علينا أن نذكّر أن مسألة الحفاظ على التنوع الحيوي وحماية البيئة والموارد والمحميات الطبيعية ليس قوانين وتشريعات تصدر ورجال تراقب فقط (هذا أمر صعب ومستحيل) بل المسألة تربوية وأخلاقية بالدرجة الأولى.

وهذا ما يجب أن تعمل عليه المرأة والرجل معاً وذلك بزرع الأخلاق البيئية وتنميتها وتطويرها عند وجودها بحيث نصل إلى جيل واع لمشاكله البيئية وقادر على حلها.

تجربة جمهورية الصومال الديمقراطية

إعداد
السيدة/ لولة عثمان حسين

مقدمة:

إذا كانت البيئة حسب تعريف منظمة اليونيسكو لها عام: 1968م بأنها " كل ما هو خارج عن ذات الإنسان ومحيط به بشكل مباشر أو غير مباشر وجميع النشاطات والمؤثرات التي تتبعه والتي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل النقل المتوفرة لديه"، وإذا كانت هناك تعريفات أخري مختلفة وموسعة تدور كلها حول أهمية البيئة. فإن الاهتمام بها والمحافظة عليها يأتي بالدرجة الأولي بالنسبة للإنسان التي يتأثر بها سلبا وإيجابا، ويؤثر عليها بزيادة عدده المضطرد الذي يضع ضغوطا كبيرة علي الموارد الطبيعية المحدودة في الأرض التي تكون عناصر البيئة الطبيعية مستغلا إمكانياته المادية والمعنوية.إن تغير العالم السريع الذي نشهده في العقود الأخيرة حيث تزداد المشكلات تعقيدا وتترابط دوليا وإقليميا ومحليا سواء كانت المشكلات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية أو غيرها، يتطلب هذا التغير جهودا جبارة في تناول المشكلات وتحليلها والبحث عن الحلول اللازمة لها. وتأتي مشكلة المحافظة علي البيئة والبحث عن الإدارة الصحيحة لها في مقدمة متطلبات الحياة العصرية للأسرة الدولية، وذلك للحد من النشاطات البشرية المفرطة في استغلال الموارد الطبيعية لأغراض اقتصادية، مما يتفق مع تكاثر الإنسان عدديا وتفوقه حضاريا مما أدي إلي استنزاف هذه الموارد وخلق مشاكل بيئية.

فقد تزايد الاهتمام بشؤون البيئة عندما ظهرت خطورة استنزاف الموارد الطبيعية علي توازن البيئية نتيجة للتلوث الذي ظهرت آثاره المدمرة تدريجيا في الحيوان والنبات والإنسان والأرض وغلافها الجوي منذ بدء العصر الصناعي في القرن التاسع عشر، وعندما تداعت الجمعيات العلمية بشؤون الأحياء والطبيعة إلي دق ناقوس الخطر أصبح من الضروري تشريع قوانين تحمي البيئة من خطر التلوث وتحد من استنزاف الموارد الطبيعية، إلا أن الإنسان كأكبر مفسد للأرض لا يزال حتى الساعة يدمر الحرث والنسل، ويعقد الاجتماعات السرية لتعديل بعض البنود التي لا تتفق مع مطامعه الاقتصادية كلما دعته قدرته علي ذلك، متغافلا عن هذه التحذيرات التي تشير بعضها إلي أن الإنسان يقضي في كل دقيقة علي ثلاثين هكتارا من الأحراج الاستوائية التي يشبهها علماء البيئة بأنها "رئة الأرض الخضراء" أي بمعدل 157 ألف كيلو متر مربع سنويا، مما يعني انقراض أعداد هائلة من الأحياء النباتية والحيوانية بفعل تدمير البيئة وإفسادها علي يد الإنسان.

والوطن العربي يعاني بدوره من المشكلة البيئية في موارده الطبيعية بمعدلات عالية. والهدف

من هذه الورقة هو إبراز مشكلة بيئية عربية للتعرف والتوقف علي مدي خطورتها، وتحليل مظاهرها مبينة ارتباطها التاريخي مع المشكلة البيئية الدولية من جهة وارتباطها أيضا بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية العربية والمحلية من جهة أخري، وتهدف أيضا إلي إبراز المشكلة البيئية في الصومال ووضع النقاط الرئيسة فوقها كبداية للطريق الحقيقي في مسيرة الإصحاح البيئي الصومالي كجزء من البيئة العربية للوصول إلي التنمية الحقيقية التي تحمي كل أجيالنا القادمة في مواردهم الطبيعية.

مشكلة البيئية الصومالية:

تختلف مشكلة البيئة الصومالية عن غيرها من المشكلات البيئية في العالم بأنها مشكلة القطر الوحيد في التاريخ الحديث الذي يعاني منذ ما يزيد علي عقد من الزمن انهيار السلطات الإدارية بمختلف نفوذها وفي مقدمتها الحكومة المركزية، مما اثر سلبا علي جميع عناصر البيئية في الصومال (برية وبحرية واجتماعية ومدنية) حيث أثر الانهيار علي المجتمع الصومالي الذي يعتمد اغلب سكانه علي الرعي بنسبة تزيد علي 70% من المجتمع، بينما تأتي حرفة الزراعة في المرتبة الثانية بنسبة 14% ثم الصيد بنسبة 1% وكلها مهددة بخطورة استنزاف النباتات الطبيعية، حيث انحسرت مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للرعي مما يلعب بدوره في إشعال فتيل الحرب بين القبائل الصومالية من أجل السيطرة علي المراعي وموارد المياه التي أصبحت محدودة.

ولأجل التخطيط لإدارة منظمة للموارد الطبيعية لا بد من البحث عن إدراك أهميتها والاستعداد للتخطيط المناسب لاستغلالها وفهم العوامل المعقدة ذات العلاقة بالموضوع في ظل الظروف الراهنة، لاتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد المعلومات الدقيقة رغم كل الصعوبات، وجمع وفهم وتحليل الإحصاءات المطلوبة والعمل بشكل جماعي منظم من المختصين في الشؤون البيئية وجميع أفراد المجتمع بمختلف فئاتهم للحصول علي خطة مفيدة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا. ولأجل كل هذا وأكثر ينبغي إلقاء الضوء علي الموارد الطبيعية في الصومال ثم التعرض للمشكلات التي تواجهها والبحث عن الحلول المناسبة لها.

النباتات الطبيعية والحيوانات البرية في الصومال:

يسود في الصومال بصفة عامة الطابع الصحراوي وشبه الصحراوي معظم أيام السنة، مما يعني أن المناطق الصالحة للرعي طوال السنة نادرة جدا، حيث أن الفترة التي تسقط فيها الأمطار وتزدهر فيها الأرض بالأعشاب التي تتدرج في الغني والطول كلما اتجهنا نحو الجنوب حيث المطر أغزر لفترة محدودة نسبيا. وحول مجاري الأنهار تنمو بعض الغابات شبه الاستوائية، وليست بضخامة الغابات التي تنمو في حوض الكنغو والأمازون، كما تتخلل الأعشاب التي تنمو في كل أنحاء البلاد وبأنواع مختلفة من الأشجار المتفرقة والمتنوعة – وخاصة في الإقليم الشمالي – من

النوع الشوكي، ويعود هذا التفاوت في الغطاء النباتي بين الأقاليم إلي التفاوت في كمية سقوط الأمطار فصليا وسنويا.

أما الحيوانات البرية فهي تكثر حول الغابات وخلال مناطق العشب كالأسد والنمر والفهد، وهي تعيش علي آكلات العشب كالغزال والزراف والنعام والجواميس والحمر الوحشية وغيرها وتعيش في غابات الجنوب الفيلة والزواحف والطيور وكذلك الحيوانات المتسلقة كالقردة، وتعج الأنهار بالتماسيح وأفراس النهر.

تاريخيا:

بدأ الاهتمام بالموارد الطبيعية في الصومال لأول مرة عام: 1969م حيث أصدر قانون منع تصدير الفحم النباتي، وذلك لأجل الحفاظ علي النباتات الطبيعية في البلاد، وفي سنة 1970م أسست أول مؤسسة حكومية تعني بالمراعي وإداراتها باسم: "الوكالة القومية للمراعي" كما تعني بإنشاء المحميات الطبيعية بالإضافة إلي مقاومة الجفاف، كما أنشئت وحدة تابعة للشرطة المركزية وظيفتها الأساسية حماية النباتات الطبيعية من الاستنزاف وكذلك الحيوانات البرية.

في مسح عام 1971م قررت الحكومة الصومالية ما يلي:

1- إغلاق مساحات شاسعة من الأراضي تصل حوالي 13000 هكتار في مواسم الأمطار في كل من جعن لباح وبربرة كبداية لإدارة المراعي، ولأجل الاستفادة من هذه المراعي في المواسم الجافة والحد من هجرة الرعاة إلي أماكن نائية بحثا عن الكلأ.
2- إغلاق مساحة تصل إلي 21400 هكتار كمناطق احتياطية طوال السنة شمال شرق البلاد.
3- إغلاق مناطق تصل إلي 20000 هكتار لحماية الحيوانات البرية وسط البلاد.
4- الإعلان عن إقامة مشاريع للتشجير في جميع أنحاء البلاد وخاصة في الأقاليم الفقيرة من الغطاء النباتي.

في سنة 1972م تم تعديل قانون حظر تصدير الفحم النباتي بعدما أنشئت الهيئة القومية للتجارة التي احتكرت معظم التجارة الخارجية للبلاد بما فيها تجارة تصدير الفحم النباتي الذي كان يلعب دورا ملحوظا في الاقتصاد الوطني حيث ساهم في زيادة الدخل القومي للبلاد الذي كان متدنيا في تلك الفترة، كما خلق بعض فرص العمل لبعض العاطلين، وجذب الاستثمارات الأجنبية، رغم العواقب الوخيمة المترتبة علي استغلال هذا المورد، مع العلم بأن أكثر من 80% من الأشجار التي يستخرج منها الفحم النباتي من النوع الأكاسيا أكثر أنواع النباتات انتشارا في البلاد، وهكذا ازدادت خطورة استنزاف النباتات الطبيعية حتى بدأت مرحلة ضعف نفوذ الحكومة ثم انهيارها كليا عام: 1991م.

بعد انهيار الحكومة المركزية في البلاد تولي قادة الحرب زمام الأمور حيث سيطر كل واحد منهم علي بقعة معينة من البلد مما حول الصومال إلي دويلات متناحرة وجهز الأرضية المناسبة للتجارة غير القانونية عن الثروة القومية للبلاد حيث بدأ التفريط في قطع النباتات الطبيعية والصيد مهما بلغت تكلفته علي مستقبل البيئية الصومالية لاستمرار تأثيره علي المدى البعيد.

وإضافة إلي هذه الأسباب فإن هناك عوامل أخري قد لعبت دورا هاما في تدهور البيئية الصومالية، ومنها:

1- تغير الظروف المناخية بصفة عامة كارتفاع درجات الحرارة وتذبذب الأمطار بين عام وآخر وامتداد فترات الجفاف، مما أدي إلي اختفاء بعض أنواع النباتات الطبيعية والحيوانات البرية بشكل كامل.

2- إدخال بذور شجرة الغرقد في البلاد، وذلك للحد من انتشار صحراء لوق جنوب غرب البلاد ضمن مشاريع التشجير لدي الوكالة القومية للمراعي، مما أثر سلبا علي المناطق الزراعية والرعوية في جنوب وجنوب غرب البلاد بعد انتشار هذه الشجرة عن طريق المواشي المتنقلة بحثا عن مراعي، مما يشكل تهديدا علي الكفاءة الإنتاجية للمناطق الزراعية.

3- القضاء علي بعض الأحياء البيئية، كالقضاء علي الصقور بالصيد لأجل تصديره إلي الخارج مما أدي إلي انتشار الفئران في المناطق الزراعية.

4- استخدام النباتات الطبيعية محليا من أجل اتخاذها مواد للبناء وصناعة الأدوات المنزلية ومصادر للطاقة، إلا أن تأثير هذا العامل محدود جدا بالمقارنة مع العوامل الأخرى.

5- زيادة الطلبات الخارجية المستمرة في الفحم النباتي والحيوانات البرية مع الاستثمارات في هذا الغرض وخاصة من دول الخليج العربي وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أسست موانى خاصة لتصدير الفحم النباتي من البلاد في كل من كسمايو ومقديشو وبوصاصو.

6- هجرة الحيوانات البرية بعد تعرضها للصيد المفرط واستنزاف بيئاتها، حيث هاجرت إلي دول الجوار وخاصة إلي كينيا التي تتمتع باهتمامات كبيرة للمحميات الطبيعية للحيوانات البرية.

7- التدني في مستوي المعيشة في البلاد بصفة عامة حيث أن البطالة منتشرة بمعدلات عالية وتنعدم الاستثمارات المحلية المنظمة كليا.

ونتيجة لهذه العوامل وغيرها أصبحت النتائج علي النحو التالي:

1- زحف الصحراء علي أقطار واسعة من البلاد وخاصة في الأقاليم الشمالية والشمالية الشرقية بفعل القطع الجائر للنباتات الطبيعية.

2- انتشار المجاعات بعد انتشار بعض الأوبئة في المواشي بسبب ندرة العلف وإتباع أساليب جديدة في رعايتها مثل حرق التين الشوكي كعلف للحيوانات أو الأكياس مما أثر علي حياة الرعاة أيضا صحيا واجتماعيا بعد انتشار المجاعة.

3- زحف الكثبان الرملية بعد توقف مشاريع الحد من زحف الرمال وخاصة عند سواحل إقليم شبيلي السفلي الزراعي مما يشكل خطرا علي الأراضي الزراعية، كما قطع زحف الرمال بعض الطرق الهامة مثل طريق مقديشو مركة الساحلي وردم بعض قنوات الري.

4- انجراف التربة بسبب إزالة الغطاء النباتي الذي يعمل علي تماسك المفتتات والذي أدي إلي فقدان خصوبة التربة في بعض المناطق الزراعية.

5- حل محل الأدوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك محل الأدوات المصنوعة من المواد الطبيعية كالأخشاب والأعشاب، وخاصة الأدوات التي يستخدمها الرعاة في حلب وتجهيز وحفظ الألبان بهدف تسويقها إلي المدن الكبرى، مما سبب انتشار بعض الأمراض بين السكان، وذلك بعد ندرة النباتات التي تصنع منها هذه الأدوات كمواد خام يدويا.

البيئة الساحلية:

تتمتع الصومال بأطول ساحل في القارة الإفريقية إذ تصر السواحل الصومالية حوالي 3300كم، وكانت الصومال من الدول التي وقعت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982م باعتبار أثني عشر ميلا بحريا حدود عرض المياه الإقليمية، مما يعني بالنسبة للصومال اتساع مساحة المياه الإقليمية المتاخمة لسواحلها ومنطقتها الاقتصادية مع ضعف مقوماتها المادية أو التكنولوجية التي تمكنها من ممارسة الصلاحيات الوظيفية لحدودها البحرية.

بعد انهيار الحكومة المركزية في الصومال أصبحت سواحلها مخزنا للنفايات ونقطة تجمع وتلوث بالنسبة للدول الصناعية الكبرى مما قضي علي كثير من الكائنات البحرية التي تشاهد روتينيا تطفو علي السواحل الصومالية بأعداد وفيرة. وبالإضافة إلي هذه المشكلة فإن هناك ظاهرة الصيد المفرط في المياه الإقليمية الصومالية التي ازدادت بسبب استخدام الأساطيل الحديثة في الصيد والمجهزة بالآلات الحديثة التي تحدد أماكن تجمعات الأسماك حيث يمكن لبعض السفن الحديثة اصطياد ما وزنه 2000 طن من الأسماك يوميا، وحتى دون مراعاة لقوانين تنظيم الصيد البحري وحماية الأنواع المهددة بالانقراض مثل معاهدة لندن عام 1930م لوضع حد للصيد البحري.

هناك بعض المحاولات المتزايدة من قبل بعض السلطات المحلية لبعض الأقاليم التي تعتمد علي الصيد البحري بصفة أساسية كالمناطق الشمالية والشمالية الشرقية للبلاد، وهي محاولات لحد وإيقاف هذا السطو المتزايد، وقد ناشدت هذه السلطات بعض المؤسسيات الدولية التي تعني بحماية البيئة إلا أنه لم تتخذ خطوات ملموسة حتى الآن، كما قبضوا علي بعض السفن التي كانت تصطاد بالسواحل الصومالية بطريقة غير شرعية، ونتيجة لهذه التحركات ذات الإمكانيات الضعيفة بدأت الشركات الأجنبية التي تملك الأساطيل تحمل معها بعض الأسلحة الثقيلة للدفاع عن مصالحها الاقتصادية غير القانونية، بل وتهاجم أحيانا علي القوات التابعة للسلطات المحلية التي تعمل في خفر السواحل الصومالية، مما أدي إلي تقهقر هذه المحاولات. وهكذا أصبح مصدرهم الاقتصادي الوحيد مهددا بالاستنزاف.

وبما أن هذه الأعمال المختلفة ضد البيئية الصومالية تتم بطريقة غير قانونية وتحت غياب اي سلطة للمراقبة علي الإطلاق فإن من الصعب إيجاد إحصائيات دقيقة لحجم المشكلة، إلا أن بعض التقديرات تشير إلي أن حوالي 10000 طن من الفحم النباتي كانت تصدر إلي الخارج شهريا منذ انهيار الحكومة المركزية في الصومال.

وإضافة إلي هذه المشكلات البيئية في الموارد الطبيعية المتجددة فإن الصومال تعاني من انهيار جميع عناصر البيئية من مدنية ومائية وغيرها، مما يتطلب أكثر من ورقة لمعالجتها.

دور المرأة:

إن دور المرأة في المشاركة في الحياة العامة كان هامشيا حيث كانت مهمتها مقيدة بالأعمال المنزلية فقط إلا أن بعد انهيار النظام في الصومال انهارت معها النظم الاقتصادية في البلاد، وتعرضت الأسرة الصومالية إلي الظروف الأمنية والاقتصادية الحرجة، مما أضطر المرأة الصومالية إلي المشاركة في سد حاجة الأسرة من الدخل مع الرجل، مما أتاح لها فرصا أكبر للمشاركة في الحياة العامة، وقد بدأت المنظمات النسائية تلعب دورها الملحوظ في إعادة الأمل والاستقرار للبلاد، رغم انه ما زال منحصرا في الاهتمام عن شؤون الأسرة ورفع مستواها المعيشي، ورفع دور المرأة في المشاركة السياسية للبلاد، بجانب الاهتمام بحقوق المرأة، ولم تبد حتى الآن جهود أو اهتمامات تذكر لدي المرأة الصومالية في شؤون البيئة، مما يتطلب جهودا في توجيهها إلي العمل التطوعي البيئي لضمان مستقبل آمن للأجيال القادمة.

الخلاصة والتوصيات:

1- أن البيئة الصومالية في مواردها المتجددة من نباتية وحيوانية ومائية تعاني من الانعدام الكلي للإدارة المنظمة.

2- أن أغلب الصوماليين بنسبة تصل إلي حوالي 70% تعتمد حياتهم بطريقة مباشرة علي هذه الموارد.

3- أن القطع الجائر للنباتات الطبيعية بهدف استخراج الفحم النباتي قد أدي إلي:

أ- انتشار مشكلة التصحر.

ب- انجراف التربة في بعض المناطق.

جـ-هجرة الرعاة إلي أماكن نائية عن مناطقهم الأصلية بحثا عن مراعي.

د- هجرة الحيوانات البرية من البلاد إلي دول الجوار بعد انعدام البيئية الأليفة لديهم، إضافة إلي الصيد المفرط.

4-إن السواحل الصومالية مهددة بالنفايات الصناعية والإفراط في استنزاف ثرواته الحيوية والتلويث.

5- إن خفر السواحل الصومالية منهار كليا.

6- إن هناك بعض النفايات التي مازالت تطفو علي السواحل الصومالية بحاويات.

7- إن هناك عوامل أثرت علي البيئة الصومالية بطريقة مباشرة في تدهورها بالإضافة إلي عوامل أخري غير المباشرة.

8- إن بعض المحاولات التي كانت تهدف إلي تنظيم البيئية قد تسببت في تدهورها. مثل إدخال نباتات جديدة في البيئية الصومالية.

9- إن المحاولات المحدودة من قبل السلطات الصومالية مثل سلطتي صوماللاند وبنتلاند قد باءت بالفشل.

10-إن من بين الأطراف الخارجية التي تلعب دورا في تدهور البيئية الصومالية دولا عربية.

11-إن الظروف الأمنية والاقتصادية الحالية في البلاد قد لعبت دورا رئيسا في تدهور البيئية الصومالية.

ولأجل إعادة الموارد الطبيعية المتجددة في الصومال إلي مسارها الطبيعي والاستفادة منها بطريقة منظمة ومخططة، وللبحث عن إدارة صحيحة للمحميات الطبيعية تشارك فيها جميع أفراد المجتمع والحد من استنزاف الموارد المتجددة في البلاد ينبغي إتباع الخطوات التالية:

1- ترميم المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالمحافظة علي البيئة وإدارة المحميات الطبيعية في البلاد، والسلطات الإدارية في البلاد بصفة عامة.

2- ترميم المؤسسات التعليمية المختصة بالعلوم البيئية وتشجيع البحوث والدراسات الميدانية التي تعالج موضوع البيئة في الصومال.

3- إشراك المجتمع المدني والجماعات المحلية في البرامج الطوعية المساهمة في المحافظة علي البيئة.

4- الاستفادة من وسائل الإعلام المتاحة في رفع المفهوم البيئي لدي المجتمع.

5- إضافة مادة البيئة إلي المناهج الدراسية الجديدة في الصومال أو إضافة وحدات تعالج موضوع البيئة إلي مادة الجغرافيا في المراحل الدراسية المختلفة.

6- حظر أو تحديد وتنظيم تجارة الفحم النباتي والحيوانات البرية من الصومال إلي الدول العربية.

7- تشجيع المؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بموضوع البيئة والعاملة حاليا في البلاد.

8- البحث عن بدائل للاستخدامات المختلفة للنباتات الطبيعية كمصادر للطاقة ومواد خام للأدوات المنزلية ومواد للبناء وغيرها.

9- إعادة برامج التشجير في البلاد للحد من زحف الصحراء والكثبان الرملية.

10-إبرام اتفاقيات عربية موحدة تجاه تنظيم البيئة العربية وإدارتها وطرق استغلال الموارد المتجددة العربية.

11-إنشاء سلطات عربية ذات نفوذ واسعة في متابعة الإجراءات اللازمة للحد من استنزاف الموارد، وخاصة في ظل الظروف الاستثنائية والأزمات.

12-الاستفادة من التقدم الهائل في علم الأرصاد الجوية والاستشعار عن بعد لمحاولة التنبؤ بحدوث الجفاف والأمطار الغزيرة وغيرها من الكوارث التي تؤثر في تدهور البيئة.

13-إنشاء مركز عربي لمتابعة ودراسة وإدارة وتخطيط استغلال الموارد الطبيعية العربية.

أهم المصادر:

1- أحمد الخطيب، أساسيات علم الأراضي، 1993م

2- صلاح الدين الشامي، دراسات في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف بالإسكندرية 1999م.

3- عبد العاطي السيد، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، 1988م.

4- محمد عبد الفتاح هندي، جغرافية الصومال، دار المعارف بمصر، 1969م.

5- الهادي أبو لقمة ومحمد الأعور الجغرافيا البحرية الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان 1993م.

6- الكتاب العربي في التربية السكانية صندوق الأمم المتحدة للسكان، 1998م.

7- اتفاقية بازل، المنظمة الدولية للمحافظة علي البيئة مارس 2004م.

1- Arthur N Strahler Introduction to physical geography John Wiley and sons Inc 1973.

2- Ministry of education Atlas for Somalia Collins long man

3- CRD Somalia Somalia: path to recovery building a sustainable peace July 2004

4- H.J Von Maydell Eschborn 1986

Trees and Shrubs of the Sahel their characteristics and uses.

5- Abdulkadir Nur Hussein Problems of defrostration and desertification of Somalia during the state collapse of Somalia.

تجربة جمهورية العراق

إعداد
السيد/ رؤوف حسين الأسدي
مدير الزراعة في محافظة بغداد

مقدمة:

يعتبر التنوع الإحيائي (البيولوجي) النباتي والحيواني أهم الموارد الطبيعية المتجددة لأنها المصدر الأساسي الذي يوفر للبشرية المأكل والملبس والدواء واحتياجاته المعيشية الأخرى، وبالتالي فان فقد واندثار جزء من هذا التنوع له آثاره السلبية على مصدر رزق الإنسان ورفاهية البشرية.

وقد تعرض التنوع البيولوجي العالمي (بما في ذلك الوطن العربي) خلال القرن الحالي إلى العديد من العوامل التي أدت إلى فقد العديد من أنواعهُ النباتية والحيوانية وتعرض أنواع أخرى لخطر الانقراض.

لذا يعتبر ما تقدم أحد الأسباب الرئيسية التي دعت الإنسان إلى إقامة المحميات الطبيعية كخطوة متقدمة في استرجاع مصادر التنوع الحيوي وحماية المصادر الوراثية مع إشراك السكان المحليين الذين يعيشون قرب المحميات بالإسهام في إنجاح المحميات عن طريق مراقبة النشاطات البشرية من رعي وزراعة وإقامة الأبنية أو الخيام أو حفر الآبار أو إلقاء الفضلات والأنقاض ومشاركتهم في حمايتها. ويبقى للمرأة الريفية التي تشكل نصف الطاقة البشرية في الريف العراقي تقريباً دوراً مهماً تؤديه في هذا المجال من خلال ممارستها للأعمال الزراعية والمنزلية والبيئية، وما يتضمنه ذلك من نشاطات وفعاليات (نباتية كانت أم حيوانية) تؤديها المرأة الريفية في مناطق المحميات الطبيعية.

1 - التنوع الأحيائي في العراق:

أ- موقع العراق الجغرافي والإحيائي:

يقع العراق بشكل عام في إطار المناخ شبه الجاف إلا أنه عرف بوفرة موارده المائية والأراضي شبه الرطبة في الماضي وقيمة الأراضي شبه الرطبة كونها موطن استقرار وهجرات الطيور المهاجرة في آسيا وأفريقيا وأوربا وغيرها، وكان العراق مركز الهلال الخصيب قبل أكثر من 10 آلاف عام وقد عرف بكونه نظام إنتاج محاصيل الحبوب وتربية الثروة الحيوانية الأول في العالم، وهو ما يعكس أن الأصناف النباتية والأنواع الحيوانية ذات قيمة مميزه ليس فقط في قدرتها على العيش في ظروف المناخ الجاف فحسب وإنما كمصدر وراثي هام.

ويضم العراق عدة نماذج من البيئات الطبيعية التي تعكس سمات المحيط الإقليمي المحيط بـه وهي بيئات متداخلة ومترابطة مع بعضها البعض فالطابع للمنطقة الشمالية يتمثل بسلسلة المرتفعات الجبلية والهضاب الشمالية والجنوبية ذات الحجارة الجيرية التي ترتفع لبضعة آلاف مـن الأمتـار والمنحدرات السهلية المحيطة بنهري دجلة والفرات إضافة إلى الرقعة الصحراوية الواسعة وتنحدر الهضاب بشدة باتجاه سهل منخفض وفسيح يحيط بالنهرين وبالرغم من إن العراق لا يعد من بـين البلدان المعروفة بوفرة أنواعهُ البرية وغالبية أنواعهُ الإحيائية تتواجد في محيط البلدان المجـاورة، فهي مقاربة لسوريا والمملكة العربية السعودية إلا إنها في تنوعها الإحيائي اقل كثافة مـن تركيـا وإيران بسبب تباين النظام البيئي.

ب- مواقع التنوع الإحيائي في العراق:

بشكل عام يمكن تحديد عدة مواقع للتنوع الإحيائي في العراق الأمر الذي ينعكس على تنـوع الحيوانات البرية والنباتات الطبيعية الموجودة فيها وهى كما يلي:

أولا: الغابات في المناطق الجبلية في شمال العراق : والتي تبلغ مساحتها (9.2) مليون هكتار تضم أنواعا من الحيوانات والطيور البرية مثل الماعز الجبلي وطيـور القـبج، التـي انقرض قسم منها والقسم الآخر على وشك الانقراض.

ثانيا: المنطقة المتموجة: والتي تبلغ مساحتها (4.2) مليون هكتار حيـث يوجـد عـدد مـن الحيوانات البرية والأحياء الحيوانية تعيش على ما ينمو فيها من نبت طبيعي.

ثالثا: منطقة السهول: والمتكونة من ترسبات نهري دجلة والفرات والتي تبلغ مساحتها (12.2) مليون هكتار، وتـزرع فيها المحاصيل الحقلية والأشـجار، ويربـى فـي ربوعهـا الحيوانات الداجنة، وهي تشكل منظومة بيئية أخـرى تتغيـر مـع اسـتخدام الأرض واستغلالها.

رابعا: المنطقة الصحراوية: التي تبلغ مساحتها (16.9) مليون هكتار حيث ينمو غطاء نبـاتي متأقلم مع ظروف هذه المنطقة يتبدل موسميا، ويضم هذا الغطاء أنواعـا كثيـرة مـن النباتات الصحراوية والرعوية التي تقتات عليها الحيوانات والأحياء البرية.

خامسا: الأهوار العراقية: التي تبلغ مساحتها (1.1) مليون هكتار فهي منظومة بيئية فريدة من نوعها تتكاثر فيها الأسماك والأحياء والطيور المائية ويربى فيها الجاموس وتنمو فيهـا النباتات المائية ويردها سنويا من الطيور المهاجرة التي تجد فيها مقرا مؤقتاً لها أثنـاء هجرتها، كما أن حافات الأهوار تشكل منظومة مكملة للأهوار تضم أنواعا من الأحياء النباتية والحيوانية تتعايش مع حالات انحسار الماء وفيضانه الموسمي.

ج- الأخطار التي هددت التنوع الإحيائي والمحميات الطبيعية في العراق:

تعرضت المحميات الطبيعية والتنوع الإحيائي في العراق إلى العديد من المخاطر والتهديدات المباشرة وغير المباشرة حيث تشخص المنظمة العالمية (IUCN) أن هناك 35 نوعاً وصنفاً إحيائياً عالمياً في العراق مهددا بالخطر ومصادر التهديدات المبينة في المخطط التالي:

تهديدات التنوع الإحيائي:

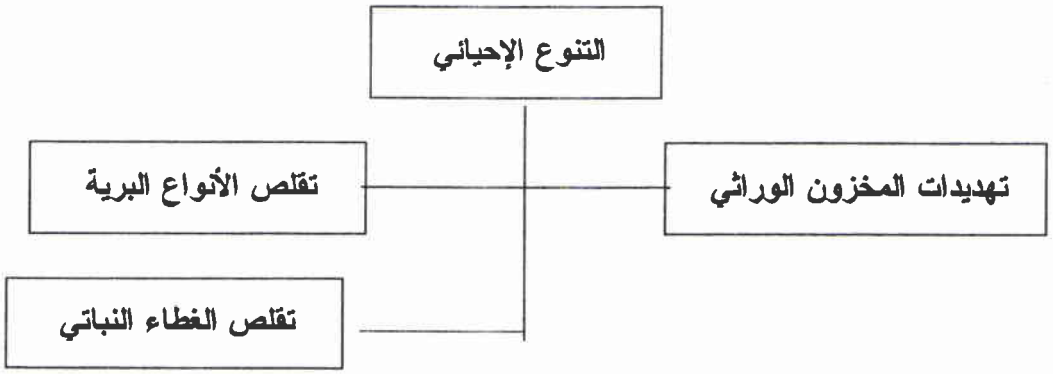

أما أهم الأخطار التي هددت التنوع الإحيائي والمحميات الطبيعية في العراق فهي كالآتي:

1- تجفيف الأهوار.

2- قطع أشجار الغابات.

3- الحروب.

4- التوسع في الزراعة جنوب خط المراعي الطبيعية.

5- تأجير الغابات.

6- الرعي الجائر.

7- تهريب الحيوانات النادرة.

8- الصيد العشوائي.

2 - الاهتمام بالمحميات الطبيعية وصيانة التنوع الإحيائي في العراق:

لقد تعرضت البيئة البرية في العراق بجانبيها النباتي والحيواني إلى أضرار كبيرة نتيجة الاستغلال الجائر لها وعدم الحفاظ عليها كموروث حضاري مما انعكس على التدهور الملحوظ في انحسار الواحات الصحراوية والغطاء النباتي والتقلص الحاد في أعداد الحيوانات البرية، ولقد أثار

هذا المؤشر موضوعاً يتطلب معالجته والتدخل فيه لحماية البيئة الطبيعية.

وقد كانت بداية الاهتمام بهذا الجانب منذ مطلع السبعينات في القرن الماضي ولم يقترن هذا الاهتمام بإختيار فعاليات تنفيذية مؤشرة تظهر لنا آثارها الإيجابية على حالة التدهور المستمر حيث انصب الاهتمام بالجانب النباتي في هذه البيئة وبصيغة محاولات لإيجاد عدد من الواحات المستحدثة ونشر بذور النباتات الصحراوية وإنشاء (38) مسيجا" لحماية النبت الطبيعي في مختلف أنحاء مناطق المراعي الطبيعية إلا أنها تعرضت للتخريب والاندثار نتيجة لعدم وجود مشاركة شعبية لإدارتها. أن البداية الحقيقية للاهتمام بالبيئة المتكاملة (النباتية والحيوانية) كانت في عام 1972 م حيث تم إنشاء مسيج للغزلان في الرطبة يتم التعامل معه كمحمية طبيعية بمساحة كانت بدايتها كيلو متر مربع واحد توسعت لتصبح (4) كيلو متر مربع.

أن من أهم ما تميزت به هذه المحاولة الإيجابية هو الفهم الحقيقي للعلاقات الطبيعية بين الجانب النباتي والحيواني والحفاظ على هذه العلاقة دون التدخل المقصود وبما لا يخل بها، ولقد أحرزت هذه التجربة نجاحاً ملموساً حيث نتج عنه توسع ملحوظ في أعداد الغزلان في هذه المحمية من عشرة رؤوس عام 1973 (ثماني إناث وذكرين) حتى وصلت أعدادها عام 2003 إلى أكثر من (1200) رأس إضافة إلى الحفاظ على النبت الطبيعي في هذا المسيج لقد أثار هذا النجاح الملحوظ في هذه التجربة انتباه الوزارة التي كانت ترصد وباهتمام بالغ واقع البيئة في القطر وما يخالطها ومؤشرات تدهور وارتباك في مفرداتها المتوازنة وتتطلع إلى هدف يرتقي إلى مستوى الأهمية والمسؤولية التاريخية، ومن هنا برزت الضرورة للتوسع في التجربة الناجحة من خلال إقامة تسعة مسيجات طبيعية حددت مواقعها من قبل لجنة شكلت من ديوان الرئاسة السابق في كل من منطقة (سنجار – محافظة نينوى)، (مندلي – محافظة ديالى)، (الضبعة – محافظة الأنبار)، (دبس– محافظة كركوك)، (الدور– محافظة صلاح الدين)، (كصيبة – النهروان)، (روضة المها – محافظة بغداد).

إن الدراسات الأولية لواقع هذه المناطق والخبرة التي تولدت لدى الجهات الفنية في وزارة الزراعة أكدت ضرورة تثبيت التخصص لكل موقع، فلقد اعتبر المسيج المقترح أقامته في سنجار كمحمية نباتية بالدرجة الأولى دون الإخلال بالجانب الحيواني، من خلال مناقشة وزارة الزراعة لواقع وأهداف المسيجات ودراسة الوضع بالدوائر التخصصية في الوزارة تبلورت عدد من المؤشرات المهمة التي تتلخص في كون المسيجات المذكورة آنفا هي في حقيقتها محميات طبيعية يقتضي عدم أحداث تداخل في واقعها وبما يحتاج ذلك إلى رصد مبالغ لها ولما تمتلكه الدوائر التي ستشرف على تلك المحميات من إمكانيات تغني عن الحاجة لتخصيص مبالغ لتوفيرها.

3- المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية:

يتزايد الاهتمام بالعلاقات بين الإنسان والمحميات الطبيعية في عالم يشهد تزايداً ملحوظاً في أعداد السكان وتزايداً واضحاً في الطلب على الموارد. وفي مواجهة الصراع حول الموارد الطبيعية والذي تتأثر به سلباً المحميات الطبيعية.

فأن الدعوة للوصول إلى نوعاً من الشراكة والوفاق بين المجموعات السكانية التي تقطن حول المحميات الطبيعية وبين إدارة تلك المحميات تجد قبولاً متسعاً باعتبارها الحل الأسلم الذي يتمثل لتحقيق بعض المصالح لمجموعات السكان ويكسب مشاركتهم الإيجابية لتوفير الحماية للمحميات الطبيعية.

وقد كان هذا المفهوم ضمن قرارات مؤتمر اشبيلية 1995 حول المحميات الطبيعية كما أن برنامج محميات المحيط الحيوي والذي ترعاه منظمة اليونسكو ينطلق من هذا الفهم.

يواجه المفهوم أعلاه تحديات كبيرة إذ ان معظم العاملين في إدارة وحماية المحميات الطبيعية تتملكهم قناعات لا يتطرق إليها أدنى شك تتمثل في ان أي مسعى للتعاون مع المجتمعات السكانية في المناطق المتاخمة للمحميات ستؤدي إلى الأضرار بالمحميات وان السبيل الوحيد لحماية المحميات هو التشريعات الصارمة التي تصحبها آلية فاعلة في تنفيذ تلك التشريعات. وان تلك التشريعات تشكل الضمانة الوحيدة على المدى الزمني الطويل لتأكيد بقاء وحفظ تلك المحميات، وفي الحقيقة فأن بعض التجارب العملية قد أثبتت أن مجموعات السكان في المناطق المتاخمة للمحميات في بعض الأحيان قد يقومون بالاستخدام السيئ للصلاحيات الممنوحة لهم بمقتضى اتفاقيات التعاون والإدارة المشتركة للمحميات.

وعلى الرغم من ذلك فأن محدودية أعداد العاملين في حماية وإدارة المحميات وضعف الإمكانيات المتاحة لهم من وسائل حركة ووسائل لتنفيذ القوانين تجعل من الاستحالة على المدى الزمني القريب تطبيق مفاهيم الحماية الصارمة للمحميات ويبقى بذلك مفهوم التعاون مع السكان وإشراكهم هو الأمل الوحيد لحماية المحميات بصورة قابلة للاستمرارية.

ان المرونة مطلوبة وصولاً لتوازن معقول ينطلق من التوعية الشاملة حول المحميات ودورها وديمومة عطائها ثم تدريب العاملين في المحميات على العمل مع المجتمعات السكانية لتلبية بعض الاحتياجات الأساسية للسكان مثل حقوق الرعي والزراعة المحدودة وجمع الثمار السياحة البيئية..... الخ.

بحيث تتم تلك النشاطات في إطار الخطة الإدارية للمحمية وبما لا يشكل تهديدا للموارد واستمرارية عطائها ويتطلب تنفيذ تلك النشاطات قدرا عاليا من مشاركة المجتمعات السكانية في

المناطق المتاخمة للمحميات في إدارة المحميات ويتطلب الوصول لذلك إعداد برامج حسنة الإعداد في التوعية وفي تدريب السكان وإدارات المحميات الطبيعية حول أسس العمل المشترك وحل النزاعات والتفاوض.

وان من أهم مبررات إشراك المجتمعات السكانية في إدارة المحميات الطبيعية هي الآتي:

* أصبحت المحميات مهددة بسبب تزايد النمو السكاني في المناطق المتاخمة لها حيث يتم التجاوز على المحميات وبياتها ويزداد التدهور البيئي في المناطق المحيطة بها.
* لا يمكن استمرارية حماية المحميات الطبيعية وهي أشبه بالجزر المعزولة وسط نمو سكاني متزايد وتدهور بيئيي متسع وتضارب في استخدامات الأرض والموارد الطبيعية المحيطة بها.
* النمط المستخدم في حماية المحميات يستخدم القوانين ولا يهتم ببث الوعي بأهمية المحميات أو بأهمية التعاون مع السكان وفي ظروف شح الإمكانيات ومحدودية كوادر الحراسة فان نجاح ذلك النمط محدود للغاية.
* هناك إمكانيات حقيقية للاستفادة المتبادلة بين إدارات المحميات والمجموعات السكانية في المناطق المتاخمة للمحميات وذلك من خلال تطوير رؤية مشتركة في إدارة المحميات والموارد الطبيعية بصفة عامة.

ويمكن تحديد الأهداف المتوخاة من إشراك المجتمعات السكانية في إدارة المحميات الطبيعية بالأتي:

أ- توعية السكان بأهمية المحميات الطبيعية ودورها في حماية التنوع الحيوي.

ب- التوعية بأسس العمل المشترك لحماية المحميات وفض النزاعات والتفاوض.

ج- العمل على وضع خطة إدارية للمحميات تهتم بإشراك السكان وتوفير بعض احتياجاتهم على أسس مستمرة.

د- العمل على إشراك الجمعيات الطوعية وتوسيع دائرة الاهتمام بالمحميات الطبيعية.

وتؤدي المحميات دوراً هاماً في التدريب والتوعية والتثقيف والترويح إلى جانب دورها الأساسي لصيانة الموارد الطبيعية والوراثية.

ويعد نقص الموظفين من ذوي المهارات من العوائق الأساسية أمام الإدارة الفعالة للمناطق المحمية، ولذا فان تعليم وتدريب هؤلاء الموظفين في الجوانب النظرية والتطبيقية في مجال البيئة وصيانة الموارد الطبيعية يعتبر من أهم النشاطات التي يجب ان تقوم بها المحميات الطبيعية

والغرض الأساسي من إدارة المحميات هو تمكينها من أداء الأغراض التي أنشئت من اجل تحقيقها وهي غالباً ما تكون متعددة وذات تضارب فيما بينها ولذا يجب العمل على تنسيق الإغراض لتذليل هذا التضارب، ويعتبر من أهم الأنشطة التي يجب ان تقوم بها المحمية هو استخدام إمكانياتها إلى أقصى حد لبناء القدرات المؤسسية وهذا يشمل تدريب الفنيين والباحثين وطلاب الجامعات والمدارس على مجموعة كاملة من المقررات المنهجية مع جولات دراسية ميدانية كما يشمل التدريب أيضا السكان المحليين الذين تهتم المحمية بتثقيفهم في إطار دورها لتحقيق التوازن بين التنمية والصيانة، حتى يتبين أبعاد الأهمية القومية للمحمية والهدف من التنمية المستمرة للموارد الطبيعية وتحقيق هذا التوازن المطلوب بين التنمية والصيانة ويختلف الأعلام البيئي عن التعليم والتدريب في انه ليس موجباً لفئة معينة بل للجمهور على اختلاف ميوله واتجاهاته والهدف منه هو تكوين رأي عام متفهم للمشاكل البيئية ومساند للشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية.

وفي مجال الوعي البيئي تستخدم إمكانيات المحميات الطبيعية لنشر المعرفة وصيانة الموارد الطبيعية بها وذلك عن طريق العروض المختلفة ونشر الحقائق والأخبار البيئية في نشرات دورية مزودة بوسائل إيضاح مقنعة وجذابة (أفلام – شرائح – صور ... الخ) ويتصل النشاط الإعلامي لنشر الوعي البيئي بعملية تجميع المعلومات البيئية وتبويبها وهنا يأتي دور شبكة المعلومات (الانترنيت) واستخدامها كوسيلة حديثة وسريعة لنشر المعلومات عن المحميات الطبيعية في صفحات خاصة بها وبطريقة بسيطة تسمح لمستخدمي هذه الصفحات الحصول على المعلومات واستيعابها ومما تجدر الإشارة إليه وجود صفحات بالانترنيت عن محميات المحيط الحيوي بالوطن العربي بها قاعدة معلومات عن الموارد الطبيعية في هذه المحميات القابلة للبحث بداخلها.

4- تدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي:

تشكل المرأة الريفية نصف الطاقة البشرية في الريف العراقي تقريبا" أصبحت وبما لا يقبل أدنى شك ذلك الكيان المؤثر في دفع مسيرة الإنتاج والتطور الزراعي وذلك من خلال ممارستها للعمل الزراعي المباشر في مجالاته النباتية والحيوانية والتصنيع الغذائي إضافة لنشاطاتها الأسرية التقليدية في إدارة شؤون المنزل وتربية الأجيال، وهذا ما أقرته الوقائع والأحداث وتؤكده كافة الدراسات والأدبيات والتقارير ذات الصلة بدراسة المرأة الريفية وآفاق مشاركتها ومدى دمجها بحركة وتطور المجتمع الريفي ان هذا الاعتراف الحيوي بالدور الذي تضطلع به المرأة الريفية في الحياة بكافة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية قد استند على استقراء علمي وموضوعي لدورها المؤثر في بناء المجتمع وخاصة ما نلمسه في وقتنا الحالي من ازدياد مضطرد في وعيها بواقعها وما يحيط بها من تغييرات وعلى كافة الأصعدة وازدياد ثقتها بنفسها وأيمانها العميق بإمكانياتها في المشاركة ببناء المجتمع وتحقيق تطلعاتها. وبالرغم من الدور البارز الذي تلعبه المراة الريفية في

القطاع الزراعي ومساهمتها الفعالة في الإنتاج الزراعي فهنالك العديد من العوامل التي تؤثر على مدى مساهمتها وتحدد نوع هذه المساهمة وحجمها وتكون هذه العوامل في كثير من الأحيان متداخلة مثل حجم، الحيازة الزراعية والنظم المتبعة في العمليات الزراعية وعلاقات الإنتاج ومستوى المكننة وعدد الرجال العاملين بالزراعة داخل الأسرة والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة داخل الأسرة والمجتمع.

ومن ابرز الأسباب التي تعوق دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية عدم تمكينها في معظم الأحوال من حيازة الأرض والماشية وموارد الإنتاج الأخرى بالرغم من انشغالها بقدر كبير في الإنتاج الزراعي والحيواني وأيضا التفريق بنوع الجنس بالنسبة لملكية الموارد الأخرى والتكنولوجيا والتسليف الزراعي أصبح ظاهرة متكررة في الدول النامية وله آثار سلبية على التنمية الريفية. أما بالنسبة للمرأة الريفية ودورها في حماية البيئة فتشير إحدى الدراسات حول استعمالات المرأة للمبيدات الحشرية في المزارع بأن النساء يضطلعن بدور هام في هذا المجال وخاصة في مراحل أعداد المبيدات للاستعمال وفي خزن المبيدات والتخلص من بقاياها وتخلص هذه الدراسة إلى ضرورة توفير خدمات إرشادية للنساء تتعلق بالاستعمالات السليمة للمبيدات وان تتوجه هذه الخدمات إلى مستوى المزارع كما أن دور المرأة في استخدام المياه أن كان على مستوى المنزل أو المزرعة له علاقة قوية بالحفاظ على المصادر الطبيعية في البيئة إضافة إلى العلاقة ما بين الرعي والحفاظ على استمرارية المراعي التي أصيبت بالاستنزاف الشامل والتي لا أمل في أعادتها إلى طبيعتها إلا من خلال وضع برامج إدارة سليمة للمراعي يشارك في وضعها الرعاة أنفسهم ومنهم المرأة، فنرى انه مع الاهتمام المتنامي بقضايا البيئة وارتباطها الحتمي مع مفهوم وأهداف التنمية المستمرة، يبرز دور المرأة على صعيدين:

الصعيد الأول: هو ذلك الذي يعني بالمرأة الريفية المزارعة او القريبة من الأرض في ظروفها المعيشية فالمرأة بطبيعة دورها التقليدي التاريخي خاصة في عالمنا النامي لصيقة الاتصال بالبيئة وهي في هذه المستويات من وجودها تستطيع أن تلعب دوراً مزدوجاً ذا وجهين: واحد يتعامل مع البيئة مباشرة والآخر يرشد ويوجه ويربي قيم التعامل مع البيئة وعطاء الطبيعة.

الصعيد الثاني: هو مسؤولية المرأة في دورها الجديد الذي نشأ نتيجة التعليم والعمل العام والكفاح من اجل الوصول إلى الحقوق والواجبات والمشاركة في التنمية وفي تطوير المجتمع وتحمل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الرسمية وغير الرسمية وهي في هذا الوضع أصبحت مطالبة بدور قيادي إرشادي وأعلامي تخطيطي وتنفيذي تخصصي، تقني، علمي، بحثي.

ومن هنا تبرز أهمية دور المرأة الريفية وخاصة على الصعيد الأول فبالرغم من أهمية دور المرأة في الإنتاج الزراعي وعلاقة هذا بالبيئة يتبين أن إمكانية وصول المرأة إلى مثل هذه

المعرفة ضعيف جداً نظراً لضعف البرامج الإرشادية الموجهة للمرأة وفي برامج تحسين الإنتاج.

وفي هذا الخصوص لا بد من الذكر بأن المعلومات والبيانات والإحصاءات الصحيحة عن وضع المرأة الريفية وعن دورها في الإنتاج الزراعي وتنمية العمل التطوعي البيئي والتنمية الشاملة وفي المحافظة على البيئة هذه المعلومات ليست متوافرة على أسس علمية سليمة.

كما أنها ليست مقسمة في غالب الأحيان تبعاً للجنس أو لم تكن كذلك حتى وقت قريب وتوفر البيانات السليمة والدقيقة ضروري لعملية وضع السياسات والبرامج لتنمية الريف العراقي وتقسيم البيانات إلى امرأة ورجل ضرورية لتفهم الدور الذي تقوم به المرأة بالذات في البيت والحقل والمجتمع ومن ثم يمكن وضع الحلول للمشاكل التي تواجهها ويمكن تخطيط السياسات والمشاريع والبرامج الخاصة بالمرأة بالذات والتي تعمل على تنمية كفاءاتها وقدراتها في كل ما تقوم به من أعمال، وتقوم الهيئة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي في وزارة الزراعة بدراسات مقسمة تبعاً للجنس للحصول على بيانات تتعلق ببعض أنشطة المرأة الريفية وواضح أن العمل في هذا الاتجاه عمل مضني وكبير يحتاج إلى وقت طويل وتمويل كبير حتى تستطيع أن تغطي نشاطات المرأة الريفية في كل أنحاء العراق وهناك إذا حاجة إلى إنشاء قاعدة معلومات خاصة بالمرأة الريفية في العراق كما أن هناك حاجة إلى إنشاء شبكة تربط بين كل الأجهزة – حكومية وغير حكومية التي تهتم بالمرأة الريفية في العراق وفي العالم أجمع، أيضاً من شأن مثل هذه الشبكة تقوية التعاون بين الدول العربية فيما بينها وبين الدول الأجنبية في كل ما يتعلق بالمرأة الريفية بغية تحسين الأحوال المعيشية إجتماعية كانت أو إقتصادية أو بيئية.

ومن المهم إنشاء مركز تدريب في كل قرية تقوم بتدريب الفتيات الريفيات على الأعمال الزراعية المختلفة تدريباً عملياً بجانب الشرح النظري على الأساليب الحديثة للقيام بعمليات مثل رش المبيدات أو تقليم الأشجار أو قطف الثمار.....الخ، وذلك باستخدام أدوات أو آلات حديثة بسيطة ومن المفيد أن تكون هذه المراكز مزودة بوسائل إيضاح حديثة مثل أجهزة فيديو لعرض أفلام توضح طرق أجراء العمليات الزراعية المهمة للمرأة وطرق التصنيع الزراعي ومن الممكن أيضا ان تضم هذه المراكز وسائل ترفيهية وبرامج ثقافية خفيفة وبعض الكتب السهلة التي تشجع الريفيات على التردد عليها ويمكن بطبيعة الحال لمثل هذه المراكز أن تنشر بين النساء كيفية المحافظة على البيئة والتخلص من المخلفات والقمامة بطريقة لا تلوث البيئة وبالأخص القنوات والمجاري المائية وهناك حاجة ملحة إلى تحسين أحوال القرية العراقية وتدعيم الخدمات بها حتى تكون مناطق جذب لا مناطق طرد وحتى توفر مستوى معقول من الحياة الكريمة لأبنائها.

وفي هذا المقام لا بد أن نشير إلى أهمية تعاون وتظافر جهود كل المؤسسات التي تعمل على تنمية الريف وإدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة حكومية وغير حكومية ولا بد من

حملات قوية مستمرة حتى يتم التحول المطلوب ومن الواضح أن توفير الخدمات بالقرى كلها وتحسين الأحوال المعيشية فيها تحتاج إلى أموال طائلة يمكن الحصول على بعض منها عن طريق التبرعات وعن طريق مساعدات بعض الدول الشقيقة والصديقة بالإضافة إلى ما يمكن أن تخصصه الدولة لهذا الغرض في خططها المستقبلية.

المراجع:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – حلقة العمل القومية حول دور المرأة الريفية في التنمية الزراعية – الخرطوم – تشرين الثاني – 1999م.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية – حلقة العمل القومية حول دور المحميات الطبيعية في المحافظة على التنوع الاحيائي- الخرطوم – كانون الأول – 1999م.

3- د. عبد الحسين نوري الحكيم – ورقة قطرية – حول تفعيل الاتفاقيات الدولية والتنسيق العربي حول التنوع الحيوي بغداد – تموز – 2004م.

4- د.علي حسين عزيز حنوش – البيئة العراقية المشكلات والآفاق – بغداد – مارس – 2004م.

5- علي كريم (طبيب بيطري) – المحميات الطبيعية في العراق (الواقع والآفاق) مجلة الزراعة العراقية – العدد الثاني – 2004م.

تجربة سلطنة عمان

إعداد
م. هادية بنت جمعة بن عبد الرحمن البلوشي
أخصائي إرشاد تسويقي

مقدمة:

أن مشاركة المرأة أمر مهم في مسيرة أي مجتمع متقدم، والمرأة في سلطنة عمان لها مكانة وصلت إليها من رفعة غيرت الصورة التقليدية حولها مما ساعدت على إبراز وجودها وتفجير طاقاتها الخلاقة وتنمية مهاراتها ومواهبها لتساير بذلك في تنمية المجتمع عامة وفي كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من مجالات الحياة والتي تطلب وجود المرأة فيها.

كما ان مشاركة المرأة العمانية في العمل التطوعي يأتي إيمانا منها بالدور الذي تقوم به تجاه وطنها ومجتمعها حسب ما جاء به ديننا الإسلامي الحنيف والذي يحث على التعاون والتكافل الاجتماعي تجاه بقية أفراد المجتمع. وتأتي ذلك من خلال مشاركتها في أعمال ومناشط جمعيات المرأة العمانية وهي جمعيات تهدف إلى رفع مستوى المرأة في المجالات المختلفة ونشر الوعي الاجتماعي، والثقافي بينهن، كذلك مراكز التأهيل النسوي وهي مراكز تعني بالنساء وتدريبهن على الأعمال المختلفة لخدمة المرأة في مختلف مناطق السلطنة، وأيضا هناك مراكز تنمية المرأة الريفية وهي مراكز موجودة بالمجمعات القروية والبدوية تعمل بالنهوض بالمرأة العمانية وتنتسب الى هذه الجمعيات والمراكز كأعضاء وان تعتبر انضمامها للجمعية عملاً تطوعياً القصد منه خدمة المواطنين في تلك المنطقة، والعمل على رعايتهم. وقد بادرت المرأة العمانية بالعمل التطوعي منذ بداية فجر النهضة العمانية 1970 مشاركة بذلك بجانب أخيها الرجل في تنمية المجتمع العماني ومن منطلق حرص الحكومة الرشيدة للنهوض بالمرأة العمانية في شتى مجالات التنمية المختلفة وفرت الدولة كافة الإمكانيات الداعمة لها لمواصلة مسيرتها في خدمة المجتمع، وعلى الصعيد الخارجي تأتي مشاركة المرأة العمانية مع شقيقاتها من المرأة في الدول العربية أو المنظمات الدولية التي تعمل بالنهوض بالمرأة أينما كانت وبالتالي اكتساب مزيد من الخبرة ونقل التجارب والدراسات إلى بلدها ولخدمة المرأة فيها.

لقد سعت السلطنة ومنذ بداية النهضة إلى إنشاء مناطق محمية بغرض صيانة وحماية الأنظمة البيئية ومكوناتها الحيوية إلى جانب حماية الخصائص والسمات الطبيعية والثقافية فضلاً عن العمل على تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العماني. وحيث أن النظم البيئية في سلطنة عمان تعتبر حساسة وهشة وتواجه تحديات مختلفة متمثلة بالرعي الجائر وقطع الأشجار وتآكل

التربة واستنزاف المخزون السمكي والتصحر وتدهور الأراضي وما يتبعها من فقدان للأراضي، فلا يمكن أن تؤتي جهود الصون ثمارها إلا عندما يدرك أفراد المجتمع أن تلك الأنظمة البيئية ومكوناتها الحيوية ضرورية لحياتهم ويجب عليهم أن يساهموا بممارسات سليمة بيئيا في تحسين استمرارية وإنتاجية الأنشطة المبنية على الموارد. ومما لا شك فيه أن تأصيل المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعة تعتبر من الخطوات الهامة للحفاظ على التنوع الإحيائي.

المحميات الطبيعية والمجتمع المحلي:

إن فكرة مشاركة المجتمع المحلي في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة تنبع من واقع إحساس المجتمع بقيمة وأهمية المحميات الطبيعية في خدمة أفراده وتحقيق العائد المرجو منها. فوجود المحميات الطبيعية يساهم في توفير وظائف لسكان المجتمع المحلي إما كمراقبين أو ملاحظي حياة فطرية أو مشرفي محميات أو كمرشدين سياحيين وكون المحميات أحد المقومات السياحية الهامة والتي تعزز من فرص الجذب السياحي، لذا فان وجودها يعمل على ازدياد الطلب من قبل السياح المحليين والأجانب على المرافق والتسهيلات السياحية والمواصلات سواء البرية أو البحرية أو الجوية الأمر الذي يشكل مصدر ربح للشركات السياحية والمطاعم والأسواق.. الخ.

ومما يتم في المحميات الطبيعية أيضا عملية التسويق لبعض المنتجات المحلية كالمشغولات اليدوية التي يصنعها أهالي المناطق المجاورة للمحميات بطرق تقليدية باستخدام مواد محلية مثل الجلد، الصوف، الشعر، الوبر، سعف النخيل، الطين، .. الخ والتي تصلح كهدايا رمزية وتذكارية. وبجانب العائد المباشر للسكان المحليين جراء بيع هذه المنتجات تعمل هذه المنتجات بطريق غير مباشر على الترويج للمحمية.

ومن أهم المحميات الطبيعية الموجودة في السلطنة:

* محمية المها العربية (المنطقة الوسطى).
* محمية جزر الديمانيات الطبيعية (محافظة مسقط وشرق ولاية بركاء).
* محمية السلاحف برأس الحد (المنطقة الشرقية).
* محمية جبل سمحان الطبيعية (محافظة ظفار).
* محميات الاخوار بساحل ظفار حديقة السليل الطبيعية (محافظة ظفار).

العلاقات العامة وتوعية المواطنين:

يعتبر إشراك المجتمع مع افراده من احد الثوابت الاساسية لصون البيئة والحفاظ على مواردها الطبيعية الا أنه من أهم المعوقات التي تحول دون ذلك الحاجة الى الارتفاع بمستويات التوعية

والثقافة البيئية. يحتاج الناس أينما كانوا إلى التوعية والتعريف بوضع الموارد التي يعتمد عليها في معيشتهم، والتدابير اللازمة لحماية هذه الموارد والمحافظة عليها فضلا عن معالجة ما لحقها من إهمال سابق. وهذا الامر يستدعي وضع برنامج وطني للتوعية العامة يتفق مع طبائع الناس وتقاليدهم المرعية ويهدف الى تعريفهم بالخطة الوطينة البيئية المتكاملة المزمع تنفيذها وذلك عن طريق وسائل الاعلام المختلفة ومن خلال لقاءات خاصة. كما ان هناك حاجة الى ادخال مواضيع التربية البيئية في مناهج التعليم بما يؤدي الى تنمية قدرات الافراد في المجتمع على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرار بما يختص بادارة المحميات الطبيعية. وفي ما يتعلق بسلطنة عمان، توجد دوائر للتوعية والإعلام في اغلب الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالتنوع الاحيائي تعمل على تنظيم حملات للتوعية حول اهمية البيئة والتنوع الاحيائي. كما يتم تثقيف طلاب المدارس والجمهور عن طريق حملات التوعية او عن طريق اقامة الندوات ، اما فيما يخص طلاب مدارس التعليم العام فقد تم ادخال بعض المواضيع المتعلقة بمفردات الحياة الفطرية في المناهج التعليمية. أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فيتم توجيه البحوث الطلابية ما امكن نحو القضايا المتعلقة بالبيئة والصون.

وربما تكون كل من وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه ووزارة الزراعة والثروة السمكية هي الأكثر اختصاصا في مجال التنوع الاحيائي والمحافظة على الموارد الطبيعية وبالتالي العناية بالبيئة واستدامة عطائها.

حيث قامت وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه بجهود حثيثة في مجال الاصدارات حيث اصدرت العديد من الملصقات و لوحات الحائط للتوعية وكتيبات ومطويات وسلسلة من كراريس التلوين التي تعرف بالكائنات الفطرية العمانية بالاضافة الى انتاج عدد من اشرطة الفيديو بالتعاون مع وزارة الاعلام وجهات أخرى. كما تصدر مجلة شهرية بيئية باللغتين العربية والإنجليزية بالإضافة إلى برامج تلفزيونية خاصة بالبيئة والسياحة البيئية في عمان وتشارك في إدراج صفحة أسبوعية في الصحف اليومية المحلية. كما يقام سنويا معرض مسابقات الرسم للاطفال يتم اختيار موضوعه من البيئة العمانية بالاضافة الى حملات تنظيف الشواطئ و تنظيف الشعاب المرجانية من المهتمين وطلاب المدارس ومن إصدارات وزارة البلديات الاقليمية في مجال المحميات هي:

* المحميات الطبيعية في سلطنة عمان.
* أشجار عمان: دليل توضيحي للاشجار المحلية المستوطنة في عمان.
* دليل المحميات الطبيعية في سلطنة عمان، وغيرها من الإصدارات.

كما تشترك وزارة البلديات الاقليمية والبيئة وموارد المياه في المعارض والمهرجانات من خلال موظفيها للقيام بالتوعية والتثقيف البيئي للجمهور. بالإضافة إلى ذلك تم مؤخرا تدشين موقع للوزارة على شبكة المعلومات العالمية لتوثق من خلاله النشاطات والبرامج المتعلقة بالتنوع الاحيائي وتستلم من خلاله اية تساؤلات عن مفردات الحياة الفطرية.

ونظراً لأن وزارة الزراعة والثروة السمكية هي المعنية بقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والثروة السمكية وهما القطاعات الأكثر استيعابا للقوى المحلية ويستغل معظم أفراد المجتمع في أحد القطاعات المشار إليها وهي التي تمثل مكونات البيئة فكان لابد من دعم برامج الوزارة المختلفة بخطط واضحة تضمن نجاحها وقبولها من قبل المستهدفين من مزارعين ومربين وصيادين ومن أجل ذلك فإن مشاركتهم قبل البدء في إعداد البرامج وتنفيذها من الأساسيات وتدعيماً لمشاركة المجتمع في برامج الوزارة فقد تم تشكيل لجان محليه على مستوى الولايات بمشاركة من القطاع الحكومي وممثلين عن الأهالي المشتغلين بمختلف القطاعات ولعل من أهم البرامج التي تنفذها الوزارة والتي تساهم مساهمة مباشرة في الحفاظ على البيئة:

1- المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية وتهدف التقليل من استخدام المبيدات الكيماوية والتي أثبتت نجاحها نظراً لتبنيها من قبل قطاع كبير من المزارعين بعد علمهم للنتائج التي حققها البرنامج في زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

2- إدخال أنظمة الري الحديثة للترشيد من استخدام المياه وتعظيم العائد الاقتصادي من كل قطرة ماء.

3- حفظ المصادر الوراثية لمختلف المحاصيل المحلية في بنوك خاصة بها.

4- إراحة المراعي وعمل المسورات وإعادة زراعة المناطق المتدهورة لضمان إستدامة المراعي لتلبية احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف.

5- تنظيم مواسم الصيد لبعض أنواع الثروة البحرية..الخ.

وتقوم الوزارة باستخدام كافة الطرق للوصول إلى الفئات المستهدفة من مختلف شرائح المجتمع وتوعيتهم سواء عن طريق البرامج التلفزيونية أو الإذاعية أو الصحافة وإصدار النشرات الإرشادية وعمل الندوات والمحاضرات لتوعية المواطنين.

تدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي:

لقد أضحى من المسلمات إن أمر حماية البيئة لم يعد مسؤولية الأجهزة الحكومية وحدها بل هي مسؤولية سائر قطاعات المجتمع وكلما تنامي المجتمع تنامي إحساسه بالمسؤولية اتجاه البيئة واسهم الأفراد كل في موقعه بشكل إيجابي في حمايتها وصون مواردها.

ومما لا شك فيه أن للمرأة دور فاعل يجب الاستعانة به في إصحاح البيئة التي تعيش فيها جنبا إلى جنب مع الرجل وان كان الاهتمام بدور المرأة أكثر فذلك لأنها مسئولة عن صحة الأجيال من النشء وخلال فترة الحمل والرضاعة واختيار الماء والطعام والحفاظ على صحة المسكن كما أنها معلمة للأجيال نساء ورجالا فهي المسئولة عن تربية النشء حيث لا تصح بيئة بدون إصحاح لسلوكيات الأفراد وبلا توجيه بيئي سليم يحكمهم عند اتخاذهم للقرارات الهامة المخططة للسياسات العامة. فالتخطيط البيئي يجب ان يكون من الاعتبارات الأساسية والهامة التي يأخذ بها صناع القرار رجالا ونساء ولن يكون صانع القرار محقا في قراره إذا لم يترب من الصغر على اعتبار البيئة كأساس للتنمية المستمرة.

أن خلق الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمعات وبالذات المرأة وإقناعها بالعمل مع الجهات المختصة بحماية البيئة يساهم بشدة في عملية التنمية البيئية الاجتماعية للأفراد في المجتمعات، حيث أن القوانين وحدها ليست هي العامل الأساسي في إحداث التغيير في سلوك الفرد بل الأهم من ذلك أن يتبع ذلك أو يوازيه عملية تنمية شاملة لأفراد المجتمع.

دور المرأة العمانية:

لقد سعت الحكومة الرشيدة في سلطنة عمان ومنذ بدايات النهضة على تنمية المجتمع ومشاركة المرأة في تلك التنمية وخير دليل على ذلك مشاركة متطوعات من جمعيات المرأة العمانية بالمناطق المختلفة مع لجان إشهار البلديات والبيئة وموارد المياه ولجان لإشهار الزراعة التي تقام سنويا بالسلطنة في رفع الوعي البيئي عند المرأة العمانية من خلال إعداد وتقديم البرامج للتوعية البيئية الهادفة عبر وسائل الإعلام المختلفة سواء السمعية أو المرئية أو المقروءة.

وعلى صعيد الناشئة فيوجد بكل مدرسة ضمن جماعات الأنشطة الفنية أو الثقافية أو العلمية أو الترفيهية جماعة لأصدقاء البيئة تقوم بأعمال تطوعية بيئية من خلال نشر الوعي البيئي بين التلاميذ والتلميذات والمجتمع المجاور. حيث تنشط من خلال هذه الجماعات فتيات يعملن على نشر الوعي بين أفراد المجتمع النسوي.

كما انه من المتوقع أن تنهض جمعية البيئة العمانية والتي تم إشهارها في عام 2004م في القريب العاجل بدور اكبر وفاعل في تدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي حيث ترأس هذه الجمعية امرأة.

وعندما نتحدث عن دور المرأة العُمانية في الحفاظ على الموارد الطبيعية فلابد من الإشارة إلى مساهمتها في القطاع الزراعي المستفيد من تلك الموارد كالمياه والتربة والمراعي والتنوع الأحيائي ففي السلطنة هناك ما نسبته 7.5% من الحائزين هن من النساء. كما تمثل النساء ما نسبته 24.5%

من القوى العاملة الزراعية على مستوى السلطنة ومن هنا كانت الحاجة إلى إدراج المرأة ضمن البرامج الإرشادية للوزارة. وتنفيذ تلك البرامج التي تستهدف المرأة من خلال كادر متخصص من الإناث وبجانب البرامج الهادفة إلى تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة فهناك برامج توعيه يتم تنفيذها تهدف إلى توعية المرأة بشكل عام حول أهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية لضمان استدامتها ويتم تنفيذ تلك البرامج بالتعاون مع الجهات الحكومية المختصة وجمعيات المرأة العُمانية ومراكز التأهيل النسوي وغيرها. وعلى ضوء التقييم المستمر لتلك البرامج فإن هناك تقدم ملموس ورغبة أكيدة من المرأة في المشاركة الإيجابية في تلك البرامج.

معوقات مشاركة المرأة:

أن من اشد المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فاعلة في تنمية المجتمع والحفاظ علية من تأثير الملوثات البيئية هي المعوقات الاجتماعية والعادات الموروثة في المجتمعات، والتي تدفع المرأة إلى عدم المشاركة الإيجابية والاكتفاء بدور سلبي لا يتلاءم وطبيعة العصر.

وتختلف الظروف البيئية التي تتعرض لها المرأة في الحضر عن مثيلتها في الريف حيث يضع اختلاف النشاطات الإنسانية والمستويات الاقتصادية والاجتماعية أبعادا مختلفة للضغوط البيئية التي تواجهها كل منهما وبالتالي طريقة تفاعل كل منهما للحد من هذه المؤشرات البيئية التي تؤثر سلبا على صحة أفراد الأسرة وعلى حالتهم النفسية مما يؤدي إلى تدهور إنتاجية المجتمع ورفاهيته. أن هناك الكثير الذي يمكن لكل امرأة أن تقوم به ومهما كان العمل الذي تقوم به بسيطا فان آثاره على البيئة قد تكون عظيمة ومؤثرة.

ولازالت قضية وعي المرأة تحتل جانبا كبيرا من المناقشات وتأخذ مكانها المهم في الدراسات المختصة بهذه القضية ولازالت الأمية البيئية هي القضية الأهم في دائرة الوعي البيئي العام والوعي البيئي على وجه الخصوص، مما يجعل وسائل الإعلام من أهم الطرق التي يعتمد عليها في توصيل رسالة الوعي البيئي عند المرأة وذلك من خلال برامج التوعية الهادفة. كما يتطلب الأمر دعم الجمعيات النسائية العاملة في مجال التوعية والمشروعات البيئية ماديا ومعنويا لتمكينها من النهوض بمهامها.

المراجع:

- وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2004م.
- وزارة الزراعة والثروة السمكية، 2004م.
- المحميات في سلطنة عمان، وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، 2003.

ورقة عمل قطرية
السلطة الوطنية الفلسطينية

إعداد
م. فاتنة وظائفي
م. ثائر محمود الرابي
وزارة الزراعة

طبيعة ومكونات التنوع الحيوي داخل بعض المحميات في فلسطين:

أ- حرش وغابة أم الريحان "تحت الاحتلال":

تقع أم الريحان شمال غرب مدينة جنين، وهى محمية ذات نظام مناخي شبة ساحلي، وقد تم إعلانها من زمن الانتداب البريطاني وتقع بين مجتمعات قروية تعمل في هذه المحمية، تعتبر الثروة النباتية في هذه المنطقة إحدى الركائز الأساسية للطبيعة الفلسطينية بعناصر مميزة من حيث الكائنات الحية، بالإضافة إلى الآثار الرومانية والشواهد الدالة على التاريخ الفلسطيني العريق، ويرجع تاريخ هذه الأحراش الطبيعية إلى العهد القديم.

تم إدارة هذه المحمية بأسلوب علمي نوعا ما، حيث قامت القوات الإسرائيلية بفرض قانون الحماية المغلقة عليها مع السماح للزوار بالتجوال في الممرات التي تتخللها والتي تنتهي بساحة للمتنزهين ويوجد طريق معبد يصل الشارع الرئيسي حتى الساحة. ويعمل في هذه المحمية أشخاص من المجتمعات المحلية المجاورة.

أما نباتات هذه المنطقة تمتاز عن بقية المناطق الطبيعية بكثافتها واحتوائها على أنواع كثيرة من الأشجار والشجيرات من الكينا، السنديان، البطم الفلسطيني، القيقب، السويد، السريس، اللبيد، ... الخ. أما الثديات فيتواجد الخنزير البري، الثعلب الأحمر، الغزال الجبلي.

أما الطيور تعتبر مميزة، وذلك لأن المحمية تعتبر معبر للطيور المهاجرة التي تعبر المنطقة الشبة ساحلية ومتجهة إلى المناطق الغورية وقد تم تسجيل العويسق، صقر الحوار، الرخمة المصرية، وأصناف أخرى عديدة.

ب- محمية عين قينيا " جزء صغير جدا مع السلطة الوطنية الفلسطينية":

تقع في أراضي قرية عين قينيا بالقرب من مدينة رام الله وتبعد 9 كم شمال غربي المدينة، وتبلغ مساحتها 15 كم مربع وارتفاعها عن سطح البحر 600-500 م. وقد تم إعلان المحمية بعد

استنزاف أشجار الدلب التي كانت طبيعية فيها عام 1927 م. وهي تمتاز بعيون المياه وتستعمل كمنتزه في أيام الصيف كما أن المجتمع المحلي يستفيد من الأراضي بزراعتها بمختلف الأصناف الزراعية كما ان لها أهمية جيولوجية، ويعود تكوين الخور إلى ما يقارب 1000000 سنة قبل الميلاد. كما تتواجد فيها المتحجرات التي تعود إلى عهد الديناصورات. أما الغطاء النباتي فيمتاز بالبلوط، الأجاص البري السوري، السويد، الحور، الخروب، الجعدة، الميزامية، قرن الغزال، شقائق النعمان وأصناف أخرى. أما الحيوانات فيتواجد الغزال الجبلي الفلسطيني، الخنزير البري، النيص، الغرير، ابن اوى والثعلب الأحمر. أما الطيور فإنها تعتبر مهمة، فقد تم تسجيل عدد كبير من الطيور منها: كالقرقف الكبير، نقار الخشب السوري، أبو زريق، الحمام البري، اليمامة المطوقة، الحسون، الحجل الجبلي، الهدهد، الوروار الأوروبي، كما يتواجد نسر أبو الحيات، البلبل اصفر العجز، ويمر بالمنطقة اللقلق الأبيض.

ج- محمية سبسطية مع السلطة الوطنية الفلسطينية:

متنزه وطني ومعلم سياحي وطبيعي بارز في فلسطين تقع على بعد 12 كم غرب مدينة نابلس ويعود اسمها إلى الإمبراطور الروماني أغسطس (سبسطوس باليونانية أي العيد أو المقدس). وتمتاز منطقة سبسطية بالتنوع البيولوجي والبيئي ففيها الأشجار الكبيرة مثل الخروب، التين، الزيتون، اللوز، السدر والصنوبر ومنها النباتات الصغيرة مثل الأقحوان الشامخ، القنفذية، البهار، البابونج، الهالوك، الخشخاش، شقائق النعمان، السحلب، والقديح (الذي استعملة الرعاة لإشعال النار). ومن الطيور عصفور الشمس الفلسطيني، الحسون ذي الصدر الملون، الحجل الجبلي، أبو زريق، الصقر الدوري بأنواعه ومن حيواناتها الغزال الجبلي الفلسطيني، الأرانب البرية، النيص وابن آوى.

د- محمية الجبل الكبير "جزء كبير مع السلطة الوطنية":

وتتراوح مساحتها 26.223 دونم وهي تطل على محمية جبل طمون والذي يتراوح أعلى قمة له حوالي 792م ويعتبر صعب التسلق نسبة لانحداره الشديد، ويمكن اعتبار الجبل الكبير محمية طبيعية للأحياء البرية ومنتزها وطنيا من أجمل المناطق السياحية في فلسطين ويقصدها الكثيرون من السياح، والمتنزهين المحليين للاستجمام حيث تشمل على عدد من المنتزهات الصغيرة الجميلة. وتتميز منطقة الجبل مع الوادي بوجود أنوع كثيرة من الطيور المقيمة والمهاجرة ومنها صياد السمك، ونقار الخشب السوري والصقر، أبو الزريق، والزاغ، الغراب، البلبل، الهدهد، السنونو، والحمام البري، واللقلق الأبيض (أبو سعد) ومن الحيوانات الثعلب الأحمر، الغزال الجبلي الفلسطيني، الأرنب البري، النيص والغريري.

ومن مميزات المنطقة توافر الأشجار الكبيرة فيها وخاصة في الوادي ومنها العناب الكبير، الحور، الصفصاف، الكينا، الحمضيات، القريش، الخروب، الزعرور والبطم ومن النباتات الصغيرة النعناع، البري، الحويرنة، الزعتر، الميرمية، الزعتمانة، البوص، العليق، البلان وبعض Iris.

هـ- محمية وأحراش واد القف " جزء كبير مع السلطة الوطنية":

سميت بهذا الاسم نسبة للقف أي الصخر أو الحجارة. تبلغ مساحة الأحراش 3575 دونم من الغابات المزروعة وقد باشر فيها عملية الزراعة عام 1920 ووسعت في عام 1965 وفي عام 1999 تم زراعة أجزاء منها ويخترقها شارع رئيسي الذي كان يصل بين مدينة خليل الرحمن ومدينة يافا. وفي المنطقة مشاتل عديدة وأول مشتل لنباتات الغابات والمراعي التابع لوزارة الزراعة يتواجد في المنطقة على الآبار والعيون ويتواجد أيضا آثار رومانية مهدمة. وتشمل هذه المنطقة على طيور مقيمة ومهاجرة وحيوانات برية مختلفة ومن طيورها القرقف الكبير، نقار الخشب السوري، أبو زريق، الحمام البري، اليمامة المطوقة، الحسون، الحجل الجبلي، الهدهد، البوم، النسر والغراب ومن الحيوانات الضبع، الغزال، النيص، الثعلب، الغريرى، القنفذ، الأرنب البري، النسناس والوطواط ومن الأشجار الصنوبر، السرو، الخروب، الزعرور، التين، الحور، الصبر، البطم الفلسطيني، العبهر والقريش ومن النباتات البرية رجل الحمام، ،المريمية، الصوفان، الجعدة، الشومر، اللوف، عين الأسد، ساق الحمام، عشبه الراعي، الأقحوان، قرن الغزال، العكوب، اللبيدة والطيون.

و- أحراش ومحمية أم صفا "تحت الاحتلال الإسرائيلي":

متنزه وطني يقع شمال غرب مدينة رام الله إلى شمال من عين قينيا بين قريتي أم صفا والنبي صالح وتبلغ مساحتها 1100 دونم ومعظمها حرجية، وقد زودت الغابة بالمرافق الضرورية للمتنزهين من قبل الحكومة الأردنية قبل عام 1967.

ز- محمية واد القلط "تحت الاحتلال الإسرائيلي":

محمية طبيعية ومنتزه وطني ذو خصائص جمالية وتاريخية حضارية تبلغ مساحتها 150 كم وارتفاعها – 100 إلى + 350 م وهي تعتبر رطبة لوجود العيون وذات مناظر طبيعية خلابة وهناك ممرات لهواة المشاة وتشمل أثار الرومانيين والبيزنطيين وبعض الجسور والقنوات القديمة والأديرة المبنية على الصخور، وتشمل هذه المحمية على ثروة حيوانية ونباتية مهمة ففيها من الحيوانات الوبر الصخري، النيص، الغزال الجبلي الفلسطيني. ومن الطيور البلبل، الشحرور، غراب الزرع، السنونو، الحمام البري، الهدهد الأوروبي الأبلق الأندلس وهناك طيور منقرضة عالميا وقطريا وإقليميا: النسر الأسمر والعويسق وطائر الزقزاق والنكات وصقر العسل. ومن

الأعشاب والنباتات البرية القنفذية والثوم البري، السوسن (شبة منقرض)، الحمحم، رجل الحمام، العنصل البري، البابونج، الأقحوان، والبهار، القطف، الهالوك، الحماض، القراص، الرتم، السدر، الحامول الفلسطيني والقصيب فضلا عن أشجار النخيل والحمضيات وغيرها.

د- وادي خريطون "جزء صغير مع السلطة الوطنية":

منتزه وطني ومعلم تاريخي وحضاري مهم يقع بالقرب من بيت لحم عند قرية تقوع وجبل هيرودس وهو ينسب إلى الراهب خريطون الذي عاش في القرن الرابع الميلادي.

وتمتاز منطقة وادي خريطون بوفرة ينابيع المياه فيها ووجود معالم حضارية بارزة كالطواحين ومواقد النار القديمة ووجود الأنفاق والكهوف الصغيرة داخل كهوفها ويقال أن الكهوف في مغارة خريطون الرئيسية تمتد داخل الجبال في هيئة نفق طوله 17 كم.

وتشتمل الثروة الحيوانية في المنطقة على الوبر الصخري والثعلب الأحمر والنيص والضبع وربما الذئب والأفعى الفلسطينية والصحراوية والرقطاء، ومن طيورها اليمامة المطوقة والعادية وبعض الطيور الجارحة مثل الشاهين والصقر والبومة النسرية والحجل والحسون واللقلق الأبيض، وأما نباتاتها فمنها السوسن شبة المنقرض والعنصل البحري والبري واللوف الفلسطيني والخرفيش والشيح فضلا على السرو والصنوبر والقريش والكينا.

ح- محمية وادي غزة: مع السلطة الوطنية:

محمية طبيعية تم إعلانها في زمن السلطة الوطنية في عام 2000م ويعتبر وادي غزة محمية رطبة مع وجود الكثبان الرملية والملاحات المجاورة وتبلغ مساحة المحمية حوالي 2350 دونم من نباتات هذه المحمية Salsola kali Ipomea stilonifera وهي من نباتات الساحل والاموفيلية والروثا Ammopphiletum arenaria , Cyperoconglumerati وهي من نباتات الكثبان الرملية الساحلية النشطة والجميز أشجار الأثل Salicornietae eurpea , Ficus sycimorus , والبوص واكاسيا المنتشر في الداخل. ومن طيور هذه المنطقة الطيور المخوضة كالطيور ذات الأجنحة السوداء والطيطوى والشنقب والغرة والبط النهري والبري والحذف واللقلق المائي والنورس وأصناف عديدة تمر بالمنطقة.

خ- محميات صغيرة في عدة مواقع:

هذه المحميات لها طابع اجتماعي فقد تمت حمايتها من قبل المجتمعات الريفية منذ القدم وذلك للمعتقدات والتراث للمواقع مثل المقامات والجوامع القديمة والتي هي بدورها تحمي مجموع من النباتات مثل البلوط والذي يزيد عمره عن 100 سنة في بعض المواقع. وهناك خطة لتطوير هذه المواقع مع المجتمعات الريفية لتطوير هذه المواقع.

وهناك محميات كثيرة لم يتم ذكرها لفقر المعلومات عنها وسوف يتم دراستها في السنين المتقدمة، ولكن معظم هذه المحميات تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي.

الاحتلال الإسرائيلي والتدهور البيئي في فلسطين:

تهدد الاعتداءات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية جميع جوانب الحياة، طبيعية وبشرية على حد سواء. وتعمل على إحداث تغيرات جوهرية في المصادر الطبيعية الفلسطينية بما يلحق ضررا فادحا آجلاً وعاجلا للبيئة الفلسطينية، حيث شملت تلك الممارسات مصادرة وتجريف الأراضي وإزالة الغطاء النباتي وضخ المياه الهادمة وإلقاء النفايات الصلبة والسامة والاستيلاء على المياه الجوفية والقضاء على الغابات والحياة الحيوانية البرية وتلويث السواحل والمسطحات المائية.

فعلى الرغم من صغر مساحة فلسطين إلا أنها تمتاز بتنوع نباتاتها وحيواناتها البرية، وهذا التنوع يعود للظروف المناخية والطبيعية في فلسطين إلا أنة معرض للتدهور بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، فإزالة المساحات الكبيرة من الغابات سوف يؤدي حتما إلى اختفاء الكثير من أنواع النباتات البرية بسبب التغيير الذي حدث بعد التدخل الإسرائيلي بممارسته التدميرية، وكذلك الحيوانات البرية، فأنة يتوقع اختفاء أعداد كبيرة منها بسبب تدمير بيئاتها.

وخير مثال لذلك، ما حدث في محمية "العمرة الطبيعية" غربي جنين، التي تبلغ مساحتها ما يزيد عن 14 ألف دونم، قيام جدار الفصل بضم وسلخ لأشجار السنديان والبلوط عن محيطها الطبيعي وقتل الحياة البرية في المحمية، والتي تعد من أهم المحميات الطبيعية في فلسطين من حيث التنوع الحيوي، حيث ذكر أن الجدار أحدث خللا كبيرا في توازن المحمية الطبيعي، وان الأسلاك الشائكة والسياج الالكتروني وحركة الدبابات على مدار الساعة وإطلاق الرصاص والقذائف من قبل جيش الاحتلال أدت إلى عزل المحمية وتشويه جمالها وتقطيع أوصالها وضرب الحياة البرية فيها وأدى إلى عدم سماع أصوات الحيوانات وتغريد الطيور. كما تم قطع الآلاف من أشجار السنديان الخضراء، وأصبحت الحيوانات والطيور البرية محاصرة بين جدار الفصل والخط الأخضر.

كما مارس الاحتلال الإسرائيلي سرقة الرمال الصفراء في مناطق قطاع غزة وخاصة في المنطقة الحرشية في شمال بيت لاهيا وشحن تلك الرمال الصفراء إلى داخل الخط الأخضر وبذلك استطاع تدمير المنطقة الحرشية التي كانت في شمال قطاع غزة. وهذا أدى مباشرة إلى فقدان مصائد مياه الأمطار التي تزود بها المخزون المائي، كذلك شوه المناظر الجميلة لتلك الكثبان الرملية. مما أدى بطبيعة الحال إلى تدمير عوامل التنوع الحيوي البيولوجي لتلك الكثبان الرملية. فانقرضت الأشجار والشجيرات والإعشاب والطيور والزواحف كما كان يتواجد بعض أنواع الثديات وخاصة الغزلان في تلك المنطقة، ولكن دمرت تلك المنطقة دمارا بيئيا شاملا، وهنالك العديد من الأمثلة لا مجال لذكرها.

القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية التنوع الحيوي و الحيوانات البرية:

منذ زمن الانتداب البريطاني عام 1927، تم ذكر أنواع الحماية لبعض الأصناف، ولكن في عام 1966 تم اعتماد قانون وزارة الزراعة الأردني، والذي ينص على أن "جميع موظفي وزارة الزراعة ورجال الأمن والجيش والذين تعتمدهم وزارة الزراعة أن يقوموا بحماية التنوع الحيوي والحيوانات البرية". وأقرت السلطة الوطنية، قانون وزارة شؤون البيئة والذي مفاده أن حماية وإدارة المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية والمختصين تقع على عاتق وزارة الزراعة ووزارة السياحة. أما من حيث الأطر المؤسسية لتنفيذ القوانين يتواجد في وزارة الزراعة طاقم " مأمور ضابطة قضائية" يقوم بحماية التنوع الحيوي والغابات والمراعي وذلك حسب قانون وزارة الزراعة والذي ينص على حماية الطبيعة والغطاء النباتي والحيواني.

إضافة إلى البرامج الوطنية الموجهة لحماية و صون و استدامة التنوع الحيوي النباتي والحيواني الذي تبنته سياسة واستراتيجية وزارة الزراعة لتطوير وحماية التنوع الحيوي من خلال المشاريع ووضع الخطط المستقبلية لكل مجال من المجالات التي تهتم بالتنوع الحيوي:

أ- تطوير الغطاء النباتي في المراعي الطبيعية وحمايته:

1- إنشاء المحميات الرعوية في كل منطقة من مناطق الرعي وإجراء الدراسات عليها لمعرفة سعة كل منطقة من الماشية و فترة الإنتاج الأقصى للمنطقة وتأثير الرعي الجائر والمبكر والمتأخر على الغطاء النباتي بحيث لا يؤثر ذلك على إنتاج الغطاء النباتي أو على إنتاجيته.

2- إجراء الدراسات لمعرفة أفضل الأنواع النباتية المحلية أو المستوردة القادرة على النمو في كل منطقة من مناطق الرعي على أن تتميز هذه الأنواع بقيمتها الغذائية وقدرتها على تحمل ظروف الجفاف وملاءمتها لعوامل الوسط من مناخ وتربة وإنتاجيتها العالية تحت الظروف البيئة المحلية السائدة.

3- دراسة الوضع الراهن للمناطق الرعوية الموجودة و تحديد سبل إعادة الغطاء النباتي إلى ما كان عليه في السابق من حيث توازنه مع الظروف البيئية المحلية عن طريق وضع خريطة نباتية بمقياس رسم مناسب للضفة الغربية وقطاع غزة.

4- تطبيق الدورات الرعوية والامتناع عن الرعي الجائر ومنع الرعي في السنوات شديدة الجفاف وذلك لضمان استمرارية تجدد النباتات الطبيعية.

5- الفصل ما بين مناطق الزراعة البعلية غير المروية والامتناع عن فلاحة الأراضي الرعوية.

6- تنظيم عملية الرعي بحيث تتاح الفرصة للنباتات باستعادة قدرتها على التكاثر والتجدد في أجزاء من المراعي فضلا عن التحكم في توزيع الحيوانات على مناطق الرعي لتجنب الرعي الجائر.

7- حفر الآبار أو إنشاء برك الجمع لتجميع مياه السيول حتى يتسنى توفير الماء الكافي على نحو منتظم في جميع أنحاء المراعي كذلك يجب الحرص على أن يكون توزيع مصادر المياه متساوي في جميع أجزاء المرعى تحاشيا لتجمع الرعاة والقطعان حول مراكز المياه الأمر الذي يقود إلى تدهور الغطاء النباتي في الأماكن المحيطة بهذه المصادر.

8- زراعة نباتات تلائم التربة الرملية بهدف تثبيتها وإنشاء الأحزمة الخضراء حول مناطق الاستقرار لفصلها عن المناطق الرعوية.

ب- إصدار التشريعات اللازمة لمنع الاحتطاب أو الحد منه عن طريق توفير المصادر البديلة للوقود و مواد الاحتراق.

ج. إدخال علوم البيئة في المناهج التربوية والتعليمية على كافة المستويات وكذلك القيام بحملات توعية بيئية في وسائل الإعلام المتاحة المقروءة منها و المرئية والمسموعة.

المنظمات الأهلية والمجتمعات الريفية ذات الصلة في مجال التنوع الحيوي في فلسطين:

1- جمعية حماية الحياة البرية/بيت لحم:

منذ تأسيس الجمعية بدأت بالعمل على عدة مفاهيم علمية عالمية وبحثية وتربوية تتعلق بالحياة البرية والتنوع الحيوي وحماية الطبيعة، ووضعت خطط استراتيجية تتضمن ثلاثة محاور:المسح البيئي (العلمي/الميداني) للحياة البرية والتنوع الحيوي في الطبيعة الفلسطينية. كما تقوم الجمعية بتدريب وتأهيل الإنسان الفلسطيني في المواقع المختلفة. وتقوم الجمعية بالتوعية البيئية على مفاهيم التربية البيئية وكذلك الأعلام البيئي من خلال التعاون مع طلبة المدارس والجمهور الفلسطيني.ومنذ تأسيسها ومن خلال نظرة شمولية عامة بدأت الجمعية بمبدأ الشراكة مع المؤسسات العاملة بالاستراتيجية الخاصة بالجمعية، سواء كانت على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. فالجمعية لها شراكه مع المؤسسات الحكومية مثل وزارة الزراعة ووزارة شئون البيئة ووزارة التربية والتعليم وهي تتعاون مع الجمعيات المختلفة التي لها صلة بالموضوع مثل جمعية السلام الأخضر/دير البلح وجمعية المحافظة على البيئة/جنين، ولم تقتصر هذه الشراكة على مستوى الوطن، فهي مشاركة للمجلس العالمي لحماية الطيور وجمعية علم الطيور البرية الأوروبية وصندوق التراث الطبيعي الأوروبي.

2- جمعية السلام الأخضر/دير البلح:

تأسست في دير البلح في قطاع غزة عام 1996 وهي تهتم بالتعداد السكاني والذي يزيد عن 200000 نسمة كما تهتم أيضا بمحمية وادي غزة. فبالإضافة لسوء إدارة النفايات الصلبة والسائلة وتلوث المياه والهواء إن مساعدة رجال المحافظة على التنوع الحيوي في أمور الصيد وتوعية الجماهير في الأمور البيئية وأمور تتعلق بالتشجير بالتعاون مع وزارة الزراعة والتربية والتعليم مهم جداً.

الجمعية تتعاون مع الوزارات التي تعمل في مجال البيئة مثل وزارة الزراعة، شؤون البيئة، السياحة وذلك في مختلف النشاطات التي تقوم بها هذه الوزارات. أما المؤسسات الإقليمية فهي على علاقة جيدة مع الجمعية الملكية الأردنية والشبكة العربية للبيئة والتنمية في القاهرة.

في الوقت الحالي تم تشكيل اتحاد لجميع الجمعيات البيئية في قطاع غزة لحماية الطبيعة. ويتراوح أعضاء الجمعية 130 عضو في الجمعية العمومية، أما مجلس الإدارة فهو يتألف من 7 أعضاء وهم الذين يحددون توجهات ونشاطات الجمعية.

3-3 جمعية المحافظة على البيئة/جنين:

تأسست عام 1996 في مدينة جنين، وهي تجمع هواة الصيد المرخصين وذلك لحماية الحياة البرية بالإضافة لزراعة المناطق مع وزارة الزراعة لزيادة المناطق الخضراء. علماً بأن لدى الجمعية مكان لحماية الحيوانات البرية لإعادة تأهيلها ولكن المشروع صغير جدا. وهي تهتم أيضا التلوث البيئي والمخلفات الصناعية والزحف العمراني ومدى تأثيره على الطبيعة. كما تقوم الجمعية بالتنسيق مع العديد من المؤسسات الوطنية "وزارة شؤون البيئة، السياحة والزراعة والتربية والتعليم" والتي أسست نادي للبيئة لتوعية البيئية. يبلغ أعضاء الجمعية 150 عضواً من مختلف التخصصات وفي مختلف المواقع.

مركز الأبحاث التطبيقية (اريج):

تأسس عام 1990 في مدينة القدس، وهي مؤسسة غير ربحية، تسعى إلى تشجيع التنمية المستدامة في المناطق الفلسطينية والاعتماد على الذات من خلال السيطرة الكاملة على مصادرهم الطبيعية. كما يسعى المركز إلى تزويد المجتمعات المحلية بالمعرفة العلمية والفنية وتقديم النصح والإرشاد حول أهم الوسائل والطرق لصيانة واستخدام الموارد الطبيعية.

تم تأسيس وحدة الأبحاث البيئية عام 1994م، تقوم الوحدة بعمل دراسات حول الوضع البيئي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لتوفير المعلومات البيئية الضرورية لصياغة الخيارات الاستراتيجية، والخطوط العامة للسياسة والتشريعات الفلسطينية، كما تسعى الدائرة إلى بناء نظام

معلومات حول القضايا البيئية. كما تم تشكيل وحدة تقييم وتخطيط المصادر البيئية عام 1996م، وذلك من أجل الحفاظ على التنمية المستدامة للمصادر الطبيعية وصيانة البيئة وهنالك العديد من النشاطات التي تقوم بها في مجال البيئة والحفاظ عليها.

كما أن هنالك عدد من الجمعيات في مختلف المحافظات لا توجد معلومات عنها ونشاطاتها محدودة لا مجال لذكرها.

خطط وسياسة وزارة الزراعة لتطوير وتفعيل دور المنظمات الأهلية والجمعيات الريفية:

1- تم الاتفاق مع المنظمات الأهلية والجمعيات الريفية على أن يكون هنالك تعاون مشترك وان تشارك المنظمات والمجتمعات في جميع النشاطات التي تقوم بها الوزارة وبالأخص في مجال التنوع الحيوي وحماية الحيوانات البرية ورفع مستوى الوعي بمفهوم التنوع الحيوي والحفاظ على الموارد الطبيعية على المستوى البعيد .

2- تم وضع خطط من قبل الجمعيات والمنظمات والوزارة للسنوات الخمس القادمة في مجال المحميات والمراعي والتنوع الحيوي بالاعتماد على مسح الغطاء النباتي، حيث تم زراعة شتول غابات وإنشاء مراعي محلية منها ما هو مهدد بالانقراض في مناطق مختلفة ذات ملكية مختلفة. كما تم التعاون مع المجتمعات المحلية على زراعة الحدائق والطرق وإنشاء أماكن للراحة حسب الأولوية لتلك المجتمعات. كما يتم التطلع الى عقد عدد من الورشات والمحاضرات التثقيفية بالتعاون مع المؤسسات الأهلية والمجتمعات الريفية.

3-على المدى القصير قامت وزارة الزراعة بتوزيع نشرات توعية لحماية الحيوانات البرية في المجتمعات الريفية والمدارس ..الخ.

البرامج الإقليمية والدولية العاملة في فلسطين في مجال إدارة وحماية التنوع الحيوي النباتي والحيواني.

- مشروع فلسطين الخضراء / المنحة الهولندية (المرحلة الأولى 1998 -2001).

يهدف المشروع إلى زيادة الرقعة الخضراء في فلسطين، وذلك للحفاظ على التنوع الحيوي.

- مشروع إعادة تأهيل المراعي في السفوح الشرقية / UNDP : (المرحلة الأولى 1998 - 2000).
- مشروع التنوع الحيوي في فلسطين/ UNDP: (في مراحله الأخيرة 1998- حتى الآن).
- مشروع التخضير والتنوع الحيوي/المنحة السويسرية (2000- 2004).

دور المرأة في الحفاظ على التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية:

مقدمة:

تلعب المرآة دوراً هاماً مهما في النظام الزراعي وتوفير الغذاء والأمن الغذائي للأسر الريفية في جميع أنحاء العالم ولا سيما في الدول النامية من خلال في التصنيع الغذائي وإنتاج وزراعة العديد من المحاصيل الأساسية في العالم (كالذرة، القمح والأرز)، حيث تشكل هذه المحاصيل 90% من غذاء معظم الفقراء القرويين في العالم. كما أنها تشارك في زراعة وإنتاج المحاصيل الثانوية (كالبقوليات والخضار) في الحدائق المنزلية، فتوفر بذلك احتياجات أسرتها الأساسية من الغذاء. إضافة إلى اختيار البذور، والمحافظة على النباتات والحيوانات المتنوعة والاستخدام المستدام لتلك النباتات والحيوانات وإدارة قطعان الماشية الصغيرة.

أن المرأة تلعب دوراً هاماً كمزود ومنتج للغذاء بإدارة المواد الوراثية النباتية في الغذاء والزراعة وإعطاء أهمية ودور في اتخاذ القرار في اختيار الأصناف المحلية والأنظمة البيئية.

وفي حقيقة الأمر، أن دور المرأة ومسؤولياتها وممارساتها الإدارية في حفظ وتحسين المصادر الوراثية النباتية والحيوانية وكذلك المعرفة المحلية لهن تبقى غير واضحة بالنسبة لصانعي القرار والفنيين البيئين والزراعيين. ان عدم تميز دور ومسؤوليات المرأة على المستوى المؤسساتي والفني يعني عدم إعطائهن أي اهتمام بمصالحهن واحتياجاتهن. وأكثر من ذلك، فإن إشراك المرأة في الجهود الرامية إلى الصيانة والمحافظة على التنوع الحيوي الزراعي يبقى متدني نظراً لضعف مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات.

ففي المجتمعات الزراعية التي اعتمدت إدخال التكنولوجيا الزراعية، فقدت المرأة دورها التقليدي في السيطرة والتأثير على الإنتاج والملكية للمصادر لصالح الرجل الذي استفاد من الخدمات الإرشادية وكانت له القدرة على شراء البذور المحسنة والأسمدة والآلات الزراعية الحديثة.

ولفهم قضايا النوع في موضوع التنوع الحيوي للنباتات والحيوانات وقضايا البيئة، يتطلب النظر إلى دور المرأة والرجل وعلاقة هذه الأدوار مع أنظمة سبل المعيشية من (المزارع، والحدائق، والموارد ذات الملكية العامة مثل أراضي الغابات والمراعي والمناطق المحمية)، فإنتاج الغذاء في الحدائق والمزارع يزودنا بمجموعة من النباتات والخضروات المتنوعة. كما تعتبر الحدائق المنزلية كمحطات تجارب تحاول النساء زراعة النباتات البرية المختلفة فيها.

فاختلاف أدوار كلا الجنسين، يعني اكتسابهم خبرات ومعرفة مختلفة فيما يتعلق بالبيئة المحلية

وأصناف النباتات وسلالات الحيوانات المحلية....الخ. هذا الاختلاف يلعب دوراً في ادارة وتطوير الموارد الوراثية النباتية لان اتخاذ القرار حول ما سيتم حفظة يعتمد على ما هو مفيد وفي صالح الأسرة والمجتمع المحلي.

ان المعرفة الخاصة بالنساء حول قيمة واستخدامات الأنواع والأصناف المحلية المختلفة امتدت إلى النباتات البرية والتي تستعمل في وقت الحاجة للعلاج أو كمصدر للدخل أو الغذاء مثل (الأوراق، الثمار، البذور، الجذور والدرنات) وفي هذا مضامين هامة للمحافظة على الموارد الوراثية النباتية.

ففي حالة الزراعة الصغيرة، تعتبر المرأة مسؤولة عن اختيار وتحسين وتبني الأصناف المحلية للنباتات على الرغم من ان عملية الاختيار ليست بالعملية السهلة وتحتاج إلى خبرات طويلة لاختيار الصفات المرغوبة مثل المقاومة للأمراض والحشرات، إنتاجية تلك الأصناف.... الخ.

أن اختلافات سبل المعيشة أو مصادر الرزق وملكية الأراضي والبناء المؤسسي التنظيمي على مستوى (النوع الاجتماعي، العمر، وكذلك علاقات القوة بين المرأة والرجل في الحصول على هذه السبل، كل هذه العوامل مجتمعة تؤثر على سيطرتهم أو قدراتهم ومحفزاتهم لحماية التنوع الحيوي.

دور المرأة في الحفاظ والاستخدام للمصادر الوراثية دولياً ومحلياً:

كما ذكر سابقا لفهم دور المرأة في إدارة وحماية المحميات الطبيعية ينبغي النظر إلى تقسيم العمل بين المرأة والرجل في الزراعة والحفاظ على البيئة، حيث وجد دولياً أن الرجال يقومون بمعظم الأعمال الخاصة بتحضير التربة، الزراعة، التعشيب، الري ومقاومة الآفات، بينما تشارك المرأة في تحضير البذور للزراعة، التسميد، التعشيب، الحصاد، التخزين والتسويق إضافة إلى التصنيع الغذائي، أما في مجال الثروة الحيوانية فإن النساء تتحمل مسؤولية الحلب وتصنيع منتجات الحليب وتسويق تلك المنتجات إضافة إلى تحمل أعباء كل الأمور المتعلقة بالأعمال المنزلية خاصة فيما يتعلق بجمع ونقل المياه والحطب، كذلك يقوم الرجل بالعناية بالحيوانات المختلفة كالأبقار، الخيول، والأغنام. إضافة إلى ما سبق، فان نسبة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار تعتبر ضعيفة فيما يتعلق باختيار البذور، بيع وشراء الماشية، تحضير الأرض، استخدام المبيدات العشبية، الآليات الزراعية، وقرار بيع وشراء المنتجات، ولكن وجد أن مشاركة المرأة في اتخاذ القرار تزداد في حالة الزراعات التقليدية وذات المساحات الصغيرة ولا سيما على مستوى الحديقة المنزلية أو في المناطق الجافة، وعلى العكس في حالة الزراعات المروية وذات المساحات الواسعة. إلا أن مسؤولية المرأة في الدول النامية يقع ضمن استخدام المصادر الطبيعية لتوفير احتياجات المنزل اليومية من الماء، الوقود، والطعام، وجمع وتقديم الأعلاف للماشية، زراعة وجمع النباتات الطبية،

أما الرجال فإنهم متخصصون في المحاصيل النقدية من أجل السوق الخارجي والمحلي. كما يلعب الفقر والبطالة إضافة إلى العادات والتقاليد دوراً هاماً في مدى مشاركة المرأة سلباً أو إيجاباً في الزراعة وحفظ واستخدام المناطق والمحميات الطبيعية وكل تلك الأمور تحتاج إلى دراسات معمقة لمعرفة تأثيرها على دور المرأة والرجل في المجال الزراعي والبيئي.

ومن الأمثلة على دور المرأة في الحفاظ والاستخدام للمصادر الوراثية ما تقوم به النساء في إنتاج البطاطا بطريقة البذور بدل الدرنات في منطقة الانديز في أميركا الجنوبية، حيث من المعروف أن البطاطا نبات مشهور يتكاثر لا جنسيا من خلال زراعة درنات البطاطا أو جزء منها. وقد اكتسبت النساء تلك المعرفة والخبرة من بعض كبار السن الذين جاءوا من المناطق الجبلية في المنطقة. كما تقوم النساء قبل حصاد محصول البطاطا بجمع الثمار وتخزينها في وعاء من السيراميك خارج المنزل حتى شهر أكتوبر، خلال هذا الوقت تكون الثمار سوداء متعفنة حيث ينتج هذا التعفن مواد كيماوية تنشط من البذرة قبل الإنبات.

وبعد زراعة البذور وجمع أول جيل من الدرنات التي تستخدم كدرنات منتجة للبذور، تقوم بعد ذلك النساء بتصنيف واختيار درنات البذور حسب الصفات المرغوبة من لون، شكل، طعم والصفات المرغوبة الأخرى. وعادة يتم تقسيم الدرنات إلى 12 صنف، تقوم النساء بتوزيع هذه الدرنات على أبنائها ليتم زراعتها كغذاء لعائلاتهم والاحتفاظ بجزء منة كهدايا زواج للأزواج الشابة لأعانتهم على بدء حياتهم.

أما في مجال اختيار البذور فان النساء في معظم الدول يقومن باختيار البذور التي سيتم زراعتها، فتختار النساء النباتات المتفوقة من حيث عدد الصفات المرغوبة، كما أن النساء تلعب دورا في اختيار النباتات البرية التي يتم زراعتها في الحدائق المنزلية سواءً بالبذور أو العقل، إلا أن عملية الاختيار ليست بالعملية السهلة وإنما ترتبط بالصفات المرغوبة كاللون، الطعم، والملمس، المقاومة للأمراض والآفات والتأقلم مع البيئة المحيطة والاستخدامات الطبية لتلك النباتات...الخ. حيث أظهرت دراسة في زمبابوي أن عمل النساء اليومي في إدارة التربة والمصادر الأخرى المتعلقة بالأرض على مدى عقود طويلة أعطت النساء المعرفة والخبرة المفصلة حول أنظمتهن البيئية، بما يتضمن مقاومة الآفات، حفظ التربة وتطوير استخدام المصادر الوراثية النباتية.

كما تقوم النساء باختيار البذور التي يكون تجاوبها وتأقلمها أفضل مع مختلف أنواع الترب وظروف الإنتاج المختلفة، وقد تطورت خبرة النساء بحيث سمحت لهن بتحديد أماكن زراعة أصناف معينة للتحكم في الأمراض والآفات التي تصيبها.

أما في المجتمع الفلسطيني، فلا تتوفر دراسات تبين دور المرأة في مجال المحميات الطبيعية،

ولكن يتركز عمل المرأة في الزراعات التقليدية. فمنذ القدم اكتسبت المزارعات الريفيات خبرة ومعرفة في الزراعة التقليدية وخاصة على مستوى الحديقة المنزلية، حيث لعبت دورا في الحفاظ على المصادر الجينية النباتية لاطعام عائلاتهن ومجتمعاتهن من خلال جمع النباتات الطبية والبرية وزراعتها في الحديقة المنزلية (كالزعتر، البابونج، الميريمة، العكوب، ونبات السكلامين، والسماق...)، واستخدام هذه النباتات في التغذية والعلاج. كما تعتبر الحديقة المنزلية مجمع لكثير من الأنواع والأصناف النباتية التي تصلح في المنطقة وكثير من الأصناف البلدية القديمة التي قد تكون انقرضت من حقول المزارعين لكنها لا زالت تلاقي العناية والحفظ من قبل الكثير من النساء في حدائقهن المنزلية حيث تقوم بالحفاظ عليها، كما وتقوم بجمع بذورها ان كانت نبات حولي أو تقلمها وترعاها أن كانت من الأنواع الشجرية. ومن تلك النباتات التي يمكن ان توجد في الحديقة: النباتات الطبية مثل البابونج، الميرمية، الزعتر، الزعيتمان) أو أشجار الفاكهة (حمضيات، لوزيات، تفاحيات) وغيره من الأصناف حيث نجد ان كثير من النساء لا تميل إلى زراعة الأصناف المحسنة بل تلجأ إلى زراعة الأصناف البلدية القديمة أو قد تلجأ إلى زراعة بعض الأصناف البرية التي قد تحضرها من الأراضي والجبال المحيطة بالقرية، لذلك يمكن ان يطلق اسم محطة تجارب غير رسمية على مثل هذه الحدائق المنزلية.

لكن من ناحية أخرى، ومن اجل تحسين مستوى معيشة الأسرة الريفية ولا سيما في الظروف والمناطق التي تكون نسبة البطالة والفقر فيها عالية كما في الأيام الراهنة، يمكن أن تلعب المرأة دوراً سلبيا في الحفاظ على التنوع الحيوي، حيث تقوم النساء بقطف وجمع النباتات البرية من الجبال وبيعها في الأسواق المحلية لزيادة دخل أسرهن. وهنا قامت وزارة الزراعة ضمن برامجها بتوزيع اشتال وبذور النباتات الطبية على النساء الريفيات الفقيرات من أجل زراعتها بغرض توفير احتياجاتها المنزلية من تلك المواد الغذائية أو تسويقها لتوفير مصدر دخل لأسرهن، وذلك من خلال أقسام التنمية الريفية المنتشرة في دوائر الزراعة المختلفة. كما قامت الوزارة بتنفيذ العديد من المشاريع الزراعية الصغيرة المدرة للدخل من اجل رفع المستوى الاقتصادي للأسرة الريفية، إضافة إلى عقد العديد من الدورات وورشات العمل حول كيفية عمل الكومبوست. ومن ناحية أخرى تم عقد العديد من الدورات التدريبية على الزراعة العضوية وأهميتها في المحافظة على البيئة والصحة، وبدائل استخدام المبيدات الزراعية التي لها تأثير سلبي على البيئة.

كما قامت وزارة الزراعة من خلال مشروع التنوع الحيوي الفلسطيني عقد العديد من الدورات التدريبية في مجال التنوع الحيوي وتكنولوجيا البذور لمهندسين ومهندسات حديثي التخرج بالتعاون مع الإغاثة الزراعية ودائرة زراعة طوباس، كما قام المشروع بإرسال عدد من المهندسين والمهندسات للحصول على شهادة الماجستير في التحسن الوراثي، التوصيف والتصنيف النباتي

وإدارة الموارد الطبيعية للمراعي. إضافة إلى عقد ورشة عمل حول السلالات والأصناف المحلية للمحاصيل الحقلية بالتعاون مع مركز الأبحاث التطبيقية/اريج ومديرية زراعة بيت لحم.

وخلاصة ما سبق، يمكن التاكيد على:

- ضرورة بناء قاعدة معلومات خاصة بالتنوع الحيوي والمحميات الطبيعية في فلسطين.
- صياغة وإقرار القوانين التي تساهم في حماية المحميات الطبيعية.
- رسم السياسات التي لها علاقة بحماية التنوع الحيوي تأخذ بالاعتبار أدوار المرأة والرجل في حماية وصيانة البيئة.
- ضرورة إعداد الخرائط الخاصة باستعمالات الأراضي.
- القيام بحملات توعية حول أهمية الحفاظ على المحميات الطبيعية والتعريف بالمشاكل البيئية القائمة، والتأكيد على دور كل فرد من أفراد المجتمع في الحفاظ عليها ولا سيما المرأة.
- خلق البيئة القادرة على تطوير الموارد البيئية والمحافظة عليها.

* ضرورة تحديد العلاقة والدور المناط بكل من القطاع العام والخاص والأهلي في ذلك، بما يفسح المجال الواسع والحقيقي أمام كل القطاعين الخاص والأهلي لصون وتنمية الموارد البيئية.
* أن لكل من المرأة والرجل أدوار مختلفة في مجال الزراعة والحفاظ على البيئة المحلية.
* تمكين النساء من الوصول للمصادر الطبيعية والسيطرة عليها.
* ضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرار فيما يتعلق بالتنوع الحيوي البيولوجي والمحميات الطبيعية.

المحميات الطبيعية "المناطق التي تم تسليمها للجانب الفلسطيني في المراحل الثلاث 1995-1999 - 2000

المحميات في محافظة جنين:

(المساحة بالدونم) - الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
محمية وغابة ام التوت	3196	363	320	0	0	هي جزء من غابة مشروع النصر وغابة دير أبو ضعيف وجزء من غابة أم توت .
محمية فحمة	400	400	400	0	0	مملوكة للمواطنين ويقومون بزراعتها، وهي مسجلة أملاك دولة مزروعة بالبلوط
محمية وغابة سريس	2630	1118	1118	0	0	مساحة المحمية الطبيعية 1118 دونم مزروعة بالبلوط ، البطم ، الخروب ، السريس .الخ.
محمية شوباش	55530	55530	500	2800	1700	ذو قيمة جيولوجية ونباتية ومناظر خلابة..
محمية تياسير	1200	1200	1200	0	0	غابة طبيعية ملك لدولة مزروعة بالبلوط، سريس ، وبعض قريش ، الخروب والنباتات الأخرى.

المحميات في محافظة طوباس:

المساحة (بالدونم) - الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
محمية جبل طمون	19200	19200	800	1200	2300	السبب الرئيسي سلسلة التصدع والضغوط الجيولوجية مما أدى إلى إنشاء عدة جبال ووديان .

المحميات في محافظة نابلس:

المساحة (بالدونم) - الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
محمية جبل الكبير	26223	26223	3000	5000	1500	وهي تعتبر من أجمل المحميات الطبيعية في هذه المناطق، ، وهي في منطقة B
محمية الشيخ زيد	52	52	52	0	0	تقع في قرية اللبن الشرقية، غابة طبيعية من البلوط.
محمية زعتره	29	29	29	0	0	مساحتها 29 دونم بالقرب من قبر أحد الأولياء (إزراء) بها أشجار بلوط قديمة.

المحميات في محافظة طولكرم :

المساحة (بالدونم) – الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
محمية بئر حجة	غير معلن					حفرة طبيعية
محمية شيخ التبان	34	34	0	34	0	أشجار بلوط قديمة ومساحتها الكلية 34 دونم.

المحميات في محافظة سلفيت :

المساحة (بالدونم) – الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
وادي الزرقاء العلوي	9740	9740	100	2600	0	مملوكة للمواطنين الفلسطينيين ، تكثر فيها عيون الماء والأشجار الطبيعية .
محمية بلوطة تفوح	29	29	0	29	0	هذه المحمية عبارة عن موقع اثري ،وبها أشجار بلوط قديمة ومقام الشيخ أبو زاد

المحميات في محافظة رام الله:

المساحة (بالدونم) – الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
محمية شيخ القطراونين	11	11	0	11	0	على طريق بير زيت وقرية عطارة ، ملك للمواطنين بها أشجار البلوط القديمة
محمية عين دارا	؟؟(250)	44	0	44	0	توجد بها عين جميلة جدا من الناحية الطبيعة
محمية وادي الدلب				800		ملك للمواطنين شجرة الدلب فهي تنمو طبيعيا ،.الناحية الجيولوجيةامرحلة الوسط لتكوين الصخور .
محمية دير عمار	120	120	120	0	0	غابة طبيعية وهي مملوكة من قبل المواطنين وتسمى كذلك بني غيث وبها مقام ديني.
محمية الهاشمي	200	200	200	0	0	غابة مزروعة بأشجار القريش

المحميات في محافظة الخليل:

المساحة (بالدونم) – الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
محمية الكنوب	48700	48700	16000	2200	10400	ملك للدولة يتواجد بها عديد من الحيوانات وبعض أنواع النباتات

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	ملاحظات
المجموع الكلي	167294	162993	23839	14718	15900	المحميات المسلمة + المحميات المقترحة

المحميات المقترحة من الجانب الإسرائيلي:

المساحة (بالدونم) – الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية
ديررازح (الخليل)				1020
كرزا (الخليل)				4000
بيت مرسم (الخليل)				2000
المقطم (الخليل)				450
وادي القف (الخليل)			700	2777
وادي خريطون (بيت لحم)				غير معلن
علم الهدى				31
سوبا(الخليل)			500	5600

المحميات الطبيعية التي صدر بإعلانها محميات من قبل إسرائيل:

المساحة (بالدونم) – الدونم = 1000 م^2

اسم المحمية	المساحة الكلية	مساحة المحمية	المساحة المسلمة	الباقي	ملاحظات
محمية وغابة ام التوت	3196	363	320	43	هي جزء من غابة مشروع النصر وغابة دير أبو ضعيف وجزء من غابة أم توت .
محمية فحمة	400	400	400	0	مملوكة للمواطنين ويقومون بزراعتها، وهي مسجلة أملاك دولة. البلوط
محمية وغابة سريس	2630	1118	1118	0	مساحة المحمية الطبيعية 1118 دونم البلوط ، البطم ، الخروب ، السريس .الخ.
محمية شوباش	55530	55530	5000	50530	ذو قيمة جيولوجية ونباتية ومناظر خلابة . .
محمية تياسير	1200	1200	1200	0	غابة طبيعية ملك الدولة، البلوط، سريس، وبعض قريش، الخروب نباتات أخرى.
محمية جبل طمون	19200	19200	4300	14900	الضغوط الجيولوجية أدى إلى إنشاء عدت جبال ووديان .
محمية جبل الكبير	26223	26223	9500	16723	تعتبر من أجمل المناظر الطبيعية في هذه المناطق، ، وهي في المنطقة B
محمية الشيخ زيد	52	52	52	0	تقع في قرية اللبن الشرقية، غابة طبيعية من البلوط.
محمية زعتره	29	29	29	0	مساحتها 29 دونم بالقرب من قبر أحد الأولياء (إزراء) بها أشجار بلوط قديمة.
محمية بئر حجة	غير معلن		0	0	حفرة طبيعية بسبب هبوط المياه
محمية شيخ التبان	34	34	34	0	بها أشجار بلوط قديم ومساحتها الكلية 34 دونم.
وادي الزرقاء العلوي	9740	9740	2700	7040	مملوكة للمواطنتين الفلسطينيين، تكثر فيها عيون الماء والأشجار الطبيعية.
محمية بلوطة تفوح	29	29	29	0	هذه المحمية عبارة عن موقع اثري ،وبها أشجار بلوط قديمة ومقام الشيخ أبو زاد
محمية شيخ القطراونين	11	11	11	0	على طريق بير زيت وقرية عطارة ، ملك للمواطنين بها أشجار البلوط القديمة
محمية عين دارا	250	44	44	0	توجد بها عين جميلة جدا من الناحية الطبيعة
محمية وادي الدلب			800		للمواطنين بها شجرة الدلب تنمو طبيعيا ،.الناحية الجيولوجية \ مرحلة الوسط لتكوين الصخور .
محمية دير عمار	120	120	120	0	غابة طبيعية وهي مملوكة من قبل المواطنين وتسمى كذلك بني عيث وبها مقام ديني.
محمية الهاشمي	200	200	200	0	بها غابة مزروعة من أشجار القريش . .
محمية الكنوب	48700	48700	28600	20100	ملك للدولة يتواجد بها العديد من الحيوانات وبعض أنواع النباتات
			54457	109336	

المحميات الطبيعية	54457
المحميات المقترحة	17078
المجموع	71535

المراجع :

* الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتنوع الحيوي/ سلطة البيئة.
* عالم الطيور البرية- جمعية الحياة البرية في فلسطين.
* المناطق المهمة في الشرق الأوسط- المجلس العالمي لحماية الطيور البرية- ريتشارد بورتر.
* ثديات الأرض المقدسة – د. مازن قمصية.
* حماية البيئة الفلسطينية – د. محمد سليم شتية وخليل حمد.
* التنمية البشرية والبيئية في فلسطين – جاد اسحق وفيوليت قمصية.
* ورقة عمل حول دور المرأة في التنوع الحيوي- مشروع التنوع الحيوي في فلسطين/وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- Gender and Development Fact Sheets, women – Users, Preservers and Managers of Agrobiodiversity. Dec. 2001.
- Food and Agriculture Organization (FAO), Women: The Key to Food Security - 2001.
- Ministry of Agriculture/ Palestine, The Role of Women in The Conserve and Sustainable use of Agrobiodiversity- March-2002.

تجربة دولة قطر

إعداد
السيدة / طرفه ثاني الزراع

مقدمة:

تتميز دولة قطر بتواجد مجموعة من المحميات الطبيعية التي تخدم الحياة الطبيعيـــة وتحـــافظ عليها من الانقراض أو الضعف، حيث تحوي هذه المحميات العديد من الأصناف الحية النباتيـــة أو الحيوانية المهددة بالانقراض أو التي تحتاج لظروف خاصة لنموها، مثل بعض أنواع النباتات التي بها أماكن استنبات، أنواع نادرة من النباتات أو التي لا يمكن إنباتها في ظـــل الظـــروف البيئيـــة القطرية، وتعتبر قطر من أولى الدول التي اعتنت بهذا الجانب الطبيعي الذي من جهة يحافظ علـــى الثروة الحيوانية والنباتية ومن جهة أخرى يحافظ على الشكل البيئي المتوازن.

ومما لا شك فيه حتى تكون هنالك مشاركة شعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة لا بد أن يكون هنالك اهتمام رسمي بأمر المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة، وبالنسبة لدولة قطر فان هذا الاهتمام ينعكس في القوانين والتشـــريعات المتعلقـــة بحماية وصـــون التنـــوع الإحيائي بالدولة بالإضافة لوجود مجلس أعلى للبيئة والمحميات الطبيعية على رأس مجلس إدارتـــه ولي العهد.

وقوانين الحماية والحفاظ على البيئة صادرة بموجب قرارات أميرية أهمها القـــانون رقـــم (4) لسنة 1983 بشأن استغلال وحماية الثروات المائية الحية.

ولا نستطيع أن نغفل دور دستور البلاد في بناء أسس الدولة العصرية حيث خصـــص البـــاب الثاني من الدستور لتحديد المقومات الأساسية للمجتمع في (16) مادة، فجاءت المادة (33) ((تعمل الدولة على حماية البيئة وتوازنها الطبيعي، تحقيقا للتنمية الشاملة والمستدامة لكل الأجيال)) وهكذا يدعم الدستور البيئة ويجعل من حمايتها وتوازنها الطبيعي واحد من مهام الدولة بما ينبئ بالازدهار والتقدم للجهود التي تعمل على التنمية المستدامة والتي لاقت الجهود الحكومية وغير الحكومية فـــي الفترات السابقة.

واقع المحميات الطبيعية في دولة قطر:

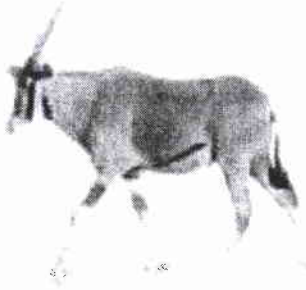

تعتبر دولة قطر من أوائل الدول في منطقة الخليج التي اهتمت بإقامة محميات طبيعية وبلغ عدد المحميات الطبيعية حاليا (7) محميات موزعة على أنحاء متفرقة من البلاد وهي:

1- محمية المها (الوضيحي):

تم إنشاء هذه المحمية عام 1979م وهي أول محمية تقام بالدولة وتقوم على مساحة 1 كيلو متر مربع وتقع في الجهة الغربية من مدينة الريان على مسافة 45كيلو متر مربع من العاصمة الدوحة ويربى فيها قطيع من غزال الريم والوعل وتعد هذه المحمية مركزا لتربية وتكاثر المها العربي وغزال الريم كما تستغل في الزيارات ذات الطابع العلمي والترويحي.

2- محمية رأس عشيرج:

تقع في الشمال الغربي لدولة قطر وتبعد عن الدوحة بحوالي 110كم ومساحتها الإجمالية 9 كيلو متر مربع وتم افتتاحها رسميا عام 1991م ويوجد بها قطعان من غزلان شبه الجزيرة العربية والمها العربي حيث بدأت هذه المحمية بحيوانات غزال الريم وغزال الأدمي ومع تطور المحمية في عام 1994م تم نقل عشرين رأس من حيوان المها العربي من استراحة الشحانية. وبجهود حماية البيئة والرعاية الصحية والغذائية تكاثرت أعدادها.

3- محمية المسحبيه:

تعتبر ثاني محمية طبيعية للحيوانات النادرة وتقع في منطقة أبو سمرة على بعد حوالي 110كم جنوب الدوحة وتم افتتاحها رسمياً عام 1997م وتقدر مساحتها بـ 8 كم مربع ففي 1994/4/26 تم نقل أول مجموعة من حيوان المها العربي مكونه من 6 إناث وذكرين كنواة أولية، ثم نقلت أعداد أخرى من حيوان المها العربي وغزال الريم من مزرعة الشحانية حوالي 120 رأس من المها.

4- محمية خور العديد:

وهي محمية مائية اعتبرت منطقة محمية بموجب قرار وزاري رقم 78 لسنة 1993م ويمنع منعاً باتاً استخدام شباك الصيد والقراقير في عمليات صيد الأسماك من هذه المنطقة الهامة للتكاثر ونمو الأسماك بالدولة.

5- جزيرة حالول:

توجد في هذه الجزيرة الهامة أنواع من الحيوانات البرية التي تم جلبها منذ عدة سنوات مثل الريم والوعل الجبلي وإضافة لهذا فجزيرة حالول تحيط بها العديد من الشعاب المرجانية الطبيعية التي تعتبر مأوى لكثير من الكائنات البحرية النادرة.

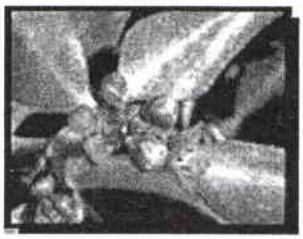

6- منطقة القرم بالذخيرة:

وتعتبر هذه المنطقة مأوى لكثير من الطيور البحرية والأسماك وهي عبارة عن غابة من النباتات التي يصل ارتفاعها إلى 3 أمتار وجدير بالذكر أن نبات القرم في الأراضي القطرية تتميز باستطاعة الحياة في البيئة المالحة والتي تتميز بتربتها الطينية والفقيرة في تهويتها.

7- محمية القرم بمنطقة رأس لفان:

في عام 1988م قامت وزارة الشؤون البلدية والزراعة بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي اليابانية بحملة لزراعة نبات القرم في قطر.

وقد تم اختيار الجزء الشمالي الشرقي في مدينة رأس لفان الصناعية كموقع للتشجير ضمن العديد من المواقع الأخرى وفي عام 1995م بلغ عدد أشجار القرم في منطقة رأس لفان 2000 شجرة.

وقد أخذت إدارة البيئة على عاتقها حماية نبات القرم الموجود إضافة لزراعة شتلات وبذور إضافية ونتيجة لهذا الاهتمام أصبحت أشجار القرم الموجودة حالياً تقدر بحوالي 10.000 شجرة واعتبرت المنطقة محمية يمنع إحداث أي تغيير فيها وقد نزحت للمنطقة أعداد كبيرة من الطيور كطائر النورس، اللوهة، كروان البحر، وطائر الشرياس مما جعل المنطقة محمية نباتية وتم بالفعل توطين غزال الريم فيها.

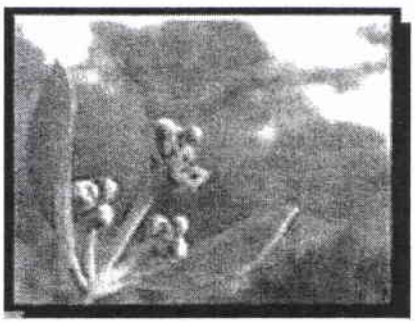

نبذة مختصرة عن نبات القرم:

نبات القرم نبات شاطئ ينمو عند الحد الفاصل بين البحر واليابسة في المناطق الحارة والمدارية، ويتميز بقدرته على مقاومة ظروف صعبة تعجز عن مواجهتها معظم النباتات الأخرى، وهو نبات يشارك في تشكيل نظام بيئي متكامل: الطيور على أغصانه، والبرمائيات عند جذوره، والأسماك الصغيرة عند جذوره، ووجوده يثبت تربة الشواطئ ويحميها من التآكل، كما تفضل الأسماك الالتجاء إليه عند وضع بيوضها.

فوائد القرم:

1- يمثل القرم ملجأ ومخبأ للكثير من النباتات والحشائش البحرية والبرمائيات الصغيرة، وبالمقابل تثبت الأعشاب البحرية التربة بما يمكن النبات من النمو.

2- تعتبر مناطق تواجد نبات القرم البحرية من مناطق حضانة الأسماك والطيور والأحياء البحرية.

3- إن تواجد الطيور على أغصان أشجار القرم يزيد من خصوبة التربة المحيطة بفضل فضلات تلك الطيور.

4- تحمي أشجار القرم الشواطئ من الانجراف والتآكل بواسطة جذورها التي تمتد إلى أعماق تصل إلى مترين.

5- يحتوي نبات القرم على عناصر غذائية، لذا استخدم كعلف حيواني متميز.

6- يوجد في أكثر من 80 نوعاً يشتهر منه في منطقة الخليج نوع يسمى AVECINA MARINA نسبة إلى العالم المسلم ابن سينا صاحب كتاب القانون في الطب.

7- يتميز بقدرته على النمو في الحزام الفاصل بين البحار أو المحيطات واليابسة في المناطق الحارة وشبه الحارة.

8- نبات القرم يقاوم الملوحة الزائدة ودرجات الحرارة والرطوبة العالية ودورات المد والجزر.

9- يقوم النبات بترشيح الماء المالح عن طريق غدد في الأوراق والجذور ويطرح الملح الزائد على الأوراق.

10-تتمكن جذوره من التنفس في التربة المغمورة عن طريق جذور متحورة تتميز بها المنطقة المحيطة بالنبات فتبدو وكأنها حقول أشواك تحيط بالنبات.

11-يستغل على مستوى العالم مساحة تقدر بحوالي 14 مليون هكتار.

12- يمكنه العيش في الرمال الخشنة حتى لو كانت مغطاة بالطين قليل المسام، عن طريق ظاهرة الجذور المتحورة .

13- لا تحتاج أشجار القرم إلى رعاية زراعية، فهي مهيأة لمواجهة الظروف البيئية المحيطة .

14- شجرة القرم شجرة خضراء على مدار السنة.

المؤسسات القائمة على إدارة التنوع الإحيائي والمحميات الطبيعية في قطر:

بالرغم من الاهتمام الجزئي للعديد من المؤسسات بالتنوع الإحيائي والمحميات الطبيعية بقطر إلا أن المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية ووزارة الشؤون البلدية والزراعة وإدارة السلامة والجودة التابعة للمؤسسة القطرية للبترول ووحدة الدراسات البيئية التابعة لجامعة قطر تعتبر المؤسسات الرئيسية التي تهتم اهتماماً مباشراً بإدارة التنوع الإحيائي والمحميات الطبيعية بدولة قطر.

وبالنسبة للمجلس الأعلى للبيئة فتعتبر ميزانيته منفصلة عن وزارة الشؤون البلدية والزراعة أما إدارة السلامة والجودة فهي إحدى إدارات المؤسسة القطرية للبترول وتعتبر ميزانيتها جزء من ميزانية المؤسسة وكذلك الحال بالنسبة لوحدة الدراسات البيئية بجامعة قطر إذ تعتبر ميزانية الوحدة ضمن الميزانية المعتمدة لكلية العلوم بالجامعة.

المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية:

نشأ المجلس في عام 2000م بقرار أميري حيث اعتبر المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية شخصية اعتبارية وله ميزانية مستقلة تلحق بالموازنة العامة للدولة ويتبع المجلس ولي العهد وتكون له رئاسته ويكون مقر المجلس مدينة الدوحة.

ويتألف المجلس من إدارات وأقسام عدة :

1- المركز الإعلامي.
2- المركز الوطني للمعلومات البيئية.
3- إدارة الشؤون الفنية وتتكون من:
   * قسم الرصد البيئي.
   * قسم تقييم الأثر البيئي.
   * قسم التفتيش ومكافحة التلوث.
   * قسم المواد الكيماوية والمشعة.
4- المختبر المركزي.
5- إدارة الشؤون الإدارية والمالية.

6- إدارة التدريب والتطوير.

7- إدارة حماية الحياة الفطرية.

* قسم المحميات الطبيعية.

* قسم أبحاث الحياة الفطرية وهي الإدارة التي تهمنا في مؤتمرنا هذا حيث تختص هذه الإدارة بما يلي:

1- إدارة المحميات الطبيعية في البلاد.
2- مراقبة الحياة الفطرية في الدولة.
3- رسم وتنفيذ الخطط الخاصة بتطوير المحميات الطبيعية التابعة للمجلس.
4- رسم الخطط الخاصة بحماية الحياة الفطرية وإنمائها وتنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات الصلة في الدولة.
5- المساهمة في إعداد المشروعات التشريعية البيئية واللوائح والقرارات اللازمة لحماية الحياة الفطرية.
6- دراسة الجانب الفني في الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بالحياة الفطرية.
7- الإشراف والمتابعة لتنفيذ كافة الجهات المعنية بالدولة لالتزاماتها في الاتفاقيات البيئية المعنية بالحياة الفطرية.
8- توفير البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمحميات الطبيعية ورفع تقرير بشأنها للأمانة العامة للمجلس
9- تقديم الرعاية لحيوانات الغزال والمها العربي في المزارع الخاصة.
10-تنظيم استيراد وتصدير الأحياء الفطرية.
11-تنفيذ الدراسات والأبحاث المتعلقة بالحياة الفطرية.

هذا ويوفر القسم الرعاية البيطرية لقطعان المها والغزال العربي بصورة كبيرة حيث تم تنفيذ ما يقرب 343 حالة معالجة سريرية وجراحية للمها العربي في المحميات المختلفة وتم عمل حوالي 315 تحليل مخبري على عينات مختلفة من الحيوانات كما تم تحصين جميع أفراد قطيع المها العربي ضد أمراض الحمى القلاعية – الطاعون البقري – والتسمم الدموي.

ومن أهم مشاريع المجلس في حماية المحميات الطبيعية المشروع الوطني للمحميات الساحلية:

تمشياً مع اهتمامات الدولة في المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية يقوم المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية بمواصلة العمل في المشروع الوطني للمحميات الساحلية والبحرية

بالتعاون مع إدارة الثروة السمكية بوزارة الشؤون البلدية والزراعة والذي تم البدء به عـــام 1999م بدعم كامل من سمو ولي العهد.

وفي إطار هذا المشروع تم بدء العمل في منطقة غابات القرم في منطقة الذخيرة وفي جزيـــرة السافلية حيث تم تنفيذ عدد من الدراسات البيئية في المنطقتين والتي من بينها:

دراسة الغطاء النباتي في منطقة الذخيرة.
دراسة الغطاء النباتي في جزيرة السافلية.
دراسة الإنتاجية الأولية للبيئة البحرية في مناطق المشروع.
دراسة المخزون السمكي في مناطق المشروع.
دراسة إطلاق يرقات اسماك الشعم في مناطق المشروع ومراقبتها.

مركز أصدقاء البيئة:

أول جمعية أهلية تختص بهذا النشاط في دولة قطر حيث تم إنشاء هذا المركز في يناير عـــام 1992م وذلك إيماناً من أصحاب الفكرة بان العمل على حماية البيئة والمحافظة عليها لم يعد قاصراً على الأجهزة الحكومية بل تقع مسؤوليته على كل المواطنين .

آلية ومنهاج المركز:

- تكوين جماعات أصدقاء البيئة بمختلف المدارس ومعاهد التعليم والأندية والمراكز والهيئات العامة والخاصة وغيرها، ودعمها وتشجيع المواطنين على الانضمام إليها.
- توجيه ودعم أنشطة وبرامج جماعات أصدقاء البيئة ومتابعتها.
- استثمار تبرعات الأفراد والمؤسسات الخاصة وإمكانيات الهيئات العامـــة لتنفيـــذ بـــرامج. ومشروعات التراث البيئي ونباتات وحيوانات البيئة المحلية وحمايتها من الانقراض.
- الاهتمام ببرامج المرأة في العمل البيئي بالمشاركة في مختلف المجالات البيئية من خـــلال مسؤوليتها في الأسرة والمجتمع في إطار القيم الدينية والعادات والتقاليد العربية.
- تبادل المعارف والخبرات مع الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في الدول الشقيقة والصديقة لتعميق روح التعاون معها والاستفادة من المشروعات والبرامج البيئية الناجحـــة بها.

- إقامة معسكرات للعمل البيئي والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وغيرها من المناسبات البيئية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
- نشر الثقافة البيئية عن طريق إصدار المطبوعات والنشرات والملصقات المعنية بالتوعية البيئية ونشر بحوث الدراسات البيئية.
- إنشاء قاعدة معلومات بيئية متطورة لتوفير المعلومات المبسطة والصحيحة لمختلف وسائل الإعلام لعرضها والجمع بينها وبين وسائل الاتصال المباشر وسياسة الحوار المفتوح.

ويدار المجلس بواسطة مجلس إدارة وبه عدد (5) وحدات وهي:

* وحدة التوعية البيئية.
* وحدة صحة البيئة.
* وحدة الخدمة العامة.
* وحدة التراث البيئي.
* وحدة أصدقاء الأسرة.
* وحدة العلاقات الدولية.
* وحدة المحميات والبحوث.

ويهمنا هنا الحديث عن وحدة المحميات والبحوث إذ انه نتيجة للتغيرات البيئية بالبلاد تأثرت بعض فصائل النبات والحيوان من أضرار التلوث، ونظراً لأهمية التنوع البيولوجي في المحافظة على التوازن البيئي والمساهمة في تطور البشرية والحفاظ على الموارد البيئية لتلبية احتياجات الأجيال المقبلة وحماية الحيوانات الفطرية من الانقراض وتنميتها نجد أن وحدة المحميات تهتم بالتعريف بأنواع الحياة الفطرية وتشجيع إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالمحميات المناسبة لها والحفاظ عليها وتهيئة الظروف المناسبة لنموها واستمرارها.

وتبلغ عضوية مركز أصدقاء البيئة (500) عضواً من الجنسين وقد أصدر المركز العديد من الكتب والنشرات وعقد العديد من الندوات الخاصة بتعميق مفهوم حماية البيئة، ويعتمد المركز في ميزانيته على الاشتراكات والتبرعات.

ومن أهم الإنجازات والمشاريع التي قام بها المركز على مستوى العمل البيئي:

* مشروع حصر الحشرات في قطر.
* مشروع الإقلاع عن التدخين.
* الاستشفاء الذاتي.
* فرز نفايات المدارس.

ولعب المركز دورا كبيرا بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في تأسيس أصدقاء للبيئة في المدارس الحكومية والأهلية كنواة أولية لخلق وعي صحي بيئي للأجيال القادمة.

دور المرأة التطوعي في البيئة:

تولي دولة قطر اهتماماً خاصاً نحو النهوض بالمرأه القطرية والارتقاء بها والحفاظ على هويتها وتحقيق التوازن الاجتماعي والثقافي والمادي لها حيث تشكل المرأة احد أكثر القطاعات المجتمعية فاعلية من حيث دورها الأسري والتربوي والاجتماعي والاقتصادي والعلمي وهي تتطلع دائما لمشاركة أكثر فاعلية ودور اكبر في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار والنهضة للمجتمع القطري.

ومركز أصدقاء البيئة كواحد من هذه المؤسسات كان وما زال يساهم مساهمة فاعلة في هذا الجانب حيث انه فتح باب العضوية للسيدات وصرن يمارسن نشاطهن البيئي بالمركز في أيام معينة تتاح للمرأة فيها ممارسة هذه الأنشطة بحرية تامة حتى صار لها العديد من المساهمات التي يمكن ان تقوم من خلالها بالدور المتعاظم.

وفي هذا الإطار تم فتح باب العضوية لمدارس البنات بمختلف المراحل وفلسفة المركز في ذلك وصول توعية بيئية للناس في أماكن التجمعات.

ويتم إعداد المرأة في المركز في العديد من النواحي البيئية والاجتماعية ويتلخص ذلك في:

1- دور المرأه في حماية البيئة المنزلية.
2- تنشئة الأطفال على السلوك البيئي القويم.
3- أشراف المرأة على سلامة الأطعمة وتهوية المنزل.
4- تدريب الأبناء على تنظيف أماكنهم في المنتزهات وأماكن التجمعات.
5- حماية المنزل من الآفات والأمراض البيئية التي تنجم عن الإنسان وممارساته مثل التدخين بالمنزل وما يمكن ان يترتب عليه من مصاريف وأمراض تصيب المدخن مثل السرطان وأمراض القلب والربو لدى الأطفال في المنازل والتطرق لبرنامج أصدقاء البيئة للإقلاع عن التدخين.
6- التثقيف العام من خلال المحاضرات والندوات الخاصة بالمرأة لرفع مستوى الوعي البيئي بالمجتمع.

أما بالنسبة للبرامج التطوعية التي يقيمها المركز و تشارك فيها المرأة فهي مثل:

اليوم العالمي للمياه.

اليوم العالمي للأسرة.

اليوم العالمي لمكافحة التصحر.

اليوم العالمي لحماية الأوزون وغير ذلك..

كما توجد مساحة هامة للمرأة لإقامة أنشطتها بالمركز مثل مهرجان الغذاء الصحي وأسبوع الربو واليوم العالمي للأسرة، ونظرا لتعاظم دور المرأة يعكف مجلس إدارة المركز إمكانية دراسة عمل فرع نسائي يتيح حرية أكثر للمرأة.

المجلس الأعلى لشؤون الأسرة:

أنشأ المجلس بقرار أميري عام 1998م حيث تكون له شخصية اعتبارية وموازنة مستقلة وترأسه حرم سمو أمير البلاد ويهدف إلى تحقيق العديد من الإغراض قاسمها المشترك رعاية الأسرة والمرأة وتشجيع المبادرات الوطنية والمشاركة الأهلية إلى تحسين مكانة الأسرة والمرأة وتدعيم أدوارها.

ويوجد في المجلس عدة لجان تعمل على تنفيذ رؤيته ورسالته وتعتبر لجنة شؤون المرأة من أهم لجانها فمن أهم أهدافها التأكيد على دور المرأة في التنمية المستدامة والسعي نحو إدماجها في خطط التنمية وتعزيز دور الجمعيات الأهلية وتفعيل أنشطتها ودعمها لتتمكن من تنفيذ البرامج المتعلقة بالمرأة مع تشجيع العمل التطوعي.

من هنا برز دور المراه في البيئة وذلك عن طريق برنامج سنوي (لكل ربيع زهرة) حيث يعمل على خلق وعي بيئي وسط الأسرة القطرية للوصول إلى التوعية البيئية الشاملة إذا أن مجموع الأسر في أي دولة هو المكون للعدد الكلي للسكان وبالتالي فان توعية السكان بالبيئة وحمايتها تعني حماية التنوع الإحيائي بأشكاله الحيوانية والنباتية بشكل فاعل.

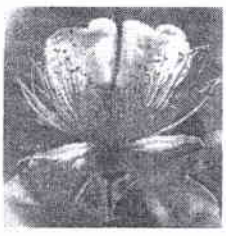

زهرة ربيع
1999 شفلح

زهرة ربيع
2000 عين القط

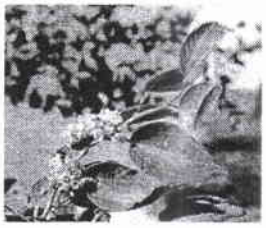

زهرة ربيع
2002 زهرة السدر

زهرة ربيع
2001 زهرة العوسج

الخلاصة:

مما تقدم نستطيع القول أن العمل التطوعي الخاص بالمشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية موجود في دولة قطر وان كان هذا الاهتمام يعتبر حديثاً إذا ما نظرنا إليه من المنظور الزمني إذ انه تبلور بصورة واضحة وجلية في العشر سنوات الأخيرة وأتضح ذلك في مركز

أصدقاء البيئة والبرامج الأخرى التي اهتمت بالتشجير والحدائق وتلعب المراة فيها دوراً هاماً وأساسياً إلا ان كل هذه الجهود لا تستطيع بمفردها ودون الدعم الرسمي ان تجني ثمار جهودها إلا بالتعاون معها ودعمها وتذليل الصعوبات التي تواجهها فجدير بالذكر ان جميع التنظيمات والجمعيات الأهلية في مجال البيئة تعمل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية وبالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ومع الهيئة العامة للشباب والرياضة في مجال المعسكرات الشبابية وأيضاً الهيئة العامة للمعارض في إقامة المعارض البيئية من وقت لآخر.

البرامج المستقبلية:

تعتبر مهمة المحافظة على التنوع البيولوجي مهمة متعددة الجوانب ومن الضروري لدولة قطر أن تحافظ على نباتاتها وحيواناتها وكذلك على بيئتها المائية وتمنع عنها التلوث وذلك من خلال التعليم والتوعية الإجبارية ويجب أن تمتلك الدولة أجهزة للمراقبة كما تعتبر الدراسات العلمية سنداً قوياً في هذا المجال. ومن الاولويات في هذا المجال:

1- مسح كافة النباتات والحيوانات المحلية وخلق بنك معلومات لها.

2- متابعة ورعاية الأنواع المعرضة للانقراض.

3- المساعدة في عقد ورش عمل واجتماعات حول التنوع البيولوجي ونشر البيانات الاقتصادية والمعلوماتية التي توضح أهمية التنوع البيولوجي.

4- مسح المناطق التي يتم تحديدها حسب اولوياتها وتحديد البرامج لتطويرها وإدارتها بالأسلوب الامثل.

5- دعم البحوث العلمية المتعلقة بالتقنيات الحيوية.

6- وضع اولويات استخدام التكنولوجية الحيوية في قطر.

7- إنشاء بنك جينات للمحافظة على الأنواع المحلية.

8- وضع الخطوط العريضة لاستخدام الهندسة الوراثية ومنتجاتها وتحديد آثارها على الصحة والبيئة.

9- إعداد تشريعات إضافية كلما تطلب الأمر بهدف للمحافظة على التنوع البيولوجي.

10-إعداد برامج تغطي 15% من المساحة المحمية بالدولة.

تجربة جمهورية مصر العربية

إعداد

أ.د. سامي حسن محمد الفيلالي
وكيل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
والمشرف على الحياة البرية

م. إيناس محمد عباس صالح
باحث مساعد بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي
مركز البحوث الزراعية

* منهج المشاركة الشعبية:

لقد أصبح من المؤكد الآن أن الناس لا تساند إلا ما اشتركوا في صياغته وتنفيذه. بمعنى أن الأخذ بمنهج مشاركة المجموعة المستهدفة من عملية التغيير في جميع مراحل أي مشروع يضمن عوامل النجاح والاستمرارية. وتكون هذه المشاركة عملية بالالتجاء إلى الحوار والنقاش وقبول الرأي الآخر.

وتُعرف المشاركة بأنها دعوة أطراف القضية، المتأثرين بها والمخططين لها والقائمين على التنفيذ، لتناول موضوع محدد والاتفاق على عدد من القرارات والخيارات بشأنه. ويترتب على تلك المشاركة الالتزام بما يسفر عنه الاتفاق طبقاً لقواعد ديمقراطية متفق عليها.

وتتراوح درجات المشاركة بين عملية التشاور البسيطة إلى صنع القرار بصورة مشتركة.إلى الإدارة الذاتية من جانب أصحاب الشأن أنفسهم.

* مقومات تحقيق المشاركة الفعالة:

- التوازن النسبي في قدرة الأطراف المشاركة.
- توفر حد أدنى من الثقة المتبادلة بين الأطراف.
- الاتفاق على تحقيق هدف محدد عن طريق الحوار الحر.
- اللجوء إلى النقد والتحليل والتقييم وحرية التعبير.
- السماح بالخلاف والاختلاف في الرأي والتعامل معهما.

* الإبداع والمشاركة:

إن التفكير الإبداعي هو ذلك النوع من التفكير الذي يتسم بحساسية فائقة لإدراك المشكلات وبقدر كبير على تحليلها وتقييمها وإدراك نواحي النقص فيها. كما يملك المبدع قدرة كبيرة على إنتاج الأفكار التي تتسم بالتميز والتفرد والجدة في وقت قصير، وكذلك القدرة على تبنى المرونة في التحول من فكرة إلى أخرى. والمبدع هو القادر على التخيل والتصور والتأليف.

*** فن المشاركة بالحوار:**

إن الحوار هو التفاعل الحر بين أطراف مختلفة حول قضية ما. وقد يتخذ هذا الحوار صورة منظمة فيدور في مكان أو أماكن محددة يتقابل فيها ممثلو هذه الأطراف ويتناقشون حول جدول أعمال معروف سلفاً وبالاتفاق فيما بينهم. وقد يأخذ الحوار صورة كتابات صحفية أو قد يكون حوار عبر أجهزة الإعلام.

وحتى يكون مثل هذا الحوار مجدياً فلا بد من توافر شروط أساسية لنجاحه مثل:

* آلا يكون هناك تفاوت هائل بين قدرات أطراف الحوار. فمن شأن غياب هذا الشرط أن يعتقد الطرف القوى بعدم حاجته إلى الحوار. كما تسلم الأطراف الأخر بأن مشاركتهم في هذا الحوار غير ضرورية أو جادة لأن الطرف القوى لن يُسلم إلا بوجهة نظره.
* أن يسلم ويعلن كل طرف مقدماً أنه لا يملك الحقيقة الكاملة، وأنه لا يملك كل الحلول الصحيحة. وأن أطراف الحوار الأخرى مثله، يملك كل منهم جانباً من الحقيقة وبعض الحلول الصحيحة. وبالتالي فإن التفاعل بينهم سوف يجلى جوانب أكثر للحقيقة.

ولاشك أن الحوار والمشاركة في صنع القرار بخصوص تفاصيل تداول قضايا البيئة والتنمية مطلوب بشدة. والسبب في ذلك هو اختلاف التحديات الداخلية التي تواجهها الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية في تعديل سلوك الأفراد وضرورة خلق إتجاهات جديدة في تناول هذه التحديات.

*** المشاركة الشعبية بالتعاون مع التنظيمات الأهلية:**

لا شك في أن قضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والقضاء على التلوث ليست قضايا منظمات دولية ولا مؤتمرات أكاديمية، بل هي قضايا الإنسان في تعامله مع الكون الذي استخلفه الله فيه وحمّله أمانته.

وإن النجاح في تحقيق خطط التنمية المتواصلة وصون الموارد الطبيعية يعتمد على المشاركة الإيجابية للناس جميعاً والإقبال المتحمس على الإسهام في تنفيذ البرامج، لينهض كل بدوره: الأفراد والهيئات الأهلية والمنظمات الشعبية. هذه المشاركة تعتمد على أمرين: الأول أن يشارك الناس في رسم السياسات ووضع الخطط وأن يتابعوا مراحل وضع الاستراتيجيات وأولويات العمل الوطني، الثاني أن يرجع ناتج التنمية المتواصلة إلي الناس في إطار من العدل الاجتماعي الذي لا يحرم فئات من الناس، وخاصة الفئات المستضعفة كالأطفال.

إن إقبال الناس على المشاركة الإيجابية المطلوبة يتطلب أمرين: الأول أن يكون الناس على وعي كامل بالأهداف المتوخاة، ومعرفة بعناصر العمل الوطني وبرامجه، واقتناع بأهميته وجدواه هنا تبرز أهمية دور المدرسة والمؤسسات التعليمية وبرامج الثقافة الجماهيرية والإعلام والتوعية،

وأهمية الدور الذي يمكن أن ينهض به المسجد والكنيسة في تحفيزهما للناس. الثاني أن ينتظم الناس في هيئات أهلية متخصصة تحشد مشاركتهم الإيجابية وتعصم جهودهم من التشتت. وأن يكون في مجالات عمل الهيئات العامة (الأحزاب-النقابات-الخ) حين يعني بقضايا البيئة وصون الموارد الطبيعية.

*** حشد الجهد الوطني:**

إن الجهد الوطني يجمع بين جهد المؤسسات الحكومية وجهد الناس كأفراد وهيئات أهلية، وحشد هذا الجهد يعني زيادة قدرة العمل وكفاءة الأداء في هذه المؤسسات والهيئات، وتوجيه القدر المناسب من هذه القدرات لخدمة أغراض صون الثروات الطبيعية، والمؤسسات الحكومية المعنية هي العاملة في مجالات البحوث والدراسات العلمية التي تتناول الثروات الطبيعية، والعاملة في تنفيذ مشروعات تنمية هذه الثروات وصونها، هذه المؤسسات توجد في قطاعات الحكومة المركزية وقطاعات الإدارة المحلية ، وكذلك في مؤسسات التعليم والتدريب والإعلام.

ويكون حشد الجهد الوطني في إطار الإسهام في وضع وتنفيذ برامج العمل ويتبع كل هذا من اقتناع ووعي بأهمية الدور الذي يقوم به كل فرد وكل مؤسسة حكومية أو هيئة أهلية ، وأن يكون أداء المؤسسات الحكومية القطاعية في إطار التكامل الذي لاغني عنه.

*** التعليم والتثقيف والتوعية:**

يعتبر الإسهام الشعبي ومعاونة الناس والجمعيات التطوعية سند هام لتحقيق أهداف البرنامج الوطني لصون التنوع البيولوجي كما أن لتحقيق أهداف البرنامج الوطني عوائد اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية للحاضر والمستقبل، كما أن الدين والأخلاق وحسن المواطنة تدعو الناس إلي الإسهام الإيجابي في مشروعات التنمية المتواصلة وصون الطبيعة والموارد الطبيعية، كل هذا يقتضي برامج خاصة توجه إلي الناس في سائر قطاعات العمل التشريعي والتنفيذي والسياسي وأن يشيع الوعي بأهمية البيئة الطبيعية وعناصرها والنباتات المزروعة والأحياء البرية ولدي التنفيذيين في إدارات المحافظات والمحليات ويحفز رجال الشرطة والضبط لتدقيق إتباع التعليمات الخاصة بالصيد والقنص وصون الموارد الطبيعية ويشارك في هذا البرنامج:

- مؤسسات التعليم النظامي.
- مؤسسات الإعلام المقروء والمسموع والمرئي.
- الجمعيات الأهلية والهيئات والمؤسسات الجماهيرية.

* المحميات الطبيعية في جمهورية مصر العربية:

التنوع الأحيائى في جمهورية مصر العربية:

تحتل مصر الركن الشمالي الشرقي من القارة الإفريقية، حيث يلتقي أربعة من أقاليم الجغرافيا البيولوجية، هى: الإيرانى – الطورانى، وإقليم البحر المتوسط، والسنديانى الصحراوي، والأفريقى الأستوائي، ويمثل موقعها – بالوقت ذاته – قلب حزام الصحراء في الإقليم الثالث، السنديانى الصحراوي، وهو الإقليم الذي يمتد من مراكش، في الزاوية الشمالية الغربية من أفريقيا، إلى صحارى آسيا الوسطي، المرتفعة الباردة. ويزيد من تفرد هذا الموقع كونه منقسماً إلى جزئين، بواسطة أطول أنهار العالم النيل.

ويتسم مناخ مصر بأنه جاف أو شديد الجفاف، إلا أن مصر ونتيجة للتباين الشديد في نطاقاتها البيئية تعد موطناً للتنوع في الموائل البرية والحياة النباتية والحيوانية التي تتميز بالتنوع الفائق في تكوينها ، بالرغم من صغر عدد أنواع الكائنات الحية بها وقلة الأنواع المستوطنة. ومن البديهي أإن تصبح الأنظمة البيئية والموائل من جانب والكائنات الحية من جانب آخر جديرة بصونها وحمايتها.

وبالإضافة إلى ما تتمتع به مصر من موقع جغرافي متميز، فأنه يحدها من الشمال والشرق بحران شبه مغلقين هما: البحر المتوسط والبحر الأحمر، ويميز الأخير ثراؤه بأنواع الكائنات الحية التي تعيش فيه، واحتضانه لأنظمة شعاب مرجانية، معدودة بين أغنى الأنظمة البيئية بالعالم ، فضلاً عن أشجار الشورى (المانجروف) ، التي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في الحفاظ على صحة وحيوية البحر، فلا جدال أن الشعاب المرجانية والمانجروف هما أثنتان من آليات التنوع الأحيائي في العالم. وتُعد حيوانات ونباتات البحر الأحمر نسخة محورة من حيوانات ونباتات المحيطين الهندي والهادي، وإن كانا يشتملان على عدد قليل نسبياً من الأنواع المستوطنة.

* المقصود بالتنوع الأحيائى:

إننا نقصد به التباين في الأنواع النباتية والحيوانية، وما يرتبط به من تنوع في الصفات الوراثية، وفي تجمعات الكائنات الحية.وعلى ذلك، فإن معنى التنوع الأحيائى أبعد بكثير من مجرد أعداد النباتات والحيوانات ، فهو يتعدى ذلك ليكون بمثابة الدعامة للحياة البشرية ورفاهيتها.

إن مفهوم التنوع الأحيائي لهو من أتساع بحيث يعكس الأواصر والوشائج بين كل من الجينات، والأنواع، والأنظمة البيئية، وعلينا أن نحرص على مراعاة هذه العلاقة بين المستويات الثلاثة من التنوع الأحيائى في أسلوبنا لتسيير أمور عالمنا، سواء كان مطلبنا متمثلاً في منتجات الحياة البرية، أو خدمات وتسهيلات تقدمها لنا الأنظمة البيئية، أو كان المستهدف هو مجرد الحماية المجردة من الغرض، لصالح الأجيال القادمة.

إن معنى التنوع الأحيائى يظهر جلياً في مستوى التنوع بين الكائنات الحية، على نحو خاص.أن هذا التنوع هو مصدر طعامنا، كما أن كثيراً من المركبات الدوائية المتداولة في العالم مستخلصة من الأنواع النباتية، ومن هذا التنوع نحصل على ما نرتديه من ملابس ، وعلى الأكسجين الذي تطلقه الأشجار في الهواء لنتنفسه ، وغير ذلك من منافع عديدة.

فإذا انتقلنا إلى مستوى الجينات وجدنا أن التنوع فيها هو الذي يقوى النظام البيئى، ولقد أدرك الإنسان أهمية الصفات الوراثية الجينات في تهيئة النباتات، لتنمو على نحو يتزايد معه إنتاجها. كما عرف أسلوب تهجين الحيوانات الأليفة والداجنة، لإنتاج أفراد منها متمتعة بحالة صحية تجعلها وفرة من اللحم لصالح استهلاك البشر. وقد أدت السياسات الرشيدة في تهجين محاصيل الغلال إلى تعظيم قيمة الإنتاج.

وفي المستوى الأخير ، تقدم لنا الأنظمة البيئية الموائل الطبيعية المتعددة ، التي توفر فرص الازدهار والتنوع للكائنات الحية ، فمثلاً: النباتات التي تعيش في النظام البيئي للأراضي الرطبة الساحلية ، هى الوسط المناسب الذي تضع فيه الأسماك والقشريات بيضها.كذلك فإن الأنظمة البيئية للغابات هى التي تعمل على تنظيم تدفق مياه الأمطار إلى أحواض الأنهار، فتحول دون حدوث الفيضانات ، وقد يكون تأثير أنظمة هذه الغابات كونياً ، كما هو الحال بالنسبة لغابات الأمازون المطيرة ، التي تؤثر في المناخ العالمي، كما أن للمسطحات الخضراء المحدودة تأثيراتها المناخية في النطاق المحلى ، ولا تكاد قائمة منافع التنوع الأحيائى، في مستوياته المختلفة.

ولقد أثبتت الدراسات الميدانية والتي مولها وأشرف على تنفيذها جهاز شئون البيئة وذلك في أواخر القرن العشرين (العقد الأخير منه) أنه تم حصر نحو 661 نوعاً من البلانكتون النباتي، 910 نوعاً من البلانكتون الحيوانى، 440 نوعاً من العنكبيات، 1027 نوعاً من الأكاروس، 7324 نوعاً من الحشرات، 132 نوعاً من الثديات، 91 نوعاً من الزواحف، 7 أنواع من البرمائيات، 515 نوعاً من الطيور (منها 153 نوعاً من الطيور النادرة، 17 نوعاً من الطيور المهددة بالانقراض، 12 نوعاً من الطيور المنقرضة)، 250 نوعاً من الشعاب المرجانية، 755 نوعاً من الأسماك (منها 660 نوعاً من الأسماك العظمية، 95 نوعاً من الأسماك الغضروفية) ، 73 نوعاً من الإسفنجيات، 552 نوعاً من الرخويات.

كما أشارت الدراسات السابقة عن الفلورا المصرية إلى وجود 2676 نوعاً من النباتات البرية (900 نوعاً في البحر المتوسط، 765 نوعاً في الصحراء، 534 نوعاً في النيل، 567 نوعاً في سيناء، 335 نوعاً في الواحات، 323 نوعاً في جبال علبة، 13 نوعاً في البحر الأحمر).

وتصل نسبة الأنواع النادرة جداً إلى نحو 850 نوعاً، أما الأنواع النادرة فهى نحو 567 نوعاً وهى الأنواع المهددة بالانقراض كما تصل الأنواع شائعة الوجود في كل أو معظم المناطق الجغرافية سالفة الذكر إلى نحو 678 نوعاً.

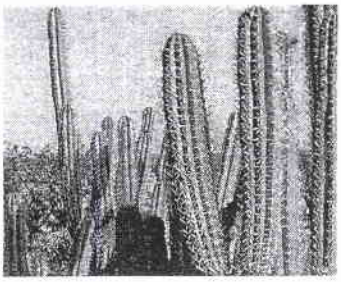

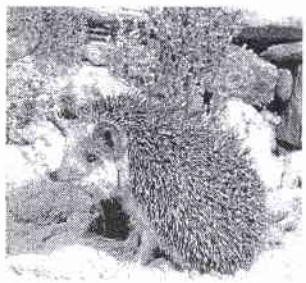

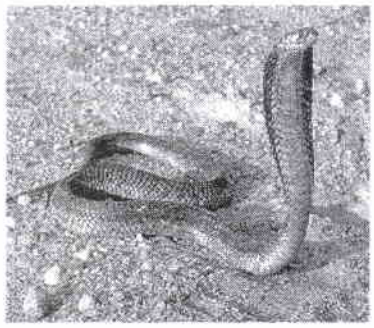

*** الأخطار التي تهدد التنوع البيولوجي وبيئة المحميات الطبيعية:**

* تهدد الأحياء الفطرية في مصر وغيرها عوامل تتصل بالتأثير المباشر للإنسان (الصيد والقنص والجمع والتقطيع) أو غير المباشر (مثل تدمير البيئات الطبيعية في عمليات التنمية والتعمير – تلوث البيئات الطبيعية بمخرجات الصناعة والسكان) إن الصيد الجائر لعدد من أنواع الطيور المقيمة والمهاجرة. وأنواع من ذوات الثديات (الغزال – التيتل – الكبش الأروى) قد ذهب بأغلب مجموعاتها ، ولم يبق منها إلا القليل. وهو حال يهددها بالانقراض من مصر.

* تؤثر ملوثات البيئة في الهواء والماء والتربة، وخاصة في الريف على حياة الكثير من الأنواع النباتية والحيوانية وتؤثر هذه الملوثات على التوازن البيئى الأمر الذي يحفز تداعيات يتغير بها التنوع البيولوجى ، ويفقد بعض عناصره النافعة وتزداد عناصر طارئة قد يكون منها ضرر مثل الآفات الطارئة (الفئران – العصافير – ديدان القطن).

* تمثل بعض الأنواع النباتية والحيوانية بقايا نمو ثرى في عصور سابقة حينما كانت البيئة أقل قسوة، فلما تحولت البيئة إلى ما هى عليه الآن من جفاف بقيت أعداد محدودة من الأفراد في

مواقع الملاذات لعل أفضل مثال لذلك هو وجود مجموعات محدودة من أشجار العرعرفي عدة مواقع من تلال القطاع الشمالي من شبه جزيرة سيناء، وكذلك وجود مجموعات محدودة ونادرة وموشكة على الانقراض من حيوان الفهد الصياد في حوض منخفض القطارة بالصحراء الغربية.

* من الواضح أن برنامج التنمية في مصر تشمل التوسع في التنمية السياحية وخاصة السياحة البيئية أي التي ينجذب فيها السائح إلى مواقع متميزة وخاصة سواحل مصر الدافئة على امتداد البحر الأحمر وخليجي السويس والعقبة في هذا الإطار يكون صون البيئة وعناصرها هو أساس التنمية وهذا الاعتبار الهام يحتاج إلى توضيح وبيان بين يدي مخططي التنمية في مصر، وأصحاب المشروعات السياحية من المستثمرين، إن صون الشعاب المرجانية وغابات الشورى وما فيها من كائنات متعددة ومتنوعة، وحماية خط الشاطئ والحفاظ على جمال التكوينات الجيولوجية والجيومورفولوجية فيه صون لتنمية السياحة المتواصل.

* تلوث البيئة بالمبيدات الحشرية التي تستخدم كأسلوب من أساليب المكافحة الكيميائية وكذلك المكافحة بالطرق الميكانيكية التي تسبب الضوضاء وإزعاج الحيوانات والطيور البرية.

* الصيد الجائر المخالف للنظم والقوانين.

* الرعي الجائر الذي يؤدى إلى تدهور المراعي الطبيعية.

* إزالة عناصر الطبيعة الأولية كالغطاء النباتي أو الاحتطاب غير المنظم أو حراثة الأرض غير الزراعية.

* التوسع الحضري على حساب الريف الذي هو الموطن الأصلي للحياة البرية.

* يعد افتراس الحيوانات لبعضها من العوامل الطبيعية التي تؤثر على الحيونات البرية.

*** المحميات الطبيعية :**

ظهرت فكرة إعلان ما يسمى بالمحميات الطبيعية لتوفير الحماية للموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وللحفاظ على الاتزان البيئي وتعكس هذه المحميات جمال الطبيعة كعنصر من الموارد الطبيعية، ولصيانة تلك الموارد أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء القانون رقم 102 لسنة 1983 في شأن المحميات الطبيعية ثم صدر القانون رقم 4 لسنة 1994 بإصدار قانون في شأن حماية البيئة.

ويقضي القانون 102 لعام 1983 بأن تكون إدارة تلك المحميات الطبيعية بأنواعها المختلفة مسئولية جهاز شئون البيئة-الإدارة المركزية لحماية الطبيعة، ولكن إدارة هذه المحميات تحتاج إلى

عون الإدارة المحلية–ولذلك تكون إدارة كل محمية في إطار التعاون بين الإدارة المركزية وإدارات شئون البيئة بالمحافظات المختلفة والمؤسسات العلمية والمنظمات غير الحكومية.

*** وظائف المحميات الطبيعية:**

إن الوظيفة الرئيسية للمحميات الطبيعية هي صون النظام البيئي وتيسير البحوث والدراسات الحقلية ، فهي مواقع للأرصاد البيئية ومتابعة التغيرات البيئية وأيضاً لبرامج الثقافة البيئية والسياحة البيئية وكذلك مواقع حقلية للتعليم في مجالات علو التاريخ الطبيعي.

وتستهدف المحميات الطبيعية صون الموارد الطبيعية الحية والحفاظ علي صحة العمليات البيئية في النظام البيئي وكذلك المحافظة علي التنوع الوراثي في مجموعات الكائنات الحية التي تتفاعل في اطار النظام البيئي والمحافظة علي قدراتها علي أداء أدوارها وأجراء البحوث والدراسات العلمية والقيام بالأرصاد البيئية والتخطيط الاقليمى التنموي والمشاركة الشعبية والتعليم والتدريب والأعلام البيئي وكذلك السياحة ومحاولة تحقيق أرباح من الزيارات التي تتم لتلك المحميات وتعميق إدراك الإنسان للبيئات الزراعية والصحراوية والبحرية والساحلية والمياه العذبة وأنظمتها الأيكولوجية وزيادة استخدامه لها وتوفير أشكال الترفية والسياحة لكي يتمتع الجمهور بتلك الموارد الطبيعية في المنطقة وبمناظرها وتراثها الحضاري.

كما تجرى تجارب حقلية في تخوم بعض المحميات الطبيعية وذلك بهدف تحقيق التنمية البيئية المتواصلة، من خلال دراسة علاقة الإنسان بالبيئة وعناصرها وأثر نشاطه على هذه العناصر.

*** شبكة المحميات الطبيعية:**

إن الأعمال التمهيدية والأعمال التنفيذية لإنشاء الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية، تدخل في إطار تنفيذ الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي وغيرها من الاتفاقيات الدولية المعنية بصون الطبيعة والأحياء.

وقد صدرت قرارات من السيد رئيس مجلس الوزراء بإعلان عدد 24 محمية على ارض جمهورية مصر العربية حتى الآن. والمستهدف استكمال عناصر الشبكة الوطنية للمحميات الطبيعية لتمثل نحو 18% من مساحة مصر في غضون عام 2017.

وتم تصنيف المحميات التي تم إعلانها على أساس الاعتبارات البيئية إلي ثلاث مجموعات وهي: محميات الأراضي الرطبة (11 محمية)، محميات المناطق الصحراوية والجبلية (10 محميات)، محميات تكوينات جيولوجية وجيومورفولوجية (3 محميات).

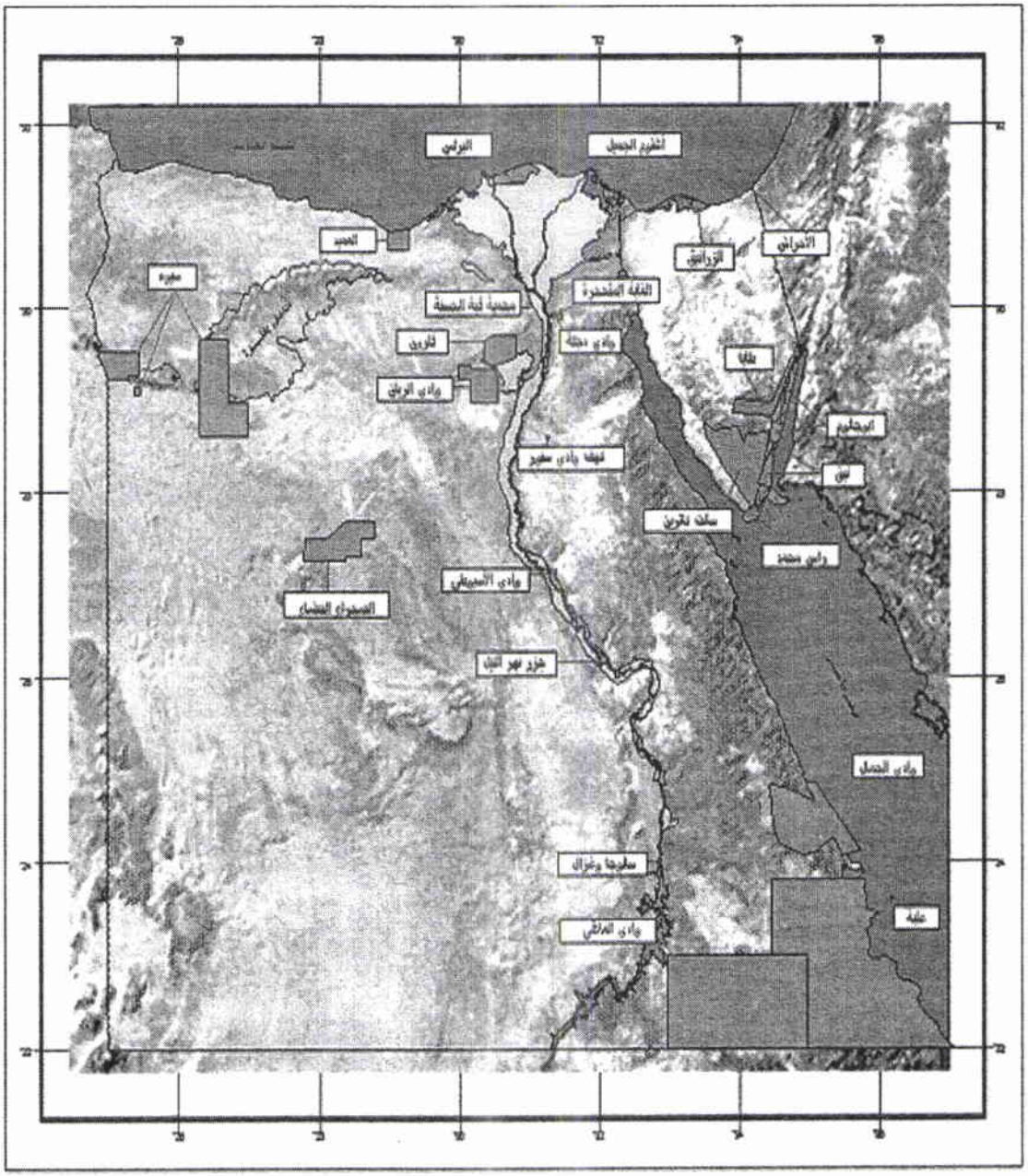

والجدول التالي يوضح: المحميات الطبيعية التي تم إعلانها في إطار القانون 102 لسنة 1983 في شأن المحميات الطبيعية.

جدول يوضح: المحميات الطبيعية التي تم إعلانها في إطار القانون 102 لسنة 1983 في شأن المحميات الطبيعية

المحمية	تاريخ الإعلان	النوع	المساحة (كم2)	ملاحظات
محمية رأس محمد وجزيرتا تيران وصنافير	1983	محمية تراث طبيعي عالمي	850	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1068 لسنة 1983 والمعدل بالقرار 2035 لسنة 1996
محمية الزرانيق وسبخة البردويل	1985	محمية أراضي رطبة ومعزل طبيعي للطيور	230	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1429 لسنة 1985 والمعدل بالقرار رقم 3379 لسنة1996
محمية الأحراش	1985	محمية تنمية موارد	8	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1429 لسنة 1985 والمعدل بالقرار رقم 3379 لسنة 1996
محمية العميد الطبيعية	1986	محمية صحارى – محمية محيط حيوى	700	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 671 لسنة 1986 والمعدل بالقرار 3276 لسنة 1996
محميات علبة الطبيعية	1986	محمية الحدائق الوطنية الطبيعية	35600	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 450 لسنة1986 والمعدل بالقرار رقم 642 لسنة 1995
محمية سالوجا وغزال	1986	محمية أراضي رطبة ومناظر طبيعية	0.5	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 928 لسنة 1986
محمية سانت كاترين	1988	محمية تراث طبيعي وثقافي عالمي	5750	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 613 لسنة 1988 والمعدل بالقرار رقم 940 لسنة 1996
محمية أشتوم الجميل	1988	محمية أراضي رطبة ومعزل طبيعي للطيور	180	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 459 لسنة 1988والمعدل بالقرار رقم2780 لسنة 1998
محمية قارون	1989	محمية أراضى رطبة	1385	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 943 لسنة 1989 والمعدل بالقرار 2954 لسنة 1997
محمية وادى الريان	1989	محمية الأثر القومى الطبيعى	1759	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 943 لسنة 1989 والمعدل بالقرار 2954 لسنة 1997
محمية وادى العلاقى	1989	محمية صحارى – محمية محيط حيوى	30000	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 945 لسنة 1989 والمعدل بالقرار رقم 2378 لسنة 1996
محمية وادى الأسيوطى	1989	محمية إكثار ومتعددة الأغراض	35	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 942 لسنة 1989 والمعدل بالقرار رقم 710 لسنة 1997
محمية قبة الحسنة	1989	محمية جيولوجية	1	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 946 لسنة 1989

المحمية	تاريخ الإعلان	النوع	المساحة (كم2)	ملاحظات
محمية الغابة المتحجرة	1989	محمية جيولوجية	7	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 944 لسنة 1989
محمية كهف وادى سنور	1992	محمية جيولوجية وأثر قومى	12	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1204 لسنة 1992 والمعدل بالقرار رقم 709 لسنة 1997
محمية نبق	1992	محمية متعددة الأغراض	600	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1511 لسنة 1992 والمعدل بالقرار رقم 33 لسنة 1996
محمية أبو جالوم	1992	محمية مناظر طبيعية	500	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1511 لسنة 1992 والمعدل بالقرار رقم 33 لسنة 1996
محمية طابا	1998	محمية صحارى وتراث طبيعى	3595	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 316 لسنة 1998
محمية البرلس	1998	محمية أراضى رطبة	460	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1444 لسنة 1998
محميات جزر نهر النيل (144 جزيرة)	1998	محميات أراضى رطبة	160	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1969 لسنة 1998
محمية وادى دجله	1999	محمية أراضى صحراويه	60	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 47 لسنة 1999والمعدل بالقرار رقم 3057 لسنة 1999
محمية سيوه	2002	محمية صحارى وتراث حضارى	7800	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1219 لسنة 2002
محمية الصحراء البيضاء	2002	محمية صحارى	3010	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1220 لسنة 2002
محمية وادي الجمال- حماطة	2003	محمية صحارى	7450	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 143 لسنة 2003

*المصدر: الإدارة المركزية لحماية الطبيعة - جهاز شئون البيئة - وزارة الدولة لشئون البيئة.

أولاً: محميات الأراضي الرطبة (البحار-البحيرات-جزر النيل):

1- محمية الزرانيق وسبخة البردويل بمحافظة شمال سيناء:

تقع هذه المحمية على بعد 300 كيلو متراً من القاهرة وتعتبر محمية الزرانيق الطبيعية وسبخة البردويل أحد المفاتيح الرئيسية لهجرة الطيور في العالم حيث تمثل المحطة الأولى لراحة الطيور والحصول على الغذاء بعد عناء رحلة الهجرة من أوروبا وأسيا خلال الخريف متجهة إلى أفريقيا كما تقيم بعض الطيور في المنطقة بصفة دائمة وتتكاثر فيها. تم تسجيل أكثر من 270 نوعاً من الطيور في المحمية تمثل 14 فصيلة وأهم الطيور التي تم تسجيلها: البجع، البشاروش، البلشون، أبو قردان، اللقلق ، مرزة الدجاج ، الصقر ، السمان ، المرعة ، العنز الأبيض ، القنبرة المتوجة ، المكاء ، النكات ، أبو الرؤوس السكندري ، الحجوالة.

محمية الزرانيق وسبخة البردويل بمحافظة شمال سيناء

2- منطقة الأحراش الساحلية برفح بمحافظة شمال سيناء:

تقع هذه المحمية على بعد 370 كيلو متراً من القاهرة وتتميز محمية الاحراش بمناطق الكثبان الرملية التي يصل ارتفاعها إلى نحو 60 متراً عن سطح البحر وتغطيها كثافة عالية من أشجار الأكاسيا وبعض أشجار الأثل والكافور والشجيرات والأعشاب والنباتات الرعوية والعلفية الأخرى مما يجعلها مورداً للمراعى والأخشاب ومأوى للحيوانات والطيور البرية ، كما تعمل على تثبيت الكثبان الرملية والغرود الواقعة داخل نطاق الحماية لتحافظ على أحد أشكال البيئات الهامة لساحل البحر المتوسط.

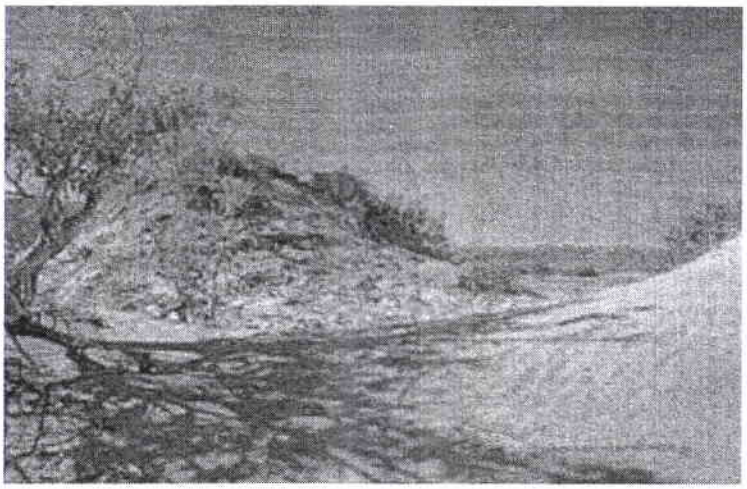

منطقة الأحراش الساحلية برفح بمحافظة شمال سيناء

3- محمية أشتوم الجميل (بحيرة المنزلة) وجزيرة تنيس بمحافظة بورسعيد:

تقع هذه المحمية على بعد 200 كيلو متراً من القاهرة وتشمل المحمية بوغازى الجميل وأشتوم الجميل وبحيرة المنزلة كما تقع منطقة جزيرة تنيس داخل بحيرة المنزلة وتعتبر بحيرة المنزلة ذات أكبر مساحة بين بحيرات الدلتا وتتميز بنظمها البيئية المتنوعة. كانت منطقة بحيرة المنزلة أرضاً زراعية خصبة موفورة العطاء انخفضت أراضيها نتيجة الزلزال الذي حدث في أواخر القرن السادس الميلادى ، فطغى ماء البحر واقتحم الكثبان الرملية التي كانت تفصل بين البحر وتلك الأراضى الزراعية وأخذت المياه تغطيها عاماً بعد عام حتى غمرت المنطقة ماعدا تنيس الشهيرة ، وكانت عظيمة المبانى متسعة الأرجاء عامرة بالتجار والرزق ، وكانت فيها النخيل والكروم والشجر والمزارع ، وكانت بها مجاري مرتفعة عن الأرض ينحدر منها الماء ليصب في البحر من جميع خلجانه المعروفة الآن بالأشتوم وسميت بتنيس نسبة إلى تنيس ابن حام ابن نوح.

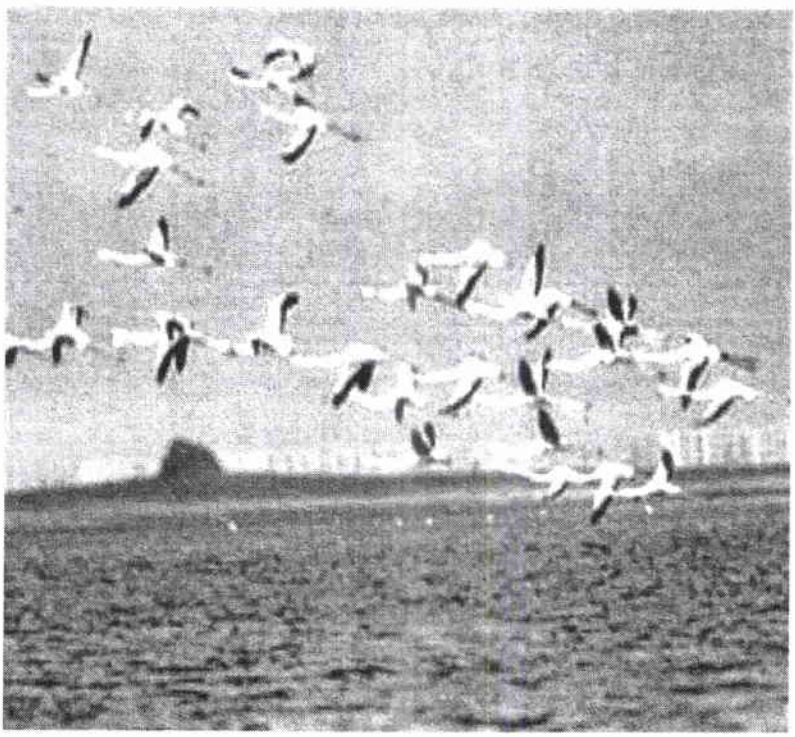

محمية أشتوم الجميل وجزيرة تنيس بمحافظة بورسعيد

4- محمية بحيرة البرلس بمحافظة كفرالشيخ:

تقع هذه المحمية على بعد 300 كيلو متراً من القاهرة وتعتبر بحيرة البرلس ثانى أكبر البحيرات الطبيعية في مصر من حيث المساحة ويسود بحيرة البرلس عدد من البيئات أهمها المستنقعات الملحية والقصبية والسهول الرملية، وعلى سواحل البحيرة توجد الكثبان الرملية المرتفعة، ولكل من تلك البيئات خصائص خاصة بالتربة المكونة لها ، وينعكس ذلك على أهمية تلك البيئات من حيث كونها مكاناً طبيعياً لما يقرب من 135 نوعاً نباتياً برياً ومائياً. كما أن البيئات الرطبة لها دور كبير في استقبال الطيور البرية المهاجرة.

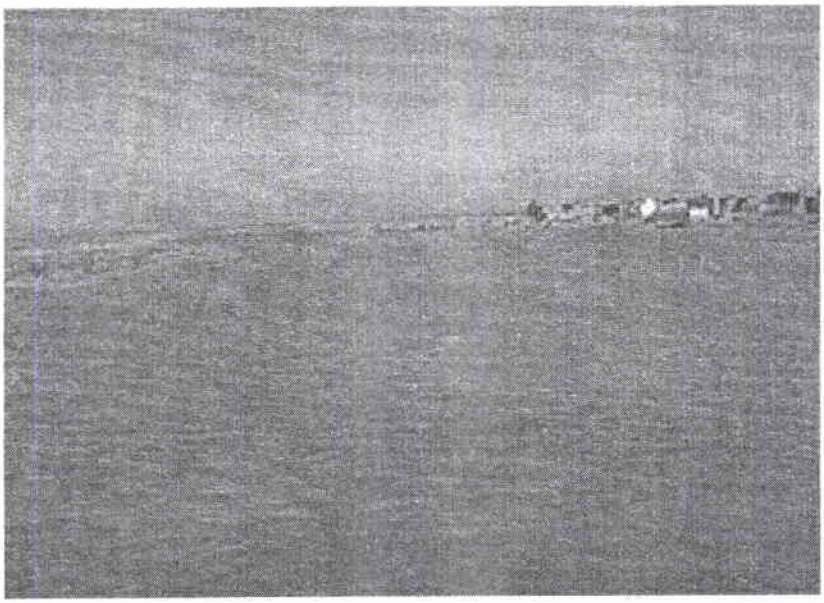

محمية بحيرة البرلس بمحافظة كفرالشيخ

5- محمية نبق بمحافظة جنوب سيناء:

تقع هذه المحمية على بعد 500 كيلو متراً من القاهرة وتتميز محمية نبق باحتوائها على عدة أنظمة بيئية هامة تشمل: الشعاب المرجانية - الكائنات البحرية والبرية - غابات المانجروف الموجودة بكثافة كبيرة كما توجد بها أنظمة بيئية صحراوية وجبلية ووديان ويوجد بها حيوانات مثل الغزال، الوعل ،الضبع ،الزواحف وكثير من الطيور المهاجرة والمقيمة بالإضافة إلى اللافقاريات ويعيش بالمنطقة بعض قبائل البدو. وتعتبر المنطقة ذات جذب سياحي لهواة الغوص والسفارى ومراقبة الطيور.

محمية نبق بمحافظة جنوب سيناء

6- محمية جزيرتا سالوجا وغزال والجزر الصغيرة بينهما (الشلال الأول) بمحافظة أسوان:

تقع هذه المحمية على بعد 700 كيلو متراً من القاهرة وتتميز المنطقة بسيادة أنواع شجيرية مثل السنط والطرفة واللويث والهجليج، ويضم الكساء الخضري في المنطقة نحو 94 نوعاً مختلفاً من النباتات من بينها بعض النباتات التي تتفرد بها هذه الجزر خاصة على طول وادي النيل. وقد أتاحت الظروف الطبيعية المتميزة لهذه الجزر فرصاً لحياة الطيور المقيمة والمهاجرة، فقد تم حصر أكثر من 60 نوعاً من الطيور من بينها الطيور النادرة والمهددة بالانقراض على المستوى الدولي منها أنواع تعيش وتتكاثر في هذه الجزر من أيام قدماء المصريين وهى مسجلة في نقوشهم وآثارهم ومنها الواق والهدهد والأوز المصري.

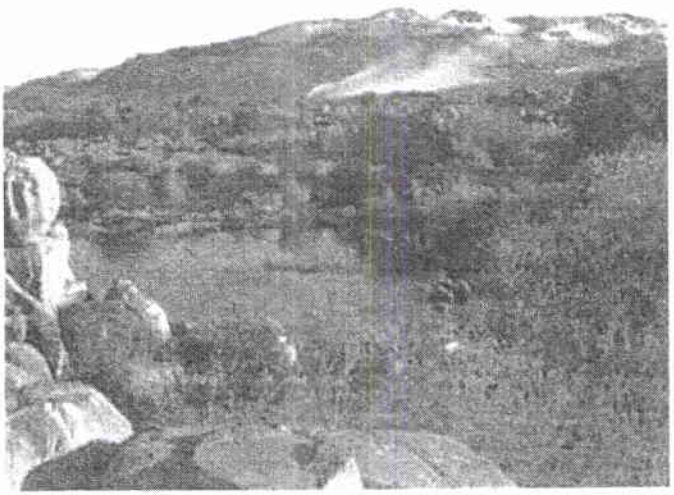

محمية جزيرتا سالوجا وغزال بمحافظة أسوان

7- محمية رأس محمد وجزيرتا تيران وصنافير بمحافظة جنوب سيناء:

تقع هذه المحمية على بعد 446 كيلو متراً من القاهرة وذلك عند إلتقاء خليج السويس وخليج العقبة ، وتمثل الحافة الشرقية لمحمية رأس محمد حائطاً صخرياً مع مياه الخليج الذي توجد به الشعاب المرجانية ، كما توجد قناة المانجروف التي تفصل بين شبه جزيرة رأس محمد وجزيرة البعيرة بطول نحو 250 متراً.

* **منطقة رأس محمد:** وتتميز بالشواطئ المرجانية الموجودة في أعماق المحيط المائي لرأس محمد والأسماك الملونة والسلاحف البحرية المهددة بالانقراض والأحياء المائية النادرة، وتحيط الشعاب المرجانية برأس محمد من كافه جوانبها البحرية كما تشكل تكويناً فريداً حيث أن هذا التكوين له الأثر الكبير في تشكيل الحياة الطبيعية بالمنطقة كما تشكل الانهيارات الأرضية " الزلازل " تكوين الكهوف المائية أسفل الجزيرة كما أن المحمية موطن للعديد من الطيور والحيوانات الهامة مثل: الوعل النوبي بالمناطق الجبلية وأنواع الثديات الصغيرة والزواحف والحشرات والتي لا تظهر إلا بالليل، كما أن المحمية موطن للعديد من الطيور الهامة مثل البلشونات والنوارس.
* **جزيرة تيران:** وتبعد نحو 6 كيلو متراً من ساحل سيناء الشرقي وهى من الجزر والشعاب المرجانية العائمة وتتكون من صخور القاعدة الجرانيتية القديمة وتختفي تحت أغطية صخور رسوبية وتنحصر مصادر الماء في الجزيرة من مياه الأمطار والسيول الشتوية التي تتجمع في الحفر الصخرية التي كونتها مياه الأمطار والسيول الشتوية بإذابتها للصخور.
* جزيرة صنافير: وتوجد غرب جزيرة تيران وعلى بعد نحو 2.5 كيلو متراً منها يوجد بها خليج جنوبي مفتوح يصلح كملجأ للسفن عند الطوارئ.

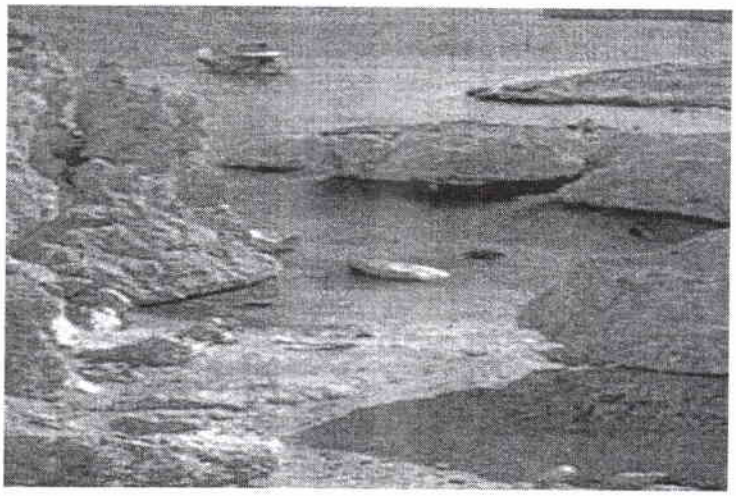

محمية رأس محمد وجزيرتا تيران وصنافير
بمحافظة جنوب سيناء

8- محمية أبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء:

تقع هذه المحمية على بعد 600 كيلو متراً من القاهرة وتتمثل أهمية منطقة أبو جالوم في وجود طوبوغرافية خاصة حيث تقترب الجبال من الشواطئ، وفي احتوائها على أنظمة بيئية متنوعة من الشعاب المرجانية والكائنات البحرية والحشائش البحرية واللاجونات والأنظمة البيئية الصحراوية والجبلية. تزخر الجبال والوديان بالحيوانات والطيور والنباتات البرية مما يجعلها منطقة جذب سياحى لهوا ة الغوص والسفارى ومراقبه الطيور والحيوانات. تضم منطقة المحمية نحو 165 نوعاً من النباتات منها 44 نوعاً لا توجد إلا في هذه المنطقة وتشتهر المحمية بوجود النظام الكهفي الموجود تحت الماء الذي يمتد لأعماق تصل إلى أكثر من 100 متراً وهذا النظام غير مستقر وبالغ الخطورة، لذلك فمن الضروري المحافظة على هذا النظام الكهفي والنظام البيئي للمحمية الذي يعتبر من عوامل الجذب السياحى للمنطقة.

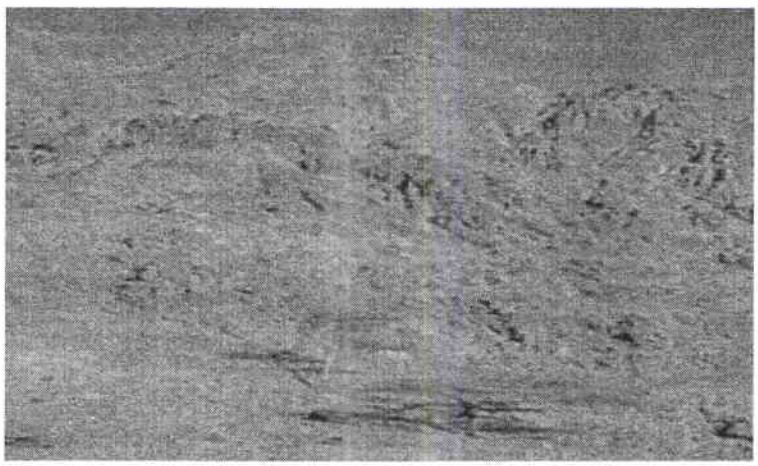

محمية أبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء

9- محميات جزر نهر النيل بالمحافظات المختلفة:

تعتبر جزر نهر النيل محميات طبيعية ويبلغ عددها 144 جزيرة بمحافظات مصر المختلفة ويوجد منها على طول المجرى الرئيسي من أسوان حتى قناطر الدلتا عدد 95 جزيرة بمساحة نحو 32500 فداناً كما يوجد في فرع رشيد عدد 30 جزيرة بمساحة 3400 فدان وفي فرع دمياط عدد 19 جزيرة بمساحة نحو 1250 فداناً وتبلغ المساحة الإجمالية لجزر نهر النيل نحو 37150 فداناً.

محميات جزر نهر النيل بالمحافظات

9- محمية وادي الريان بمحافظة الفيوم:

تقع هذه المحمية على بعد 150 كيلو متراً من القاهرة وتتميز منطقة وادى الريان ببيئتها الصحراوية المتكاملة بما فيها من كثبان رملية وعيون طبيعية ومسطحات مائية واسعة وحياة نباتية مختلفة وحيوانات برية متنوعة والحفريات البحرية المتنوعة كما أن منطقة بحيرات الريان بيئة طبيعية هادئة وخالية من التلوث.

ويتضمن وادي الريان المناطق الهامة التالية:

* منطقة الشلالات: هى مناطق تكونت نتيجة تجمعات مياه الصرف الزراعي. وهى من مناطق الرياضات البحرية.

* منطقة عيون الريان: تتكون من كثبان رملية طولية كثيفة متحركة ويوجد بها أربعة عيون كبريتية طبيعية، كما تتميز بوجود مجموعات من النباتات تحتوي على 16 نوعاً من النباتات الصحراوية ونحو 15 نوعاً من الحيوانات البرية الثديية أهمها الغزال الأبيض والغزال المصري والفنك وثعلب الرمال والثعلب الأحمر وغيرها و16 نوعاً من الزواحف وما يزيد على 100 نوع من الطيور المقيمة والمهاجرة.

* منطقة جبل الريان - جبل المشجبيجة: ويشتمل على أخاديد عميقة ويعرف بالصخرة المفلوقة وهو من الأماكن المفضلة لرؤية بانوراما لوادي الريان وللرحلات الخلوية.

* وادي الحيتان: هي منطقة للحفريات في الشمال الغربي لمحمية وادي الريان يرجع عمرها

إلى نحو 40 مليون عام وهذه الحفريات لهياكل متحجرة لحيتان بدائية وأسنان سمك القرش وأصداف وغيرها من الحيوانات البحرية التي تعتبر متحفاً مفتوحاً كما يوجد نبات الشورة متحجر داخل صخور لينة.

وترجع أهمية وادي الريان لأنه بيئة طبيعية للحيوانات المهددة بالانقراض مثل الغزال الأبيض والغزال المصري وثعلب الفنك وثعلب الرمل والذئب والطيور المهاجرة النادرة مثل صقر شاهين وصقر الغزال والصقر الحر والعقاب النسارى وأنوا ع أخرى من الطيور المهاجرة مثل أنوا ع البط والسمان والتفلق وأنوا ع البلشون والعنز وغيرها. ومن النباتات البرية مثل: الأثل – الرطريط الأبيض – العاقول – السمار – الغاب – البوص – الغردق – الحلفا وغيرها.

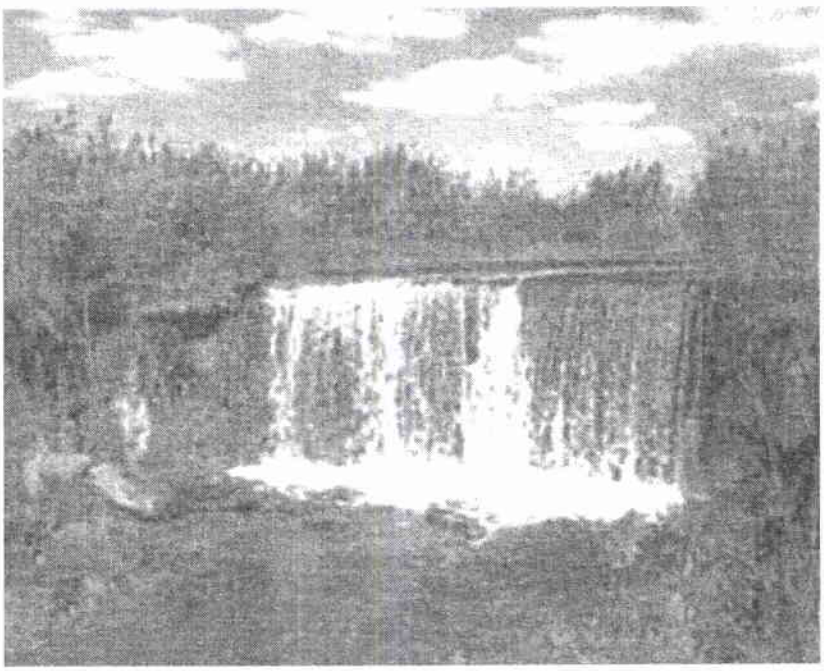

محمية وادي الريان بمحافظة الفيوم

11- محمية بحيرة قارون بمحافظة الفيوم:

تقع هذه المحمية على بعد 90 كيلو متراً من القاهرة وتعتبر من أقدم البحيرات الطبيعية في العالم وهى البقية الباقية من بحيرة موريس القديمة والتي اشتهرت عالمياً بتوافر رواسب حفرية بحرية ونهرية وقارية يرجع عمرها إلى نحو 40 مليون سنة منها حيوان الفيوم الضخم الذي يشبه الخرتيت كما كان يوجد مصب نهري ضخم له دورات ترسيبية عاشت عليها أسلاف الأفيال القديمة مع حيوان الفيوم وأسلاف فرس النهر وكذلك الدرافيل كما توجد أسماك القرش وأسلاف الطيور

التي تعيش في أفريقيا كما ظهرت حفريات أقدم قرد في العالم ايجيبتوبثكس الذي يرجع عمره إلى عصر الأوليجوسين ووجود بعض الأشجار المتحجرة. يوجد بالمنطقة تنوع كبير من أنواع الزواحف والبرمائيات والثديات التي لها أهمية كبيرة في النظام البيئي للمحمية. وتوجد الكثير من الآثار التاريخية الهامة شمال بحيرة قارون تمثل التراث الحضاري الذي يتم استغلاله سياحياً ويرجع تاريخه إلى العصر الروماني والفرعوني ومنطقة قارة الرصاص في شمال شرق البحيرة ومنطقة الكنائس ودير أبو ليفة.

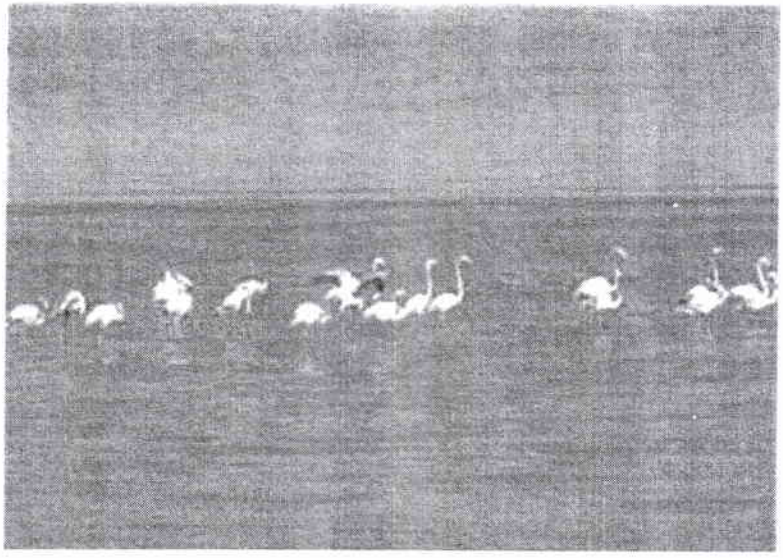

محمية بحيرة قارون بمحافظة الفيوم

ثانياً: محميات الصحاري (المرتفعة-الوديان-السهول):

1- محمية وادي العلاقي بمحافظة أسوان

تقع هذه المحمية على بعد 950 كيلو متراً من القاهرة وهذا الوادي عبارة عن نهر جاف كبير كان ينبع من تلال البحر الأحمر وخاصة من جبل علبة وبعد بناء السد العالي وامتلاء بحيرة ناصر بالمياه دخلت المياه وادي العلاقي وأصبح جزءاً من البحيرة، ونتيجة انخفاض منسوب المياه بالبحيرة انحسرت المياه عن جزء كبير من هذا الوادي وأصبح غير مغطى بالمياه. وتتوافر فيه الخضرة وتربته خصبة وترعى الحيوانات في الوادي. وادي العلاقي يعتبر مثالاً جيداً للأراضي الجافة إلا أنه يعرض صورة مذهلة وغنية بالأنواع المختلفة للحياة النباتية فقد تم تسجيل نحو 92 نوعاً من النباتات.

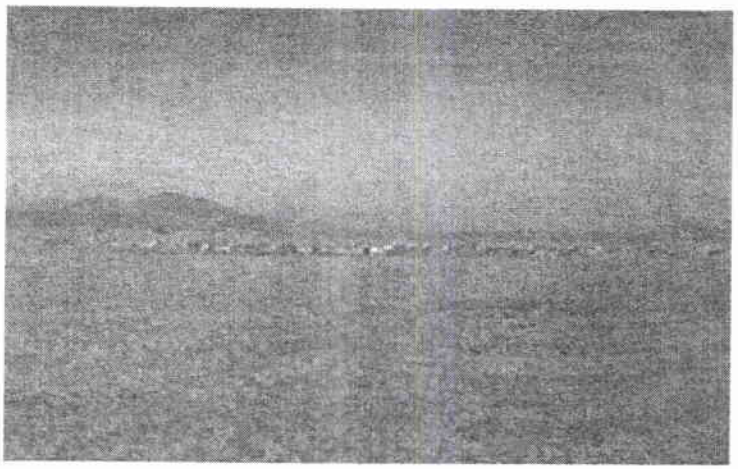

محمية وادي العلاقي بمحافظة أسوان

2- محمية وادي دجلة بمحافظة القاهرة:

تقع هذه المحمية على بعد 10 كيلو متراً من القاهرة ويعتبر وادي دجلة من الأودية الهامة التي تمتد من الشرق إلى الغرب بطول نحو 30 كيلو متراً، ويمر بصخور الحجر الجيري الذي ترسب في البيئة البحرية خلال العصر الأيوسيني بالصحراء الشرقية (60مليون سنه)، لذلك فهي غنية بالحفريات ، ويبلغ ارتفاع تلك الصخور على جانبي الوادي نحو 50 م ويصب فيه مجموعة من الأودية على الجانبين. يضم الوادي مجموعة من الكائنات الحية الحيوانية منها أنواع من الثديات مثل:- الغزلان - التياتل - الأرانب الجبلية - الثعلب الأحمر - الفأر ريشي الذيل - البيوض - الفأر أبو شوك - الخفاش أبو ذيل الصغير وغيرها ، ومن الحشرات: الرعاش - أبو العيد - فراش النمر - أسد النمل وأنواع عديدة أخرى ، كما تم تسجيل 18 نوعاً من الزواحف. أثرت مياه الأمطار التي تتساقط من الشلالات المائية على صخور الحجر الجيري على مر العصور حيث كونت ما يسمى دجلة كانيون الذي يشبه إلى حد ما "جراند كانيون بالولايات المتحدة الأمريكية.

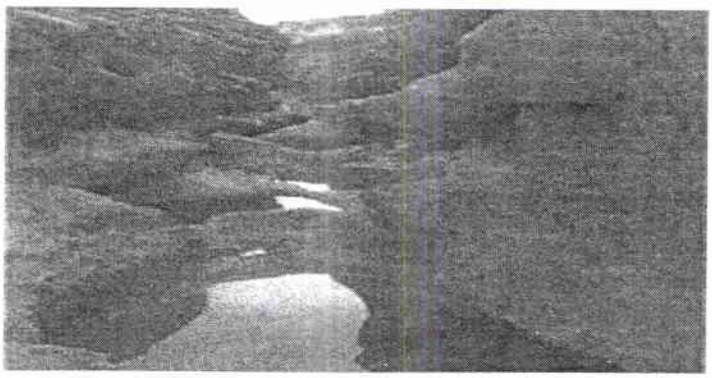

محمية وادي دجلة بمحافظ القاهرة

3- محمية الوادي الأسيوطي بمحافظة أسيوط:

تقع هذه المحمية على بعد 400 كيلو متراً من القاهرة وتنقسم المحمية إلى قسمين رئيسيين:

* تربية وإكثار الحيوانات البرية حيث توجد احتمالات تربية وإكثار الغزال المصري والماعز الجبلى والكبش الأروي والنعام والحمار الوحشي وبعض الزواحف
* تربية وإكثار الأصول الوراثية النباتية حيث الحاجة لتجميع الأصول النباتية المهددة بالانقراض وبخاصة أنواع النخيل والأشجار والشجيرات وأزهار الزينة والصبارات والنباتات العصارية والنباتات الطبية والعطرية التي تعتبر أصولاً وراثية لمحاصيل اقتصادية هامة، هذا بجانب الأنواع النباتية الأخرى المهددة بالانقراض وخاصة الأصناف الممتازة منها فقد تم استزراع أنواع عديدة في منطقه المحمية حيث يتم تجميع الأصول البرية من المناطق المجاورة لها لإكثارها.

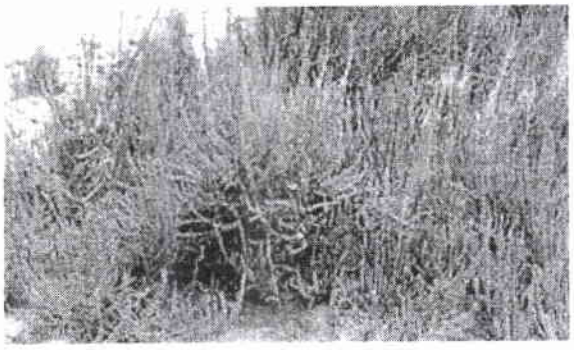

محمية الوادي الأسيوطي بمحافظة أسيوط

4- محمية العُميد الطبيعية بمحافظة مطروح:

تقع هذه المحمية على بعد 1300 كيلو متراً من القاهرة ويوجد بها نحو 170 نوعاً من النباتات البرية تنمو في البيئات المختلفة بها سواء الكثبان الرملية أو الهضاب الداخلية وقد أظهرت الدراسات أن هذه النباتات البرية لها فوائد اقتصادية وطبية حيث يوجد نحو 70 نوعاً يمكن استخدامها في الأغراض الطبية والعلاجية منها العنصل والشيح ولسان الحمل والمتنان والحميض ، كما يوجد 60 نوعاً يمكن استخدامها في أغراض مختلفة منها مصادر للوقود مثل العجرم والعوسج، ومصدر للزيوت والصابون مثل حنة الغول ، وغذاء للإنسان مثل البصل ، وتجميل الحدائق مثل ضرس الشايب وتصنيع الأحبال والأسقف مثل البوص ، والرعى مثل الطفوة والدباح. كما يوجد نحو 40 نوعاً من النباتات لها أهمية لدورها البيئى منها حجز الرمال وبناء طبقات جديدة. ويوجد بالمحمية العديد من الحيوانات البرية مثل (الغزلان، الثعالب، الأرانب، الجربوع، أبوشوك، قاضى الجبل، الحرباء، العقارب) كما يوجد 14 نوعاً من الطيور الجارحة.

محمية العُميد الطبيعية بمحافظة مطروح

5- محمية الصحراء البيضاء الطبيعية بمحافظة الوادي الجديد:

تقع هذه المحمية على بعد 570 كيلو متراً من القاهرة وترجع أهمية منطقة الصحراء البيضاء بأنها تمثل نموذجاً فريداً لظاهرة الكارست. وهي تعتبر متحفاً مفتوحاً لدراسة البيئات الصحراوية والظواهر الجغرافية والحفريات والحياة البرية واحتوائها على آثار وأدوات ترجع إلى عصر ما قبل التاريخ التي تشتمل على مجموعة من المقابر والكهوف النادرة وبقايا موميات قديمة ونقوش منحوتة وتتميز المحمية بجمال مناظر الكثبان الرملية والتكوينات الجيولوجية لصخور الأحجار الجيرية ناصعة البياض وما تحتويه من حفريات متميزة.

وتتميز منطقة الصحراء البيضاء بأرضيته من الطباشير الأبيض حيث ينتشر عليه تكوينات جيولوجية على شكل أعمدة من الطباشير الأبيض الثلجي تكونت بفعل الرياح وتلال شديدة الانحدار مما يضفي على المنطقة وضع جيولوجى وطبيعة نادرة ويقطع منخفض الفرافرة طبقة الطباشير الأبيض التي تعتبر جزءاً من وحدة صخرية واضحة الانتشار تعرف بوحدة الطباشير.

محمية الصحراء البيضاء الطبيعية بمحافظة الوادي الجديد

6- محمية طابا الطبيعية بمحافظة جنوب سيناء:

تقع هذه المحمية على بعد 550 كيلو متراً من القاهرة وتتميز منطقة المحمية بالتكوينات الجيولوجية المتميزة والمواقع الأثرية التي يصل عمرها إلى نحو 5000 سنة والحياة البرية النادرة والمناظر الطبيعية البديعة والتراث التقليدي للبدو المقيمين، كما أن بعضاً من هذه الوديان ذو أهمية كموائل للحياة البرية مثل الغزلان والطيور الكبيرة التي منها طائر الحبارى وتحتوي تلك الوديان على مجتمعات نباتية هامة مثل أشجار الطلح وقد تم تجميع عدد 72 نوعاً من الأنواع النباتية في وادي وتير منها البعيثران والرتم والرمث، كما يوجد في المناطق المتاخمة مجموعة كبيرة من الأنواع النباتية تصل أعدادها إلى 480 نوعاً، وتوجد مجموعة من الهضاب التي يصل ارتفاعها إلى أكثر من 1000م والتي تتميز بجمال رائع لجذب السياحة بكافة أنواعها، وتتضمن الصخور العديد من الفوالق والفواصل المتقاطعة معاً حيث تعد من الموائل الطبيعية للكائنات الحية النباتية والحيوانية، ومن الحيوانات المنتشرة في منطقة المحمية الوبر والوعل النوبي والذئب والضبع والغزال وغيرها، كما يوجد أنواع من الطيور البرية منها الرخمة المصرية والنسر أبو دقن والنسر الذهبي على قمم الجبال. ومن مظاهر جمال منطقة المحمية أيضاً وجود مجموعة عيون المياه العذبة مثل عين حضرة بوادي غزالة وعين أم أحمد بوادي الصوانا وعين فورتاجا بوادي وتير والتي يمكن زيارتها بسهولة والتي تنساب منها المياه على سطح الأرض.

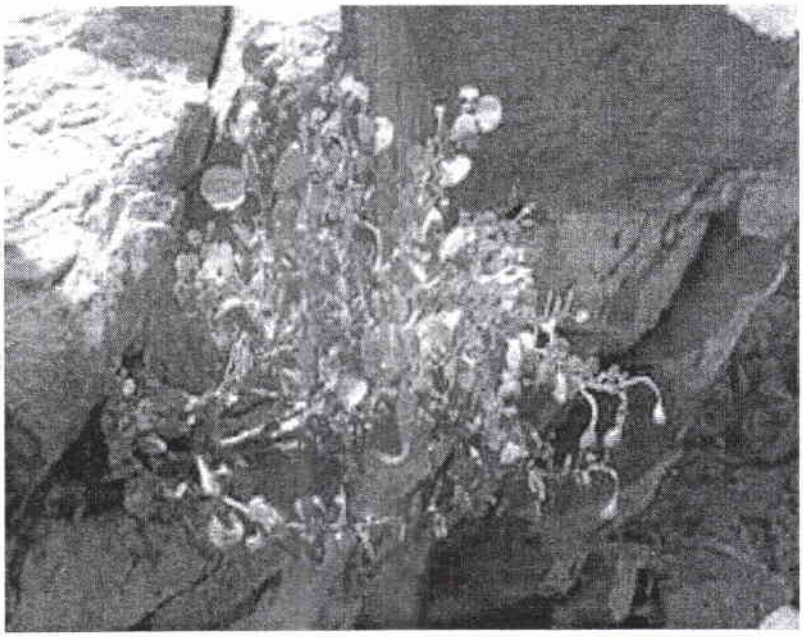

محمية طابا الطبيعية بمحافظة جنوب سيناء

7- محمية سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء:

تقع هذه المحمية على بعد 550 كيلو متراً من القاهرة وتتميز المنطقة باحتوائها على أعلى قمم جبلية في مصر وكان بزوغ هذه القمم هو أحد نتائج تلك الحركة التكتونية العظيمة المسماة بالخسف الأفريقى الأعظم الذي حدث منذ نحو 24 مليون سنة مضت مما أدى إلى نشأة البحر الأحمر وخليج العقبة الذي أصبح قبلة السائحين من جميع أنحاء العالم، تحتوى محمية سانت كاترين على ثروة طبيعية وتراث ثقافي كبير ، كما أن بها موائل صحراوية طبيعية للعديد من الأحياء النباتية والحيوانية.

ومن أمثلة الثروات الطبيعية الموجودة في محمية سانت كاترين ما يأتي:

* **الحياة البرية:** تتمثل في أنواع الثديات التي منها التيتل النوبي والغزال المصري والوبر والنمر السينائى والذئب والضبع والثعلب والحردون والقنفد العربي والفأر الشوكي والجربوع وغيرها، كما يوجد 27 نوعاً من الزواحف مثل الثعبان والطريشة والضب والورل والحية وغيرها
* **الحياة النباتية:** تحتوي المنطقة على 22 من 28 نوعاً من الفصائل الفريدة في العالم والموجودة في سيناء مثل السمو والحبك والقيصوم والزعتر والشيح والعجرم والبعيثران والطرفة والسكران وغيرهم من النباتات الطبية والنباتات السامة وغيرها.
* التراث الأثرى: يتمثل في وجود عدد كبير من الكنائس والأديرة مثل دير سانت كاترين والآثار من العصر البيزنطي كما توجد آثار ترجع إلى العصر الفرعوني والعصور اللاحقة.
* المناظر الطبيعية: تتميز المنطقة بارتفاعها عن سطح البحر والجبال العالية وبها أعلي قمم جبال مصر مثل جبل كاترين وموسي وسربال وام شومر والثبت، والمناظر الطبيعية الجبلية والواحات حول عيون المياه والآبار تعتبر من المناظر الفريدة الخلابة علي مستوى العالم.

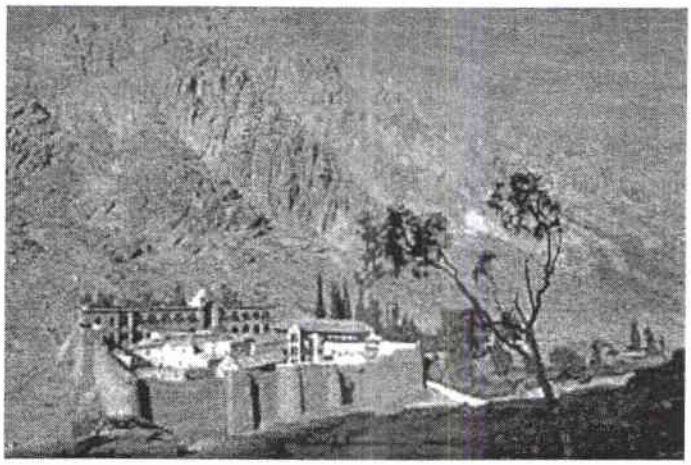

محمية سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء

8- محميات علبة الطبيعية بمحافظة البحر الأحمر:

تقع هذه المحمية على بعد 300 كيلو متراً من القاهرة وتقع منطقة علبة الطبيعية في الجزء الجنوبي الشرقي من الصحراء الشرقية وتقع جبالها على الحدود المشتركة بين مصر والسودان على البحر الأحمر.

وتتكون محميات علبة الطبيعية من أربعة مناطق هي: جزر البحر الأحمر وغابات المانجروف الساحلية، منطقة الأبرق ، منطقة الدئيب وجبل علبة.

وتشمل منطقة علبة على النماذج البيئية المتميزة التالية:

* غابات الشورى والقنديل "مانجروف" في النطاقات الساحلية.

* مناطق محدودة من الكثبان الرملية الساحلية ينمو عليها كساء نباتي من الحشائش.

* نطاقات الأرض الملحية الساحلية " السبخات الساحلية ".

السهل الساحلي الصحراوي.

* الجبال الساحلية والتلال المحيطة بها والتي توجد فيها واحات الضباب.

وتوجد في هذه البيئات غالبية الأنواع من الحيوانات والطيور والزواحف والنبتات الطبية والبرية المصرية المهددة بالانقراض.

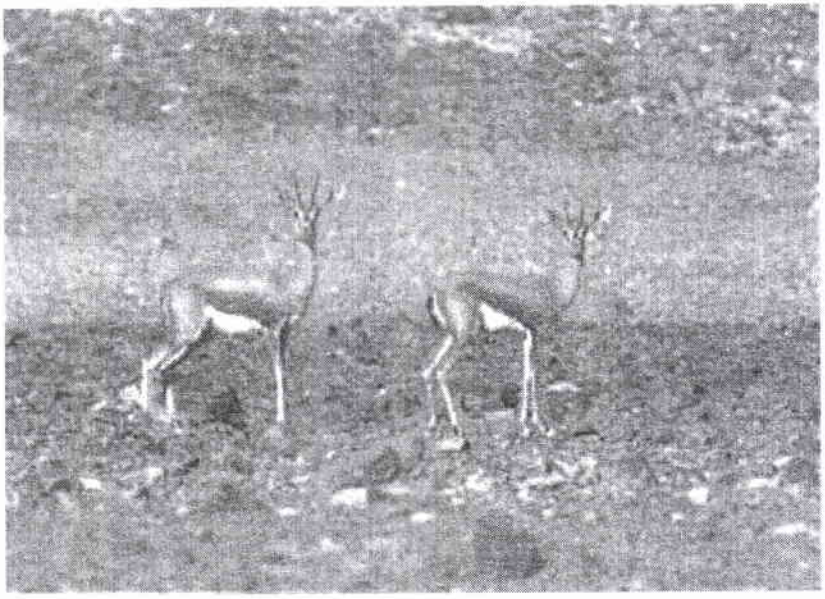

محميات علبة الطبيعية بمحافظة البحر الأحمر

9- محمية سيوة الطبيعية بمحافظة مطروح:

تقع هذه المحمية على بعد 800 كيلو متراً من القاهرة وتعتبر واحة سيوة من المناطق الغنية بالمقومات السياحية المتميزة منها سياحة الآثار - السياحة العلاجية - وسياحة السفاري - والسياحة الصحراوية نظراً لما تتمتع به المنطقة من وجود مناطق أثرية متميزة مثل معبد الإله آمون ونقوش ولوحات تصور الملوك يقدمون القرابين للآلهة وقاعة تتويج الاسكندر الأكبر، وجبل الموتى بمنطقة الدكرور وبه بعض المومياوات القديمة والمقابر الأثرية من العصر الروماني والتي بها مجموعة من العملات والحلى الأثرية، كما توجد منطقة دهيبة التي تضم المقابر المنحوتة في الصخر من العصر اليونانى الروماني وأيضا منطقة خميسة وتضم مجموعة من المقابر ترجع إلى العصر اليونانى. يتمثل التنوع البيولوجى في منطقة سيوة بوجود أكثر من 40 نوعاً من النباتات البرية التي تشمل أنواع طبية ورعوية وغيرها من النباتات لتثبيت الرمال. كما أن بعضها ذو أصول وراثية هامة. علاوة على حطيات أشجار السنط والأثل، وكذلك نحو 28 نوعاً من الحيوانات البرية الثديية ومنها أنواع نادرة مهددة بالانقراض مثل الضبع المخطط والغزال المصري والغزال الأبيض والثعلب الأحمر وثعلب الفنك. وأيضاً 32 نوعاً من الزواحف ونحو 164 نوعاً من الطيور بالإضافة إلى أعداد كثيرة من اللافقاريات والحشرات.

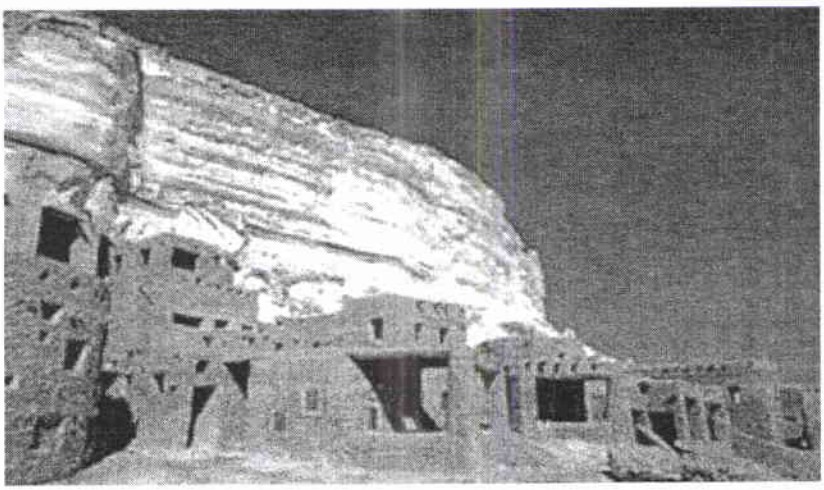

محمية سيوة الطبيعية بمحافظة مطروح

10- محمية وادي الجمال- حماطة الطبيعية بمحافظة البحر الأحمر:

تقع هذه المحمية على بعد 300 كيلو متراً من القاهرة وتقع المنطقة المعنية في جنوب محافظة

البحر الأحمر وتضم قطاع من ساحل البحر يبلغ طوله نحو 60 كيلومتر بعمق متوسط يبلغ نحو 50 كيلومتر في جبال الصحراء الشرقية ونحو عشرة كيلومترات في البحر الأحمر. وأهم العناصر الطبيعية المراد صونها هي:

حوض وادي الجمال: تضم المنطقة وادي الجمال، أحد أكبر وأغنى أودية الصحراء الشرقية ويتميز عن غيره بازدهار المجتمعات النباتية به وتطورها والتي تعتمد عليها أنواع كثيرة من الكائنات ومنها أنواع نادرة ومهددة بالفناء.

* جبل حماطة: أحد أعلى جبال الصحراء الشرقية والذي يؤوي تنوع كبير من النبات والحيوان.
* أحراش المانجروف (الشورى): تمتد على طول أجزاء من سواحل المنطقة وتمثل بعض من أكبر وأهم أحراش أشجار المانجروف في مصر. وهي بيئة متميزة بالغة الأهمية شديدة الحساسية ونادرة الوجود في البلاد.
* الشعاب المرجانية: أما البيئة البحرية فتضم بعض من أفضل الشعاب المرجانية في مصر والتي لا تزال تحتفظ بطبيعتها البكر ولها شهرة دولية تجذب السائحين من أرجاء العالم، وتوجد الشعاب المرجانية على طول الشاطئ أو توجد كجزر مغمورة في وسط البحر.
* الحشائش البحرية: وتضم البيئة البحرية بعض من أهم مراعي الحشائش البحرية في البحر الأحمر، وهي ذات أهمية خاصة لبعض الكائنات النادرة ولتكاثر الأسماك.
* الجزر البحرية: توجد بالمنطقة أيضا عدة جزر ذات أهمية دولية لتكاثر الطيور والسلاحف البحرية.
* الشواطئ الرملية: تضم المنطقة أهم شواطئ تكاثر السلاحف البحرية في مصر.
* التنوع البيولوجي: تتمتع المنطقة بتنوع عظيم في النظم والبيئات الطبيعية وبالتالي في أنواع الكائنات التي تعتمد عليها ، وتضم المنطقة بيئات في غاية الأهمية لعدد كبير من الأنواع المهددة سواء برية أو بحرية.
* الملامح الطبيعية والمعالم الجيولوجية: تضم المنطقة جيولوجيا متميزة ومناظر ذات قيمة جمالية عالية.

محمية وادي الجمال- حماطة الطبيعية بمحافظة البحر الأحمر

ثالثاً: المحميات الجيولوجية:

دعت الاستراتيجية الوطنية لصون التنوع البيولوجي إلي الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة مثل موارد الأراضي والمياه والحيوانات والنباتات البرية. كما دعت أيضاً إلي الحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة والتي منها المياه الجوفية والبترول والرواسب المعدنية وأيضا إلي التراكيب الجيولوجية التي تكونت عبر ملايين السنين والتي لا يمكن مضاهاتها واستحالة تعويضها في حالة فقدها والتي تسمي بالتراث الجيولوجي الذي لابد من الحفاظ عليه وعلى السمات الجيولوجية المسئولة عن التشكيلات الأرضية التي تشكل الأساس في توزيع النباتات التي تنمو في نوع معين من التربة والصخور، وتوزيع الحيوانات التي تنتشر في الوديان والمناطق القريبة من المياه الجوفية، وأيضا توزيع السكان الذي يعتمد على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والبعد عن التراكيب الجيولوجية غير المناسبة لأعمار الأرض مثل الفوالق والتشققات والأماكن المعرضة للهزات الأرضية، كما أن التراكيب الجيولوجية وأشكالها لها تأثير كبير في حضارات الشعوب. ولما كانت الظواهر الجيولوجية تعكس مظاهر فريدة وبعضها نادر يصلح لأن يكون مزارات سياحية جميلة كما أن الحفريات بأنواعها توضح سجلا كاملاً ومميزاً لبعض العصور الجيولوجية القديمة ، لهذا كان لابد من حصر الأماكن الهامة المتميزة جيولوجياً وإعطاء الأولوية للحفاظ عليها وأيضاً على المناطق المعرضة لخطر التدهور، وإنشاء قاعدة بيانات لهذه المواقع تتضمن الأهمية الجيولوجية/الجيومورفولوجية واستخدام تلك المواقع الجيولوجية في تثقيف عامة الجمهور وفي التعليم في مجال العلوم الجيولوجية والموضوعات البيئية والإمكانيات التي تنطوي عليها بوصفها

أداة لكفالة تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ علي التراث الجيولوجي من اجل الأجيال القادمة. كما أن مواقع التراث الجيولوجي توفر كثيراً من فرص العمل والأنشطة الاقتصادية الجديدة.ويمكن ابتكار اتجاهات جديدة في مجال السياحة الجيولوجية وفي مجال الصناعات والحرف اليدوية والتذكارات ذات الطابع الجيولوجي. أن الدمج بين الصون الجيولوجي والصون البيولوجي يعتبر من العناصر المشتركة بين كثير من المخططات الوطنية للصون الجيولوجي/الجيومورفولجي كما أن دمج مبادرة الحدائق الجيولوجية في إطار الشبكة العالمية القائمة لعازل المحيط الحيوي توفر الآلية الأكثر ملائمة لتعزيز صون التراث الجيولوجي.

ومن بعض الأماكن المتميزة جيولوجياً في مصر ما يلي:

* الشعاب المرجانية: التي تسجل حفريات عمرها يرجع إلى العصر البليوستوسيني منذ نحو 200 ألف سنة والمنتشرة في جنوب سيناء والبحر الأحمر.

* واحة وادي فيران في جنوب سيناء: والتي تتميز بظواهر فريدة عالمياً حيث الصخور الرسوبية البحرية من العصر البليوستوسينى منذ نحو مليون سنة والتي تنبت عليها أشجار النخيل والفاكهة وخلفها صخور القاعدة التي يعود تكوينها الي أكثر من 600 مليون سنة.

* الظواهر الجيولوجية الفريدة حول بحيرة قارون: والتي تتضمن سجل كامل لحفريات فقارية يرجع عمرها إلي العصر الأيوسيني العلوي نحو 40 مليون سنة بجانب حفريات تؤكد وجود بيئات بحرية صحراوية ومياه عذبة والتي تنفرد بها المنطقة دون العالم كله.

* حفريات وادي الحيتان: التي تنتمي إلي وادي الريان ويرجع عمرها إلي العصر الأيوسيني الأوسط أكثر من 60 مليون سنة وهي عبارة عن تجمع كبير لحفريات كاملة للحيتان من الذكور والإناث والصغار.

* تراكيب جيولوجية جميلة يطلق عليها وادي البطيخ: نتيجة لعوامل التعرية التي لعبت دوراً كبيراً في جيومورفولوجية منطقة وادي الريان كما كونت أيضا منطقة تحتوي على أجمل الشلالات في مصر كلها.

* كما يوجد أيضا العديد من المظاهر الأخرى المتميزة جيولوجياً سيتم حصرها في المستقبل. وفيما يلي بيان بالمحميات الجيولوجية التي تم إعلانها حتى الآن:

1- محمية الغابة المتحجرة بالمعادي بمحافظة القاهرة:

تقع هذه المحمية على بعد 30 كيلو متراً من القاهرة وتزخر منطقة الغابة المتحجرة بكثافة من السيقان وجذوع الأشجار المتحجرة ضمن تكوين جبل الخشب والذي ينتمى إلى العصر

الأوليجوسيني ويتكون من طبقات رملية وحصى وطفلة وخشب متحجر يتراوح سمكها 70 – 100 متراً وهى غنية بدرجة ملحوظة ببقايا وجذوع وسيقان الأشجار الضخمة المتحجرة والتي تأخذ أشكال قطع صخرية ذات مقاطع أسطوانية تتراوح أبعادها من سنتيمترات إلى عدة أمتار وتتجمع مع بعضها على شكل غابة متحجرة. ومن هنا فإنه يرجح أن تكوين الغابة المتحجرة بالمعادي يرجع إلى أن أحد أفرع نهر النيل القديم منذ العصور الجيولوجية السحيقة قد حمل هذه الأشجار إلى مسافات طويلة وألقاها في هذا المكان ثم تحفرت (تحجرت).

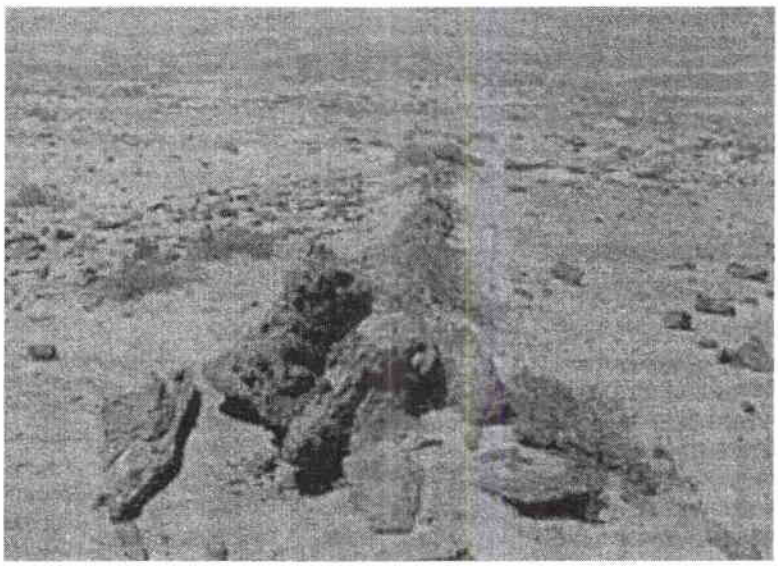

محمية الغابة المتحجرة بالمعادى بمحافظة القاهرة

11- محمية قبة الحسنة بمحافظة الجيزة

تقع هذه المحمية على بعد 23 كيلو متراً من القاهرة وتعتبر محمية قبة الحسنة متحفاً ومعهداً علمياً متخصصاً يساعد في دراسة علوم الأرض والتراكيب الجيولوجية المختلفة من طيات وفوالق كما يمكن مضاهاتها بالتراكيب المماثلة في أماكن أخرى، كما أن وجود التجمع الحفري في مستعمرات كاملة الحفظ يجعل من قبة الحسنة منطقة مثالية لدراسة علم الحفريات أو علم الحياة القديمة وأيضاً ملامح البيئة القديمة ومدى التغير المناخي الذي حدث لهذه المنطقة بالأخص خلال العصر الطباشيري العلوي الذي تتميز به هذه القبة. وتعتبر مستعمرات حفريات المرجانيات التي تتميز بها المنطقة من أفضل الحفريات المرشدة التي تدل على البيئة القديمة لذلك فإن هذه الحفريات البحرية تمثل السجل الكامل للتاريخ القديم.

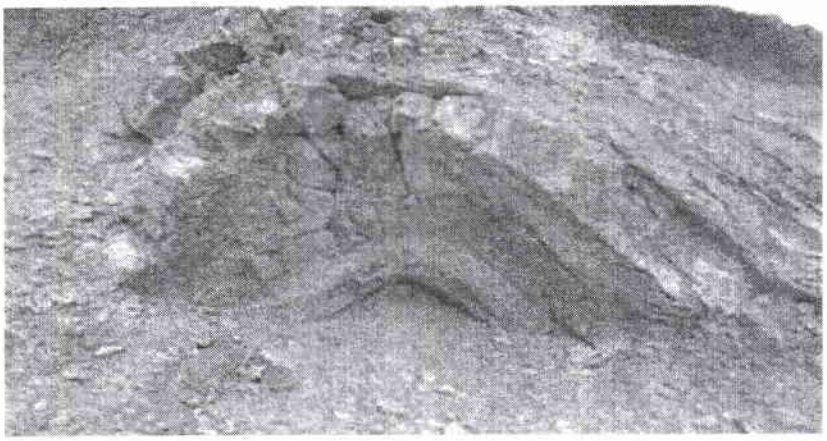

محمية قبة الحسنة بمحافظة الجيزة

2- محمية كهف وادي سنور بمحافظة بني سويف:

تقع هذه المحمية على بعد 200 كيلو متراً من القاهرة وتحتوي المحمية على تراكيب جيولوجية معروفه باسم الصواعد والهوابط في صورة مثالية جميلة تكونت عبر ملايين السنين ، حيث يرجع تكوينه إلى عصر الأيوسين الأوسط نحو 60 مليون سنة نتيجة تسرب المحاليل المائية المشبعة بأملاح كربونات الكالسيوم خلال سقف الكهف ثم تبخرت تاركة هذه الأملاح المعدنية التي تراكمت على هيئة رواسب من الصواعد والهوابط ، يمتد الكهف مسافة نحو 700 متراً واتساعه نحو 15 متراً وعمقه نحو15 متراً وترجع أهمية هذا الكهف إلى ندرة هذه التكوينات الطبيعية في العالم كما أنها تلقى الضوء على ظروف المناخ القديم في تلك المنطقة وعلى عصر تكوينها. وكذلك تتيح للباحثين إجراء دراسات تفصيلية مقارنة من حيث اختلاف طبيعة الظروف البيئية القديمة التي سادت في عصر الأيوسين الأوسط.

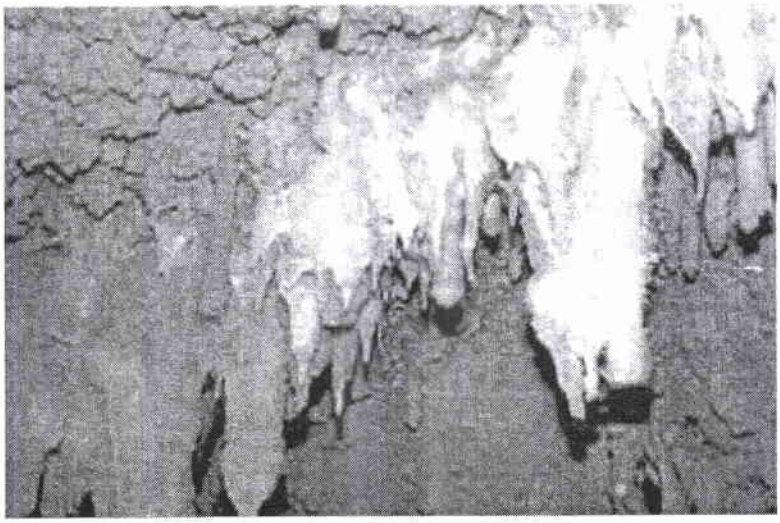

محمية كهف وادي سنور بمحافظة بني سويف

*** تدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي:**

تلعب المرأة دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية والبيئة، فهي تساهم في معظم مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن بعض المعتقدات الثقافية والقيم الاجتماعية وأحياناً القوانين الوطنية والأعراف في بعض المجتمعات وخاصة الريفية أو البدوية منها تعوق مشاركة المرأة سواء في مجال تحسين ادائها أو في مجال رفع مكانتها في المجتمع وبصفةٍ خاصةٍ في العمل التطوعي لخدمة وتنمية البيئة.

ولقد أتاح إعلان 2001 عاماً للتطوع بالفرصة للهيئات لتتأمل ولتدرس ثقافتها الخاصة بالتطوع وتزيد من معرفتها بطبيعة وأشكال التطوع بجانب إثارة اهتمام القيادات بهذه القضية ومساندتها. وقد دعا هذا الإعلان المهتمين بالتطوع أن يجتمعوا لوضع الخطط وتنفيذها لتقوية حركة التطوع في مجال إحداث التغيير المطلوب ولكي يشترك المواطنون في إيجاد حلولاً للمشكلات الانسانية والبيئية.

وفي يناير 2001 انعقد المؤتمر العالمي السادس عشر للتطوع في امستردام بهولندا حيث خرج المؤتمر ببرامج عمل لتشجيع التطوع في القطاعات المختلفة لما يحققه من فائدة لهذه القطاعات. ومن بين هذه القطاعات الهيئات الأهلية والحكومية وقطاع الأعمال وقطاع التعليم والإعلام. وقد تضمن برنامج عمل قطاع الهيئات الأهلية دعم دور المرأة من خلال إتاحة الفرصة لها لاكتساب مهارات قيادية وإعطائها مساحة في مجالس إدارات هذه الهيئات ، وتوصيف أدوارها لتصبح قادرة على تخطي العقبات التي قد تعترض جهودها التطوعية. ولا شك في أن المرأة المصرية تشارك بشكل واسع وملموس في النشاط التطوعي بجميع أشكاله ومجالاته.

هذا وتوجد عدة تعريفات للتطوع وآلياته وأشكاله، ويُعرف المتطوع بأنه الشخص الذي يقوم بعمل أو يقدم خدمة على أساس إدراكه بوجود احتياج لخدمة يستطيع تقديمها بناءً على رغبته الشخصية وليس بناءً على أمر صدر من جهة أو شخص معين ودون أن يتقاضى اجراً مقابل ذلك. وتشمل الجهود التطوعية المساعدة في جمع مال أو التبرع واكتشاف المشكلات والعمل على حلها والمشاركة بالرأي في رسم السياسات والتخطيط والمساهمة في تنفيذ خدمات وأعمال والترويج لأهداف وأعمال الهيئات والدفاع عن مصالح المهتمين والتصدي لنواحي القصور الموجودة في بعض تنظيمات المجتمع.

ويعني هذا التعريف ان الهيئات الحكومية قد تستفيد من الجهود التطوعية مثلها في ذلك مثل الهيئات الأهلية، فعضوية المجالس الشعبية والقومية مثل المجالس الشعبية المحلية والمجالس القومية المتخصصة والمجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة هي جهود تطوعية يقوم بها الأعضاء ولا تناسب ما يتقاضون من بدلات رمزية أو مكافأة حضور جلسات مع الجهد الذي

يبذلونه فأصبح من المقبول في تعريف الجهود التطوعية تقاضي المتطوع أجر عن خدماته ولكن يقل الأجر عن القيمة الحقيقية التي يقدرها السوق لهذه الخدمات. وقد يكون المقابل للجهد التطوعي أن يحظى المتطوع بمركز اجتماعي أو نوعاً من الدعاية نتيجة لما تطوع به، وحتى من يقول أنه يتطوع لوجه الله فهو ينتظر مقابلا من الله كأن يغفر له سيئاته أو يجزيه عن تطوعه في الحياة الآخرة ويجب أن يكون هناك مقابلا لما يتطوع به الفرد بشكل أو أخر وإن كان ليس بالضرورة ماديا أو بشكل مباشر.

الجهود التطوعية للمرأة المصرية:

من المعروف أن المرأة في الريف تقوم بأعمال وخدمات تطوعية لمساندة غيرها من المناسبات المختلفة كالمأتم والأفراح ولكن لا تسجل هذه الخدمات أو تناقش كمياً ونوعياً، كما تتطوع بعض النساء في المجتمعات الحضارية الفقيرة بالعناية بأطفال جيرانها أو أقاربها عند الحاجة وقد يكون ذلك بسبب غياب الأم أو مرضها أو سفرها وقد عقد ذلك لفترة طويلة.

وقد اهتمت التنظيمات السياسية المصرية بتفعيل الدور التطوعي للمرأة المصرية في عدة مجالات، منها مشروع تنمية حي بولاق الدكرور في الجيزة ويشمل هذا المشروع معسكرات لطالبات المدارس لنظافة البيئة كما اشتركت المرأة في إنشاء عيادة صحية بالحي لخدمة الأمومة والطفولة.

هذا فضلاً عن النشاط التطوعي الذي قامت به المرأة المصرية في مواجهة آثار الزلزال الذي ضرب جمهورية مصر العربية في نهاية عام 1992 ، حيث اشتركت متطوعات جمعية الهلال الأحمر في تجميع المعونات العينية والمادية والإشراف على رعاية المتضررين وتقديم العون لهم.

وتشترك المرأة المصرية في عضوية بعض التنظيمات التطوعية المشهرة مثل أندية الروتاري والليونز كما تنفرد المرأة بعضوية الانرويل وتتبنى هذه الاندية كلها مشروعات اجتماعية يتطوع في تخطيطها وتمويلها وتنفيذها الأعضاء من النساء والرجال. وبالرغم من أن هذه التنظيمات مشهرة كجهود اجتماعية تطوعية الا أن نشاطها لا يذكر في الكتابات عن التطوع وتنتمي عضوات هذه الأندية إلي الطبقة العليا وفوق الوسطي. لذا فأنه قد يكون من المفيد حينما نتكلم عن تطوع المرأة المصرية أن يستند حكمنا على حقائق وبيانات كاملة توضح الجهود التطوعية التي تقوم بها الفئات المختلفة من النساء كما توضح الجهود التطوعية غير المشهرة بجانب الجهود المشهرة. كما أن توجد جهود تطوعية للإناث من خلال نوادي الروتاري، منها على سبيل المثال لا الحصر شراء الأدوات والادوية لمستشفي أورام الأطفال وتقضية بعض الوقت مع المرضي للترفيه عنهم.

هذا إلى جانب الجهود التطوعية للمرأة المصرية في التحضير لمؤتمرات التنمية والسكان

والمرأة، فلقد كان نشاط الهيئات النسائية قبل وأثناء عقد هذه المؤتمرات نقلة نوعية في تاريخ نشاط المرأة.

ويمثل مشروع الخدمة العامة الذي تنفذه وزارة الشئون الاجتماعية نوعاً من الجهود التطوعية حيث شارك الفتيات بجهود عملية في خدمة وتنمية المجتمع والمحافظة على البيئة.

ونظرا لحدوث عدد من المتغيرات المحلية والدولية ودخول عصر التكنولوجيا فإنه يجب العمل على دعم العمل التطوعي للمرأة ، حيث تتزايد سرعة التقدم التكنولوجي ووسائل الاتصال الالكترونية بشكل يسمح للمرأة بأن تقوم بجهود تطوعية دون أن تتواجد شخصياً داخل الهيئة التطوعية أو المؤسسة التي تحتاج لمتطوعات. ويقلل هذا من تكلفة الانتقال للهيئة كما أنه يعفي الهيئة من توفير مكان وأدوات تستخدمها المتطوعة.

ويؤدي الاهتمام المتزايد بدور القطاع الأهلي إلي التوسع في نشاط الهيئات الأهلية، مما يخلق الحاجة إلي متطوعات يساهمن في هذا النشاط، وعلى الهيئات أن تبذل جهدها لاجتذاب أكبر عدد منهن بالطرق المختلفة، وقد يكون من المفيد فتح مراكز للتطوع تضع نظاماً لذلك وتكون في خدمة الهيئات الأهلية.

هذا وتأخذ بعض مؤسسات القطاع الخاص في الاعتبار عند تعيين موظفين وموظفات جدد الخبرات التطوعية لطالبي الوظائف، ويمكن الاستفادة من هذا الاتجاه بفتح قنوات اتصال بين مراكز التطوع والقطاع الخاص لمساندة المتطوعات في الحصول على الوظائف. وتتيح الشبكات الإقليمية والدولية للهيئات التطوعية فرصة للمتطوعات لتكوين علاقات بالخارج ويسمح لهن بحضور مؤتمرات ومنتديات بمختلف البلاد.

مشكلة المخلفات المنزلية الصلبة:

تعتبر المخلفات المنزلية (القمامة) من المشاكل البيئية التي ينعكس أثرها السلبي على المجتمع من ناحية الصحة العامة والتلوث البصري بالإضافة إلى ما يصاحبها من انتشار للحشرات والقوارض – كما أن تراكم القمامة يؤدى إلى فقد مساحات من الأراضي – وتصدر منه روائح كريهة تؤدي إلى تلوث الهواء – ولا شك أن انتشار القمامة يكون لها تأثيرات سلبية على السياحة.

والشكل التالي يوضح شجرة المشكلة، حيث يستمر التحرك في بناء شجرة المشكلة رأسيا من أعلى إلى أسفل حتى يتم الوصول إلى الجذور العميقة للمشكلة. ويتم انتقاء الجذور التي تنتمي إلى وعي وإدراك الأفراد والتي يمكن مخاطبتها عن طريق التوعية ثم تبدأ بعد ذلك عملية تصور أهداف عملية التوعية.

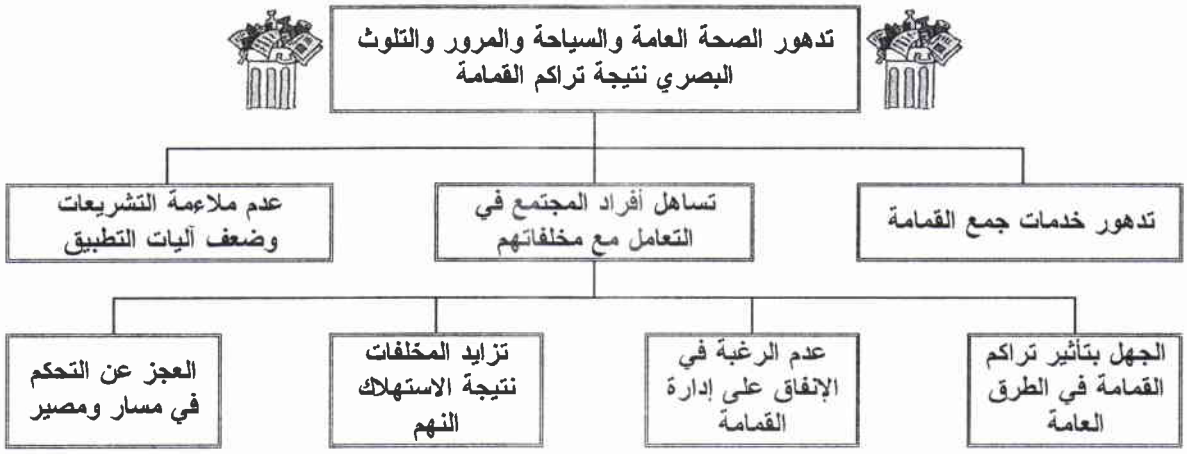

والشكل التالي يوضح شجرة الأهداف، حيث ينتهي تحليل الأهداف بتصور حالات افتراضية منتهية لا يمكن تطويرها إلى أسفل. وينتج في النهاية أهداف أكثر تحديدا يمكن العمل عليها لتشكيل الرسائل المطلوب صبها في عملية الاتصال وداخل المواد التربوية.

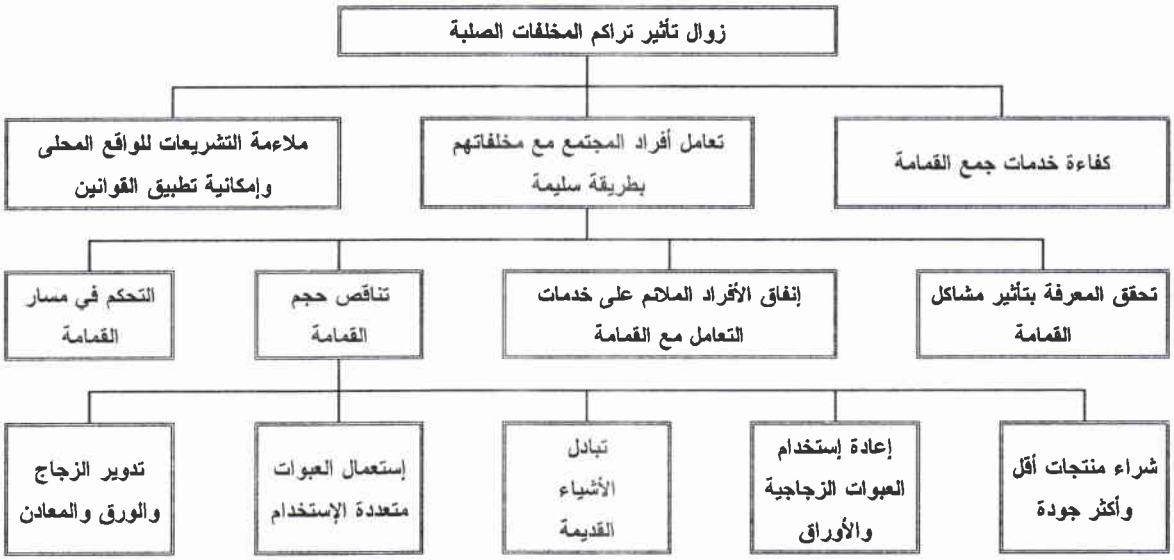

* دور المرأة التطوعي في حل مشكلة المخلفات المنزلية الصلبة:

لا بد من إعداد المرأة وتوجيهها من خلال عقد ندوات ولقاءات تنظمها الأحزاب والجمعيات الأهلية وجمعيات خدمة المجتمع ومراكز الشباب.

إعداد رسائل توجيهها للمرأة في إطار ما يأتي:

أ- في مجال استهلاك المواد وإنتاج القمامة:

1- الشراء قدر الاحتياج.

2- عدم التخزين خاصة من المواد السامة.

3- تشجيع الإعارة والإهداء والتبرع بالقديم.

في مجال تخزين القمامة والتعامل معها:

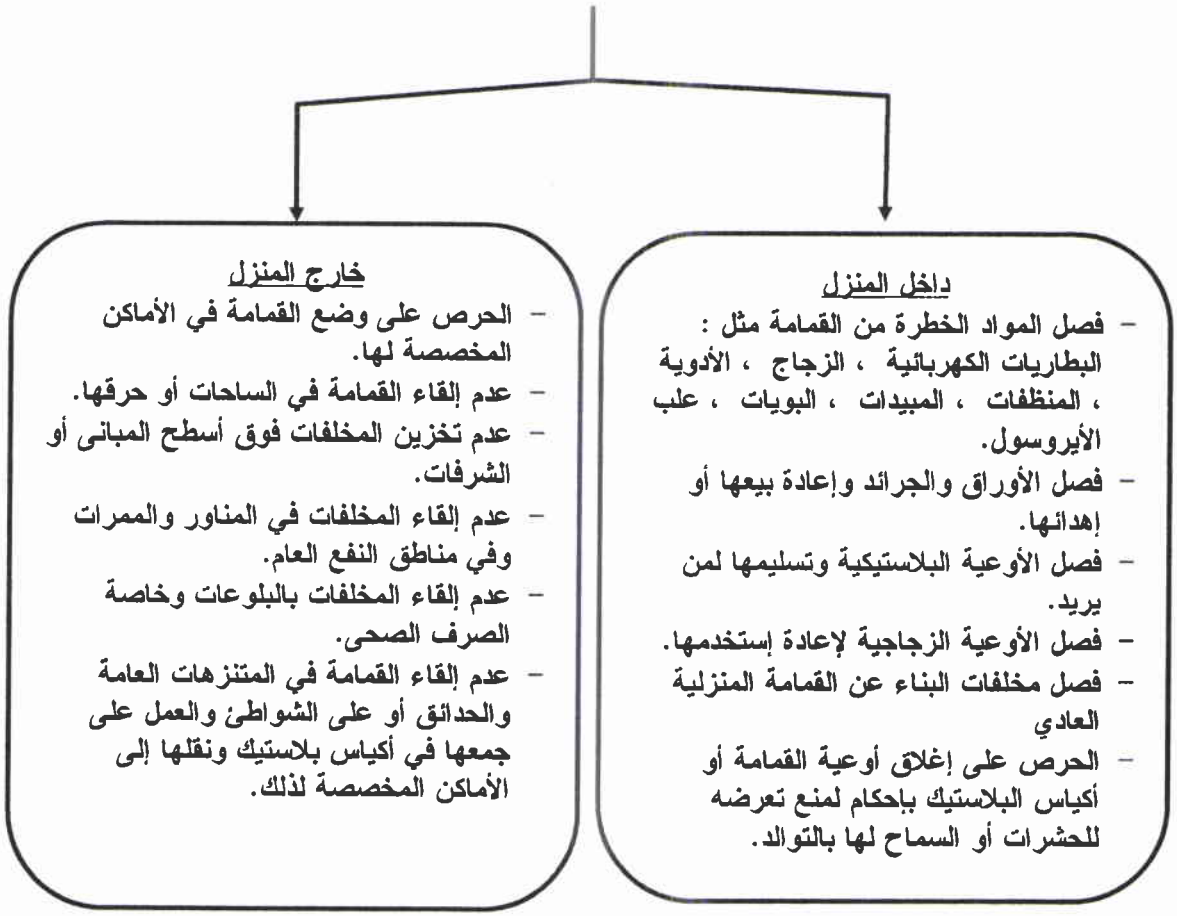

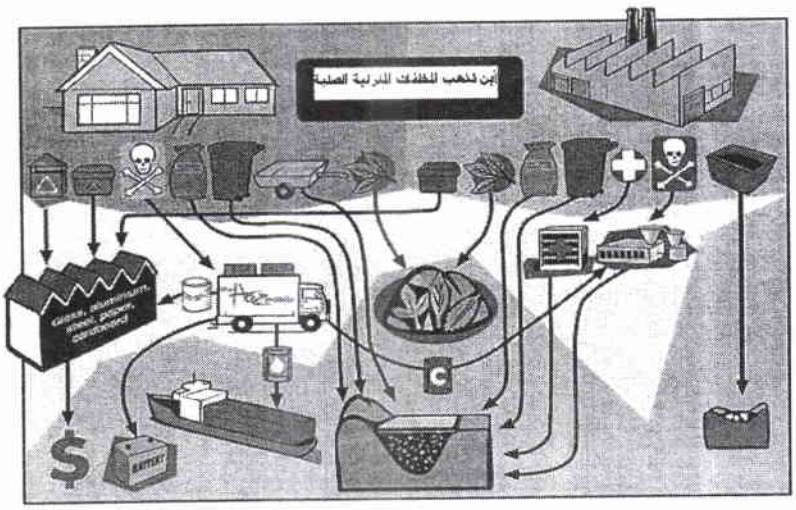

مسار التخلص من المخلفات المنزلية الصلبة

مراجع باللغة العربية:

1- إدماج المرأة في التنمية الزراعية والريفية، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، يناير 1991.

2- عصام البدري (دكتور)، المحميات الطبيعية وصيانة التنوع البيولوجي، جريدة الأهرام، 1992.

3- وضع المرأة الريفية في مصر في ضوء إعلان جنيف المجلس القومي للطفولة والأمومة، فبراير 1993.

4- مؤتمر مشاركة المرأة الريفية في تنمية المجتمعات المستحدثة بالأراضي الجديدة، مشروع الأنشطة الإنتاجية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أسوان، فبراير 1994.

5- تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك 1981-2002، المجلس القومي للمرأة، مارس 2000.

6- فوزية عبد الستار (دكتورة)، دور الإعلام في التوعية بأوضاع المرأة القانونية، مايو 2000.

7- هبه نصار (دكتورة)، بعض اتجاهات وضع المرأة في سوق العمل، مايو 2000.

8- سامية جلال سعد، المرأة والطفل والبيئة، سبتمبر 2000.

9- عام الجمعيات الأهلية وحماية البيئة، مشروعات جمعية القرية الأوليمبيـــة بالإســـماعيلية، 30-2002/1/31.

10-ورشة عمل حول إعادة تدوير المخلفات، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، 17-2002/3/28.

11- تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية المؤشرات الديموجرافية والمشاركة في اتخاذ القرار، المجلس القومي للمرأة، 2003.

12- محمد إبراهيم محمد إبراهيم، المحميات الطبيعية والتنوع البيولوجي في مصر ، جهـــاز شئون البيئة ، وزارة الدولة لشئون البيئة ، 2004.

مراجع باللغة الإنجليزية:

1- Annable Rodda, 1991. Women and the environment. Pub. By zed books Ltd., London.

2- Mansour, K.M.; 1995. Women in Agriculture in Egypt. Publication form MOALR, Egypt.

3- Mansour, K.M.; 1995. Rural Woman and Sustainable Development A working paper presented to the Expert Consultation on rural and sustainable development 4-6 December 1995 FAO,RNE, Cairo. Egypt.

4- Women and environment and sustainable development. Fifth African Regional Conference on Women, Dakkar, Senegal, Nov. 1994.

تجربة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إعداد
م. عمر أبوالقاسم ابوخرواطة

1- المقدمة:

1-1 الموقع والمساحة والسكان:

تقع الجماهيرية تقريباً بين خطي عرض 20 -33 درجة شمالا، وخطي طـول 53 9- 25 شرقا وتحدها من الغرب الجمهورية التونسية والجمهورية الجزائرية، ومـن الجنـوب جمهوريتـا النيجر وتشاد، ومن الشرق جمهورية مصر العربية والسودان.

تبلغ مساحة الجماهيرية حوالي 1750000 كيلو متراً مربع، وتشرف على البحـر المتوسـط بساحل طوله حوالي 1900 كيلومتر. ويقدر عدد سكان الجماهيرية حسب إحصاء 1995 بحوالي 4,5 مليون نسمة.

1-2 الظروف الطبيعية:

2-1 المناخ:

يسود الجزء الشمالي من البلاد (الشمال الموازي لخط عرض 29 درجة شمالاً) مناخ البحـر المتوسط، كما يسود جنوب هذا الخط المناخ المداري القاري الصحراوي.

يمتاز مناخ البحر المتوسط الذي يسود السهول والمرتفعات الساحلية بشتاء ممطر وبارد نسبياً، وصيف حار وجاف، يؤثر الموقع الجغرافي وشكل التضاريس واختلاف تعرج السـواحل تـأثيراً مباشراً في الطقس.

2-2 الأمطار:

يعتبر المطر في الجماهيرية من النوع الإعصاري الذي يسقط على شكل عواصف مطرية في فترات زمنية متقطعة، وتختلف معدلات تساقط المطر في كميتها السنوية أو في توزيعها الشـهري من منطقة إلى أخرى من الجماهيرية.

2-3 الحرارة:

تتأثر درجات الحرارة في الجماهيرية بالقرب والبعد عن البحر، وبالارتفاع عن منسوب سطح البحر.

إن متوسط درجة الحرارة في فصل الشتاء قليل التباين بين الشمال والجنوب، باستثناء المرتفعات الجبلية الواقعة في المنطقتين الساحليتين الشرقية والغربية من البلاد (الجبل الأخضر، والجبل الغربي)، حيث نجد أن تغيرات الحرارة أكثر وضوحاً بسبب الارتفاع عن سطح البحر. وعلى العكس من ذلك فإن معدل ارتفاع درجات الحرارة يتزايد في فصل الصيف من الشمال إلى الجنوب.

2-4 التضاريس:

تقسم الجماهيرية من الناحية الطبيعية إلى أربع مناطق هي:

2-4-1 المنطقة الساحلية:

ويشمل الشريط الساحلي، وتتراوح معدلات الأمطار به عادة ما بين 150-330 ملم/سنة، ويقع على امتداد ساحل البحر المتوسط الذي يبلغ طوله نحو 1900 كم.

ليشغل الجزء الأكبر من الساحل الجنوبي للبحر المتوسط، ويحتوي على خليج واحد كبير هو خليج سرت الذي يتوسطه، وتتباين أشكال الحياة والتضاريس والنظم البيئية لهذا الساحل، ففي حين تتركز اغلب الشواطئ الصخرية في المنطقة الشرقية، تمتد السواحل الرملية على مسافة تقارب 1140 كيلومتر في المناطق الوسطى والغربية، وتتخلل هذا الساحل عدة بحيرات شاطئية كبحيرة فروه، وعين الغزالة، وعين الزيانه وخليج بومبا وهذه البحيرات تعد مواقع غنية بالتنوع البيولوجي ومازالت تحتاج إلى الحماية والإدارة الجيدة، كما تصب في البحر عشرات الوديان القادمة من البيئة البرية مكونة عند مصباتها بيئات فريدة تجذب الأسماك والطيور والكائنات الأخرى للتكاثر فيها وحولها.

ويتركز على الشريط الساحلي معظم النشاط الاقتصادي والصناعي للجماهيرية العظمى كما انه يأوي أكثر من نصف سكان الجماهيرية، مما يخلق ضغوطا على البيئة البحرية والساحلية تتمثل أساسا في تلويث مياه البحر بمختلف أنواع الملوثات، كمياه الصرف الصحي غير المعالجة والمخلفات الصناعية والقار والنفط والمخلفات الصلبة كفضلات البناء، والخردة وغيرها في البحر مما يساهم في تدهور خطير للبيئة البحرية خصوصاً بالقرب من المدن الكبرى الساحلية.

ويقسم الساحل إلى:

2-4-1-1 المنطقة الساحلية الشرقية:

تمتد هذه المنطقة من الحدود الليبية المصرية إلى مدينة بنغازي، وتتكون من هضبة تتدرج في الارتفاع إلى أن تصل إلى 860 مترا في منطقة الجبل الأخضر، وتنخفض نحو الداخل. وتنقسم هذه الهضبة إلى ثلاثة أقسام، هي:

- **الجبل الأخضر:**

يمتد هذا الجبل من منطقة الرجمة غربا إلى منطقة درنة شرقا بطول حوالي 400 كيلومتر، وبعرض حوالي 30 كيلومترا. ويصل ارتفاعه إلى نحو 880 متراً فوق سطح البحر، وتتراوح معدلات الأمطار بين 200-600 ملم/سنة والحرارة معتدلة صيفا ومنخفضة نسبياً شتاء. وتغطي أجزاءه بقايا الغابات الطبيعية التي تتألف من السرو دائم الاخضرار، وغابات البلوط، وغابات الصنوبر الحلبي، وغابات العرعر الفينيقي.

- **منطقة برقة الحمراء:**

تمتد هذه المنطقة جنوب الجبل الأخضر، وهي منطقة رعوية تنمو فيها شجيرات رعوية كالشيح، ونبات القطف، ونباتات حولية ومعمرة أخرى.

2-4-1-2 المنطقة الوسطى:

تمتد هذه المنطقة من مصراته غرباً إلى بنغازي شرقاً. وهي عبارة عن سهول ساحلية تكثر فيها السباخ، وتتخللها بعض الكثبان الرملية الصحراوية والبحرية المنشأ، وهي أراضي رعوية في معظمها.

2-4-1-3 السهول والمرتفعات الجبلية الغربية:

تمتد هذه المنطقة من الحدود التونسية غرباً إلى مصراته شرقاً، وتتألف من سهول ساحلية (سهل الجفارة) ، تتركز فيها الزراعة المروية المكثفة، إضافة إلى الزراعات البعلية، ويلي هذا السهل مرتفعات جبلية (الجبل الغربي أو جبل نفوسة)، وتصل قممه إلى 900 متر فوق سطح البحر وتتراوح الأمطار من 100-330 ملم/سنة وتنخفض حرارة الشتاء الليلية إلى 5-6.5 درجة مئوية في المتوسط وتمتد هذه السلسلة الجبلية من الأراضي التونسية غرباً إلى ساحل الخمس شرقاً، وتتركز فيها الزراعات البعلية، كما تنمو فيها بقايا غابات البطم الأطلسي.

2-4-1-4 المناطق الصحراوية:

تشكل الجزء الأعظم من أراضي الجماهيرية الليبية ، حيث تمثل تقريباً 88% من المساحة، الأمطار قليلة وغير منتظمة ولا تزيد عن 5-50 ملم/سنة وتصل درجة الحرارة صيفاً في المتوسط إلى 39 بينما حرارة ليالي الشتاء تنخفض إلى متوسط أقل من 6 درجة مئوية، وتوجد بعض الأودية الصحراوية التي تدعم تباين إحيائي متميز، وتتكون من قسمين هما:

القسم الشرقي:

وهو امتداد لصحراء مصر الغربية، وتوجد فيه بعض الواحات كالجغبوب، والكفرة، وجالو وتازربو، وغيرها.

القسم الغربي:

ويتكون من سطوح متنوعة منها هضبة الحمادة في الشمال، ومنخفض فزان في الوسط، ومرتفعات جبلية في الجنوب تعلو تدريجياً حتى تبلغ 3000 متر فوق سطح البحر في جبال تيبستي.

3-1 الموارد الطبيعية:

3-1 الموارد المائية المتاحة في الجماهيرية العظمى:

يتراوح إجمالي كمية الأمطار التي تهطل على الجماهيرية بين 30 إلى 63 مليار متر مكعب سنوياً، وبمعدل 43 مليار متر مكعب سنوياً. كما قدر إجمالي متوسط الجريان السطحي بـ 200 مليون متر مكعب في السنة، وذلك في مجاري الأودية الموسمية التي تقع فوق خط أمطار 100 ملم/سنة.

وعلى الرغم من تواضع كمية مياه الجريان السطحي، فقد تم إنشاء 16 سداً أمكن من خلالها تجميع ما يقرب من 60 مليون متر مكعب من المياه كمتوسط سنوي.

أما المياه الجوفية فتتواجد في أحواض مائية رئيسية تغطي معظم مساحات الجماهيرية، وتنقسم إلى قسمين رئيسيين هما: مياه جوفية متجددة تستقبل تغذية من مياه الأمطار والجريان السطحي تقدر بحوالي 650 مليون متر مكعب سنوياً في الأحواض المائية الواقعة في المناطق الشمالية من البلاد بسهل الجفارة والجبل الأخضر.

ومياه جوفية غير متجددة تتركز في الأحواض المائية الواقعة في المناطق الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية من البلاد، وهي ذات احتياطي ضخم من المياه الجوفية، وقد قدرت كمية المياه الممكن استغلالها من هذه الأحواض بحوالي 3200 مليون متر مكعب/سنة.

3-2 الغطاء النباتي:

3-2-1 المراعي:

يقدر إجمالي المساحة الرعوية في الجماهيرية بـ 13.244 مليون هكتار تقريباً يتضح مما سبق أن الجماهيرية الليبية قد خطت خطى حثيثة في تنمية المراعي، وذلك عن طريق المشروعات الرعوية التي تنفذها، والتي قدرت في المنطقة الغربية بمساحة 856000 هكتار، وفي المنطقة الوسطي بمساحة 1101000 هكتار، وفي المنطقة الشرقية بمساحة 550000 هكتار، ويلاحظ أن الحمولة الرعوية للمراعي الليبية منخفضة عن المستوى العام، ويرجع ذلك أساساً إلى تدهور حالتها وتأثير المعدل المتدني للأمطار.

3-2-2 الغابات:

قدرت مساحة الغابات الطبيعية في الجبل الأخضر بحوالي نصف مليون هكتار، إلا أن أعمال استصلاح الأراضي في الجبل الأخضر وغيرها من الأعمال الأخرى قد قلصت هذه المساحات إلى أقل من ذلك، بينما تقدر الغابات المشجرة بحوالي200 000 هكتار، شجرت بأشجار وشجيرات موزعة على الشريط الساحلي، وجبل نفوسة، وسهل الجفارة، وأجزاء من الجبل الأخضر.

2- واقع التنوع الاحيائي في ليبيا:

2-1 بعض الخصائص العامة للتنوع الاحيائي في ليبيا:

- تتواجد الحياة النباتية والحيوانية في شكل بيئات متناثرة ومعزولة أحياناً.
- يوجد قدر من التميز الوراثي لتلك الكائنات عبر التكيف البيئي مع العوامل والخصائص البيئية المميزة للبيئات الجبلية شبه الرطبة، البيئات الساحلية والواحات والأودية والمنخفضات بين الجبال.
- تمثل أجزاء من البيئات الساحلية منطقة انتقالية بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي.
- البيئة الجافة وشبه الجافة في ليبيا بشكل عام تعتبر مهداً لأصول العديد من نباتات المحاصيل والعلف وبها مئات من النباتات الطبية، كما إن حيوانات هذه البيئات تعتبر مصدراً لحصيلة وراثية قيمة.

2-2 المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية في ليبيا:

تم إنشاء العديد من المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية كخطوة هامة من اجل الحماية والمحافظة على التنوع البيولوجي، وهي موزعة جغرافياً في أنحاء عديدة من البلاد، الا إن اغلبها يتركز في المناطق الساحلية، وهذه المحميات هي:

منتزه الكوف الوطني:

أنشئ منتزه الكوف الوطني سنة 1978، أفرنجي حيث يقع في الناحية الشمالية الغربية من الجبل الأخضر قرب مدينة البيضاء، وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة المحمية 8000 هكتار حالياً.

تغطي هذه المساحة المنحدرات الشمالية وسهول من الجبل الأخضر وشمالاً المنطقة الشاطئية بطول حوالي 20 كيلومتر.

يتميز منتزه الكوف الوطني بوجود غطاء نباتي فريد وأنواع مستوطنة مثل الشماري وغابات طبيعية من العرعار وأشجار الخروب والبلوط والبطوم، وكذلك وجود تنوع حيواني يتمثل في

مجموعة من الثديات مثل الضبع والثعلب وابن آوى والرتم الأوروبي وصيد الليل والقط البري، كما سجل وجود الدلافين قرب الشواطئ وكذلك أماكن تعشيش السلحفاة البحرية ضخمة الرأس. ومن مميزات المنطقة وجود أنواع كثيرة من الطيور وخصوصاً المائية المقيمة والمهاجرة نظراً لاحتواء المنتزه على بعض المناطق الرطبة.

منتزه القره بوللي:

تم إنشاء منتزه القره بوللي سنة 1992 أفرنجي ويقع بمنطقة القره بوللي شرق مدينة طرابلس بحوالي 60 كلم.

يعتبر المنتزه منطقة غابية من أشجار الكافور (إيوكليبتوس) ويتميز بوجود ثلاثة أودية تمر بالمنطقة وهي وادي الرمل ووادي ترغات ووادي مسيد والتي تصب مياهها في البحر أثناء موسم الأمطار.

المساحة الكلية للمنتزه 8000 هكتار مغطاة بأشجار السرول والكافور والطلح ويوجد نبات الديس بالوديان.

يوجد العديد من الحيوانات مثل الثعلب وابن آوى والرتم الأوروبي وقد تناقصت أعدادها من جراء الزحف على الغابات والبيئات الطبيعية المجاورة. وسابقاً كانت من أفضل المناطق التي سجل بها تواجد الطيور المهاجرة أثناء مواسم هجرتها.

منتزه أبي غيلان:

أنشئ سنة 1992 أفرنجي ويقع بقدم جبل نفوسة بمنطقة غريان والى الجنوب من مدينة طرابلس بحوالي 70 كيلومتر وتبلغ المساحة الكلية للمنتزه 5000 هكتار كانت ضمن مشروع قدم الجبل الغربي.

طبيعة المنطقة جبلية/سهلية تحوي أشجار الصنوبر الحلبي وأنواعاً من الشجيرات والأعشاب الطبية. ومن الحيوانات يوجد الضبع والثعلب وابن آوى وكثير من أنواع الزواحف والطيور البرية.

منتزه صرمان:

أنشيء منتزه صرمان الوطني سنة 1992 أفرنجي وبمساحة حوالي 500 هكتار يقع المنتزه بمدينة صرمان غرب مدينة طرابلس بحوالي 60 كيلومتر. طبيعة المنطقة غابية يغلب عليها أشجار السرول وبعض أشجار الصنوبر الحلبي.

توجد أنواع الحيوانات مثل الثعلب والأرنب البري وصيد الليل، وكذلك بعض الطيور المقيمة والمعششة بهذه المنطقة، كما يوجد بعض أنواع من الزواحف. تم إعادة إدخال بعض الحيوانات الثدية مثل الغزال، والمها والنعام.

منتزه النقازة:

أنشئ منتزه النقازة الوطني سنة 1993 أفرنجي بمساحة تغطى 4000 هكتار وتعتبر منطقة غابية ساحلية لها تضاريس جعلتها مميزة حيث تغطي الغابة مساحة 800 هكتار تقريباً واغلبها من الصنوبر الحلبي وتوجد أنواع أخرى من النباتات الطبيعية والتي تحوي بعض الأنواع الطبية.

المنطقة الساحلية تعتبر غنية بتنوع حيوي بري وبحري نتيجة للوديان التي تصب في البحر مكونة نظاماً بيئياً مميزاً.

منتزه صبراتة:

أنشئ المنتزه سنة 1995 أفرنجي بمساحة 500 هكتار على المنطقة الساحلية لمدينة صبراتة.

تعتبر المنطقة غابة صناعية من أشجار الصنوبر الحلبي وفي الجهة الشمالية توجد العديد من أشجار السرول، إضافة إلى أشجار السنط. تم إدخال بعض الحيوانات لغرض إكثارها مثل الغزال والمها والنعام.

محمية ومراعي الهيشة:

أنشأت محمية الهيشة سنة 1984 أفرنجي بمساحة 160000 هكتار بالمنطقة الشمالية الوسطى للجماهيرية العظمى شرق مدينة طرابلس بحوالي 320 كيلومتر وغرب مدينة سرت بحوالي 16 كيلومتر. وهذه المنطقة تتميز بأنها ارض سبخيه وتحوي العديد من العيون المائية والتي تستقطب الطيور المائية المهاجرة وبأعداد كبيرة، ومن أهم الطيور البرية طائر النحام (البشاروش) والأنواع الغواصة بالإضافة إلى وجود أنواع من الطيور الجارحة.

ومن الغطاء النباتي المميز وجود أشجار النخيل وبعض النباتات التي تتواجد بالسبخات المالحة، أما الناحية الجنوبية فتتميز بالمناخ الصحراوي أي أراضي شبه قاحلة.

وتم إدخال بعض الحيوانات البرية مثل الغزال والنعام. كذلك تم استغلال المنطقة لتربية بعض الطيور المائية مثل الإوز والبط.

محمية بئر عياط:

أنشأت المحمية سنة 1992 أفرنجي وتقع في المنطقة الجنوبية من سهل الجفارة عند الحافة الشمالية لجبل نفوسة، وتبلغ مساحتها 12000 هكتار تزخر بعدد من المقومات الطبيعية

والخصائص البيئية.وتجمع محمية بئر عياط بين التكوينات الجيولوجية المتنوعة والسفوح والمنحدرات والسهول والأودية. وكل هذه البيئات تحوي العديد من الكائنات الحيوانية مثل الضبع وابن آوى والثعلب والأرنب البري، وما يميزها أيضاً وجود نوع يعتبر مستوطن بمنطقة جبل نفوسة وهو "القندي"، كذلك كثير من أنواع الزواحف.

الغطاء النباتي الذي يميز المنطقة وجود عدد من أشجار السنط ونبات الحلفا وبعض أنواع النباتات الطبية الأخرى.

محمية مسلاته:

أنشأت محمية مسلاته سنة 1998 أفرنجي وهي عبارة عن غابة جبلية اغلبها نباتات طبية وشجيرات وأهمها نبات الزعتر والكليل والكبار وتغطي مساحة 1800 هكتار، وتقع المحمية في الجزء الجنوبي لمنطقة مسلاته (الشعافيين). وهذه المنطقة تعتبر امتداداً لجبل نفوسة بحيث لها نفس المميزات أهمها وجود حيوان القندي. وكذلك أنواع أخرى مثل الضبع والثعلب وابن آوى.

محمية نالوت:

تم إنشاؤها سنة 1997 أفرنجي بمساحة 200 هكتار وتوجد بمنطقة نالوت تتميز بوجود غطاء نباتي من أشجار النخيل، وتعتبر منطقة جبلية تستقبل المياه من الوديان خلال فصل الشتاء وتحوي العديد من النباتات التي تميز منطقة جبل نفوسة.

محمية زلطن:

أنشأت محمية زلطن سنة 1998 أفرنجي بمساحة تقدر بحوالي 1000 هكتار وهي عبارة عن منطقة سبخية ساحلية تميزها النباتات التي تتحمل الملوحة العالية. ووجود هذه النباتات يمنع تدهورها وتحولها إلى صحراء قاحلة. وتعد هذه المناطق من أهم مواقع الطيور المهاجرة وتدخل ضمن تصنيف الأراضي الرطبة.

وهناك مواقع عديدة قيد الدراسة لإعلانها محميات خصوصاً بالمناطق الساحلية والبحرية، والمناطق الصحراوية.

2-3 التنوع النباتي:

يرتبط بالأنماط البيئية السائدة فنجد نباتات بيئة البحر المتوسط في منطقة الجبل الأخضر، والنباتات الجفافية في المناطق الجافة وشبه الجافة كسهل الجفارة والبيئة الصحراوية، كما تتواجد نباتات جفافية لا تتحمل جفاف التربة في بيئة الواحات. كما تتواجد "النباتات الملحية" في البيئات

الساحلية أو الساحلية أو الصحراوية المالحة. وتتواجد الحيوانات المتكيفة مع هذه البيئات في هذه الأغطية النباتية المختلفة.

ويتكون هذا التنوع على نحو أكثر من 1776 نوعاً نباتياً موزعاً على أكثر من 745 جنساً وأكثر من 118 فصيلة نباتية، بالإضافة إلى نحو 31 فصيلة من النباتات المزروعة. والجدير بالذكر أن نحو 75% من هذه النباتات الوعائية يقع في الحزام الساحلى. من هذه الأنواع النباتية نحو 85 نوعاً نباتياً متفرداً ويقع نصفها في الجبل الأخضر ويتوزع الباقي على جبل نفوسة والسهول والصحارى والجبال الصحراوية في الجنوب. ويقدر أن نحو 50 نوعاً نباتياً اعتبر نادراً أو مهدداً بالانقراض بالإضافة للعديد من الأنواع التي انقرضت فعلاً.

2-4 التنوع الحيواني:

تتوزع هذه الكائنات على الأنماط البيئية التي ذكرت أعلاه، كما أن عدة من هذه الكائنات تعتبر مهددة وفى خطر، خاصة من بين الثديات والطيور والأسماك.

ويذكر أن عديد من الحيوانات البرية الكبيرة قد تواجدت مند مئات السنين وأقل. وشملت الفهد الصياد (الشيتا) والودان وأنواع الغزلان والقط البري الليبي والصقر الحر من الطيور أما الآن فقد تغير الوضع حيث اختفت هذه الأنواع وغيرها، وذلك بسبب التصحر والجفاف من جهة وبسبب التداخلات البشرية المختلفة، منها الصيد الجائر وتدمير الموائل (البيئات) لأسباب زراعية وأنشطة اقتصادية مختلفة بالإضافة إلى التوسع العمراني والحضري.

ويمكن تلخيص التنوع الحيواني في الجماهيرية العظمى:

1- البرمائيات (AMPHIBIANS) ويوجد منها نوعان.

2- الزواحف (REPTILES) ويوجد منها 22 نوعاً.

3- الثديات (MAMMALS) ويوجد منها نحو 58 نوعاً.

4- الطيور (BIRDS) ويوجد منها أكثر من 320 نوعاً، منها نحو 113 نوعاً بحرياً.

5- الحشرات (INSECTS) وتشمل عدة آلاف من الأنواع.

وتقدر الأنواع الحيوانية والنباتية البحرية في المياه الليبية بما يقارب 1500 نوعاً منها على سبيل المثال 560 نوعاً من الطحالب البحرية وثلاثة أنواع من الأعشاب البحرية المهددة بالانقراض في البحر المتوسط، وحوالي 100 نوع من الأسماك وثلاثة أنواع من الزواحف البحرية (السلاحف) و350 نوعاً من الطيور المختلفة، وكل هذه الأرقام مرشحة للزيادة بعد تحديث

الدراسات اللازمة لها، وهذا يتطلب عناية خاصة في المحافظة على هذه الأنواع التي تمثل ثـروة طبيعية وطنية هامة.

3- المخاطر والمشاكل التي تهدد التنوع الاحيائي في ليبيا:

المشاكل التي تهدد التنوع البيولوجي في النظم البيئية يمكن تقسيمها إلى:

1- مشاكل من صنع الطبيعة وهذه تشمل الأسباب الطبيعية مثـل تـدني معـدلات الأمطـار والجفاف.

2- مشاكل من صنع الإنسان وهذه تشمل الآثار الناتجة عن أنشطة الإنسان وممارساته الخاطئة تجاه البيئة وتشمل:

- قطع أشجار الغابات والقضاء على الغطاء الطبيعي.
- الرعي الجائر.
- الصيد الجائر.
- التلوث بأشكاله المختلفة.
- النشاطات العمرانية والحضرية.
- زراعة الأراضي الهامشية
- الاستخدام المفرط للمبيدات.
- الانجراف وزحف الرمال على المناطق الزراعية.

4- القوانين والقرارات الصادرة في مجال المحافظة على التنوع الاحيائي:

لقد صدرت مجموعة من القوانين والتشريعات والتعليمات التي تصب جميعها في حماية التنوع الاحيائي وصيانته ومن أهمها:

* القانون رقم 15 لسنة 2001 أفرنجي في شأن حماية وتحسين البيئة:

تضمن القانون عدة فصول تناولت بعض الجوانب المتعلقة بحماية التنوع الاحيـائي والـنظم البيئية، كالفصل الثالث(حماية البحار والثروة البحرية) والذي يخص حماية الثروة السـمكية ومنـع إلقاء الزيوت والملوثات الأخرى في البحر من قبل السفن وغيرها من المصادر وكذلك منع صرف مياه الصرف الصحي إلى البحر بدون معالجة وعدم إلقاء المواد المشعة الخطرة والغازات السـامة والمفرقعات بقصد التخلص منها وتخزينها في المياه الإقليمية، وتنظيم الصيد البحري.

والفصل السادس والذي تناول حماية الغابات والأراضي الزراعية، والسلامة الاحيائية وإقامـة المحميات وغيرها.

*** القوانين والقرارات المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية:**

- القانون رقم 14 لسنة 1989 أفرنجي بشأن استغلال الثروة البحرية ولائحته التنفيذية.
- قرار أمين اللجنة الشعبية للهيئة العامة للثروة البحرية رقم 80 لسنة 1991 أفرنجي بشان إصدار اللائحة الفنية رقم 14 لسنة 1989 أفرنجي.

*** القوانين والقرارات المتعلقة بحماية الغابات والمراعي:**

- القانون رقم47 لسنة 1971 أفرنجي بشأن حماية الغابات والمراعي.
- القانون رقم5 لسنة 1982 أفرنجي بشان حماية المراعي والغابات والمعدل بالقانون رقم 14 لسنة 1992 إفرنجي.
- القانون رقم 15 لسنة 1984 أفرنجي بشان حماية الحيوان والأشجار وينص على منع الصيد الجائر للحيوانات البرية.
- قرار اللجنة الشعبية العامة للاستصلاح الزراعي وتعمير الأراضي والثروة الحيوانية رقم 453 لسنة 1993 أفرنجي بشأن حظر اصطياد السلاحف البرية والبحرية.

*** القوانين والقرارات المتعلقة بحماية الأراضي الزراعية:**

- القانون رقم 27 لسنة 1966 أفرنجي بشأن وقاية النباتات.
- القانون رقم 15 لسنة 1992 أفرنجي بشأن حماية الأراضي الزراعية.

5- القدرات والمؤسسات القائمة على إدارة التنوع الاحيائي:

تتولى العديد من المؤسسات والأجهزة المهتمة بإدارة التنوع البيولوجي من أجهزة رقابية وبحثية وعلى رأسها الهيئة العامة للبيئة ومهمتها هي الرقابة والإشراف على كافة ما يتعلق بحماية البيئة ومن ضمنها التنوع الاحيائي، كما تتولى التنظيم والتنسيق بين الجهات الوطنية المعنية من جهة، وبين المنظمات الإقليمية والدولية، حيث تعمل الهيئة نقطة اتصال وطنية للمنظمات الدولية ذات العلاقة بالبيئة، كما تتابع الاتفاقيات والمعاهدات والمستجدات الدولية في مجال حماية البيئة والاستفادة منها.

كما تتولى مصلحة التنمية الزراعية والرعوية من خلال إداراتها المختصة والأجهزة والمراكز البحثية التابعة لها كمركز البحوث الزراعية والحيوانية على القيام بالعديد من الإعمال المتعلقة خصوصا بحماية التنوع الاحيائي الزراعي.

كما يقوم مركز بحوث الأحياء البحرية بالمحافظة على حماية التنوع الأحيائي البحري.

كما تقوم الهيئة القومية للبحث العلمي ومن خلال المراكز البحثية التي تتبعها كمركز بحوث التقنيات الحيوية وغيرها بتولي جانب من المحافظة على التنوع الاحيائي.

وتضم هذه المؤسسات العديد من الباحثين والعاملين في مجالات متعلقة بالتنوع البيولوجي، إلا أن هذه المؤسسات والمراكز تفتقر إلى التخصصات العلمية الدقيقة في المجالات المختلفة للتنوع البيولوجي وبالتالي فإن المؤسسات تحتاج إلى بناء قدرات العاملين بها في شتى مجالات التنوع البيولوجي وذلك باعتبار إن هذه العلوم من الاهتمامات الجديدة التي بدأت تلقى الاهتمام سواء على المستوى العالمي أو الوطني.

6- المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) ودورها في حماية البيئة والمحافظة على التنوع البيولوجي:

6-1 نشأة وأسباب ظهور المنظمات غير الحكومية:

تتسم المنظمات غير الحكومية (الجمعيات الأهلية) بأنها حركة – حركات – شعبية نتيجة لتجمع عدد من أفراد المجتمع لتأدية خدمة – أو خدمات – إلى المجتمع المحيط بصورة خاصة أو إلى كل المجتمع بصورة عامة.

كما أن معظم هذه المنظمات تأتي كنتيجة أو رد فعل لممارسات أو ظواهر معينة في المجتمع حيث تجتمع أهداف المنظمين – أو الأعضاء – على مقاومة هذه الممارسات أو الظواهر.. وعلى سبيل المثال تلوث البيئة أدى إلى تكوين جمعيات حماية البيئة وانتشار ظاهرة الغش التجاري أدى إلى ظهور وتكوين جمعيات حماية المستهلك وهكذا.

6-1-1 الجمعيات والتنظيمات الأهلية بليبيا:

صدر أول قانون في ليبيا بشأن الجمعيات الأهلية سنة 1970 ف أي بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة مباشرة وهو القانون رقم (111) لسنة 1970 ف ويختص هذا القانون بإنشاء جمعيات في النواحي المختلفة كجمعيات رعاية الأيتام ، الأرامل والمسنين والمعاقين وغيرها وقد وصل عدد الجمعيات الأهلية في السبعينات إلى (42) جمعية وفي سنة 1999 ف بلغ عدد الجمعيات إلى (102) جمعية وتم تعديل هذا القانون بالقانون رقم (19) لسنة 2000 ف بشأن إعادة تنظيم الجمعيات الأهلية وقد بلغ عدد الجمعيات المهنية والعلمية من بينها جمعيات مهتمة بمجال حماية البيئة والمحافظة على التنوع الحيوي (57) جمعية في مختلف المناطق بليبيا.

6-1-2 الجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة والتنوع الحيوي:

ظهرت هذه الجمعيات في بداية التسعينات نظراً للاهتمام المتزايد في العالم بمجال حماية البيئة والتنوع الحيوي وما شهده العالم من تدمير للموارد الطبيعية وانقراض العديد من الحيوانات والنباتات.

فظهرت الجمعيات الأهلية الخاصة بحماية البيئة والتنوع الحيوي وغيره نتيجة للوعي المتزايد من قبل المواطنين في ليبيا بأهمية المساهمة في تنمية الوعي البيئي تجاه هذه المواضيع وحرصهم على حماية المخزون الطبيعي الذي تتمتع به ليبيا بحيث أن جيولوجية ليبيا تتنوع في وجود مناطق جبلية مرتفعة على الساحل المطل على البحر المتوسط شرقاً والمتمثلة في منطقة الجبل الأخضر (غابات كثيفة ونباتات متنوعة ذات قيمة بيئية كبيرة والعديد من الحيوانات والطيور) كما يتمتع الشريط الساحلي من جهة الغرب بخصوبة التربة وإقامة المناطق الزراعية. أما باتجاه الجنوب فأنه امتداد للصحراء الكبرى التي تتنوع فيها البيئات حيث توجد البيئة الرملية المتمثلة في الكثبان الرملية والجبال العالية كجبال أكاكوس وأودية كما توجد في هذه البيئات نباتات وحيوانات متأقلمة مع الجو الحار وقلة الأمطار.

ولهذا التنوع في البيئات في ليبيا ظهرت وتكونت العديد من الجمعيات الأهلية المختصة والمهتمة بكل بيئة من هذه البيئات وحماية مكوناتها النباتية والحيوانية والجيولوجية.

كما انه لأهمية بعض الأشجار في العديد من المجتمعات الريفية والزراعية كشجرة الزيتون والنخيل ظهرت جمعيات أهلية مهتمة بهذه الأنواع من الأشجار كجمعية أصدقاء الشجرة وجمعية أشجار النخيل وغيرها وكذلك لأهمية التراث ظهرت جمعيات حماية هذا التراث والتقاليد.

بالنظر إلى هذه الجمعيات نجد أنها تخدم وتحافظ وتصون مختلف البيئات التي يتواجد بها تنوع حيوي سواء كان نبات أو حيوان (يوضح الجدول التالي الجمعيات الأهلية في مجال حماية البيئة والتنوع الحيوي).

الجمعيات الأهلية العاملة في مجال حماية البيئة والمحافظة على التنوع الحيوي والتراث

رقم	الشعبية	اسم الجمعية	مجال عملها
1	الجبل الغربي نالوت	أصدقاء البيئة والتراث	إجراء البحوث في مجال البيئة والتراث وكذلك إقامة الحملات التطوعية لإصحاح البيئة والمؤتمرات العلمية في البيئة والتراث
2	بنغازي	أصدقاء البيئة والتراث	المحافظة على البيئة و التراث
3	طرابلس	أصدقاء الشجرة	–
4	الجفرة /سوكنه	الجمعية الليبية للحياة البرية	المحافظة على التنوع الحيوي النباتي والحيواني والحد من الصيد الجائر والتوعية بأهمية المحافظة على الطبيعة في نطاق الشعبية.
5	البيضاء	جمعية أصدقاء البيئة /البيضاء	المحافظة على التنوع الحيوي النباتي والحيواني والعمل على رفع الوعي بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية البيئة بصفة عامة في نطاق الشعبية
6	طبرق	الجمعية الأهلية لحماية البيئة	المحافظة على الموارد الطبيعية ورفع الوعي البيئي والتوعية
7	ترهونة	جمعية الحي الجماهيري لتنمية شجرة الزيتون	تشجيع الاهتمام والمحافظة بشجرة الزيتون في نطاق الشعبية نظراً لأن المنطقة هي أكثر مناطق الجماهيرية عدداً لأشجار الزيتون ومن ثمة مصدر الدخل الأول في الشعبية
8	طرابلس	جمعية البيئة والتنمية والتعاون	رفع الوعي بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية و السياسية ذات العلاقة بالبيئة وانعكاساتها على التنمية الشاملة وإيجاد أسس للتعاون من اجل التقدم
9	طرابلس	الجمعية الوطنية للمحافظة على الأحياء البرية	الإعلام والتوعية في مجال رفع الوعي بأهمية المحافظة على التنوع الحيوي النباتي والحيواني
10	الجفرة /هون	العمل التطوعي والمجهود الذاتي	المحافظة على البيئة وتشجيع العمل التطوعي في مجال المحافظة على الموارد الطبيعية

رقم	الشعبية	اسم الجمعية	مجال عملها
11	طرابلس	أصدقاء وأنصار البيئة	رفع الوعي البيئي والمشاركة في حملات التوعية البيئية
12	طرابلس	جمعية حماية البيئة ووقاية المستهلك	رفع الوعي في مجالات حماية البيئة والتلون وأثره على المنتوج الزراعي والغذاء بصفة عامة ومن ثمة حماية المستهلك من الآثار الضارة للتلوث بجميع أشكاله.
13	الجفرة /هون	أصدقاء البيئة	للمحافظة على البيئة والتوازن البيئي وحماية الموارد الطبيعية في نطاق المنطقة.
14	الجفرة – هون	الواحة الأهلية	ثقافة وتوعية في مجالات رفع الوعي الاجتماعي تجاه قضايا الواحات
15	طرابلس	أصدقاء النخلة	التوعية بأهمية المحافظة على أشجار النخيل والتراث الشعبي ذي العلاقة بهذه الشجرة.
16	مزدة	جمعية مزدة للتراث	المحافظة على التراث ورفع الوعي لدى المواطنين بأهمية المحافظة على العادات والتقاليد ذات العلاقة بالمحافظة على التنوع الحيوي النباتي والحيواني.

7- بعض المقترحات لتنشيط وتفعيل عمل الجمعيات الأهلية والتنظيمات الشعبية في المحافظة على إدارة المحميات الطبيعية :

أ- زيادة التعاون بين الجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية الرسمية ذات العلاقة بفاعلية اكبر.

ب- زيادة الوعي بأهمية دور الجمعيات الأهلية ومساهمتها في حماية وإدارة المحميات الطبيعية.

ت- العمل على دعم الجمعيات الأهلية مادياً وفنياً لدفعها في المساهمة في إدارة المحميات الطبيعية.

ث- إقامة الدورات التدريبية لأعضاء الجمعيات الأهلية في مجالات المحافظة على التنوع البيولوجي وإدارة المحميات الطبيعية.

ج- زيادة التعاون بين المنظمات والجمعيات الأهلية في الوطن العربي في مجال إدارة المحميات الطبيعية.

8- المراجع:

- فتحي الرطيب، 2002 ،الغطاء النباتي بالجماهيرية العظمى، قسم علم النبات- كلية العلوم/جامعة الفاتح .
- فرج عبد الرحمن، 2001، لمحة عن التنوع البيولوجي في ليبيا، ورشة العمل حول التنوع البيولوجي، ابوغيلان ، ليبيا.
- التقرير الوطني الأول للبيئة، الهيئة العامة للبيئة، طرابلس/ليبيا، 2001 افرنجي.
- خالد بن محمود، 2004، حالة التصحر في الجماهيرية، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

تجربة المملكة المغربية

إعداد
السيد/ المستور عبد الله
رئيس مصلحة المنتزهات والمحميات
بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

مقدمة:

يعتبر المغرب بحكم موقعة الجغرافي، من أهم البلدان المتوسطية التي تزخر بتنوع بيئي غني ومتميز على المستوى المناخي، النباتي، والحيواني نتج عنه تعدد واختلاف في المناطق والمناظر الطبيعية ذات الجودة الرائعة، وتواجد ما يعادل أربعين نظام بيئي كموطن لأكثر من 4500 صنفاً من النباتات و 550 صنفاً من الحيوانات الفقارية وآلاف من الأصناف اللافقارية، هذا التنوع الإحيائي المتميز لعب دوراً إستراتيجياً في المجالات الاجتماعية، السوسيو اقتصادية والبيئية عبر تاريخ البلد.

إلا أن هذه الثروة الإحيائية الطبيعية تتعرض منذ سنوات لضغوط متنوعة ناتجة عن عدة عوامل منها النمو الديمغرافي والتقلبات المناخية ولا سيما فترات الجفاف التي عرفها المغرب منذ الثمانيات من القرن العشرين والتي تمخض عنها تدهور الأنظمة الغابية، والمناطق الرطبة بصفة خاصة والأنظمة الطبيعية بصفة عامة واندثار أو نقصان أصناف عديدة من النباتات والحيوانات.

ونظرا لأهمية المحافظة على هذا الثرات الطبيعي، بادرت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر منذ الثلاثينات إلى إنشاء منتزهات وطنية بعد إصدار عام 1934 لخلق هذه المناطق المحمية عبر التراب الوطني، وهكذا تم إنشاء كل من:

* منتزه توبقال سنة 1942 على مساحة 36000 هكتار بالأطلس الكبير.
* منتزه تازكة سنة 1950 على مساحة 680 هكتار شمال المغرب.
* منتزه سوس ماسة سنة 1991 على مساحة 33800 هكتار جنوب المغرب.

ولتغطية أهم الأنظمة البيئية المغربية يتم حالياً إنشاء المنتزهات الوطنية التالية:

* منتزه الحسيمة على ساحل البحر الأبيض المتوسط على مساحة 48460 هكتار.
* منتزه تلسمطان بسلسلة الريف على مساحة 580950 هكتار.
* منتزه افران بالأطلس المتوسط على مساحة 51800 هكتار.

* منتزه الأطلس الكبير الشرقي على مساحة 55252 هكتار.
* منتزه درعة السفلى بجنوب المغرب على مساحة 286000 هكتار.
* منتزه خنيفيس على الساحل الأطلسي لجنوب المغرب، على مساحة 185000 هكتار.
* منتزه ملوية على ساحل البحر الأبيض المتوسط على مساحة 4745 هكتار.
* توسيع منتزه تازكة على مساحة تناهز 13000 هكتار.

وقد تم كذلك إنشاء العديد من المحميات الطبيعية من أجل المحافظة على التنوع الإحيائي وموطنها ذات الصبغة الخاصة، ومن أهمها:

- المناطق الرطبة المسجلة في لائحة رمسار وهي: محمية سيدي بوغابة سنة 1949 على مساحة 600 هكتار ومحمية المرجة الزرقاء سنة 1978 على مساحة 7300 هكتار على المحيط الأطلسي، محمية افنورير سنة 1980 على مساحة 250 هكتار في الأطلس المتوسط ومحمية اخنيفيس سنة 1980 على مساحة 6500 هكتار على المحيط الأطلسي جنوب المغرب، بالإضافة إلى محميات طبيعية للمحافظة على أصناف من الحيوانات والنباتات النادرة والمهددة بالانقراض وكذلك إعادة استيطان بعض الأصناف الحيوانية المنقرضة، ونذكر من بينها:
- محمية مصابيح الطلعة بأسفي، اجبيلات بقلعة السراغنة، بوعسيلة بخريبكة، الخنق بالراشيدية، أنجيل ببولمان، تيزغين بشيشاوة للمحافظة على قطعان من غزال آدم.
- محمية أمسين بالحوز للمحافظة على قطيع من غزال اغيس وتافوغالت ببركان للمحافظة على الأروي المغربي.
- المنتزه الوطني لسوس ماسة الذي تمت فيه عملية إستيطان أصناف من الحيوانات المنقرضه كغزال آدم، المها الحسامي، أبو عدس والنعامة.
- المنتزه الوطني لتازكة والذي تم فيه استيطان الأيل المغربي والأروية المغربية.

1- المخطط المديري للمناطق المحمية:

نظرا للتطور السوسيو اقتصادي الذي عرفته البلاد وانعكاساته على مستقبل المجال البيئي والحياة الفطرية بصفة عامة، بات من اللازم أقرار سياسة جديدة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات السكان من جهة وتدبير الموارد الطبيعية بصفة مستدامة من جهة أخرى.

ولبلوغ هذا الهدف قامت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بإعداد المخطط

الوطني الغابي الذي أعطى بعداً جديداً لتدبير الموارد الغابية والتنوع البيولوجي وآخذاً بعين الاعتبار البعد التشاركي بما في ذلك المجتمع المدني والسكان المحليين وكذلك الالتزامات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتنوع الاحيائي.

وبالنسبة للجانب البيئي يرتكز المخطط الوطني الغابي على أربعة محاور موضوعية رئيسية هي :

- المخطط المديري للتشجير.
- المخطط الوطني لأعداد الأحواض المائية.
- الجرد الوطني للغابات.
- المخطط المديري للمناطق المحمية الذي أعد سنة 1996 ويعتبر قاعدة الإستتراتيجية الوطنية للمحافظة على التنوع ألأحيائي عبر وضع شبكة مهمة من المناطق المحمية تضم 154 منطقة ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية تمثل داخلها كل النظم البيئية وأهم الأصناف الحيوانية والنباتيه، وتتوزع كالتالي:
- 6 منتزهات وطنية ومنتزهان طبيعيان.
- 146 محمية طبيعية منها:.
  * 108 محمية قارية بما في ذلك 29 منطقة رطبة.
  * 38 محمية ساحلية.

هذا ونظراً لصعوبة إشكالية التدخل والعمل في نفس الوقت وفي جميع المناطق المحمية التي حددت والتي تغطي أكثر من مليوني هكتار ولعدم توفر الموارد المالية والبشرية والمعدات بشكل كافي تم تصنيف هذه المناطق المحمية إلى ثلاث أولويات حسب أهمية وهشاشة الأنظمة البيئية المتواجدة فيها:

* **الأولوية 1:** وتهم 51 منطقة محمية والتي يجب أن تحظى بنظام حماية وتهيئة لائقة في حدود 5 سنوات.
* **الأولوية 2:** وتهم 44 منطقة محمية والتي يجب أن تحظى بنظام حماية وتهيئة لائقة في غضون 10 سنوات.
* **الأولوية 3:** وتهم 59 منطقة محمية والتي يجب أن ينطبق عليها نفس المفهوم حسب الإمكانيات وفي زمن لا يتعدى 10 سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن المخطط المديري للمناطق المحمية يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية:

أ- المحافظة على الأصناف النباتية والحيوانية ومواطنها من خلال:

- وضع إطار قانوني لحماية النباتات والحيوانات.
- إعادة استيطان الأصناف المنقرضة وصيانة موطنها.
- وضع نظام للتتبع العلمي للأنظمة البيئية.

ب- إتمام المعطيات الطبيعية والتراثية لشبكة المناطق المحمية عبر:

- تنفيذ مشاريع تنموية.
- تشجيع السياحة البيئية.

ج- التوعية البيئية:

- وضع برامج للتوعية البيئية.
- تنمية قدرات الجمعيات غير الحكومية.
- وضع الوسائل الاتصالية، الإعلامية والتحسيسية.

2- وسائل تطبيق المخطط المديري للمناطق المحمية:

إن تطبيق استراتيجية المناطق المحمية ترتكز على الوسائل التالية:

أ- التصاميم المديرية للتهيئة والتدبير:

أعدت تصاميم مديرية لتهيئة وتدبير ثمان منتزهات وطنية، وتعتبر هذه التصاميم كإطار عمل للمسؤولين عن تدبير هذه المناطق المحمية بحيث تحدد البرامج التهيئية التي يجب تنفيذها في إطار عقلاني والأهداف التي يجب إتباعها لضمان تنمية مستدامة للموارد الطبيعية في إطار تشاركي مع السكان

ب- الشراكة والتشارك:

من الطبيعي أن تنفيذ استراتيجية المناطق المحمية لايمكن أن تتم بطريقة أحادية من طرف المسؤولين الإداريين وذوي الاختصاص مما يحتم إشراك جميع المتدخلين في هذا الميدان.

وفي هذا الإطار تم عقد اتفاقيات إطار أو خصوصية مع جميع المعنيين بما في ذلك السكان، الجمعيات غير الحكومية، القطاع الخاص، الجماعات المحلية..... من اجل المحافظة وتنمية الموارد الطبيعية في هذه المناطق المحمية ونواحيها.

ج- تقوية الإطار القانوني:

إن الإطار القانوني الذي تم تطبيقه لإنشاء المحميات الطبيعية والذي يرجع إلى سنة 1934 حتى الآن لم يصبح ملائما مع الوضعية التي تعيشها الموارد الطبيعية حالياً، لهذا قامت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بإعداد مشروع قانون للمناطق المحمية مستعينة في ذلك بالتجارب الميدانية في تدبير هذه المناطق على الصعيدين الوطني والدولي.

إن مشروع القانون هذا يحدد أنواع المناطق المحمية وكيفية تدبيرها وسوف يمكن المغرب من تصنيف المناطق المحمية التي أنشئت أو في طريق الإنشاء حسب المعايير الدولية المتفق عليها.

3- تنفيذ المخطط المديري للمناطق المحمية: مسؤولية دولية:

من أجل تطبيق توجهات المخطط المديري للمناطق المحمية وبلورتها إلى برامج عمل قامت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بوضع عدة مشاريع للمحافظة وإتمام الموارد الطبيعية.

هكذا وقد تم تنفيذ عدة برامج عمل تهم تهيئة هذه المناطق المحمية عن طريق المقارنة التشاركية وبمساعدة شركاء وطنيين ودوليين ومن بين أهم هذه المشاريع نذكر:

أ- مشروع تدبير المناطق المحمية الممول بقدر مالي بحوالي 157 مليون درهم ويهم ثلاث منتزهات وطنية: الحسيمة، توبقال، والأطلس الكبير الشرقي وعشر مناطق ذات أهمية بيولوجية وايكولوجية، ويهدف هذا المشروع الذي يمتد على ست سنوات إلى:

- تقوية القدرات الوطنية
- تهيئة 3 منتزهات وطنية
- إعداد تصاميم التهيئة والتدبير لعشر مناطق محمية وتنفيذ بعض برامج العمل المحددة.
- التوعية البيئية

ب- مشروع التعاون المغربي الألماني لتدبير الموارد الطبيعية والذي تم الشروع فيه سنة 1993 وذلك بكل من منتزهات سوس ماسة، توبقال، تازكة ودرعى السفلى ويتمحور المشروع حول النقط التالية:

- تقوية وسائل تدبير المناطق المحمية
- إعداد مخططات عمل للمحافظة على الأصناف الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض كالغزلان.

- إعداد استراتيجيات التدبير التشاركي للموارد الطبيعية.
- تنمية الشراكة من أجل تثمين المناطق المحمية وخاصة في ميدان التوعية والسياحة البيئية.
- وضع نظام لتتبع التأثيرات.

ج- مشروع المحافظة على التنوع الإحيائي للمنتزه الوطني لدرعة السفلى.

لقد تم إعداد دراسة الجدوى لهذا المشروع الذي سوف يمول من طرف مرفق البيئة العالمية، وموازاة مع ذلك تقوم المندوبية وبالتعاون مع الحكومة الألمانية بتهيئة هذا المنتزه وتنفيذ برامج للتوعية البيئية ومشاريع صغرى لصالح السكان تحت إشراف الجمعيات غير الحكومية والسلطات المحلية.

د- مشروع المحافظة على التنوع الإحيائي عبر الترحال في الأطلس الكبير:

يهدف هذا المشروع الذي تقدر تكلفته المالية حوالي 975 مليون دولار أمريكي بتمويل من طرف مرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمملكة المغربية إلى:

- وضع وتنفيذ تصاميم مندمجة للمحافظة على التنوع الإحيائي ولضمان تنمية مستدامة للموارد الطبيعية.
- وضع آليات للتحسيس والتشجيع على المحافظة على التنوع الإحيائي ولضمان تنمية مستدامة للموارد الطبيعية
- إدماج مفهوم المحافظة على التنوع الإحيائي في النقاش السياسي على الصعيدين الوطني والمحلي.

هـ-مشروع المحافظة على الأنظمة البيئية للمناطق الرطبة والساحلية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

يهدف هذا المشروع الممول من طرف مرفق البيئة العالمية إلى الأهداف التالية:

- المساهمة في تنفيذ سياسة متوسطية للمحافظة على التنوع الاحيائي والتدبير المستدام للمناطق الرطبة والساحلية عبر وضع شبكة لتبادل الخبرات والمعلومات والتكوين.
- تنفيذ برامج عمل عاجلة للمحافظة على أصناف التنوع البيولوجي المهددة بالانقراض عن طريق تدبير مناطق نموذجية ذات أهمية إحيائية وموطنية.

و- مشروع تدبير الموارد الطبيعية بإقليم تازة:

يهدف هذا المشروع الممول من طرف الحكومة الإيطالية عبر منظمة الأغذية والزراعة إلى وضع مقارنة تشاركية لتدبير الموارد الطبيعية بالمنتزه الوطني لتازكة.

4- دور المراة في تدبير الموارد الطبيعية:

من المعروف أن للمراة دوراً مهماً في تدبير الموارد الطبيعية ولاسيما تلك التي تعيش في العالم القروي والتي لها احتكاك دائم ومتواصل بهذه الموارد ولاسيما في بلدان الدول العربية ذات خصوصيات سوسيو اقتصادية. فهكذا، ومنذ نعومة أظفارها تقوم المرأة بجمع حطب التدفئة وجلب الماء وبوظيفة الرعي زيادة إلى بعض الأعمال الزراعية التي تتناسب مع قوتها العضلية.

وكل هذه الوظائف تتم غالباً لتلبية الحاجيات اليومية العائلية وفي بعض الأحيان يكون لها هدف تجاري، وعلى سبيل المثال فالرعي الجائر يشكل خطراً على التوازن البيئي، لهذا يجب على الجميع للتدخل في هذا الميدان للقيام ببرامج ترشيدية للمراة بصفة خاصة والعالم القروي بصفة عامة بغية المحافظة على الأنظمة البيئية واستغلالها بطريقة عقلانية ومستدامة.

وفي هذا الإطار وعبر المشاريع التي تم سردها سابقا، قامت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بوضع وتنفيذ عدة برامج ترشيدية في أغلب المناطق المحمية كما قامت بتمويل مشاريع صغرى تقوم المرأة بإنجازها(الخياطة، تربية النحل، تربية القني، الحياكة، الصناعة التقليدية....) نتج عنها إدراك أهمية مردودية هذه الحرف الصغرى مقارنة مع ما يعود عليهن من استغلال بعض الموارد الطبيعية الأساسية في التوازن البيئي،ولاسيما في الأنظمة الهشة وذلك بإتباع المقارنة التشاركية مع سكان المحمية والجمعيات غير الحكومية التي تنشط في هذا المجال، وقد دلت النتائج أن العمل التطوعي للمراة كان سبباً أساسياً في نجاح هذه المشاريع والبرامج.

تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

إعداد
م. مسعودة بنت بحام

تقديم:

يتعرض البحث العلمي في موريتانيا للعديد من الإشكالات والعراقيل؛ التي لا بد أن تنعكس على أي مجهود في هذا المجال، وتتجلى هذه العراقيل أكثر عندما يكون البحث في مجالات البيئة وباللغة العربية، إذ أن المصادر الموجودة –على شحتها– غالباً ما تكون باللغة الفرنسية، وهذا ما يطرح مجهوداً مضاعفاً. أضف إلى ذلك أن معظم الإحصاءات والمعطيات المتوفرة قديمة ومتناقضة أحياناً، مما يجعل عملية البحث والتمحيص أكثر تعقيداً، وبالتالي يقود الباحث – إلى الوقوع في بعض الأخطاء ويزيد من صعوبة توخي الحذر والموضوعية أثناء عملية البحث.

وقد حاولنا– ما أمكن– أن نراعي ونتغلب على هذه العراقيل، بحيث اعتمدنا على مصادر أكثر مصداقية.

وربما إضطرينا كذلك – أحياناً– إلى الاستئناس ببعض المصادر التي قد لا ترقى كثيراً إلى تحقيق الشروط المتوخاة والمعايير المعتمدة لدينا، ولكن بعد التأكد من سلامة مصادرها وصدقيّة معطياتها.

ونتمنى بذلك، أن نكون قد وفقنا في تحقيق الحد المطلوب، والمقبول من الموضوعية؛ ووصلنا إلى ما نصبو إليه مع مراعاة محتويات الندوة.

خلفية تاريخية:

- يمكن اعتبار سفينة سيدنا نوح عليه السلام بمثابة أول محمية عرفها التاريخ، استجابة لأوامر الله تعالى في قوله: {حتى إذا جاء أمرنا وفار التنور قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين وأهلك إلا من حق عليه القول ومن آمن} الآيتان 40 و41 من سورة هود، وقد شكلت هذه السفينة في ذلك الوقت ملاذاً ومسكناً لتعايش مختلف أنواع الكائنات الحية في سلام وتناغم فريدين.
- في القرن الثاني عشر قبل الميلاد تم إصدار أول قانون في الصين لحماية إحدى الغابات.
- في المائة الثالثة قبل الميلاد أصدر أسوكا إمبراطور اليابان قانوناً لحماية الغابات والحيوانات والأسماك.
- حوالي 750 ميلادية، تم إنشاء أول محمية للغزلان والدببة في مدينة فيينا.

- في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، أصدر إدوارد ملك انجلترا كتاب "يوم القيامة"، الذي تم من خلاله جرد كل الأراضي والغابات والمصائد في مملكته.
- خلال القرون الوسطى، اعتاد بعض الملوك والأمراء إنشاء محميات طبيعية للترفيه وحماية بعض الأنواع المهددة بالانقراض.
- في العصر الحديث، بدأت فكرة إنشاء المحميات الطبيعية عام 1974 من قبل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي MAB التابع لليونسكو.
- في العام 1976، تم إنشاء شبكة المحميات الطبيعية، وقد توسعت هذه الشبكة فيما بعد حتى وصل عدد المحميات في نهاية يونيو حزيران 2001 حوالي 400 محمية، موزعة على 94 قطراً.
- أول مؤتمر خاص بالمحميات الطبيعية في العام 1983 بين اليونسكو والUNEP، وقد أفضى هذا المؤتمر إلى خطة عمل المحميات الطبيعية التي وافقت عليها اليونسكو والUNEP عام 1984.

تعريف المحميات الطبيعية:

تعرف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المنتزهات القومية والمحميات الطبيعية على أنها: "مساحات كبيرة من الأراضي تخصص بواسطة القانون لحماية المصادر الطبيعية الواقعة ضمن حدودها، وتشمل هذه المصادر المجتمعات النباتية والحيوانية، وجميع أشكال الأرض بتضاريسها كالجبال والكهوف ومساقط المياه والتكوينات الصخرية والأنهار والينابيع والمياه المعدنية".

أما الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، فيعرف المنتزهات والمحميات الطبيعية بأنها: " مساحات كبيرة من الأراضي، التي يكون فيها النظام أو الأنظمة البيئية غير مستغلة أو مستوطنة من قبل الإنسان، وتكون فيها الأنواع النباتية والحيوانية ومواطن ومواقع الأرض وأشكالها وتضاريسها وتوزيع اليابسة عليها ذات أهمية علمية أو تعليمية أو ترويحية أو تمثل مناظر خلابة".

ويمكن تعريف المحميات الطبيعية كذلك بأنها "مناطق يتم إنشاؤها بالدرجة الأساس لحماية والتمتع بالتراث الطبيعي أو الثقافي والمحافظة على التنوع الحيوي وصيانة خدمات ووسائل دعم الحياة الإيكولوجية، وهي الأكثر استعمالاً ونجاعة في حماية النظم البيئية الطبيعية".

وقد وصل إجمالي المساحات المحمية في العالم إلى أكثر من 39606070351 هكتار على مستوى العالم عام 1984، ليرتفع هذا الرقم مع منتصف التسعينات بشكل مذهل.

ويتزايد اهتمام دول العالم بالمحميات الطبيعية، نظراً لأغراض متعددة تختلف حسب أولوية كل

قطر ومدى استجابة هذه المحميات لمتطلبات التنمية والاستغلال في ذلك القطر.

وينبغي أن يتم وضع بعض الأهداف الرئيسية بعين الاعتبار، بحيث تتضمن حماية وصيانة هذه المحميات مجموعة من المحاور والأهداف من أهمها:

- تقييم وفحص الغطاء النباتي داخل المحمية.
- تقدير معدلات التدهور أو التراجع في الأنواع النباتية.
- تحديد أساليب العناية والصيانة الحالية.
- العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة للحماية والتحسين

ويمكن تقسيمها بشكل رئيسي حسب الاستغلال إلى:

1- **محميات علمية:** تستهدف حماية النظم البيئية وتستخدم للأبحاث العلمية.

2- **المنتزهات الوطنية والقومية:** وتستخدم للأغراض العلمية والتعليمية والترويح عن النفس، إضافة إلى استخدامها كمورد سياحي.

3- **محميات المعالم الطبيعية:** لحماية وصيانة أشكال طبيعية ذات أهمية وطنية وعالمية.

4- **محميات طبيعية:** وتستخدم لأغراض حماية الغابات والمراعي وغيرها، إضافة إلى إدخال وأقلمة ومنع الأنواع النادرة من الانقراض.

5- **محميات المناظر الطبيعية:** سواء كانت هذه المناظر برية أو ساحلية.

6- **محميات الموارد الطبيعية:** تتم حمايتها بغرض العمل على الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية الموجودة بها.

7- **محميات الحياة البرية وإدارة الموارد الطبيعية:** وتستخدم كذلك لأغراض السياحة والتعليم وحماية الأنواع من الانقراض.

1- **محميات إنسانية طبيعية:** يتم فيها تنظيم العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يتعايش معها.

2- **محميات المحيط الحيوي:** يتم إنشاؤها من أجل حماية المجتمعات الحيوية النباتية **والحيوانية** داخل النظام البيئي الطبيعي، وذلك للاستعمال في الحاضر والمستقبل.

المحميات الطبيعية في موريتانيا:

تبلغ مساحة المحميات الطبيعية في موريتانيا حسب المخطط الوطني لمكافحة التصحر 480 كلم2، موزعة على 35 محمية، منها 30 محمية غابية و3 محميات صحراوية ومحميتين شاطئيتين.

وتتوزع هذه المحميات على ولايات البلاد حسب الجدول التالي:

الولاية	الغابات المحمية بـ (كلم^2)
الحوض الشرقي	-----
نواكشوط	-----
الحوض الغربي	15
لعصابة	160
كوركول	45
لبراكنة	90
اترارزة	85
آدرار	-----
نواذيبو	-----
تكانت	60
كيديماغا	25
تيرس	-----
إينشيري	-----
الإجمالي	**480 كلم^2**

وعلى الرغم من أن إنشاء هذه المحميات جاء كجزء من المجهود الوطني لحماية الوسط البيئي والحد من الأخطار التي تهدد الأنواع النباتية والحيوانية بالانقراض، فضلاً عن الأغراض السياحية والعلمية، فإنه إذا ما استثنينا المحميتين الشاطئيتين (حوض آرغين، جاولينغ) لا توجد محميات حقيقية على غرار ما هو معروف في الوطن العربي، حيث أن هذه المحميات، خاصة تلك الغابية منها تفتقر إلى الحد الأدنى من الشروط التي تصنفها ضمن المحميات الطبيعية، إذ لا توجد لها حماية حقيقية أو إدارة، مما يجعلها عرضة للتعديات المستمرة؛ ومن ثم تتناقص وتتعرض أحيانا الأنواع التي أنشأت أصلاً من أجل حمايتها.

<u>وسنأخذ المحميتين الشاطئيتين الرئيسيتين في البلاد، ونتعرض لنوع المشاركة الشعبية وخاصة النسوية.</u>

I- محمية جاولينغ: الحظيرة الوطنية لجاولينغ مؤسسة وطنية ذات طابع إداري تم اكتتابها بالقرار رقم 91/005 بتاريخ 14 يناير 1991 على مساحة 16000 هكتار في منطقة الدلتا (وهي مكان التقاء النهر بالمحيط الأطلسي).

أهدافها:

- خلق تنمية مستدامة بالتعاون مع السكان المجاورين للحظيرة.
- تنسيق ودعم النشاطات الإنتاجية لهؤلاء السكان.
- حماية الأنواع النباتية والحيوانية الموجودة في الحظيرة من التعديات.
- تنسيق جميع النشاطات الغابية والزراعية والرعوية والسمكية وغيرها في منطقة حدود الحظيرة.

ولتحقيق هذه الأهداف، قام المسئولون باعتماد مرحلتين:

المرحلة الأولى: تم التركيز فيها على المحافظة على الموروث البيئي بعد مجهودات اكتشافه، واستعادة الأنواع التي تعرضت منه للضياع والتلف، بل وحتى الانقراض أحياناً.

المرحلة الثانية: المحافظة على النشاطات التنموية التقليدية للسكان المجاورين للحظيرة وإشراكهم في العمل التطوعي البيئي مقابل مبالغ وتشجيعات رمزية أحياناً، وتكييف نشاطاتهم التنموية لتراعي الموروث البيئي.

ويمكن اعتبار مفهوم تأصيل المشاركة الشعبية قد تبلور بشكل أكثر وضوحاً من خلال إنشاء مجموعة من التعاونيات النسوية المحلية، والتي يمكن أن نختصرها فيما يلي:

- تعاونيات لزراعة الخضروات والفاكهة.
- تعاونيات لإنتاج وبيع الأسماك المجففة.
- تعاونيات للنسيج.
- تعاونيات للخياطة.
- تعاونيات للصناعات التقليدية الأخرى.

ويقوم المسئولون في محمية الحظيرة الوطنية لجاولينغ بتقديم الدعم والتمويل لهذه التعاونيات بغرض خلق بدائل للتخفيف من الضغط الذي تتعرض له الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة، كما استطاع المسئولون عن الحظيرة إشراك المواطنين (وخاصة من الشريحة النسوية) في عمليات التشجير التي تتم سنوياً، وكذلك أعمال الحماية من خلال حملات التوعية ومحو الأمية التي استهدفت هذه الشرائح، وزادت بالتالي من اهتماماتها وشعورها بالمسؤولية تجاه الوسط البيئي، بحيث أصبحت بعض هذه المجموعات تشارك في عمليات إدخال وأقلمة أنواع أخرى بغرض زيادة التنوع البيولوجي ومن ثم تنويع الإنتاج.

II- محمية الحظيرة الوطنية لحوض آرغين:

إن الحظيرة الوطنية لحوض آرغين، الواقعة على الساحل الموريتاني جنوبي مدار السرطان على امتداد 180 كلم ومساحة 12000 كلم^2، هي قبل كل شيء مكان التقاء اليابسة بالبحر في اتصال رائع على شكل سلسلة من الأمواج والكثبان تحت ضوء الشمس الساطع في صفائها الأصلي مثل فجر أول أيام الدنيا، موضع تتقارب فيه التأثيرات المعتدلة والمدارية حيث تختلط المناخات والتيارات والأنواع والثقافات في تنوع عجيب، ولتشكل بذلك موزاييكاً حيوياً بديعاً، ويجمعها تاريخ انصهرت فيه واشتركت شعوب البافور والبربر والعرب ومستكشفون برتغال وقوافل تنمبكتو وصيادون كناريون بسفنهم الشراعية وبزوارق إفريقية، وحيث تتعايش نباتات المانغروف والسبارتين وعجول البحر والدلافين ذات الحدبة وأسماك النازلي والكورفين وخطاف الماء وطيور مستنقعات سيبيريا والخرشنات المدارية في المياه قليلة العمق لخليج آرغين وفوق جزره.

هذا التنوع في الحياة مدهش، خصوصاً وأنه يوجد في مداخل الصحراء وتفسره قبل كل شيء إنتاجية الوسط الذي تغنيه تصاعدات المياه الباردة ومساحات شاسعة من المعاشب البحرية، وهي مروج تحت مائية حقيقية يغطيها الموج وينكشف عنها. وقد تأكد بأن هذه الظروف مواتية لتكاثر الأنواع، وخاصة الأسماك والرخويات والقشريات، وهي بالغة الأهمية لاقتصاد موريتانيا.

ويعيش المسئولون عن الحظيرة المكلفون بالسهر على هذا التراث في قلق خشية رؤية هذه "الدجاجة التي تبيض الذهب" (على حد تعبير أحد الخبراء)، يهددها طمع الصيادين.

لقد سخرت معا منظمات ونساء ورجال وافدون من آفاق متعددة حماسهم وطاقتهم لدراسة وحماية وتثمين هذا الوسط الفريد الذي أصبح موقعاً من التراث الطبيعي العالمي مجسداً بذلك هويته الأصلية كمكان للالتقاء.

إدارة الحظيرة الوطنية إنشاء الحظيرة:

لم تكن الحظيرة عند إنشائها سنة 1976 تملك سوى قليل من الوسائل وعدد محدود من العمال، وفي المقابل كانت إشكالية إدارة هذا الحيز الذي يقدر بحوالي 12000 كلم^2 أكثر صعوبة، إذ كان الوصول إلى الحظيرة شبه مستحيل وضغط الصيد متعباً، وكانت مكاتب الحظيرة حينها في نواذيبو، وما كان وكلاؤها يذهبون إلى الميدان إلا في مهام عارضة بواسطة 3 سيارات من نوع LAND-ROVER، ممنوحة من قبل الصندوق العالمي للطبيعة WWF. وقد تم تقديم دعم هام من طرف التعاون الفرنسي خاصة بوضع مساعدة فنية تحت التصرف، لا تزال موجودة منذ ذلك الوقت وبناء محطة ميدانية قرب قرية إيويك.

لقد انعقد اجتماع في قرية إيويك سنة 1984 للمنظمة الدولية WETLANDS، ضم متخصصين علميين ومدراء لمناطق رطبة من القطب الشمالي، والتزم المشاركون – وقد أدهشتهم روعة الحظيرة- بتنسيق الجهود لضمان حمايتها الفعلية.

بضع سنوات بعد ذلك أنشأ "ليك هوفمان" برفقة "جابرييل هاتي" المؤسسة الدولية لحوض آرغين تحت الرئاسة الشرفية لرئيس جمهورية موريتانيا، وبدعم من أهم المنظمات الدولية المهتمة بالمحافظة على البيئة والتراث الإنساني، مكنت هذه المؤسسة من جمع بعض المساعدات التي كانت الحظيرة بحاجة إليها للاضطلاع بمهامها. وفي هذه الفترة بدأ البحث العلمي يتطور ويأخذ شكلاً مهنياً، وبصورة تدريجية إذا ما تجاوزنا جو المجازفة للبعثات الأولى بحثاً عن الطيور، فإنه كان يتم بشكل أكثر تنظيماً وعمقاً جمع معطيات حول مختلف مكوّنات النظام البيئي حول طيور المستنقعات وبيئة الأحواض الوحلية من قبل الفرق الهولندية من WIWO والمعهد الملكي للعلوم الطبيعية RIN وحول عجول البحر من خلال أعمال Didier Marchessaux و أيضا حول الإتيانوغرافيا (علوم المحيطات) من قبل مختبر الأنظمة الأرضية والمركز الوطني للأبحاث العلمية CNRS ودراسة النظام البيئي (الشاطئي) في عرض حوض آرغين من قبل فريق متعدد التخصصات من الدول الواطئة.

تم الاعتراف بالحظيرة من خلال تصنيفها في إطار الاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة، كمنطقة ذات أهمية عالمية، وبتصنيفها موقعاً هاماً من التراث الطبيعي العالمي من قبل اليونسكو.

نقل مقر إدارة المحمية إلى العاصمة:

على مر العقد الأخير أصبحت الوضعية معقدة أكثر بكثير لتزايد الضغوط على الحظيرة، ونتيجة لذلك تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات خلال هذه السنوات من بينها نقل مقر إدارة الحظيرة سنة 1994 إلى العاصمة، لتستجيب بصفة مباشرة أكثر مع تضاعف الاتصالات الإدارية والدولية، ولتصبح أقدر على مراقبة دخول مجموعات ذات أهمية للحظيرة كالسياح والصيادين وسباق السيارات والتجار، وتم الإبقاء على محطة في نواذيبو من أجل متابعة المحمية الملحقة في الرأس الأبيض وتوجيه سير السيارات القادمة من المغرب والمتوجهة إلى نواكشوط.

نظمت مشاورات موسعة لغرض تحديد أولويات الحظيرة، وقد تجسدت هذه المشاورات في مخطط رئيسي للفترة من 1994 إلى 2003، وعلى أساس الأهداف التي تم التمسك بها أخذ البرنامج بنيته في مختلف الميادين.

ففي ما يتعلق بالتنمية، لزم دعم الصيادين للإبقاء على أسطول اللنشات التي بدأت تعطي بالفعل إشارات شيخوخة بينما لم يكن لدى الإيمراغن (السكان الأصليين للحظيرة) بديل سوى زوارق ذات

محركات، ليست فقط محظورة داخل الحظيرة، ولكنها أيضاً تطرح مشاكل عديدة كالتلوث والصيانة والتزود بقطع الغيار والوقود، بينما تكتفي اللنشات بالرياح وتحتاج إلى صيانة بسيطة، وهي أيضاً جزء من التراث الثقافي ولها ميزات لم تكن معروفة في إطار السياحة البيئية.

أخيراً، ومن وجهة نظر إدارية، ولكونها هي وحدها المرخص لها بالصيد، فإن كل الأنواع الأخرى تعتبر تلقائيا في وضعية غير مشروعة، وهو ما يسهل إلى حد بعيد عملية المراقبة كما يدل بطريقة ملموسة على مبدأ حق الصيد المقتصر على السكان المعروفين بالإيمراغن في مياه الحظيرة.

وهكذا، تم إنشاء ورشة سفن تقوم بترميم المنشآت القديمة وبناء منشآت جديدة وفق هندسة وتصميم تقليديين وتكوين نجارين بحريين وتكوين نساء من الإمراغن على صنع الأشرعة، وأيضاً إنشاء تعاونيات لاقتناء المعدات والأخشاب الضرورية لتصنيع الزوارق. كما تم الشروع في نفس الوقت في عدة أنشطة في ميادين محو الأمية والصحة والأنشطة النسوية والمواصلات.

ودائماً في ميدان التنمية، قام المسئولون عن الحظيرة بإعداد استراتيجية بيئية؛ تمكن بشكل متبصر من ضبط نشاط اقتصادي يوازي بين الأهداف العلمية والسياحية والبيئية؛ فضلاً عن إشراك السكان في مختلف النشاطات من خلال إنشاء العديد من التعاونيات النسوية على امتداد الساحل الذي تستقر به مجموعات السكان الأصليين (الإمراغن) ومفردها (آمريغ) وهم موزعون على تسع قرى، توجد داخل الحظيرة الوطنية نفسها. وباستثناء قرية مامغار الواقعة على الحافة الجنوبية من حدود الحظيرة، والتي تضم حوالي 400 نسمة، فإن باقي القرى يقل ساكنوها عن 100 نسمة في القرية الواحدة.

قديما كان الإمراغن يصطادون مشياً على الأقدام على امتداد الساحل، حاملين شباكهم على عواتقهم بحثاً عن أسراب البوري الأصفر، واليوم يذهبون للصيد أبعد من عرض البحر بواسطة زوارق ذات أشرعة موروثة عن الصيادين الكناريين منذ ما يقرب من نصف قرن.

وبعد ذلك، امتدت نقاط الصيد إلى عشرات الكيلومترات في عرض البحر وتم تصدير السمك إلى العاصمة نواكشوط وتم تسويق بعض المشتقات كبيض سمك البوري (البطرخ الشهير) وزعانف القرش وحتى إلى أوروبا وآسيا بمشاركة هؤلاء السكان، مما ربط هذه القرى الصحراوية ببقية العالم.

وظائف الحظيرة الوطنية لحوض آرغين:

المحافظة على التنوع الحيوي:

تلعب الحظيرة على المستوى العام دوراً مهماً في المحافظة على تنوع الكائنات الحية، وسواء

تعلق الأمر بالنباتات أو الأسماك أو الطيور أو الثديات، فإن هذه الحماية ضرورية لأسباب أخلاقية احتراماً للحياة في ذاتها، ولأن الأنواع ثمرة تطور طويل؛ فهي تمثل على هذا الأساس موروثاً تاريخياً تجب حمايته والمحافظة عليه. وبينما يبدو بعضها للوهلة الأولى مهماً لأسباب اقتصادية، لكونه مورد صيد أو ذا قيمة سياحية خاصة؛ فإن البعض الآخر غير المرغوب فيه قد يختفي بفعل اللامبالاة، في حين أنه يلعب دوراً محدداً لبقاء الأنواع الأولى. ويمكن أن يصبح يوما مّا مفيدا للبشرية إثر اكتشافات علمية جديدة. ونظراً لمجموع هذه الأسباب؛ تخصص حظيرة حوض آرغين لغرض المحافظة على موروث حي، يمثل خزاناً حقيقياً من الجينات الغنية في خصائصها وتنوعها، يضاف إليه التراث الثقافي الذي حفظه الإمراغن والرعاة، والذي عمل المسئولون في الحظيرة على المحافظة عليه وتعزيزه وتطويره للتكيف مع أغراض السياحة البيئية، وذلك من خلال إنجاز العديد من برامج التوعية الموجهة لصالح الإمراغن، وكذلك إنشاء العديد من التعاونيات التي تم من خلالها إشراك السكان المحليين في مراحل الإنتاج المختلفة.

ويمكن اختصار النشاطات التي يمارسها هؤلاء السكان بالتعاون مع إدارة الحظيرة فيما يلي:

- حماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع النباتية والحيوانية الموجودة داخل المحمية
- صيد الأسماك وفق خطة منتظمة مرخصة من قبل المسئولين في الحظيرة وبالأساليب التقليدية المعروفة من قبل السكان مع تطوير هذه الأساليب.
- تقشير الأسماك وجمع بيوضها وتعليبها ومن ثم تصديرها للبيع.
- زراعة الخضروات والفاكهة وأشجار الزينة.
- القيام بنشاطات أخرى في مجالات مختلفة كالخياطة والنسيج والنجارة والحدادة، إلى غير ذلك من النشاطات التي يتم الإشراف عليها ودعمها مادياً ومعنوياً من قبل القائمين على الحظيرة.

التصحر كظاهرة بيئية عالمية:

وقبل أن نتناول دور المرأة في حماية البيئة، من خلال ما تلعبه من دعم للاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في موريتانيا، فإننا سنعطي نبذة مختصرة عن مدى استجابة الجهات المسئولة لروح الاتفاقيات الدولية في هذا المجال، وأهمها:

- الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي: ولا يزال العمل بها محدوداً ومقتصراً على بعض النشاطات المتواضعة، وخاصة في المحميات الشاطئية.
- الاتفاقية الدولية للتغيير المناخي: وإذا ما استثنيا الملتقى الأخير الذي عقد في العاصمة حول

"التغيرات المناخية في موريتانيا وضرورة أقلمة السياسات الوطنية لتتكيّف معهـا"، فـإن التعاطي مع ظاهرة التغيرات المناخية لا يزال معدوماً.

- الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر: وسنتعرض لها بشكل أكثر تفصيلا، لأهميتها من جهـة، ولأن دور المرأة في تنفيذها كان أكثر وضوحاً وجلاء.

ويمكن تعريف التصحر في البداية بأنه "أحد أشكال التدهور الشامل الذي يصيب الأنظمة البيئية تحت تأثير العوامل المناخية غير الملائمة؛ وسوء استغلال الغابات والمراعي الطبيعية والأراضـي الزراعية والمياه، وهو يتجلى بازدياد الجفاف وانخفاض إنتاجية الأرض وحلول نبت جفافي ومبعثر محل النبت الأصلي، أي أن البيئة تأخذ مجموعة من الصفات الجديـدة تشـبه صـفات المنـاطق الصحراوية، لاسيما من الناحية الإنتاجية.

ويختلف التطور الزمني لظاهرة التصحر باختلاف البيئة الطبيعية والمناخ والضغط البشـري، فيبلغ التصحر قمته (بعد قرن أحياناً) ولا يتجاوز جيلاً (30 سنة) في حين آخر، ولا يزال الكثير من الشيوخ في موريتانيا يذكر الماضي الرعوي (وربما الغابي) المزدهـر والقريـب الأراضـي الآن أصبحت حجارة عادية أو غطتها الرمال.

وقد جاء في اتفاقية مكافحة التصحر: تتعهد الأطراف من البلدان التي يزيد عددها علـى 150 دولة، والتي صادقت على الاتفاقية في 26 دجمبر 1996 بما يلي:

1- إعطاء الأولوية الواجبة من قبل كل دولة لتخفيف آثار الجفاف وتخصيص جزء كاف من مواردها حسب ظروفها وإمكانياتها.

2- وضع استراتيجيات وأولويات في إطار خطط أو برامج التنمية المستدامة لمكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف.

3- معالجة الأسباب الجوهرية للتصحر وإعطاء أهمية خاصة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تتسبب أو تؤثر في عمليات التصحر.

4- العمل على الرقع من وعي السكان المحليين، خاصة النسـاء والشـباب وإعطـائهم دوراً رئيسياً في المشاركة من خلال المبادرات الفردية أو المنظمات غير الحكومية في المجهود الرامي إلى مكافحة التصحر والحد من انعكاسات ظاهرة الجفاف

5- دعم هذه الإجراءات بالعمل على استصدار تشريعات تسهل إمكانية تطبيق روح الاتفاقية.

تحديات التصحر في موريتانيا:

على الرغم من أن موريتانيا كانت من بين الدول الأوائل التي سنت تشريعات وقوانين لحماية

الطبيعة وأعلنت البلاد محمية طبيعية يمنع فيها القطع والصيد البري بمختلف أشكاله، فضلاً عن اتخاذ إجراءات عقابية بحق الأفراد الذين يتسببون في إشعال الحرائق أو قطع الأشجار أو صيد الحياة البرية، بالرغم من هذه الخطوات التي تم اتخاذها منذ ستينيات القرن الماضي أي فجر استقلال البلاد، فقد تدهورت الظروف المناخية إثر تتابع سنوات الجفاف الكبرى (1968، 1973،1981 ، 1985، 1990، 1992)، وما رافق ذلك من تراجع ملحوظ في صرامة تنفيذ التعليمات الحكومية في هذا المجال، وما ينبغي أن يترتب على مخالفة هذه التعليمات من عقوبات، بحيث تزايدت معدلات إشعال الحرائق والقطع لأغراض الفحم والاحتطاب والرعي الجائر، كما ارتفعت بشكل مضطرد معدلات الصيد البري وحتى البحري بحيث أصبح العديد من الأنواع الحية منقرضاً أو في طريقه إلى الانقراض.

ففي المناطق المتأثرة بالجفاف كان الدخل ضعيفاً، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى التهديد بشبح مخاطر المجاعة، كما أحدث خللاً كبيراً في الاستقرار الاجتماعي وأجبر السكان على الهجرة إلى مناطق ملائمة أكثر، متسبباً بذلك في استنفاد الموارد الطبيعية.

ويمكننا أن نأخذ على سبيل المثال غابات الـ A. Senegal، التي كانت تقدر بـ 16.5 مليون هكتار مع الخطة العامة لمكافحة التصحر وتراجعت إثر سنوات الجفاف هذه، بحيث قدرها الصندوق الأوروبي بـ 40000 هكتار، منها 26000 هكتار بكثافة 150 شجرة في الهكتار.

وتعتبر هذه الأرقام قديمة ولا ينصح بأخذها حاليا، لأنه في السنوات الأخيرة حدثت تغيرات إيجابية نوعاً ما، لا ينبغي إهمالها. ومن هذه التغيرات:

- شهدت أشجار الصمغ العربي فترة تجديد طبيعي بسبب الزيادة في معدلات الأمطار.
- تعتبر من بين الأنواع المستخدمة في مشاريع مكافحة التصحر الآن.
- ظهور مشاتل يمتلكها القرويون في بعض المناطق وتختص بإنتاج شتلات A. Senegal
- ظهور وانتشار الزراعة الغابية التي تستخدم هذه الشجرة، رغم أنها حتى الآن محصورة في كيديماغا فقط.
- ظهور تعاونيات أهلية تختص بزراعتها واستثمارها لإنتاج الصمغ.

وإذا كانت القارة الإفريقية هي الأكثر تأثرا بالتصحر، فإن موريتانيا، خاصة تأثرت بشكل ملحوظ، إذ أن أكثر من ثلثي الأراضي صحراوية والأغلبية الساحقة من السكان تسكن في الريف وتعيش هذه الوضعية.

أهم العوامل التي أتت بهذه الظاهرة:

1- **العوامل المناخية:** إن تدهور الظروف المناخية منذ تتابع سنوات الجفاف شكل بالطبع سبباً رئيسياً لسرعة الزحف الصحراوي، فهذه الظاهرة المناخية وقعت بشكل خاص في موريتانيا البلد الهامشي على الصحراء الكبرى، لأن النقص في الأمطار من 30 إلى 60% حسب الولايات؛ سبب توسع المنطقة الجافة، لتصل إلى أكثر من 150000 كلم^2؛ ومن ثم اتساعها نحو الجنوب.

2- **عوامل التعرية والتملح:** إن نقص نسبة معدلات الأمطار الكافية الضرورية للزراعة وتزايد تركيز السكان على نوع محدد من الأنشطة الإنتاجية، هما أمران تسببا في زيادة فقر الأراضي الزراعية وتعريتها وملوحتها، وقد أدى ذلك بدوره إلى تنامي ظاهره تحويل الأراضي الحرجية والرعوية لأغراض الزراعة، إضافة إلى الاستعمال المفرط وغير المقنن للمخصبات الزراعية والكيميائية والمبيدات. كل تلك العوامل أثرت بشكل كارثي على التربة وأدت إلى تدهورها.

3- **استغلال الموارد البحرية:** إن الفترات المتتالية التي شهدت فيها البلاد تراجعاً في كميات الأمطار، قد شهدت كذلك تراجعاً كبيراً في الموارد الغابية، حيث اختفى العديد من النباتات تقريباً كما هو الحال بالنسبة للصمغ العربي في الجنوب والجنوب الشرقي للبلاد، الذي تراجع كما ذكرنا بشكل مذهل، لكن السبب الأهم والأخطر هو استهلاك الخشب وصناعة الفحم لأغراض الوقود، الذي شكل العامل الأكثر تدميراً لغابات البلاد.

4- **زيادة استغلال المراعي:** إن نقص إنتاجية وحدة المساحة الرعوية ضاعف الضغط على مناطق محددة، خاصة تلك الواقعة في الجنوب والجنوب الشرقي، حيث تتركز معظم قطعان الماشية، مما تسبب في زيادة استغلال المساحات العشبية حول نقاط الماء الدائمة (مياه سطحية دائمة، مجاري مائية، آبار..الخ)، وقد نتج عن هذه الوضعية استنزاف شبه كامل لهذه المساحات، واضطر بالتالي ملاك هذه القطعان أصحاب الثقافة البيئية المحدودة إلى قطع وإزالة هذه الأعشاب لأغراض الرعي بشكل غير مدروس.

5- **الواقع الاجتماعي والاقتصادي:** إن تدهور الوضع وتتالي سنوات الجفاف وما نتج عنها من موت أعداد هائلة من قطعان الماشية أدى هو الآخر إلى نزوح السكان من الريف باتجاه المناطق الحضرية، حيث تضاعف سكان المدن خلال فترة وجيزة.

6- **هذا،** رغم أن السلطات قامت بجهود مهمة من خلال تطبيق خطط إصلاحية متتالية لتثبيت السكان، لكن هذه المحاولات لم تنجح في احتواء موجة القادمين الجدد وتقربهم الفوضوي في ضواحي المدن.

الحاجة إلى اعتبار واستعمال النوع في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر:

انطلاقا من الاعتراف بالدور الأساسي الذي تلعبه النساء، تتعهد الاتفاقية بالعمل على زيادة مشاركة السكان المحليين، خاصة النساء لاتخاذ القرارات التي تعنيهم، وأصبح من الواضح جداً أن نجاح تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر مرتبط بمشاركة النساء على جميع المستويات، مما يجعل من الضروري إنجاز استراتيجيات وإنتاج سياسات تعطي عناية خاصة لقضية النوع خلال جميع المراحل وعلى كل المستويات، فإدماج المرأة في التنمية المستدامة يجب أن يمر ببرامج تحسيس وتهذيب، ليست موجهة فحسب إلى المرأة؛ وإنما تتطلب كذلك إقناع الرجل بدورها في معركة الحياة.

وعليه، فإن ثورة في العقليات ستفرض نفسها في هذا الخصوص.

تعريف النوع:

لقد عرف مصطلح النوع على أنه "مجموعة من القواعد والأدوار الخصوصية والمتغيرة في آن واحد يوصف بها الرجال والنساء في مجتمع ما".

وحقيقة، فإن الخصوصية الثقافية التي تحدد المواقف والعادات والقيم والأدوار التي يجب أن يلعبها كل أحد في الحياة اليومية كلها أمور تساعد على الرفع من قيمة ومستوى تطبيق النوع.

وأدوار النوع تتخذ ثلاثة أوجه:

- دور الإنجاب.
- دور الإنتاج.
- الدور الجماعي.

ونوع النظرة نحو عمل الرجال والنساء، يسمى تقسيم العمل حسب النوع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تقسيم العمل حسب النوع يختلف من مجتمع لآخر حسب الثقافة والمجموعات المختلفة المكونة لهذا المجتمع.

والهدف من تحليل النوع هو اكتشاف ما إذا كانت مشاكل وانشغالات جميع الأشخاص المعنيين بسياسة أو مشروع أو برنامج تم أخذها بعين الاعتبار، فكثيرا ما، وللأسف؛ تجهل أنظمة الاستشارة بشكل كامل حاجات وتطلعات بعض الفئات "المهمّشة" (نساء وشباب).

حدود مقاربة النوع في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في موريتانيا:

إن إدماج المرأة وتأصيل مشاركتها عبرت عنه السلطة، وتجسد من خلال إنشاء كتاب الدولة

المكلف بشؤون المرأة عام 1992، وما رافق ذلك من ظهور حركة جمعيات نسوية، بيد أن بعض العوامل لا زالت تعرقل الاندماج الفعلي للنساء في مسار التنمية بما في ذلك حماية البيئة خاصة:

- نسبة التمثيل الضعيفة في الهيئات القيادية (3.8% من النساء في البرلمان، 7.7% من النساء اللائي يشغلن وظائف من الفئة المتقدمة في الإدارة).
- جهل الفرص والحقوق المتاحة لهن على مستوى الاتفاقيات الدولية والبرامج والمشاريع.
- محدودية معرفتهن بالمشاكل المرتبطة بالتصحر (التنوع البيئي، التغيرات المناخية، تدهور التربة).
- ضعف الوعي حول تأثير أنشطتهن على البيئة.
- مساهمة المرأة الموريتانية في حماية البيئة من خلال دورها في تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر.

إن المرأة الموريتانية الواعية بأهمية دورها المتزايد في حركة التنمية، بدأت تبحث عن الطرق والوسائل الأنسب والأنجع من أجل تقديم مشاركتها النشطة والفاعلة في تطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر. ومن الأدلة على هذا الاندفاع هو إنشاء مجموعة "المرأة والتصحر".

ومن أجل توفير فرص النجاح للأنشطة النسوية في هذا الإطار يجب تحديد أنواع وطرق هذه المساهمة:

1- **المساهمة المالية:** إن المادتين 20 و21 من الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر تؤكد صراحة على الأهمية الرئيسية للتمويل، ومن أجل إدارة وتسيير أمثل للأنشطة المرتبطة بالتصحر، فإن على النساء أولاً تعبئة جهودهن للحصول على موارد خاصة بهن لأن المبالغ التي تجمعها منظمات نسوية، يمكن أن تكون أساساً لطلبات تمويل محتملة وأكثر قابلية للاستجابة لدى بعض الممولين المعنيين بالمشكلة البيئية، إلا أن ضعف دخل هؤلاء لا يمكن – في الغالب– من تحصيل مشاركة ذات دلالة.

2- **المساهمة في اتخاذ القرار:** اعتبرت قمة "ريو" النساء إحدى أكبر المجموعات التي كان من الضروري **إدماجهن** للوصول إلى تنمية مستدامة، فالكفاءات المختصة والمعارف والآفاق النسوية تفرض على المرأة إسماع صوتها، ولهذا يجب أن تكون النساء ممثلات بشكل تام في هيئات القرار.

3- المساهمة الاقتصادية: إن من أكبر تحديات هذا القرن:

- النقص الغذائي الحاد، الناجم عن عدم تحقق الاكتفاء الذاتي.
- تدهور الأنظمة البيئية.

والتنمية الاقتصادية في الدول السائرة في طريق النمو تمر لا محالة بمعالجة هاتين الظاهرتين.

وإذا كان العديد من المبادرات قد قيم بها في هذا المجال، فإن المرأة ظلت على هامش المعركة.

ومن المعروف أن الأسر بواسطة نظامها الاستهلاكي، تؤثر تأثيراً شديداً على الموارد الطبيعية، مسببة بعض الخلل بالتوازن البيئي الذي قد يكون له وقع اقتصادي لايستهان به.

ومن هنا، فإن المرأة المكلفة بتسيير المنزل قادرة تماماً على لعب دور من الدرجة الأولى، وإدماجها في هذا المجال يمكن من بين أمور أخرى من:

- إعطاء قيمة للطاقات البديلة للخشب.
- ترقية وتقنين استعمال غاز البوتان في المنازل.
- القيام بأنشطة تشجيرية.
- تقوية وتعميم الاستعمال الامثل للتقنيات عند الأسر.
- تنمية أنشطة البستنة وزراعة الخضروات.

1- **المساهمة الطبيعية:** إن التشجير يشكل عملية حيوية في مكافحة التصحر، ومن ثم حماية البيئة، وقد حقق اندفاع المرأة الموريتانية في هذا المجال نجاحاً معتبراً، سواء من حيث مشاركتها في خلق أنشطة بديلة عن الاعتماد على المصادر الغابية أو من خلال عمليات التشجير وصناعة السياج للحماية، كما احتلت دوراً طلائعياً في زراعة الخضروات والبستنة، وحتى في زراعة الأرز المروي؛ وتدخلت في الصناعة التقليدية التي أصبحت شيئاً فشيئاً تجارة كاسدة بسبب ارتفاع منحنى عرضها في السوق.

المبادرات الموجودة في موريتانيا في مجال تقوية وتأصيل مشاركة المرأة:

في سبيل تقوية دور أو إشراك المرأة الموريتانية، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات نذكر منها على سبيل المثال:

- يوم 05 مارس العيد الوطني للمرأة.
- إنشاء كتابة للدولة مكلفة بشؤون المرأة.
- ترقية الحركة الجمعوية.
- إدماج النساء في المشاريع والبرامج التنموية.

وقد حددت كتابة الدولة المكلفة بشؤون المرأة ست استراتيجيات قطاعية من بينها واحدة تتعلق بموضوعنا "المرأة والبيئة"، وهذه الاستراتيجيات هي:

- المرأة والصحة.
- المرأة والتشغيل.
- المرأة والحياة الجمعوية.
- المرأة والتهذيب والتكوين.
- المرأة والعائلات والحقوق.
- المرأة والبيئة.

وكانت التوجيهات المسجلة في مجال البيئة هي:

- وضع تأطير جماعي لترقية الوسط الحضري والريفي (دراسات فنية لزراعة الأنواع المستخدمة تقليدياً من طرف المرأة).
- دعم إدماج وحدات صغيرة وتعاونيات تشجير ومشاتل.
- تكوين منعشات محليات: نساء ذوات تخصصات بيئية وتنظيم ملتقيات تكوينية وتحسيسية من أجل تثمين دور المرأة في مجال البيئة.
- إنجاز مشاريع صغرى مدرة للدخل، موجهة لصالح المرأة العاملة في المجال البيئي.

حركة الجمعيات:

لقد قامت المنظمات غير الحكومية عامة، وحركة الجمعيات النسوية خاصة بدور تطوعي كبير بشكل واضح في موريتانيا في مكافحة التصحر وحماية البيئة، وقد أصبحت أعمال التحسيس والتشاور حول دور النساء في مكافحة التصحر وتسيير وإدارة الموارد الطبيعية موضوع العديد من الملتقيات والورشات، كما كانت المنظمات غير الحكومية مدمجة في إنجاز بعض الأنشطة الخاصة المتضمنة ببرنامج العمل الوطني: التحسيس، التكوين، الإنعاش والتشاور. وشاركت من جهة أخرى في تخليد أيام عالمية حول البيئة والتصحر، وقامت بأنشطة ميدانية (التشجير، تثبيت الرمال).

البرامج التنموية:

وأهمها:

- برنامج تسيير الموارد الطبيعية في المناطق المطرية PGRNP: هذا المشروع يقود أنشطة لصالح المجموعات القاعدية في تسع ولايات (اترارزة، إينشيري، آدرار، تكانت، لعصابة، الحوضين، وشمال كوركول وسيليبابي).

وفي مرحلة انطلاقته عام 1997 كان يستهدف 250 قرية، موزعة على 60 بلدية. وتتدرج أنشطته في إطار التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين أنظمة الإنتاج، التي أنهكها الجفاف والتصحر. وقد أقام هذا المشروع فعلاً 50 جمعية للتنمية الجماعية، وتتمتع فيها النساء بالعضوية الإستحقاقية، ويشاركن في مختلف الأنشطة البيئية التي ينفذها المشروع، إلا أنهن لم يشغلن مناصب قيادية تسمح لهن بالاستفادة من التكوين أو المشاركة في اتخاذ القرارات.

- **برنامج PLEMVASP**: كان دوره في مكافحة زحف الرمال مشجعاً في البلد، وقد استفاد النساء كثيراً من أحد أنشطة هذا البرنامج وهو "الغذاء مقابل العمل"، إلا أن أنشطة التكوين والإدارة والتنظيم لم تستفد منها النساء بشكل كافي.
- **الاتحاد اللوثري الدولي FLM**: على مستوى هذه الهيئة أنشأت هيئة تنسيق للنساء والبيئة، وتعمل حالياً في ضواحي مدينة نواكشوط وتهتم من بين أمور أخرى بالتشجير وحماية الموارد الغابية، كما أنها تعتمد على تعاونيات نسوية عبر مشروع PERV في ولاية اترارزة.

عقبات مساهمة النساء في حماية البيئة في موريتانيا:

إن مساهمة المرأة الموريتانية ليست ظاهرة جديدة، فالمرأة منذ نعومة أظافرها كانت عرضة لتصحر هدّها أكثر فأكثر، بحيث تبنت إجراءات وقائية مناسبة (حماية نقاط المياه الموجودة، التسيير المعقلن للماء، غرس الأشجار في محيط المساكن، إزاحة الرمال عن المواقع المهددة الخ..)، هذه الإجراءات بالرغم من تواضعها في وجه خطورة الموقف، مكنت المرأة الموريتانية من التسلح عبر السنين واحتلال مكانة متميزة في محاربة هذه الظاهرة.

بيد أن عفوية هذه الإجراءات ونقص الخبرة والتنسيق وغياب الوسائل الفنية والمالية كلها عوامل حدت من حصولها على نتائج هامة من خلال هذه المشاركة.

أضف إلى ذلك العقبات الكثيرة التي نذكر منها:

1- **العقبات الاجتماعية**: فالمرأة الموريتانية لا تمتلك الأرض، مع انه لا توجد قوانين تحرمها هذا الحق إلا أن العادات التقليدية المميزة جعلتها لا تملك الأرض لثلاثة أسباب:
   - مبادرات تسيير الموارد العقارية الموجودة تهمش المرأة.
   - عجز النساء عن الاستغلال الكامل لقدراتهن لسبب مكانتهن داخل الأسرة التي رسمتها العادات والمسلكيات التقليدية.
   - الأهمية المعطاة للقيم التقليدية الإقصائية، حتى في الإصلاح الجديد الذي طرأ في مجال تسيير وإدارة الأراضي.

2- **العقبات الثقافية:** إن كون المرأة تواجه عراقيل ثقافية خاصة تمنعها من المشاركة في تنمية المجتمع بنفس الإمتيازات التي يتمتع بها الرجل أمر لا تعترف به الكثيرات من النساء رغم وجوده، حيث أن نسبة الأمية مرتفعة بين هذه الشريحة، وبما أنها تعتبر ضعيفة بدنياً بالنسبة للرجل، فإنها لا تشتغل في الأنشطة التي تتطلب مجهوداً عضلياً لا بأس به، وهو ما يحرمها طبعاً – إضافة إلى المشاركة التي تتطلب مثل هذا الجهد- من فوائد اقتصادية ومادية أكيدة في تلك الأنشطة، أما العقبات الأخرى التي تقف عثرة في وجه المرأة فإن منها ضعف المستوى التكويني والأمية الوظيفية، وهذان العاملان الأخيران يؤثران على قدرتها على تسيير النشاطات الجماعية وما يترتب عليها.

3- **العقبات الاقتصادية: إن** الأزمات الاقتصادية التي تطال الدول السائرة في طريق النمو، والفقر المتنامي الناجم عن اختلال وتدمير الأنظمة البيئية وما يعكس ذلك من اتساع ظاهرة التصحر، كل ذلك أضعف شيئاً فشيئاً اقتصاديات الدول الإفريقية الضحية في معظمها لظاهرة الجفاف ومن بينها موريتانيا.

والمرأة الموريتانية، التي ظلت كثيراً من الزمن مهمّشة وغائبة عن العديد من قطاعات الإنتاج؛ تتحمل نتائج هذه الوضعية المأساوية أكثر من غيرها، فغياب مؤسسات صغيرة خاصة بالنساء وصعوبة حصولهن على القروض وغياب الحق لديهن في الموارد الطبيعية المحيطة بمواطنهن، كلها عوامل عملت على تقليص الشعور بالمسؤولية واعتماد مبدأ المبادرة الفردية للمشاركة في العمل التطوعي البيئي عند المرأة، ومع ذلك فقد وفقت إلى حد كبير في المشاركة، بل واتخاذ المبادرة في أحايين كثيرة بغياب الرجل.

استراتيجيات تقوية دور المراة في مجال حماية البيئة:

- إن تقوية دور المرأة في مجال حماية البيئة يمر حتماً بما يلي:
- تحسيس النساء حول الاستخدام العقلي للمصادر الطبيعية.
- صيانة الملكية الجماعية (آبار، خزانات.. الخ.).
- ترقية وتجسيد مفهوم المساواة بين أطفال الجنسين.
- تسهيل حصول المرأة على الأرض.
- تقوية القدرات في مجال الحصول على التقنيات المناسبة.
- إقامة تعاون وطيد بين الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.
- استخدام المقاربة التشاركية انطلاقا من قاعدة تشمل الجمعيات النسوية.
- تكوين النساء في مجالات البيئة وتشغيلهن بنسب أكثر فاعلية في إدارة المحميات الطبيعية.
- تقوية قدرات النساء من أجل المشاركة في اتخاذ القرار.

- تقوية القدرات المؤسسية لدى الهيئات المهتمة بقضية النوع والبيئة.
- ترقية ظهور هياكل تنظيمية (تعاونيات، تكتلات، جمعيات.. الخ).
- تقوية ودعم دور المنظمات غير الحكومية الوطنية.
- تكوين منعشات للربط من أجل التعميم والتحسيس.
- وضع وتطبيق تشريعات لمنع الممارسات الخاطئة تجاه البيئة كالرعي الجائر، الاحتطاب، الصيد.
- إجراء دراسات سوسيولوجية وسيكولوجية للمجتمعات الريفية بالدرجة الأولى.
- القيام بحملات لمحو الأمية ورفع مستوى الوعي الثقافي ونشر التعليم البيئي.

المصادر:

- تخطيط وتصميم المرافق الخدمية بالمحميات. الدكتور/عبد القادر علي أبو فائد- أستاذ هندسة البيئة بجامعة الفاتح – ليبيا.
- دراسات أجراها قسم بحوث المراعي بالمركز العربي لدراسات المناطق الجافة (ACSAD).
- تقرير عن ورشة العمل العالمية: الدكتور حسن عبد الحميد مسند للجنة المآب باليونسكو.
- محاضرة للمهندس خليل عبد الحميد أبو عفيفة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن "الوضع الراهن للمحميات الطبيعية في الوطن العربي" بالجماهيرية الليبية.
- منشورات وثائقية من إصدار الحظيرة الوطنية لجاولينغ.
- منشورات من إصدار الصندوق العالمي للطبيعة WWF ومنظمةWetlands حول الحظيرة الوطنية لحوض آرغين.
- الصمغ العربي في موريتانيا بحث مقدم لنيل شهادة البكالوريوس في علوم الغابات من جامعة الموصل.
- التصحر في موريتانيا (دراسة).
- الاستراتيجية الوطنية لترقية المرأة، من منشورات كتابة الدولة لشؤون المرأة.
- PROGRAMME DE LUTTE CONTRE LA DESERTIFICATION AOUT 1984
- ANALYSE DU ROLE DE FEMME DANS LA MISE EN OEUVRE DE LA CCD EN MAURITANIE

تجربة الجمهورية اليمنية

إعداد
م. نبيلة عبد الله بن عبد الله

مقدمة:

تعتبر المشاركة الشعبية إحدى أوجه العمل الأساسية التطوعية للمحافظة على البيئة في الجمهورية اليمنية. لما لها من عظيم الأثر في الحياة اليومية وخاصة الحياة الريفية.

حيت تقدر المساحة الكلية لليمن (555,000) كم^2 بدون الربع الخالي ويبلغ عدد السكان 18 مليون نسمة 76% منهم يشكلون سكان الريف اليمني، وتتميز بلدنا بتضاريسها الجبلية حيت تشكل المناطق الجبلية 70% من إجمالي المساحة، وتشكل المناطق الساحلية 30%. وتتميز بلدنا بشحه مواردها الطبيعية (المراعي، الاحراج) حيت أن المساحة المغطاة لا تتعدى الـ 5% من مجموع أراضي الجمهورية وهذا ما دعي إلى ضرورة التوجه بالعمل مع السكان المحليين وخاصة المرأة الريفية. وذلك من خلال معرفة احتياجاتها ودعمها من أجل الحفاظ على المحميات الطبيعية البيئية سوى في إطار القرية أوفى إطار المنطقة التي تعيش فيها حيت تمثل 85% من أعمال الزراعة في المناطق الريفية.

المشاركة الشعبية:

تعني الإسهام التطوعي من قبل كافة أفراد المجتمع على اختلاف فئاته من إنجاز الأعمال والأنشطة سواء الخاصة بهم أو تلك الأعمال التنموية التي تقوم بتنفيذها المؤسسات الحكومية أو المشاريع التنموية وذلك أما بالاشتراك عن طريق تحديد المشاكل ووضع الحلول والمعالجات لها أو بالتواجد في أماكن تنفيذ الأعمال وتحمل المسؤولية اتجاهها كالإشراف والحراسة أو بالجهد والعمل مع الجهات المختصة في تنفيذ الأعمال أو الإسهام في التمويل أو ما شابه ذلك.

إلا أن مبدأ المشاركة يعتمد أساسا على الرغبة التي يبديها الفرد ومدى استعداده للاشتراك في الأنشطة أو تقديم المساهمة المالية أو منح الأرض أو غير ذلك، لذا وجب إشراك الأهالي في اخذ آرائهم قبل البدء بتخطيط وتنفيذ أي نشاط تنموي.

مفهوم المشاركة الشعبية:

المشاركة أو الشراكة تعني الاشتراك مع الغير، أي اشتراك أكثر من طرف في قضية ما أو مشروع يهم أطراف أو أكثر من الجهات المشاركة أو يهم جميع الأطراف على مستويات مختلفة

من الأهمية وتعني أيضاً المشاركة في تحمل المسؤولية. كما توجد عدة مستويات للمشاركة.

مستويات المشاركة:

1- توفير المعلومات من الجهات الفنية أو المركزية إلى المستفيدين لاستخدامها في تنفيذ وتطوير أنشطتهم التنموية ويكون هذا المستوى من الأعلى إلى الأسفل.

2- المشاركة بالتشاور:

حيث يتم تبادل المعلومات بين الجهة العليا والجهة السفلى (المستفيدين المحليين) أي تحرك المعلومات في اتجاهين، يستفيد الأول من الخبرات والتقنيات التقليدية القديمة ويستفيد الثاني من التقنيات الحديثة والمعلومات العلمية الصحيحة.

3- المشاركة في اتخاذ القرار:

حيث يشارك المستفيدون بشكل فاعل في اتخاذ قرار النشاط لمشروع تنموي وفي التخطيط له بما يناسب ظروفهم ووضعهم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

4- المبادرة الذاتية:

وهي أعلى درجات المشاركة حيث يبادر المستفيدون أنفسهم بالتحرك والسعي والاتصال بالجهات المركزية لمشاركتهم في توفير الخدمة الفنية أو المالية اللازمة لأولويات التنمية.

مراحل تنفيذ مبدأ المشاركة:

عند القيام بأي مشروع تنموي لابد من إتباع المراحل الآتية:

1- إشراك بعض أفراد المنطقة عند القيام بأعمال المسح الميداني.

2- عرض البيانات المنبثقة من نتائج المسح الميداني على أهالي المنطقة.

3- ترتيب أولويات الحلول للمشاكل وكذلك أولويات الأعمال المطلوب تنفيذها في المنطقة وذلك من قبل الأهالي.

4- وضع خطة العمل المراد تنفيذها في المنطقة وعرضها على السكان.

5- تنفيذ الخطة بالمشاركة الفاعلة مع الأهالي.

6- متابعة وصيانة الأنشطة المنفذة.

7- التقييم النهائي للأعمال.

8- تكرار الأنشطة المنفذة والناجحة في مواقع أخرى إن أمكن.

وتظهر أهمية المشاركة الشعبية التي تكمن في:

أ- تنظيم المواطنين في هيئة لجان وجمعيات أهلية تعاونية تساند المؤسسات الحكومية لتحسين ظروف السكان الريفيين وتطوير مجتمعاتهم.

ب-تطوير مهارات الأهالي من خلال الاستفادة من تجارب وخبرات الآخرين.

ج-رفع مستوى الوعي لدى الفئات المشاركة مع الجهات الرسمية بأهمية الاستفادة والاستغلال للموارد المتاحة والمتوفرة في المجتمعات.

وعلى هذا الأساس فإن المجتمع اليمني وكما هو معروف مجتمع ريفي قبلي حيث يعيش أكثر من 77% من سكانه في المناطق الريفية حيث يعتمدون وبصورة أساسية على استغلال الموارد الأرضية لتوفير متطلباتهم وبقية متطلبات السكان، وتؤكد العديد من الدراسات المتخصصة أن البيئة الطبيعية والموارد الأرضية بالجمهورية اليمنية تعاني الكثير من جراء التباين والتعدد في ظروف البيئة الطبيعية وكذلك ظروف المناخ القاسي وكذلك الزيادة في معدلات النمو السكاني، وتأتى هذه المعاناة كون الجمهورية اليمنية تعتمد في اقتصادها وحياة سكانها بصورة أساسية على الأنشطة المرتبطة باستغلال الموارد الأرضية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوسع الأفقي السريع في استغلال الموارد أثر بصورة واضحة على الموارد الأرضية، حيث أوضحت الدراسات أيضاً إن مساحات شاسعة من الغابات والغطاء النباتي قد تم تصفيته وإبادته بصورة جائرة وغير عقلانية وذلك من أجل التوسع الأفقي في الزراعة والناتج أساساً عن زيادة المتطلبات للسكان وكذلك عدم الاستخدام السليم للتقنيات والبدائل المتوفرة الأخرى.

ويمكن ملاحظة ذلك بالتدقيق في أنظمة التخطيط لاستغلال الموارد المعمول بها وكما هو الحال في عملية استغلال (الاحتطاب والكلأ والأحياء البرية) وغيرها من الموارد الطبيعية.

الجوانب الاجتماعية والاقتصادية:

1- القبيلة:

في ظروف اليمن تعتبر القبيلة والأسرة رمز للترابط والتضامن الاجتماعي كما تعتبر وحدة متناسقة ومناسبة لإدارة وتسيير الموارد الأرضية.

2- الأعراف والتقاليد:

حيث يتم في معظم المناطق استغلال الموارد الأرضية حسب الأعراف والتقاليد المتبعة حيث يكون الناس جميعهم شركاء في الماء والكلأ، وفي هذا الصدد لقد طور الإنسان اليمني عدة طرق

وتقنيات لإدارة هذه الموارد منها على سبيل المثال: المدرجات الزراعية، التكامل الزراعي الحراجي، تقنيات حصاد المياه المختلفة، نظام المحاجر والمحميات الزراعية.

3- الوعي السكاني:

تؤكد العديد من الدراسات دراية ووعي السكان خاصة بإشكالية ومشاكل إدارة الموارد الأرضية والمسببات لهذه المشاكل واعترافهم بنواقص التدريب والخبرة والمهارات في بعض جوانب إدارة هذه الموارد، كما أن استعداد السكان للتعاون يساعد على سرعة إنجاز المشاريع ذات الأولوية. غير إن قسوة الحياة وظروف المنطقة وطبيعة وطبوغرافية البلاد كانت ولازالت السبب المهم والأساسي في انعزال المناطق الريفية عن بعضها البعض.

إن المشاركة الشعبية التطوعية كانت وراء إقامة إنجازات حضارية مثل سد مأرب واستصلاح الأراضي وتشييد المدرجات التاريخية والتي قامت عليها حضارة سبأ وحضارات اليمن السعيد.

الإطار المؤسسي العام للمشاركة:

إن الإطار المؤسسي العام للمشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية وكذلك المحافظة على البيئة يهدف في الأساس إلى إشراك السكان في أمور قريتهم ودولتهم وتطوير مواردهم بما يساعد على تلبية احتياجاتهم الضرورية وخلق الظروف والأماكن المناسبة لذلك، فكان لابد آن تتجمع هذه الجهود في إطار مؤسسي واحد يرتكز في الأساس على:

1- إشراك الجهد الشعبي في إدارة المحميات الطبيعية وتنفيذ المشروعات الزراعية المختلفة (منشآت الري – الأنشطة الغابية) والمحافظة على البيئة.

ب- تشجيع تكوين التعاونيات الزراعية والجمعيات التطوعية.

ج- الاهتمام بالأعراف والتقاليد والعادات الخاصة بإدارة المحميات الطبيعية وتطويرها.

د- تشجيع التوجه نحو الشراكة في تمويل وتنفيذ الأنشطة التنموية للمحميات الطبيعية.

هـ-تشجيع التوجه نحو التخطيط بالمشاركة.

و- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في إدارة المحميات والمحافظة على البيئة.

ز- تشجيع وتوسيع مساهمة الفئات النسوية في التنمية الزراعية وإدارة المحميات الطبيعية وكيفية المحافظة على البيئة.

غير أن نقص التدريب والمهارات قد أدى إلى تعثر كثير من هذه الجهود في العملية التنموية وفي إدارة العمل الشعبي التطوعي، مع هذا فقد حرصت الجهات الرسمية على العمل مع السكان

المحليين من خلال رفدها بالخبرات وبالمساعدات الفنية والمالية اللازمة لإنجاح المشاريع التنموية التي تمس حياة السكان الريفيين.

كما حرصت الجهات الرسمية على إشراك أطراف أخرى من هيئات محلية أو منظمات خارجية دولية تساهم في العملية التنموية.

ونتيجة لذلك كان لابد من إشراك أعداد كبيرة من السكان في كافة أعمال الإدارة من أجل المحافظة عن المحميات الطبيعية الموجودة،غير أن هناك جملة من المشاكل تؤدي إلى تدهور هذه المحميات الطبيعية.

الموارد الطبيعية والاستغلال الجائر لها:

نتيجة لزيادة السكان والذي لم يواكبه زيادة في النمو الاقتصادي يوازي معدلات النمو السكاني فقد نتج عنة سوء استغلال للموارد الطبيعية خلال فترة زمنية قصيرة جداً قد يعرض البلد إلى ما يشبه الكارثة إذا ما عرفنا الواقع الذي نعيشه من شح في المياه وفي الغطاء النباتي للأسباب التالية:

1- التحطيب:

إن القطع الجائر للأشجار وخاصة أشجار الغابات وكذلك الرعي غير العقلاني هي من أهم أسباب التعرية المائية التي تتعرض لها البلاد، سوى من خلال تعرية الأرض وانجراف التربة أومن خلال التبخر للمياه الجوفية.

2- التوسع في الزراعة المروية:

إن التوسع في حفر الآبار الارتوازية والاعتماد عليها في العملية الزراعية نظراً للعائد الاقتصادي الكبير على حساب الاحتفاظ بالأراضي الزراعية المطرية المعتمدة أساساً على الري بالطرق التقليدية قد أدى إلى تقليل مساحة الغطاء النباتي والتدهور البيئي.

3-العمليات الزراعية الخاطئة:

إن عدم إتباع الدورة الزراعية والاستمرار في زراعة محصول معين لعدة مواسم زراعية سيساهم في خفض خصوبة التربة والتغيير في تركيبها وسهولة انجرافها.

إن كل ما ذكر يؤكد للجميع إن مصير البشر مرتبط أساساً بمصير الشجر نفسه، وان ما يعمل في الأرض من قطع وإحراق وعبث للغطاء النباتي إنما هو كارثة بيئية تهدد البشرية كافة، وان ما حصل في غابات الأمازون لخير دليل على التغيرات البيئية التي حصلت من ارتفاع في درجات الحرارة وكذا ظاهرة الإنحباس الحراري التي تأثرت بها طبقة الأوزون وما سببته من مشاكل صحية لا حصر لها، وقد لا نشعر بها إلا بعد فوات الأوان وكذلك قضية اختناق المدن التي

حصلت ومازالت تتفاقم في اغلب مدن العالم.

ومن هنا كان لابد للمجتمعات أن تعمل على إيجاد الحلول التي تتناسب مع وضعيتها على أن تصب جميعها في خدمة هدف محدد بعينه ألا وهو حماية البيئة، على اعتبار أن الشجرة وتنميتها باعتبارها هي الركيزة الأساسية لهذا الخلل البيئي والمؤثر القوي والفعلي لهذه المشكلة.

فنحن ومن خلال واقعنا وظروفنا وتاريخنا الحضاري الموروث والمعتمد أساساً على هذه المقومات وهى السدود والحواجز المائية والتنمية الزراعية والرقعة الخضراء على مدى العصور ونتيجة للإهمال الذي حصل خلال السنوات الأخيرة أوصلنا إلى هذه الحالة.

مع العلم بأنه كان من المفروض أن يكون هناك مكاناً بارز للمعالم في هذا المجال نظراً للتنوع الحيوي البيئي الخلاب وغزارة الأمطار الموسمية التي نحظى بها.

ولكل ما ذكر كان لابد من إشراك السكان المحليين في كل هذه العمليات كجزء من تحمل المسؤولية الشخصية والوطنية تجاه المحافظة على البيئة وحمايتها وبالتالي حماية أنفسهم وحياتهم وأسباب معيشتهم والمحافظة على الموارد الأرضية لتلبية احتياجاتهم الضرورية.

كما إن عملية تشجيع المبادرات التطوعية للمنظمات غير الحكومية بالقيام على المساعدة في إقامة مناطق حراجية، وكذلك تشجيع السكان المحليين الريفيين على زيادة الرقعة الزراعية والإكثار من تنمية الأشجار المثمرة يؤدي بالضرورة إلى المساهمة في الحفاظ على البيئة وعلى الموارد الطبيعية.

المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية:

بعد استعراض أهم المفاهيم وإعطاء خلفية تاريخية حول المشاركة الشعبية في اليمن و أهم الطرق والوسائل المستخدمة للعمل التطوعي يتضح إن المشاركة قد أخذت بعداً اجتماعياً واقتصادياً، ونتيجة للحاجة الملحة للسكان كان لابد أن تتكاتف كافة الجهود من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية واستغلالها بصورة عقلانية وتنميتها والعمل على إدارتها بشكل جماعي حيث ظل الأفراد والمجتمعات داعمين لبعضهم البعض، على مر الأيام والسنين.

ومع هذا فقد أطلق على المشاركة تسميات مختلفة باختلاف المناطق والقرى و يعزى هذا للتقليد التعاوني والروح التعاونية إلى العديد من الأسباب والتي يمكن أن نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- الدين والعقيدة الإسلامية حيث يحث ديننا الحنيف على التعاون والمؤازرة والمشاركة وقد ورد ذكر هذه المجالات في العديد من السور القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة.

2- طبوغرافية البلاد والتي كانت السبب المباشر والأساسي في انعزال بعض المناطق والقرى الريفية عن بعضها البعض.

3- قسوة الحياة والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها السكان والتي ظلت تعتمد على الموارد الطبيعة المتجددة.

4- القبيلة والتي تعتبر رمز الترابط والتضامن الاجتماعي إلى جانب العلاقات الأسرية والاجتماعية بين أفراد المنطقة الواحدة.

إن كل ذلك يتطلب وضع طريقة أو منهجية للشراكة بين المجتمع والأطراف ذات العلاقة والتي يتم من خلالها:

أ- التدريب المتبادل وترويج المعلومات بين الأطراف.

ب- تطوير أساليب الشراكة حيث يتم من خلالها تعبئة المعارف والخبرات والإمكانيات مع توزيع المهام والمسؤوليات إلى جانب التزام الأطراف المعنية.

ج- التحليل المنطقي لكل القضايا الموجودة حيث يتم ربط الأحداث بالمسببات.

د- إدماج المرأة وإبراز دورها الحقيقي من خلال توفير الوسائل الكفيلة بتمكينها من الموارد والعمل معها لتقوية مهاراتها ومقدرتها.

هـ- التخطيط والبرمجة بالمشاركة من الأسفل للأعلى أو ما يسمى التخطيط بالمشاركة، من خلال المنهجية وتحت إشراف الطرف الفني أو الإدارة المختصة حيث يتولى المجتمع عملية التواصل فيما بينه من خلال مايلي:

1- معرفة المتغيرات التي حددت في المجتمع واهم الموارد التي يمتلكها.

2- المتغيرات التي حددت في الموارد عينها وإمكانية استغلالها.

3- تحليل مشاكل المجتمع في وقته.

4- البحث عن البدائل والحلول المناسبة.

5- تحديد أولويات العمل مع السكان.

6- اختيار الأنشطة المهمة للتنفيذ.

7- إعداد خطط وبرامج وفقاً للأنشطة المحددة.

8- البحث عن موارد مالية سواء محلية أو خارجية (كمساعدات - وهبات).

9- تنفيذ الأنشطة المختلفة ومتابعتها والإشراف عليها وتقييمها.

10- تقديم الدعم من اجل تقوية قدرات الفئات المستفيدة من سكان المجتمع المحلي.

إن منهجية المشاركة لا تتم تنظيمها وتنفيذها إلا عبر مراحل هامة وأساسية نوردها فيما يلي:

*** المرحلة التحضيرية:**

ويتم فيها اختيار المجتمع المستهدف، وتتم عملية توعيته بأهمية إدارة الموارد الطبيعية وضرورة المحافظة عليها.

*** مرحلة التعبئة والتنظيم:**

يتم فيها تعبئة وتنظيم المجتمع المستهدف من اجل تدريبه في مجالات الموارد وعملية التنظيم المحلي وكيفية الخروج بالنتائج من خلال الدراسات والمسوحات الميدانية.

*** مرحلة التشخيص وتحديد أولويات العمل:**

وتهدف هذه المرحلة إلى تقييم الموارد المتاحة محلياً من موارد بشرية وأرضية ومعرفة التدخلات بين هذه الموارد، مع معرفة المشاكل الناتجة عن الاستخدام اليومي لها والحلول الممكنة والمناسبة مع وضع أولويات التدخل.

*** مرحلة الإعداد والمصادقة على المخطط:**

يتم فيها تقديم المخطط بعد إعداده ومناقشته مع المجتمع المستهدف ومن ثم المصادقة عليه.

*** مرحلة إعداد الملفات الخاصة بالعمل الفني:**

يتم فيه تقديم وجهات النظر الفنية الخاصة بالعمل.

*** مرحلة التنفيذ والتقييم:**

وهي المرحلة الأخيرة من العمل المقدم للمجتمع المستهدف.

إن كل هذه المراحل تتطلب منا الوقوف بصورة جادة وحازمة من اجل خلق الظروف التي تساعد على إنجاح المشروع أو المشاريع المقدمة لسكان المنطقة بما يعود بالفائدة عليها وعلى سكان المناطق المجاورة.

وبالتالي إمكانية قيام مثل هذه المشاريع في مناطق أخرى من البلاد.

المرأة ودورها في العمل التطوعي البيئي:

كل هذه الأمور قد ساعدت على أن يقوم المجتمع ذاته بإدارة المحميات الطبيعية والحفاظ

عليها، غير أن كافة هذه الأعمال التي ذكرت سابقاً هي أعمال تلعب فيها المرأة الريفية الدور الأساسي والمهم في العملية الإنتاجية، ولهذا وجب التوجه إليها والعمل معها وذلك من خلال تقديم الدعم والمساندة في مجال التدريب وتطوير مهاراتها الفنية والعملية.

ومن هنا يكمن نشاط المرأة في المشاركة الشعبية في هذه العملية، حيث تعتبر المرأة هي سيدة الموقف ولاسيما وإنها تمثل الركيزة الأساسية في واقعنا اليمني.

وتعتبر المرأة أكثر جدية والتزام فيما يخص العمل التطوعي والتعاوني داخل المجتمع الريفي على الرغم من دورها المحدود المناط بها نتيجة لظروفها المعيشية الصعبة التي نعرفها وذلك للأسباب الاتية:

*** قلة تعليم المرأة:**

تشير الدراسات إلى أن مستوى تعليم المرأة يتراوح مابين 10 و 20% هذا الوضع الذي يسئ للعنصر النسائي يعزى لعدة أسباب أهمها:

أ- العادات والتقاليد.

ب- قلة وعي الرجل والمرأة معاً.

ج- كبر حجم الأعمال الموكلة للمرأة الريفية.

*** العادات والتقاليد:**

كما سبقت الإشارة إلى إن هذه الأعراف تساهم إلى حد ما في عدم تعليم المرأة والفتاة الريفية، كما أن هذه الأعراف لا تمكنها من بعض الحقوق مثل حق القرار والملكية وحق التنظيم، هذه العادات تحصر دور المرأة في توفير العمالة للأعمال الحقلية والمنزلية والأعمال الأخرى.

***- غياب المؤسسات الشعبية التي تعنى بشؤون المرأة:**

بصفة عامة وعلى مستوى معظم مناطق المحميات الطبيعية يلاحظ غياب مثل هذه المؤسسات رغم الحاجة الماسة لها حيث أن الحاجة أولى أولويات المرأة الريفية بالإضافة لعدم وجود المدارس ولو فصل واحد للبنات، كما لا تتواجد مكاتب ممثلة لأهم القطاعات كالزراعة والصحة وكذلك أي جمعيات أو منظمات محلية حتى على مستوى المحافظة. كما إن المرأة الريفية لم تستفد من أي برنامج تدريبي أو برنامج توعية يساعدها على إنجاز مهامها على أكمل وجه.

أولويات نشاط المرأة وما ينبغي لها إدراكه في هذا المجال:

1- التعرف بالبيئة وما يقصد بها.

2- التعرف بالموارد الطبيعية وكيفية حمايتها عبر الترشيد الامثل في استغلال هذه الموارد الحيوية.

3- إيجاد الوسائل والطرق لتطوير موارد البيئة.

4- الحفاظ على المياه وعدم استنزافها في عمليات غير اقتصادية، مع إمكانية الحفاظ عليها وتخزين مياه الأمطار.

5- إيجاد وسائل وطرق تتيح للمرأة المشاركة بفعالية في جميع الأنشطة الهادفة إلى تطوير البيئة وحمايتها.

6- فوائد إيجاد واستخدام بدائل حطب الوقود من الناحية الصحية والاقتصادية والبيئية.

7- إرشاد المرأة إلى أصناف من الأشجار تلائم البيئة وتستطيع حمايتها من التدهور.

8- توجيه المرأة الريفية إلى أهمية إقامة حدائق منزلية تحتوي على أشجار متنوعة وخضروات وغيرها والاستفادة من المياه العادمة (مياه المطبخ والغسيل) في ري هذه الحدائق.

9- كما يجب توجيه الجماعات السكانية في الريف إلى إقامة المصدات وإنشاء مشاتل قروية تلبي حاجتهم.

10- استغلال كل مساحة ممكنة في عمليات زراعية مثمرة، وغيرها من الأنشطة تسهم في الحفاظ على البيئة ومواردها وتنمية المجتمع المحلي.

تشكيل المجموعات والتنظيمات النسائية:

حتى يمكننا إدماج المرأة وتفعيل دورها في المجتمع كان لابد من تشكيل مجموعات وتنظيمات نسائية يمكنها العمل من خلالها وعقد لقاءات مفتوحة لمعرفة احتياجاتهن وتوعيتهن وتقسيم العمل بينهن من خلال تكوين لجان نسائية أساسية ولجان فرعية في القرى ، وهذه اللجان ساعدت في رصد وتحديد المشاكل والاحتياجات المطلوبة لتنمية القرى من وجهة نظر النساء أنفسهن وفقاً لاحتياجاتهن ، كما يتم من خلالها إعداد مقترحات للأنشطة والتدخلات المستقبلية والإشراف على تنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

وحتى نربط القول بالفعل كان لابد من إنشاء عدد من الجمعيات المحلية بحضور أعضاء من اللجان الرئيسية، والاتحاد التعاوني الزراعي ومجموعة من النساء لعمل الترتيبات والإجراءات القانونية اللازمة لإقامة هذه الجمعيات بالتعاون مع مكاتب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاتحاد التعاوني الزراعي.

فقد تم تشكيل جمعية (قرية دار منصور) النسائية الزراعية متعددة الأغراض والتي حملت مجموعة من الأهداف أهمها:

أ- إنشاء مشاتل قروية نسوية تهدف إلى مساعدة المرأة اقتصادياً، وإكسابها مهارات ومعارف جديدة وتفعيل دورها في الحفاظ على البيئة.

ب- تنفيذ العديد من مواقع البستنة والتكامل الزراعي الحراجي حيث بلغ عددها 15 موقعاً بستاني وموقعين تكامل زراعي حراجي كمحميات طبيعية.

ج- إنشاء 23 حديقة منزلية تزرع الخضار والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وتدار مثل هذه الأنشطة بواسطة مجاميع النساء المستفيدات أنفسهن.

د- تنفيذ عدد من الدورات التدريبية بلغت 9 دورات وذلك لتدعيم دور المرأة ورفع وتطوير إمكانياتها المهارية والعملية في مجالات (المشاركة الشعبية – المشاتل – الإنتاج الحيواني – تربية النحل ----) وغيرها من المجالات.

وحتى يمكننا مواكبة التغيرات الحالية في السياسات والاستراتيجيات وأولويات التنمية في الجمهورية اليمنية وإدراكاً للواقع المعتمد أساساً على الخبرات المكتسبة أثناء العمل في المناطق والقرى الريفية،كان لابد من العمل باستخدام لامركزية التخطيط أي التخطيط من أسفل إلى أعلى على مستوى القرى والمراكز والمديريات والمحافظات.

ومن خلال العمل مع صغار المزارعين والمزارعات وجد أنهم يمتلكون مهارات ومعارف لا باس بها، ولكنهم يفتقرون لفرص الحصول على دورات تدريبية دائمة ومستمرة وخاصة النساء.

إن إنشاء المحميات الطبيعية وإدارتها بالمشاركة الشعبية تعتبر إحدى الركائز الأساسية التي تهدف إلى المحافظة على البيئة من اجل وقف التدهور البيئي في هذه المناطق وحماية الموارد الأرضية الطبيعية المتاحة بما يكفل استغلالها استغلالاً أمثل لصالح المجتمع المحلي، إذ أن الضغوط المستمرة على البيئة يعرض المناطق إلى خطر التصحر وعوامل التعرية وملوحة التربة، وكذلك تدهور التنوع البيولوجي.

إن النمو السكاني المتزايد مع اختلاف أنماط حياة السكان في الاستخدام والاستهلاك، كل ذلك قد أثر بصورة جلية على البيئة والمحافظة عليها.

ولكي تلعب النساء الدور المناط بها على الوجه الأكمل وخاصة إحداث التوازن بين النمو السكاني وأنماط الحياة اليومية في الاستخدام والاستهلاك كان لابد من إعطائها الاهتمام والرعاية الجادين من خلال التدريب والتوعية المستمرة عن طريق البرامج الإرشادية الزراعية أو عن طريق اللقاء المباشر مع السكان المحليين أنفسهم.

حيث يجب أن يكون المحتوى التدريبي قائماً أساساً على المفاهيم والموضوعات ذات العلاقة بالبيئة ومواردها الطبيعية والضغوط السكانية على الموارد بالإضافة إلى التلوث البيئي، وتقع جميعها تحت إطار فكرة جوهرها هو التنمية البشرية في إطار المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وتدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي.

والله الموفق .....

نموذج لمحمية طبيعية

محافظة/عدن

مقدمة:

تتعرض محافظة عدن للرياح الموسمية المحملة بالأتربة والرمال والغبار المسببة ضرراً للمناطق السكنية وتلفاً للمحاصيل المزروعة وذلك نتيجة توسيع النشاط الحضري على حساب المساحات الخضراء، كان لابد من إيجاد حل لهذه الوضعية من خلال البدء بتدشين مشروع الحزام الأخضر حول عدن الكبرى بالتعاون الدولي مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) عبر استخدام المياه المعالجة من أحواض ترسيب.

في بداية الثمانينات من القرن العشرين بدأ التفكير للاستفادة من مياه المجاري وأسندت مهمة إنشاء أحواض الترسيب لشركة يابانية ، لاستخدام المياه المعالجة في إقامة أحزمة واقية حول محافظة عدن، واستخدامها كذلك في عملية الري الزراعي للمناطق الزراعية الموجودة شمال وشمال غرب أحواض الترسيب.

أهداف المشروع:

أولاً: أهداف بعيدة المدى:

1- تحسين صحة البيئة لسكان المحافظة.

2- توفير أسمدة عضوية.

3- زراعة محاصيل علفية بين خطوط الأشجار الحراجية.

4- توفير البيئة المناسبة للطيور المائية.

5- توفير استراحات عامة لسكان المحافظة والمناطق المجاورة.

6- توفير حطب الوقود.

7- خلق بيئة مناسبة للمجموعة النباتية والحيوانية.

ثانياً: أهداف قصيرة المدى:

1- استخدام مياه المجاري في إنشاء أحزمة واقية لتوفير مصادر مياه ري إضافية.

2- تقليل بعض أسباب تلوث مياه المجاري في خليج عدن.

3- الإقلال من التلوث الهوائي حول مدينة عدن الناتجة عن الرياح.

حيث تم الاتفاق والتوقيع على اتفاقية التعاون والشراكة بين (الهيئة العامة للمناطق الحرة – المنطقة الحرة عدن – وإدارة مشروع مساقط المياه) عام 1999م لغرض تطوير المرحلة الأولى من المحمية البيئية بمساحة 185 هكتار وتم تجديدها في أكتوبر 2000م.

منهجية الدراسة:

تم إنجاز هذه الدراسة لموقع المحمية البيئية والتي استمرت 10 أسابيع متواصلة من قبل فريق فني مختص يشرف عليه مكتب الزراعة والري – عدن وبالمشاركة مع أعضاء الفريق الهندسي من هيئة المنطقة الحرة عدن ولجنة تعنى بالفئات المستهدفة، وكذلك الاستفادة من مصادر المنطقة الحرة ومجلس حماية البيئة وغيرها والمسح الميداني للمحمية باستخدام البحث السريع بالمشاركة حيث تم توزيع أعضاء فريق العمل على القطاعات المختلفة (زراعي، حراجي، رعوي...).

وعبر الإسهام الفاعل من المجتمعات المستهدفة أمكن الوصول للنتائج المرجوة وذلك عن طريق التوعية للسكان من خلال الزيارات الميدانية وتحفيز وتنظيم العمل بتطبيق منهجية المشاركة الشعبية عبر أساليب مختلفة لاستخلاص المعلومات مثل اللقاءات الفردية مع الفئات عن طريق الحوار غير المباشر مع كبار السن وذوي الخبرة للحصول على المعطيات الأولية لمعرفة طبيعة المنطقة وتدعيم كل ما تم جمعه من بيانات بواسطة الرسومات الكروكية للإيضاح وصور فوتوغرافية ومشاهدات عينية للموقع والأعمال التي قام بها فريق العمل كالتالي:

1- جمع المعلومات الميدانية الأولية حول المناطق ذات العلاقة بالمحمية.

2- جمع البيانات ورسم الخرائط للأنشطة الزراعية والحراجية والرعوية.

وطبقاً لمنهجية استخدام الأراضي فان الاستخدام الأمثل والمستمر مع المحافظة على الموارد الطبيعية لتنمية المحمية سيساعد على التحول التدريجي لإدارة ملائمة والحصول على تقنيات يمكن أن تطبق على مستوى الموقع، ومن هذا المنطلق تم تحديد المعوقات الرئيسية والأولويات بواسطة المستفيدين وبالتنسيق مع هيئة المناطق الحرة – م/ عدن على ضوء أولويات الحلول سيتم وضع الأنشطة والأعمال المناسبة للموقع.

الموقع وحدود المنطقة:

تقع المحمية على الطريق مابين منطقتين حيث توجد المحمية جنوب محطة أحواض المعالجة للمياه العادمة التابعة للهيئة العامة للمياه والصرف الصحي. كما تبعد المحمية 7 كم عن مبنى مكتب الزراعة والري ويغلب أبعاد المستطيل على الشكل العام للمحمية.

المساحة:

تقدر مساحة موقع العمل المتفق عليه مع الهيئة (185) هكتار وتشمل مساحة أحواض المعالجة التابعة للمياه والصرف الصحي.

الملكية:

خلال الفترة من 1839م – 1967م كان الموقع تابعاً لأحد الأشخاص بغرض استغلاله لإنتاج الملح وتصديره إلى الخارج ماعدا الجزء الغربي الذي كان يتبع بلدية محمية عدن آنذاك ويستغل لرمي مخلفات مدينة عدن وابتداءاً من عام 1967م بدأ المواطنون باستغلال جزء من هذا الموقع في الأعمال الزراعية المختلفة، وبعد التسعينات من القرن العشرين أصبح الموقع ضمن الأراضي المخصصة للمناطق الحرة.

البيئة والمناخ:

تتميز منطقة المحمية بمناخ حار جاف صيفاً، معتدل شتاءاً وتتساقط الأمطار خلال الأشهر فبراير – مارس – سبتمبر بكميات قليلة حيث يبلغ معدل سقوط الأمطار خلال هذه الفترة 50 ملم وتصل أعلى نسبة للرطوبة 90% أدناها 35% أي بمتوسط 69%.

وتتعرض المحمية للرياح الموسمية حيث تهب رياح شمالية شرقية من منتصف أكتوبر حتى منتصف مايو وجنوبية غربية إلى جنوبية من يونيو وحتى سبتمبر، وتصل سرعتها أحياناً إلى 35 عقدة فأكثر في الساعة، مما يتسبب في حدوث العواصف الترابية والرملية على المحافظة خلال فترة الصيف من يونيو وحتى أغسطس ويتراوح معدل أيام العواصف من 10– 18 يوم وتقدر سرعتها مابين20 – 30 عقدة.

الفئة المستهدفة:

من خلال المسح الميداني لمنطقة المحمية وتكوين الفريق المحلي من المستفيدين مع الطاقم الفني تم الحصول على البيانات عن الفئة المستهدفة في الموقع. وأتضح إن تلك الفئات تأتى من مناطق عديدة مجاورة للمحمية.

حيث وجد أن العديد من الأفراد يجمع بين أكثر من نشاط منهم من يعمل بالزراعة والرعي والتحطيب وآخرون يعملون بالزراعة وفي جمع الأعشاب، حيث بلغت الفئة المستهدفة من الرجال الموزعين على الأنشطة التالية:

	العدد
زراعة محاصيل	1
زراعة محاصيل ورعي	6

زراعة ورعي وتحطيب	6
زراعة وجمع الحشائش	11
زراعة نخيل (الخل)	5
صانعي الخل	4
تحطيب وجمع الحشائش	10
الإجمالي	**= 43 شخص**

منهم حوالي 19 شخصاً موظفاً، وغالبيتهم يأتون من مناطق تبعد حوالي 30 كيلومتر عن المحمية.

الفئة المستهدفة من النساء والأولاد على النحو التالي:

	النساء	الأولاد
زراعة	--	5
زراعة وتحطيب	4	--
رعي	4	4
جمع حشائش وتعشيب	58	9
الإجمالي	**66**	**18**

وقد بلغ إجمالي عدد أفراد الأسر المستفيدة حوالي 402 نسمة 170 من الذكور، 139 من النساء، 93 من الأطفال.

ويقدر متوسط عدد الأفراد في الأسرة الواحدة 6 أفراد وتتوزع تلك المجموعات بحسب الفئات العمرية.

مصادر الدخل:

تتعدد مصادر الدخل للفئات في المحمية ويختلف مستوى الدخل الناتج من تلك المصادر باختلاف الأنشطة التي يقوم بها المستفيدون. فمن البيانات التي تم جمعها وتحليلها عن معدلات الدخل للفئات أتضح أن الفرد الواحد يحقق أكثر من دخل نتيجة ممارسته أكثر من نشاط.

كلمات الافتتـــاح

كلمة
معالي الدكتور سالم اللوزي
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

- الأستاذة الدكتورة كاملة منصور - ممثلة معالي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
- الإخوة الخبراء ممثلو الدول والمنظمات العربية
- الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني ويشرفني أن أرحب بهذا الجمع الكريم باسم المنظمة العربية للتنمية الزراعية ونحن نفتتح اليوم أشغال الندوة القومية حول تأصيل المشاركة الشعبية في إدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وتدعيم دور المرأة في العمل التطوعي البيئي لتكون لبنة أخرى في صرح العمل العربي المشترك.

وأنه لمن حسن الطالع أن تنعقد هذه الندوة على أرض جمهورية مصر العربية وفي عاصمتها الغراء قاهرة المعز لدين الله، هذا البلد الطيب الذي أخذ على عاتقه وبقناعة تقوية ركائز العمل العربي المشترك وتقوية بنيانه وإنه لمن دواعي البهجة والسرور أن تكون هذه الندوة برعاية معالي المهندس/ أحمد عبد المنعم الليثي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي. حيث يعتبر هذا اللقاء باكورة التعاون ما بين المنظمة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في عهده الميمون. وأننا ندعو الله أن يكون معاليه خير خلف لخير سلف.

أيها السيدات والسادة،

من المعروف ان العلاقة المتبادلة بين الإنسان والمحيط قد كثر الاهتمام بها مؤخراً في عالم يشهد زيادة ملحوظة في أعداد السكان وتزايداً واضحاً في الطلب على الموارد الطبيعية الشحيحة وفي التضارب والتناقض في استخدام هذه الموارد والتي تتأثر به سلباً البيئة الزراعية والموارد الغابية والرعوية والثروة الحيوانية.

إن الدعوة للوصول إلى نوع من الشراكة والوفاق بين المجتمعات السكانية المستفيدة من تلك الموارد تمثل الحل الامثل لتحقيق الحماية الضرورية لها، وكما هو معلوم فإن المشاركة الشعبية في كل مراحل استثمار الموارد الطبيعية والأحياء البرية تمثل الوسيلة الناجعة لضمان التوازن البيئي الشامل. ولذا فإن المحافظة على البيئة لا تكون مجدية إلا بتوعية وتوجيه المنتفعين في تلك الموارد

للاهتمام بتنظيم كل المناشط في إطار خطة إدارية محددة لاستخدام الموارد البيئية والطبيعية بما لا يشكل تهديداً لاستدامة عطائها وما تحتويه من تنوع. وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات التي أعدتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في هذا المجال إلى أن دور الحكومات والجهات الرسمية في إطار برامج التنمية والتطوير، يظل ناقصاً مالم تحاول هذه الحكومات إدماج التنظيمات الأهلية غير الحكومية في برامجها وخطط عملها لضمان نجاحها واستمرارية فاعليتها. وقد أولت المنظمة اهتماماً متزايداً بحث الدول العربية لتفعيل دور المجتمعات المدنية والتنظيمات الأهلية في إدارة الموارد الزراعية والمحميات الطبيعية من خلال العديد من الأنشطة التي تحث على إعطاء المرأة دوراً رئيسياً في العمل التطوعي البيئي. وتأتي هذه الندوة كأحد مكونات مشروع إنشاء الشبكة الإقليمية لتعزيز دور التنظيمات الأهلية في حماية البيئة والتي يتم الإعلان عنها خلال فعاليات هذه الندوة.

أيها السيدات والسادة،،

وإني أتمنى لندوتنا هذه كل النجاح والتوفيق، لذلك أدعو الجميع من خبراء ومشاركين إلى التوسع في عرض الأفكار والمقترحات ومناقشة الأوراق المحورية والتقارير القطرية واستخلاص الدروس المستفادة من التجارب المطروحة للخروج بتوصيات هامة وعملية وقابلة للتنفيذ بما يخدم متخذي القرار في الدول العربية.

أكرر الترحيب بكم جميعاً ، كما أجدد عظيم الشكر والعرفان إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً على استضافتها لهذه الندوة القومية وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة وأخص بالتقدير والاحترام معالي المهندس/أحمد عبد المنعم الليثي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي على رعايته الكريمة لهذه الندوة .

وفقنا الله لما فيه الخير لأمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة
السيد الأستاذ المهندس أحمد عبد المنعم الليثي
وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
جمهورية مصر العربية

- حضرات السادة والسيدات

تعلمون سيادتكم أن المجتمع لا ينهض إلا بتضافر جهود أبنائه والعمل يد واحدة رجالاً ونساءاً لدفع عملية التنمية التي تستهدف تحسين نوعية الحياة للإنسان وإزاحة الفقر عن كاهل المجتمع ككل.

فقد وجد أن الفقر مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالجوع، فإذا ما وفرنا الغذاء الصحي الجيد النظيف لأفراد المجتمع فإننا نضمن رفعته وسلامته، ويجب علينا العمل على ضمان توفير الأمن الغذائي لاحتياجات حوالي سبعمائة وتسعون مليون جائع في البلدان النامية وذلك من خلال تحقيق التنمية الريفية المستدامة مع تطوير الطرق والوسائل الإنسانية لترشيد استخدام الموارد الطبيعية.

إن التحدي المفروض علينا الآن هو إشباع وتلبية متطلبات واحتياجات شعوب العالم المتزايدة من مصادر الإنتاج الزراعي المختلفة والتي ينبغي أن تخضع لتغيرات جوهرية في النظم الإنتاجية الملائمة.

فاستغلال الأراضي مثلاً قد استنفذ حدوده وأن نحو 80% من نمو الإنتاج الزراعي يتعين تحقيقه عن طريق التنمية المستدامة والمكثفة، كما يجب استخدام التكنولوجيا الملائمة والتي توفرها مراكز البحوث المعنية مع الوضع في الاعتبار ندرة المياه العذبة بصورة متزايدة.

لا يخفي على حضراتكم ان النظم البيئية الطبيعية تعاني من التدهور والاستنزاف نتيجة الممارسات غير الرشيدة من الإنسان، وقد تفاقمت هذه المشكلة حتى أصبح خطرها يهدد ملايين البشر من حيث نقص الغذاء وتفشي الفقر.

لذا حرصت الدول على عقد العديد من الاتفاقيات الدولية وتبني الإستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والتشريعات لعملية الموارد الطبيعية والبيئة بشتى صورها.

ويسرني أن تنعقد هذه الندوة للتشاور وتبادل الرأي وحث الدول العربية على تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني في تعزيز المشاركة الشعبية وإدارة المحميات الطبيعية والمحافظة على البيئة وإبراز أهميتها مع تفعيل دور المرأة الريفية في العمل التطوعي البيئي وتبادل الآراء والخبرات.

ونأمل في ختام هذه الندوة الوصول إلى اتفاق لإنشاء شبكة إقليمية للتنظيمات الأهلية في مجال حماية البيئة.

وفي النهاية أتوجه لندوتكم هذه بأطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح والخروج بوسائل تسهم في دفع عجلة النهوض بالإنتاج الزراعي كماً ونوعاً مع الحفاظ على الموارد البيئية التي حبانا الله بها في حالة جيدة مع صيانتها الدائمة حتى تتمتع بها الأجيال الحاضرة وتورثها بصورة صالحة للأجيال القادمة إن شاء الله مما يحقق رفاهية الجنس البشري من خلال توفير احتياجاته الغذائية الآمنة النظيفة.

وفقنا الله في مسيرتكم هذه لما فيه خير البشرية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسماء المشاركين

أسماء المشاركين

ممثلو الدول المشاركة:

الاسم	الدولة	العنوان
1- م. سهيلة أبو درويش	المملكة الأردنية الهاشمية	ت-077488739 فاكس- 032131992
2- السيدة/ جهاد جعفر محمد علي	مملكة البحرين	ت- 39650799 فاكس- 17826117 E :jehad_1970@hotmail
3- م. العمري نصر الدين	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	ت-0021387869103 فاكس- 0021387869103
4- م. فاطمة محمد أحمد رملي	جمهورية السودان	ت- 249-912640436 + فاكس- 249-1-83-472659+ fatima ramly@hotmail.com
5- م. رغداء قبيلي	الجمهورية العربية السورية	ت- 6663267 فاكس Ragda 77@ hotmail .com
6- السيدة/ لولة عثمان حسين	جمهورية الصومال الديمقراطية	ت- 25259 فاكس-69912 Sorda_org@hotmail.com
7- السيد/ رؤوف حسين الأسدي	- جمهورية العراق	ت- 009641 / 4259861 فاكس- 0790/ 446524 0790 /446524 Baghbabagric@yahoo.com
8- م. هادية جمعة عبد الرحمن البلوشي	سلطنة عمان	ت- 968/696300+ فاكس- 696782 (968+) hadia_juma@hotmail
9- م. فاتنة مصباح فوزي وظائفي	دولة فلسطين	ت-5 / 2961086 فاكس- 2961212 fwathaefi@fsp.org
10- السيدة/ طرفة ثاني الزراع	دولة قطر	ت- 974/5843313 فاكس- 974/4659302 t_thani@hotmail.com

الاسم	الدولة	العنوان
11- م. عمر أبو القاسم أبو خرواطة	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	ت- 00218(21)4872160 فاكس- 00218 (21)4872160 omarapril @hotmail
12- د. وجيه قدرى محمد	جمهورية مصر العربية	ت- 6745477 فاكس- 02/4720216 escc@link.net
13-السيدة/ إيناس محمد عباس محمد صالح	جمهورية مصر العربية	ت- 3372879 فاكس-3376865 escc@link.ne t
14- السيد/ عبد الله المستور	المملكة المغربية	ت- 50-11-3767 فاكس- 2470- 3767 elmastoaraddiu@yahoo
15- م. مسعودة بنت بحام	الجمهورية الإسلامية الموريتانية	ت- 222/5251144 فاكس- 222/5257475 massoudabaham@yahoo.fr
16- م. نبيلة عبد الله بن عبد الله الصديق	الجمهورية اليمنية	ت- 02/303035 فاكس- 02/303035
17- السيدة/ شهيرة حسن احمد وهبي	(جامعة الدول العربية - الأمانة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة)	ت-5750511 /3647 فاكس- 5740331 5743023 shuhryar@yahoo.com

المحاضرون:

الاســـم	الدولة	العنـوان
1- د. كاملة محمد منصور	جمهورية مصر العربية	ت-7601157 م:0101202030 فاكس- 7601157 pcuwa@mail.claes.scieg
2- د. عماد القاضي	الجمهوريـــة العربيـــة السورية - أكساد	i-kadi@acsad.org
3- د. محمد عادل جودة	الجمهوريـــة العربيـــة السورية - أكساد	ت- 5743039 فاكس- +963/11/5743063
4- أ.د. إسماعيل الباجوري	مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي و أوروبا (سيدارى)	ت-4513921/24 فاكس- 4513918 ibagpouri@ccdare.org
5- د. محمد السيد جميل	جمهورية مصر العربية	ت- 5161245 فاكس- 7601157 pcuwa@mail.claey.scieg

ممثلو المنظمة:

الاســـم	الدولة	العنـوان
1- م. خليل عبـد الحميـد أبـو عفيفة	المنظمة العربيـة للتنميـة الزراعية - الخرطوم	ت- 00279/83/ 472176 فاكس- 471050 khalil@aoad.org
2- م. نعيمة ركباني	المنظمة العربيـة للتنميـة الزراعية / الخرطوم	ت- 00249/183/472176 فاكس- 00249/183/472402 nrokbani@aoad.org